

المشروع القومي للترجمة

المركز القومي للترجمة

مانكور أولسون

السلطة والرخاء

تجاوز الديكتاتوريات الشيوعية والرأسمالية

ترجمة وتقديم

ربيع وهبه

1690

سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين

4



وضع مانكور أولسون، قبل موته المفاجئ، أسس الفهم الحديث والمعاصر لمنطق "العمل الجماعي"، والذي كانت له تطبيقات هائلة على السياسة، وعلم الاجتماع، ومجالات أخرى، إضافة إلى علم الاقتصاد. وهذا الكتاب يمثل تطبيقًا لتفكيره في مشكلات العالم الواقعي الناجمة عن التحول السياسي الذي ظهر منذ انهيار الشيوعية. وسوف يكون كتابه هذا غاية في الأهمية للمتخصصين في الاقتصاد، وغير المتخصصين، على حد سواء.

يخلص أولسون إلى أن الديمقراطية ليست رفاهية غير فعالة، لا تتحمل أعباءها سوى البلدان الغنية (كما أوحت بذلك تحليلات كثيرة)، بل هي نظام يعزز النمو على المدى الطويل، عن طريق احترام الحقوق الفردية. والفصلان اللذان قدمهما أولسون حول التحول، أو الانتقال مما بعد الشيوعية إلى الرأسمالية، جديران باهتمام خاص.

التصميم الأساسي للغلاف: نسرين كشك
لوحة الغلاف للفنان: أندي وارول
تصميم الغلاف: إيناس الهندي

السلطة والرخاء

تجاوز الديكتاتوريات الشيوعية والرأسمالية

المركز القومى للترجمة

إشراف: جابر عصفور

سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين

المشرف على السلسلة: فيصل يونس

- العدد: 1690
- السلطة والرخاء: تجاوز الديكتاتوريات الشيوعية والرأسمالية
- مانكور أولسون
- ربيع وهبه
- الطبعة الأولى 2011

هذه ترجمة كتاب:

Power And Prosperity
By: Mancur Olson

First published in the United States by Basic Books, a member of the Perseus Books Group.

صدر هذا الكتاب لأول مرة فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٠،
عن دار: Basic Book، التابعة لـ: Perseus Books Group

"تصدر هذه الترجمة بالتعاون مع مؤسسة فورد"

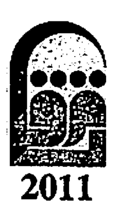
شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524- 27354526 Fax: 27354554

السلطة والرخاء

تجاوز الديكتاتوريات الشيوعية والرأسمالية

تـأليـف : مـانـكـور أولـسـون

ترجمـة وتقـديم : ربـيع وهـبه



2011

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

أولسون ، مانكور .

السلطة والرخاء - تجاوز الديكتاتوريات الشيوعية والرأسمالية .

تأليف: مانكور أولسون؛ ترجمة وتقديم: ربيع وهبه .

ط١ - القاهرة : المركز القومى للترجمة ، ٢٠١١

٢٨٠ ص ، ٢٤ سم .

١ - السلطة.

(أ) وهبه ، ربيع (مترجم ومقدم).

(ب) العنوان . ٣٠٣,٣

رقم الإيداع ١٤٢٢٥/ ٢٠١٠

الترقيم الدولى 3 - 168 - 704 - 977 - 978

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها ، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم ، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز .

المحتويات

مقدمة المترجم

هذا كتاب قيّم يحمل حججا مهمة للغاية، أهمها الحجج الاقتصادية لمفردات الحياة اليومية الشائعة، لكن بتناول لا يخلو من ذكاء وفطنة اقتصادية، اشتهر بها "مانكور أولسون" على مدى الحقب الأربع الأخيرة فى القرن العشرين، قبل أن يفارق الحياة فجأة عام ١٩٩٨، فهو إذن كتاب مثير للجدل ولشهية الباحثين المهتمين بالتحقيق فى دور الدولة ووظيفتها عبر نظم اقتصادية مختلفة، من اقتصاد تسيطر عليه الدولة وتخطط لتطوره ومساره، إلى اقتصاد السوق المفتوح الذى تظهر لنا يوميًا مشكلاته وأزماته الحادة، بل وضحاياه المتزايدون، خصوصًا ما نتج عنه مؤخرًا من أزمة مالية عالمية بلغت ذروتها عام ٢٠٠٨، وهذا بالطبع مرورًا بالاقتصاديات الانتقالية التى تناولها الكاتب عبر تشريحه الممتاز والجديد للتجربة السوفييتية، وأسباب فشل الدولة فى تحقيق الرخاء، سواء أثناء أو بعد التجربة الشيوعية، وقد جاءت كل هذه الملابسات فى كتاب بهذا الحجم الصغير لتميزه بكثافة، وتركيز قد يسىء إلى علاقة الود مع القارئ غير المتخصص، خصوصًا فى نهاية العقد الأول من القرن الحادى والعشرين عام ٢٠١٠، حيث ما زالت القراءة آخذة فى الانحسار أمام وسائل الاستهلاك الموفرة للطاقة الذهنية والجسدية، وعلى رأسها الفضائيات.

كل ما يتعلق بهذا الكتاب من ملابسات وظروف خاصة، بسبب موت المؤلف قبل إتمامه، وما إلى غير ذلك من أمور مشوقة مهمة كخلفية لظروف وضع الكتاب، شرحها الكاتب نفسه فى التمهيد، وأفاض فيها أيضًا الكاتب تشارلز كويل فى التوطئة التى كتبها له عام ١٩٩٩ .

إذن ما نود المساهمة به فى هذه المقدمة غير الإشادة بجهد الكاتب، واقتداره فى تحليل تجارب تاريخية بأسلوب ذكي وجديد، بل وطريف فى بعض الأحيان كما سنجد فى فكرته حول نموذج "اللص المستقر"، ما نريده من هذه المقدمة هو الإشارة إلى بعض التيمات الرئيسية الواردة فى الكتاب، ومدى ارتباطها بإسهامات أخرى من قبل الكاتب، ومن قبل كتاب آخرين متفقين ومعارضين مع وجهة نظر المؤلف.

فكرة العمل الجماعى محوريتها وظلالها فى أعمال أولسون:

أولى هذه التيمات وأهمها على الإطلاق هى تيمة العمل الجماعى Collective Action التى تناولها الكاتب مراراً وتكراراً فى جميع أعماله تقريباً، وعلى رأسها كتابه منطق العمل الجماعى the Logic of Collective Action، الصادر عام ١٩٦٥، ومثلما أشار إيسايا برلين Isaiah Berlin مستعيناً بقول الشاعر الإغريقى أرخيلوخس Archilochus " إن الثعلب يرى أشياء كثيرة، لكن القنفذ يرى شيئاً واحداً كبيراً"، والقنفذ هنا فى نظر برلين يمثل نمط المفكرين ممن "يربطون كل شىء برؤية واحدة، مركزية، فى ضوء ما يفهمونه وما يفكرون فيه ويؤمنون ويشعرون به".

وهنا يمكننا القول إن أولسون يمثل قنفذاً كبيراً فى العلوم الاجتماعية، فمعظم جهوده البحثية يمكن رؤيتها باعتبارها استكشافاً وتطبيقاً لفكرة واحدة، لكنها فى حقيقة الأمر كانت فكرة كبيرة، وقد تمثلت هذه الفكرة فى مشكلة العمل الجماعى، وتحديداً كيف يفشل الأفراد العاملون من أجل مصلحتهم الخاصة فى تأمين عملية توفير السلع والخدمات والمنافع العامة التى تكون فى صالح الجميع، وبصورة جماعية، بمعنى آخر، لم يكن تركيز أولسون إلاّ على أهم إخفاق مثير للجدل لما يسمى بـ "اليد الخفية" عند آدم سميث، وهو ما سيأتى تفصيله فى الكتاب، عند تقديم الكاتب اليد الخفية الأخرى، فى تحليله لعوامل إخفاق العمل الجماعى، والفشل فى الإفادة من

مقومات السوق، على الرغم من توافر كل المؤهلات التى - عند إجادة استخدامها - يمكن أن تحقق الرخاء على غرار الوضع فى الدول الغنية.

هذه مجرد لمحة إرشادية، إن جاز القول، كى يضع القارئ فى اعتباره هذه المنظومة المهمة فى فكر أولسون، وأنه على غير ما يبدو فى بعض الأحيان من جفائه للحقوق الجماعية والمصالح العامة، أياً كان الإطار السياسى الحاكم، فإنه قدّم حجة بارعة ويتفنن عن أسباب فشل الإدارات المختلفة فى تحقيق الرخاء، لأسباب تتعلق بإغفال جوهر الأمور، وجوهر الطبيعة البشرية، من وجهة نظره، وهذه المنظومة تقوم فى الأساس وقبل كل شىء على توجه فردى، يصبح مصيرياً فى كل أمور الحياة، بل ومتحكماً فى توجهات الشخص حتى وهو عضو فى جماعة.

إشكالية الحقوق والحريات الفردية

كان لأولسون أثر عظيم فى العلوم السياسية، فقد اعتاد كثير من علماء السياسة على التسليم بأنه إذا كان ثمة محصلة نافعة لجميع أعضاء الجماعة، فإن الجماعة ستعمل بالتوافق من أجل تحقيق هذا المحصلة النافعة، لقد كانوا يفكرون فى ظل العمل المشترك، بدلاً من العمل الفردى، دون أن يطرحوا سؤالاً مهماً، وهو كيف سيتم تنفيذ هذا العمل المشترك؟ وهو ما يمكن تسميته وفق مصطلحات اليوم بأنهم كانوا يفكرون فى إطار لعبة العمل التعاونى فى مقابل العمل غير التعاونى، لذا فإن أطروحة أولسون حول العمل الجماعى كانت أطروحة محورية - خلال العقود الثلاثة الأخيرة - فى تفنيد العمل الجماعى، وعلاقته بالعمل الفردى، وهو ما كانت له تطبيقات أيضاً فى تناول العمل الجماعى الكبير، واستحالة الثورة من قبل العمال من وجهة نظر أولسون فى وجه الرأسمالية، حال انتفاء المصلحة الفردية لدى كل عامل، خصوصاً بعد انهيار سور برلين وانهيار الاتحاد السوفييتى، وهو الرأى الراسخ فى تنظيرات أولسون وسوف نلاحظه جاثماً على معظم تحليلاته، خصوصاً فى الفصل السابع، وفى فقرات كثير من الفصول اللاحقة.

اللقطة المثيرة فى عمل أولسون هى تناوله الحقوق الفردية من هذا المنظور، فى هذا التوقيت، أى فى تسعينيات القرن المنصرم، وقت وضعه الكتاب، وهذا على الرغم من الظروف التى كانت واقعة آنذاك، من تدهور نظم اقتصادية كثيرة، والتباس الأمر على معظم الاقتصاديين، بصدد المسار الصحيح فى الاقتصاد والتنمية، وهل يمكن تحقيق الرخاء من عدمه؟ وبأى ثمن؟ ففى نفس الحقبة التى وضع فيها أولسون هذا الكتاب، كان "جون فريدمان" John Friedmann الكاتب الاقتصادى الشهير، يضع مرجعًا مهمًا فى التحليل الاقتصادى والاجتماعى للتنمية، ومدى قدرة الاقتصاد الكلى والاقتصاد المالى على تحقيق تنمية – وليس نموًا، فى كتابه "التمكين، سياسة التنمية البديلة"، بينما كان إرناندو دى سوتو Hernando de Soto أيضًا يضع كتابه "سر رأس المال: لماذا تنتصر الرأسمالية فى الغرب وتفشل فى كل مكان آخر؟"، وغير هذا وذاك من كتّاب أمثال أنتونى جيدنز فى تناولهم لتوحش العولمة، وأثر السياسات التجارية الجائرة على حقوق الشعوب وما حدث من إفقار وتهميش لقطاعات عريضة، سواء بعيدًا عن مقومات الإنتاج، أو بعيدًا عن المشاركة فى صنع القرار.

إنهم كتّاب ساهموا، أثناء هذه الفترة المهمة والعصيبة فى تاريخ الاقتصاد، بأعمال حاولت فك طلاسم ما يجرى من تدهور على جميع الأصعدة؛ تدهور اقتصادى جر الخراب على بلايين الأفراد من شعوب العالم، وعلى مستقبل الكوكب نفسه، جراء ما حدث من تخريب للبيئة، والإضرار بمستقبل الأجيال القادمة بل ومستقبل البشرية جمعاء، وهذه اللقطة الاستثنائية الجريئة، هى فى الحقيقة ما نود أن نشير إلى أولوية الاهتمام بها، لماذا ثانيةً – وحتى الآن – تتكرر هذه النظرة إلى الفرد؟ بالطبع تلك عقيدة الليبرالية، ولكن هل يستوى ما قام به أولسون من التخديم على فكرته فى تدعيم الفرد، من خلال ضرب نماذج فاشلة، دون التطرق إلى تجارب أخرى مختلفة وناجحة؟ صحيح أنه من حقه ككاتب أن يروج لأفكار تدعم فلسفته ورؤيته لمدى إمكانية تحقيق التقدم لبنى جنسه، ولكن مبعث التحرز من جانبنا، يكمن هنا فى التعامل السطحى

مع التجربة السوفييتية، كونها تجربة فاشلة، فالكاتب يبدو فى هذا الكتاب يتغنى بمقدرة ستالين، وذكائه الحاد الفريد فى خلق دولة قوية، وكأنه يريد أن يضع "لولا" وراء كل جملة يحلل فيها ما مارسه ستالين، لولا أن فعل ذلك لكانت الدولة هكذا، لولا أن قام بذلك لكانت الأيديولوجية ذات أثر مختلف على كل العالم، وهذا فى رأينا نوع من تمرين مركب، لا يحتاج إلى تركيز وفطنة فحسب، بل إلى رؤية نقدية أيضًا، وهو أهم ما نتوخاه من قراء النخبة، هؤلاء الذين لا يمكن التعويل على غيرهم فى قراءة كتاب بهذه الكيفية.

التشديد على الحقوق والحريات من منظور ضيق قوامه إنفاذ العقود وتحقيق المنفعة المباشرة (للفرد).

سوف يجد القارئ شرحًا مستفيضًا لهذا العنوان فى الكتاب، لكن ما نريد إضافته هنا هو أن كثيرًا من تناولات حديثة للحقوق الفردية، أصبحت تركز على أولويات لا تختلف عن أولويات أولسون، من توفير المناخ الآمن للممارسة الفردية للمعاملات، عبر نظام دولة تحترم العقود المبرمة، وتشرف على إنفاذها، فى ظل احترام أساسى لحقول الملكية، لكنها فى الوقت نفسه أكثر تركيزًا على قيم أخرى قد تكون أقل برجماتية، لكنها أكثر ثراء من الناحية الإنسانية، وهو ما يمكننا لمسه جيدًا فى محاولات الخروج من أزمات الكساد الاقتصادى، وتسريح العمال وغيرها، عبر النضالات الجماعية والتجارب الاقتصادية التى تقوم على العودة إلى أساليب الإنتاج التقليدية الخضراء (أى غير الضارة بالبيئة) والقائمة أيضًا على مبادرة الناس لاسترجاع دور الحكومات المحلية، والجماعية المكونة من الناس ومنظمة بسواعدهم، فى إدارة مواردهم، خصوصًا فى ظل التدهور الاقتصادى والخصخصة التى تحرم أغلبية الشعوب فى العالم من مقومات الإنتاج الملائم لظروفهم، والملبى لحاجاتهم ورفاهتهم.

إن الأفراد، فى مجتمع رأسمالى يقوم على نظام وروح السوق، يسعون إلى جنى أكثر ما يمكنهم لأنفسهم، فى ظل خضوعهم بالطبع لما يحكم العملية التنافسية من قواعد، هنا نجد كل فرد "يتصرف كمجرد فرد خاص private individual" يعامل الآخر باعتباره وسيلة، ويحط من شأن نفسه إلى مجرد الدور المنحصر فى الوسيلة، ومن ثم يصبح ألعوبة قوى السوق الغريبة، هذه السمات من بين المعالم التى تميز علاقة الناس بعضهم ببعض، فى المجتمع المدنى الرأسمالى، حيث نتحدث هنا عن "عضو فى المجتمع المدنى؛ أى عن الإنسان منفصلاً عن الآخرين"، وهذا ما أشار إليه ماركس منذ عقود طويلة فى مقاله "حول المسألة اليهودية" On the Jewish Question مشيراً إلى المجتمع باعتباره ساحة "حرب الجميع ضد الجميع"، ويعتقد ماركس أن الإنسان فى هذا المجتمع "يوجد فحسب من أجل شخص آخر، كما أن الآخر يوجد من أجله مادام كل منهما وسيلة الآخر"، ومن ثم يصبح المجتمع فى هذه الحالة ساحة للأنانية، عالمًا من أفراد متنافرين يعادى بعضهم بعضًا، والإنسان فيه أنانى، يُنظر إليه باعتباره جوهرًا فردًا منعزلاً ومنكفئًا على ذاته، إنه على حد وصف ماركس "فرد منعزل عن المجتمع منكفئ على ذاته، مشغول كلية بمصالحه الذاتية، وبالتصرف وفق نزواته الطبيعية الخاصة، والرابطة الوحيدة بين الناس وبين هذه النوعية من الأفراد، هى الضرورة الطبيعية والحاجة والمصلحة الخاصة بالحرص على ملكيتهم وشخوصهم الأنانية"[1].

لقد عقد ماركس الأمل على تحقُّق مجتمع يمكن لكل فرد فيه أن ينمى مهاراته وقدراته المتعددة والمتنوعة، إلى أقصى ما يستطيع، حيث ذكر أنه فى مقابل المجتمع المدنى الرأسمالى المتمركز على نظام السوق، والذى يُمنح فيه الفرد دوراً ثابتًا

---

(١) انظر: "الاغتراب"، ريتشارد شاخت، ترجمة كامل يوسف حسين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٠ .

ومحدودًا، يحصره في مجال واحد من النشاط، ملزمًا إياه بأن يكون "صائدًا للحيوانات، أو الأسماك، أو راعيًا للأغنام، أو ناقدًا.، ولا بد له أن يظل على ما هو عليه إذا كان راغبًا في عدم فقدان سبل عيشه."[1] ، في مقابل هذا المجتمع، نجد أنه في المجتمع الشيوعي، كما يقول ماركس:

"لا يوجد لدى أحد مجال واحد فقط من النشاط، بل يمكن لكل شخص أن يصير متمرسًا ومقتدرًا في أي فرع أو مجال يرغب فيه، فالمجتمع ينظم الإنتاج العام، وبذلك يحقق لي إمكانية عمل شيء ما اليوم وشيء آخر غدًا، أقنص صباحًا، أصطاد الأسماك ظهرًا، أرعى الماشية في الأصيل، وأمارس النقد بعد العشاء.، كل هذا حسب رغبتي الخالصة، بدون أن أصبح فقط صيادًا للحيوانات، أو راعيًا، أو صائدًا للأسماك، أو ناقدًا"[2].

ونحن لا نجد غضاضة في الترويج لهذه الروح التي تدنو بنا من حياة أكثر طبيعية واجتماعية وهدوءًا، في مقابل هذا الماراثون السخيف الذي أطلقته الرأسمالية، من أجل عالم ملوث ومنحط ومستهلك، وهذه هي الرؤية التي لا نتردد في أن نقدمها بديلاً لما يروج له أولسون ودي سوتو، وغيرهما من كتاب الترويج للنيوليبرالية التي لم تجر علينا في حقيقة الأمر سوى فشل إثر فشل، ودمار، وحروب واحدة تلو الأخرى، وضياع إمكانية التمتع بالوقت والتركيز والقدرة على إنتاج متميز، فأصبحنا جميعًا مكبلين بهذا السباق الخاسر من أجل تحقيق مقومات الاستهلاك الأفضل، وعن مجتمعاتنا العربية في هذا الصدد، حدث ولا حرج!

هذه هي الرؤية التي وضع أسسها كارل ماركس في القرن التاسع عشر، ولا تزال حتى الآن ترجح كفة الإنسانية، مقابل هذه البربرية المتوحشة من رأسمالية لم

---

(١) ماركس، الأيديولوجية الألمانية، ص ١٧٠ .

(٢) المرجع السابق، نفسه.

نجن نحن منها سوى تشوهات، كانت لها آثار مدمرة على معظم شعوب العالم، ومن بينها الشعوب العربية بالطبع، هذه إذن رؤية بديلة لنظرية أولسون المعقدة، التى يحاول أن يقنعنا بها على طريقة ليس فى الإمكان أبدع مما كان، فيما لدينا من رأسمالية ديمقراطية! وهو ما شدد عليه الكاتب فى الفصل السابع، وتحديداً تحت عنوان "الأيديولوجية كقناع" عندما قال:

"على الرغم من أن ستالين كان يعتبر فى الغالب كاهن الديانة الماركسية، فإنه لم يكن فى الحقيقة أيديولوجياً مخلصاً، فقد لعبت الأيديولوجية بلا شك دوراً فى تفسير بعض أشكال التأييد التى حظى بها، لكن المفترض هنا، هو أن ستالين لم يكن معمياً – ولا حتى مؤمناً – بما كان يسمى سابقاً بالماركسية، فلو كان أيديولوجياً ملتزماً، لكان امتنع عن قتل جميع من شاركوا معه كقادة أوائل فى الثورة البلشفية، أو أحجم عن القيام بحركة تطهير لكل البلاشفة الذين جرؤوا على النود عن مبادئهم الماركسية، أو ما كان له أن يوقع معاهدة نازية سوفييتية، لم يفعل ستالين شيئاً لتحقيق هدم الدولة، وهو الإنجاز الذى كان منتظراً فى السعى إلى تحقيق مجتمع شيوعى، الذى كان ماركس قد تنبأ به ودافع عنه".

إن ما نريده هنا، وكما جرت العادة فى طرح ترجمات لكتب مثيرة ومحفزة لتحرك الباحثين والقراء، هو بالتحديد إجراء مداخلات تقويمية لما حدث، وما يحدث حالياً، وما سوف يحدث فى العقد التالى من التاريخ، ونقوم فى مجرى هذا التقويم بالتشديد على تجربتنا الاقتصادية والسياسية المتدهورة إلى حد الانحطاط فى الخمسين سنة الأخيرة، وأقصد تجربتنا فى مصر، وفى المجتمع العربى برمته، كى نستخلص جملة دروس مهمة تعيننا على الخروج من حالة الاكتئاب الاتكالى والفصام التدينى، ونتلفت إلى عدة حقائق ساطعة، مثل:

*** المصالح الضيقة لا يمكن أن تقيم دولة عظيمة، ولا يمكن أن تضمن لها الاستمرار حتى ولو كدولة منحطة.**

وفى هذا الكتاب سوف تجدون المؤلف يكثف حجته عبر الأمثلة المجازية من التاريخ ومن الواقع؛ ليبلور لنا وجهة نظر مهمة حول الحكومات التى تظهر إلى الوجود بحكم المصلحة الذاتية للقادرين على تنظيم أعظم إمكانية ومقدرة على ممارسة العنف والتسلط، هؤلاء هم مقاولو العنف، هم لا يسمون أنفسهم بطبيعة الحال لصوصاً، بل على العكس يمنحون أنفسهم وخلفاءهم ألقاباً مجيدة، بل إنهم أحياناً ما يدّعون أنهم يحكمون بحق إلهى! وحيث إن التاريخ قد كُتب بيد المنتصرين، فإن أصل تشكيل الأسر الحاكمة، بالطبع مفسَّرة تقليدياً فى ضوء الدوافع الشريفة، وليس فى ضوء المصلحة الذاتية، فالأوتوقراطيون من كل نوع، عادة ما يزعمون أن رعاياهم يريدونهم أن يحكموا، ومن ثم يغذّون الافتراض الكاذب المعتاد، بأن حكوماتهم تصعد إلى سدة الحكم عبر نوع من الخيار المجتمعى الطوعى أو الحر.

* التكاليف التى تنفقها الدولة فى قمع المشاركة السياسية من إجراءات أمنية وقمعية، أضخم كثيراً من التكاليف التى يمكن للدولة أن تنفقها فى تحقيق المشاركة السياسية البناءة لمختلف طوائف الشعب، فى مناخ حقوقى يقوم على العدل والمساواة فى توفير الفرص للإنتاج أو للتغيير على حدٍّ سواء.

* تخلى الدولة عن دورها الضابط لإدارة المنافع العامة، أودى بمعظم الشعوب إلى هاوية الفشل فى، والاعتماد المتزايد على العمل فى ظروف وعرة وظالمة، يطلق عليه بعض الاقتصاديين "العمل اللارسمى"، وهو البديل الوحيد الذى وجدته فئات عريضة من شعوب العالم، وخصوصاً فى مجتمعاتنا، بمثابة بصيص الأمل للاستمرار على قيد الحياة، والعمل اللارسمى كما سنرى فى بعض أشكاله الواردة فى هذا الكتاب، لا نستثنى منه بالطبع الإنتاج العشوائى، والسكن العشوائى الباعث على كثير من الجرائم والعنف فى المجتمع.

* إذا كان أولسون هنا يصف الحكومات الفاسدة المزاولة للقمع على طول الخط من أجل حفظ كيانها واستمرارية العصبة المستفيدة من هذا الوضع، بأنها "لصوصية مستقرة" مقابل اللصوصية المُغيرة، الموسمية، التى تخطف وتجرى، فنحن فى مجتمعاتنا العربية حققنا معادلة فريدة بأن حازت حكوماتنا على الاقتدار فى الجمع بين نوعى اللصوصية، سواء بخلق أسس وقواعد اللصوصية المستقرة من ضرائب و"جباية" إن صح القول – وهو ما سوف نراه بالتفصيل فى معظم فصول الكتاب – أو بخلق المنافذ للصوصية المغيرة التى تستولى على مقدرات الشعوب، وتفر بأموال طائلة، حارمة بذلك معظم الناس من مجرد المشاركة فى إنتاج حياة شريفة.

* هل يكون التركيز على قدرة الأفراد التنافسية من أجل التحرك إلى الأمام، أم على الأسر وإمكانية وصولها لأسس القوة الاجتماعية؟ النهج الأمريكى المفضّل هو مساعدة الأفراد المؤهلين فى اكتساب الاستعدادات والمهارات الضرورية، للحصول على عمل أو وظيفة، وفى الغرب وهنا أيضًا مؤخرًا، أصبحنا نميل إلى تمجيد الأفراد الذين يبدون وكأنهم يتغلبون على الغرائب المستحيلة، مثل من يتسلق الجبال بساق واحدة، أصبحنا نعبد الرابحين، ولكن الأسر من ناحية أخرى، لا يُنظر إليها بوصفها وحدات تستحق كثيرًا من الاهتمام، إلا ربما فى حالة وجود أطفال فى الموضوع (معونات الأسر، مع برامج الأطفال المستقلة)، ومع تخصيصاتها الرئيسية للقوت، إلى المهارات المنزلية (غير مدفوعة الأجر)، فإن اقتصاد الأسرة نادرًا ما يؤخذ على محمل الجد، كبؤرة للسياسات الاجتماعية والاقتصادية[1] .

وأخيرًا، أرجو أن أكون قد قدمت بهذه الترجمة ما يمثل مساهمة ونفعًا فى تحسين أوضاعنا، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، وأن يسهم هذا الكتاب

---

(١) انظر كتاب جون فريدمان:

.John Friedmann, Empowerment, the Politics of Alternative Development .Blackwell, 1992

فى فتح آفاق بحثية، وحجج نقدية، لما نعيشه من واقع يحتاج أكثر ما يحتاج إلى المشاركة الفعالة، وإلى جهود التغلب على العقبات، وإزالة العوائق أمام تحقيق التقدم واسترجاع الكرامة للمواطن الشريف.

ربيع وهبه

القاهرة، مارس 2010

توطئة

ارتباط القوة بالرخاء مسألة شغلت عقول الناس على مدى قرون طويلة، والحقيقة أنه في وقت ما، يرجع إلى عام ١٣٤٠ تقريبًا، أمر قادة جمهورية مدينة سيينا Siena الإيطالية، بعمل صورتين بالتصوير الجصى أو الفريسكو، تتناولان هذه المسألة تناولاً مباشرًا، وهاتان الصورتان اللتان رسمهما أمبروجيو لورانزيتى -Ambrogio Lorenzet tl، تتصدران الغرفة التى عقدت فيها مشاورات مجلس التسع Council of Nine الحاكم لمدينة سيينا Siena، كانتا كأيقونتين رمزت إحداهما إلى الحكومة الفاسدة -Al legory of Bad Government، والأخرى رمزت إلى الحكومة الصالحة Allegory of Good Government، ومثل هذا العمل يشير إلى رؤية مبكرة ومبسطة للمشكلات التى يتناولها "مانكور أولسون" Mancur Olson هنا، فى كتابه السلطة والرخاء Power and Prosperity .

فى لوحة لورانزتى الأولى يمثل الحكومة الفاسدة شخص الطاغية، جالسًا تحت جدار المدينة المتهدم؛ محاطًا بسلسلة من الرذائل: الوحشية، والخيانة، والاحتيال، والفتنة، والانقسام، والحرب، والجشع، والغرور، والاختيال، دون أن يغفل الرسام مشاهد الأضرار المختلفة من حروب وجرائم ودهس العدالة التى تحيط بالشخصيات المسئولة، بتعبيرات مأساوية وملابس تميز بها على ما يبدو الفن العام فى العصور الوسطى، وفى المقابل، اللوحة الثانية على الجدار اليمين، بها شخصية كبيرة تمثل الصالح العام، تشرف على مدى تحقق الحكومة الصالحة التى تشمل الحكمة،

والسلام، والعدالة، والإيمان، والتصدق، والنبل، والوفاق[1]. والملاحظ وسط هذه الشخصيات فى رسم رمز الحكومة الصالحة، وجود مجموعتين: مجموعة الجنود والسجناء، وعن يسارهم جمع من المستشارين، هاتان الحبكتان الفرعيتان: القوة والعدالة، تأتيان فى بؤرة التركيز من كتاب أولسون الذى يناقش عملية ممارسة السلطة ودور المواطنة فيها.

إلى جانب التصوير الجصى للحكومة الصالحة يوجد منظران، أحدهما للمدينة الصالحة، والآخر للريف الصالح، يوضحان مظاهر الرخاء التى تترتب على تدابير الحكم الناجح، فى هذين المنظرين يظهر الحاصدون وسط الحقول الغزيرة فى الريف الصالح، ونرى الحمير تحمل دون عناءٍ أجولة من الحبوب فى السهول البديعة، ووجهتها إلى السوق المكتظة فى المدينة الصالحة؛ راقصون، وصناع، وشوارع مزدحمة، وأبنية منتظمة البناء، تحيط بالمدينة الصالحة، وبغض النظر عما قد يحمله هذان المنظران من رسالة ربما تساعدنا على فهم طبيعة الحكم الداخلى فى "سيينا" آنذاك، غير أن النظام الحاكم الذى أمر بعمل هاتين اللوحتين قد سقط عام ١٣٥٥، حيث قوضه الطاعون، ولوقوعه تحت تهديد خارجى (تشارلز الرابع)، وانتفاضة مصالح بالداخل، وهكذا تجمّد التطور "السيينى" فى الزمن، حافظًا لنا متحفًا - بحجم المدينة - لشكل وطبيعة الحياة فى العصور الوسطى، لكن هذا المتحف فى الوقت نفسه، يشير إلى ضعف الدروس المنقولة حول الحكم الصالح، حتى ولو تم عرضها على لوحة بحجم إعلانات الطرق السريعة.

---

(١) للاطلاع على مناقشة مفصلة ومعمقة لهذين التصويرين، انظر:

Randolph Stern and Loren Partridge, Arts of Power. Berkeley: University of California Press, 1992, pp. 1-80.

وللاطلاع على وصف لعمل المجتمع فى المدن الإيطالية فى تلك الحقبة، انظر:

Lauro Martines, Power and Imagination: City-States in Renaissance Italy. New York: Knopf, 1979.

مرت ستمائة وست وثلاثون سنة، منذ رسم هاتين اللوحتين، حتى طرح أحد المراسلين الصحفيين عدة أسئلة، حثت "مانكور أولسون" على البحث فى سبب عدم حدوث الرخاء، بعد انهيار الحكومة الفاسدة، وبينما كان لدى الفنان "لورانزيتى" إجابة رمزية بلوحتيه، فقد قضى أولسون حياته فى التمعن والتفكير فى مصادر كل من الرخاء العام والخاص، إلى جانب التدريب والابتكار فى علم الاقتصاد، وهذا الكتاب هو محصلة جميع هذه الأنشطة.

يحدد أولسون شروطًا يراها لازمة للنجاح الاقتصادى: تأمين حقوق الجميع - محددة بشكل واضح - فى الملكية الخاصة، ونزاهة إنفاذ الاتفاقات والعقود المبرمة من ناحية، وانعدام الضراوة أو الوحشية من ناحية أخرى، ويشير إلى أن هذه الشروط تحدث بصورة شبه دائمة، وأن لها أعظم تأثير اقتصادى فى الديمقراطيات القائمة على احترام حقوق الجميع، حيث تكون المؤسسات مهيكلة بطرق تخوّل المصالح المتوافقة الشاملة سلطة صنع القرار، دونًا عن المصالح الضيقة، ويشير أولسون أيضا إلى أن هذه التدابير تحمل وصفًا لنمط الحكومات المطلوبة لتحقيق النمو، فى الوقت الذى قد يوجد فيه إنفاذ للعقود، ونظم للملكية فى مجموعات صغيرة، أو فى أسواق منعزلة، فالأسواق المركبة المطلوبة لتحقيق النمو، لا يمكن لها أن تتطور بدون حكومة، فبدون وجود الكوابح التى توفرها للديمقراطية مؤسساتٌ سياسيةٌ، لا يمكن تطوير نظم موثوقة للملكية، ويصبح إنفاذ العقود أمرًا أكثر صعوبة.

ويستكشف أولسون هذه المحصلة بتناول خاص للاتحاد السوفيتى، وما خلّفه من دول، لكنه لا يغفل إمكانية تطبيق ما يراه على نفس المشكلات فى أماكن أخرى كثيرة، حيث يظل الرخاء مسألة خادعة مغرِّرة، وبنفس حنكة تعبير الفنان أورانزيتى، ينظر أولسون إلى ما وراء الصورة، متسائلاً: لماذا توفر بعض الحكومات المنافع العامة الداعمة للأسواق، فيما تقوض منافع أخرى ضرورية للرخاء؟

وفيما يتعلق بالتضاد الذى يمثله رسم لورانزيتى بمحصلة الحكم: الحكومة الصالحة والحكومة الفاسدة، فإن الجدل حول ما بعد الشيوعية غالبًا ما رأى الدولة والسوق بوصفهما بديلين متنافرين، وليسا مكملَيْن أحدُهما الآخر، وفى الوقت الذى قد تُفهم فيه هذه الرؤية كرد فعل للدور التاريخى المضاد للسوق، ذلك الدور الذى لعبه الاتحاد السوفيتى، فإن هذا لا يساعدنا، كما يشير أولسون، تحديداً فى فهم الدور الضرورى للدولة فى أماكن شهدت رخاءً.

وللفروق بين عمق الانهيار الاقتصادى ما بعد الشيوعى، وبين سرعة التعافى علاقة وطيدة بقوة الدولة، وبكيفية استخدامها لهذه القوة، أو السلطة، فمعدلات الاستثمار الأجنبى والمحلى، ونمو المؤسسات الخاصة الجديدة، وغير ذلك من عوامل نجاح الانتقال، تعتمد على الدولة التى توفر المؤسسات الأساسية، وعلى الإحجام عن افتراس نفسها، فإذا لم تكن المحاكم قادرة وبصورة يمكن الاعتماد عليها على إنفاذ العقود، أو إذا كانت هناك أحكام غير نافذة، أو كانت الدولة أو مسئولوها أطرافًا ضالعين فى استثمار خاص، وقتئذ ستفشل الدولة، وفى الوقت الذى تعد فيه هذه النقطة العامة سهلة البلورة، فإن أولسون يحول جل اهتمامه إلى دوافع النظم الحاكمة، ومحددات كيفية تفاعل الحكم مع المؤسسات المؤثرة على النمو.

بعد كتابته هذه المخطوطة، صاغ أولسون عبارة تلخّص إجابته على السؤال حول أى نمط من أنماط الحكومة يكون مطلوبًا لتحقيق الرخاء، وقد أشار إلى أن الحكومة التى تتمتع بما يكفى من القوة لإرساء وحماية حقوق الملكية الخاصة وإنفاذ العقود، مع وضع القيود الكافية على أفعالها الخاصة، بحيث تحول دون تسببها فى حرمان الأفراد من هذه الحقوق نفسها، ستكون حكومة معززة للسوق market augmenting government. ومسألة كيفية توفير تدابير معززة للسوق لها قابلية للتطبيق على مستوى واسع : بدءً من القضايا الملائمة للمحاكم وإنفاذ العقود، إلى تنظيم الأنشطة المالية للحكومة، أو الحصول على التعليم، والقضايا التى شددت عليها عبارة أولسون تعد وثيقة الصلة فى بلدان كثيرة تواجه تحديات الحاضر.

فمجال النشاط الاقتصادى الذى يوفر مثالاً بارزًا لأهمية حكومة تعزيز السوق، هو سوق رأس المال والائتمان. وفى تناوله للمؤسسات ذات التأثير على النمو، استحوذت حساسية هذه الأسواق على اهتمام أولسون، ولذلك، نراه يسأل: لماذا عندما تتيح التكنولوجيا والمؤسسات سهولة تدفق تريليونات الدولارات عبر الحدود، تتباطأ التدفقات المالية داخل حدود بلدان كثيرة؟ إن المعلومات المؤكدة حول بنية البنوك والنظام المصرفى، وحول عمل أسواق رأس المال، متوافرة بيسر بل ومدعمة للبلدان الفقيرة فى العالم (ينفق المانحون بلايين الدولارات على توفير الخبراء، وتدريب الموظفين المحليين على تفاصيل أسواق رأس المال والائتمان)، وكما ذكر أولسون لزملائه:

فإنه فى معظم البلدان الأكثر رخاءً، توجد أسواق كثيرة ومهمة لرأس المال، والتأمين، والمشتقات، والتجارة فى المستقبل، كما أن إنتاج الشركات الذى يرتكز على رأس مال كثيف وكبير الحجم، يعد إنتاجًا واسعًا، حيث إن حكومات هذه البلدان يجب أن تولد مزيدا من الأسواق بدلاً من قمعها أو إحلالها، والتأثير الصافى لهذه الحكومات هو كما يوضح البرهان زيادة مدى الأسواق والمكتسبات من التجارة، لماذا الحكومة؟ لقد حاج أساتذة من ذوى النزعة الليبرالية بأن العقود يمكن إنفاذها على نحو خاص، لكننا نعرف على أرض الواقع أن الإنفاذ الخاص لحقوق الملكية بواسطة هيئات إنفاذ متنافسة، من شأنه أن يؤدى إلى صراع...، والحقيقة أن الاقتصاد الذى يعتمد على إنفاذ خاص، قد يفقد حتى النظام السلمى الذى يتيح وجود أسواق متميزة...، والاقتصاديات التى تتمتع برخاء تحتاج إلى حكومة معززة للسوق(١).

وكان أولسون فى الأسابيع الأخيرة، قد شغلت ذهنه استبصارات على خلفية محددات الانهيار الإندونيسى والكورى والتايلاندى والماليزى فى عام ١٩٩٧، وبينما

(١) ملاحظة لعديد من الأساتذة حول المساهمة فى "مؤتمر حول حكومة توسيع السوق"، خريف ١٩٩٧ .

توجد مجلدات مكتوبة حول الأحداث التى أشعلت هذا الانهيار المالى[1]، فإن ثمة عاملاً مهمًا فى فروق عمق الانهيار، وربما فى سرعة التعافى بين هذه الاقتصاديات، يمكن إيجاد هذا العامل فى الاهتمام بأمور أكدها أولسون فى عبارته "الحكومة المعززة للسوق."[2].

والخلوص إلى أن الحكومة تقوم بدور جوهرى فى تعزيز الأسواق، حقيقة تضعنا أمام تحدٍ أكبر، حتى إذا كنا نستطيع التفكير بوضوح أكثر، حول ما الذى تفعله هذه الحكومة المعززة للسوق، وكيف يمكن الحصول على المزيد منه؟ ومن بعض النواحى نجد أن ملاحظة أولسون المتمثلة فى أن الديمقراطيات المحترِمة للحقوق تضع من القيود ما يحول دون افتراسها لنفسها، وتوفر حقوقًا فردية آمنة، إنما هى ديمقراطيات تتجنب الخوض فى قصة كيفية الحصول فى المقام الأول على ديمقراطية محترِمة للحقوق، كما أن تنوع المسارات التى سلكتها كل من البلدان التى أصبحت الآن ناجحة، يعطينا دليلاً على أن إصلاحات اليوم أقل طموحًا مما يمكن أن نأمله، وفى الوقت نفسه، فإن التنوع الواسع من نماذج النمو الناجح - كما يشير دومًا أولسون - يدل على أنه فى إمكانك الحصول على أشياء كثيرة غير صحيحة، أو أقل من الصحة الكاملة، وتظل تنمو، ولكن جميع الأماكن التى تنمو نموًا متواصلاً، على فترات زمنية طويلة، تثبت الأسس التى يؤكدها أولسون، ففهم الطرق التى يمكن أن تتم بها الإصلاحات، يمثل تحديًا مهمًا يتصدر المستقبل.

---

(١) انظر، على سبيل المثال، Steven Radelet and Jeffrey Sachs، "الأزمة المالية الأسيوية: التشخيص، العلاج، والمنظورات المستقبلية".

, "The East Asian Financial Crisis: Diagnosis, Remedies, Prospects." Brookings Papers on Economic Activity, January 1998, pp. 2-74.

(٢) Anthony Lanyi and Young Lee ، جوانب الحكم للأزمة المالية الأسيوية"، ورقة مقدمة فى مؤتمر عقد فى مركز الإصلاح المؤسسى والقطاع اللارسمى RISفى جامعة مريلاند، حول حكومة توسيع السوق، مارس/ آذار ١٩٩٩ .

وبالطبع، إن أحد التفسيرات للتغيرات التى تحدث فى المؤسسات، يأتى من وضع حوافز من هم فى السلطة فى اعتبارنا، وكثير من الجهد الذى بذله أولسون فى هذا الكتاب، يرتبط بالحوافز المالية التى تقدمها النظم الحاكمة للمؤسسات الأفضل للنمو، كما يفسر أولسون الحدود التى تفرضها شيخوخة الدولة وخلافة الحكم على مستوى هذه الحوافز، فيما يتعلق بالحكم المطلق/ الأوتوقراطى، وعلى الرغم من هذا المؤهل، فإن مصلحة الحكومات الذاتية تقدم من ناحية جزئية الإجابة عن السؤال الخاص بكيف يمكننا تحقيق مؤسسات أفضل لعملية النمو؟ وللإحاطة علماً بهذه المصلحة الذاتية، يشير عمل أولسون هنا وفى مقامات أخرى، إلى أن ثمة آلية مهمة للتغيير تتمثل فى رفع وعى النخب، سواء داخل أو خارج الحكومة، فثمة حاجة إلى بحوث، وتفاعلات وتعليم وتدريب ونشر أفكار حول منطق المؤسسات والخيار الجماعى.

وفى أوقات مختلفة، تتاح فرص لتطبيق الاستبصارات حول عمل النظم الاقتصادية والسياسية، ففى الاضطراب الذى يمثله انهيار النموذج السوفييتى، أو الأزمة المالية فى الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ فى آسيا (وفى إندونيسيا، توابع الأزمة)، ثمة فرصة عظيمة لمواجهة مسائل لا تظهر فى المسار العادى وجهود تكثيف السلطة، فى الطراز الديمقراطى، تتطلب فى الأساس السعى إلى مصالح جماعية شاملة، وهذه الفرص تحدث فى أوقات يدعوها المصلح البولندى "ليزيسك بالسيروفيتش" Leszek Balcerowicz "لحظات السياسة الاستثنائية."[1].

ومشكلة كيفية تحقيق المؤسسات الأفضل للنمو، ليست مشكلة فريدة من نوعها فى البلدان النامية، أو الانتقالية، ولأنه حتى النظم الديمقراطية سوف تميل إلى تفضيل المصالح الضيقة على المصالح العريضة (على الرغم من أنها فى هذا أقل من

---

(١) Leszek Balcerowicz, Socialism, Capitalism, Transformation الاشتراكية، والرأسمالية، والتحول..Central European University Press, 1995, pp. 160-163.

النظم الأوتوقراطية)، فقد كان لدى أولسون رؤية متشائمة حول المحصلة التى تتمخض عنها الحكومة فى المعتاد، لكنه لم يعبر ولم يكن ليعبر مطلقًا عن هذا صريحًا، وذلك لأنه كان شخصًا حيويًا، وواثقًا من انتصار الفهم والمعرفة، لكنه حاجّ بأن معظمنا، حتى فى النظم الديمقراطية (وخصوصًا فى الديمقراطيات المستقرة)، نعد "جهلة عقلانيًا" بعدد كبير من السياسات الضيقة التى تتوصل إليها حكوماتنا(١). وقد حاج أولسون بأن المجتمعات المستقرة لفترات طويلة، تصبح فى معاناة من المصالح الخاصة الضيقة، ولكن، فى الثورة الغائبة، أو فى أية أزمة أخرى - وربما حتى فى هذه الظروف الحالية، كيف يمكن تحقيق المؤسسات الأفضل للنمو؟ لا توجد إجابة واحدة عن هذا السؤال، ولكن يبدو بالنسبة لى أن تحدى التدابير المدمرة للإمكانات يتحقق بصورة أكثر تكرارًا فى وجود الجدل العام، والعمليات السياسية المفتوحة، وإتاحة قدرات أفضل للبحوث المستقلة، ومزيد من تسليط الأضواء على "الأزمة" بفضل التكنولوجيا الجديدة، أو التنافس من قبل الأسواق الأجنبية، أو المحلية.

ومن واقع خبرتى الخاصة، فى الولايات المتحدة الأمريكية وحاليًا فى بلدان أخرى كثيرة، فإن المعرفة العلمية الجيدة حول الأساس المؤسسى للأداء الاقتصادى يمكن أن تلعب دورًا أساسيًا - لا لأن القوى السياسية الأخرى ستنصاع للمنطق، ولكن لأن البحث الجيد سيسلح مناصرين لا يملكون، فى غياب الدعم الفكرى، سوى سياسات سيئة ضدهم، على سبيل المثال، فى الولايات المتحدة، فإن انسحاب الدولة الناجح من خدمات النقل فى سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، يمكن عزوه إلى

(١) إن جهود توعية أنفسنا ومشاركتنا فى الجدل، يعد أكثر كلفة بالنسبة لنا كأفراد من المنفعة التى يمكن أن تتأتى لنا أفرادًا من جهودنا فى تقليص الانحراف، فمن العقلانى بالنسبة لنا أن نظل جاهلين، فى الوقت نفسه، فإن المصالح الضيقة التى تحصد المنفعة الخاصة بجميع مساهماتنا الفردية (من خلال الضرائب، أو الأسعار المرتفعة، أو أيا كانت ما تنتجه السياسات المنحرفة) ستظل دائمًا لديها حوافز القوة العالية لتنظيم ومحاباة الحكومة، متجاهلة الأضرار الواقعة على المجتمع الأوسع.

المعلومات المتوافرة حول التكلفة الاقتصادية، والآليات المؤسسية التى ساعدت فى صنع سياسات مكلفة، لكنها فى الوقت نفسه محمية بشكل جيد(١).

فى نيبال، هناك حقائق بسيطة حول تكاليف التصريح بالعمل وما يستغرق من وقت للحصول عليه، والذى قصّرته الرشاوى من سنوات إلى أيام، فمعرفة التفاصيل الخاصة بالتصميم المؤسسى، قد تكون مفيدة فى روسيا ما بعد الفترة الانتقالية، أو فى جنوب أفريقيا ما بعد سياسات الفصل العنصرى، على سبيل المثال، العمليات التى أنتجت العمل الضعيف، والبنية الاتحادية غير المتناغمة فى روسيا، كانت لها جذورها، لا فى التوزيع الأوّلى للموارد الاقتصادية فحسب، بل أيضًا فى الخيارات التى تم تبنّيها فيما يتعلق بالتصميم المؤسسى، وآليات الخصخصة، والعمليات الانتخابية، مثل هذه البصيرة التى تتسم بالمعرفة العملية، تعد ذات قيمة كبيرة فى إندونيسيا اليوم، وفى يوم ما، عندما تنفتح الصين على الحوار، قد يكون لهذه البصيرة تأثيرًا واضحًا فى حسن العيش لخُمس البشرية، وفى هذا السياق، كان الأمل يحدو أولسون فى أن يلعب هذا الكتاب، وما ينطوى عليه من تأكيدات مختلفة، دورًا مفيدًا.

فبالنسبة لأماكن توجد بها تدابير مؤسسية أكثر انغلاقًا، بما فيها البلدان الفقيرة فى أفريقيا، أو فى جنوب آسيا، وفى النظم الديمقراطية المتصلبة - على الرغم من كونها غنية نسبيًا - تكون فرصة الفهم الأفضل، فى حد ذاتها لتحقيق فروق كبيرة، فرصة محدودة(٢). ولكن هذا ببساطة، يشدد على الأهمية الكبيرة لزيادة

(١) Dorothy Robyn, Braking the Special Interests: Trucking Deregulation and the Politics of Policy Reform. Chicago: The University of Chicago Press, 1987.

Jonathan Rauch's Demosclerosis (New York: Random House, 1994).

(٢) يبنى على منطق أولسون فى وصف عرقلة السياسات فى واشنطن، وعلاجه للمشكلة لا يشغل مركز الكتاب، لكن يستند فى النهاية على أساس سياسى تحريضى عام لعمل الشىء الصحيح، وذلك بعد أزمة كبيرة الحجم، وتعد الأمثلة التى تفتقد للأزمة قليلة جدًا، يعرف منها "راوش" أزمة بريطانيا العظمة فى عهد تاتشر.

المعلومات وتحليل هذه التكاليف، والقيام بكثير من العمل الأكثر إبداعًا من توصيل النتائج للنخب، وأيضًا من خلال النخب، إلى القوى السياسية الشعبية، لكن هذه مجرد ملاحظات، فما هي مظاهر التقدم في النظرية التي بقيت قائمة بالنسبة لأولسون وبالنسبة لنا الآن؟ لو كان القارئ ناخبًا في بلد فقير يشق طريقه، أو عضواً في جماعةٍ مناصِرة، أو موظفًا حكومياً، فما الأسئلة الأخرى التي يمكننا استخلاصها من التفكير على هذا النحو؟ من بين القياسات التي تبين التقدم عند أولسون، أن الأسئلة التالية تصبح شيئًا فشيئًا بؤرة الجدل لعالم ما بعد أولسون.

كيف تبدأ الانتقالات إلى حكم أكثر تعزيزًا للسوق؟ وعلى نحو أكثر تحديداً، ما الذي يحدث في إطار مجموعة الحوافز الخاصة بالنظام الحاكم؟

إذا ما نحن عرفنا أكثر حول عملية الإصلاح، فهل يمكننا التفكير على نحو مختلف فيما يتعلق بنظام الإصلاح؟ وهل المؤسسات المختلفة، تلك المعززة للسوق، هل هي مؤسسات ملائمة لبلدان على مستويات مختلفة من النمو؟

ما أثر الاندماج الإقليمي أو العالمي للأسواق على طلب مؤسسات محلية أفضل؟

عندما تسير العولمة، هل تصبح المؤسسات الأفضل أكثر أم أقل أهمية؟

أي أنواع الصراع أو الضغوط الأخرى تؤثر على مؤسسات بعينها؟

إلى أي مدى تفيد مبادرات عامة الناس، أو المبادرات المحلية، في ظل غياب الاهتمام بالتدابير المؤسسية الرئيسية على المستوى الوطني؟

ما حدود التنظيم الذاتي لجهود الترويج لخدمات تعزيز السوق؟

وما من شك في أن القراء سوف تكون لديهم مجموعة من القضايا والأسئلة الخاصة بهم، وكذلك نقاط اختلاف، بعد قراءة هذا الكتاب، لكن، هذا بالضبط هو ما يريده أولسون.

كثير من الباحثين لديهم الغريزة التى تدفعهم نحو المسارات الدقيقة، ويوجد بعض العمل فى الصحف التي حتى عندما تكون على موقف صحيح، فإنها لا تكلف نفسها عناء المشقة، تمامًا مثلما المحارب العظيم الذى يرنو إلى النحور، كذلك العالم القدير يتطلع إلى مجالات يمكنه تحقيق نجاح فيها - مجالات تكون فيها المطالب القوية منظمة وحاضرة، حيث أعتقد أنه من سمات الاستراتيجية البحثية الجيدة، أن نبحث فى مقترحات مباشرة وبسيطة، ففى مهنتى أحب دائمًا القيام بهذا، هذا بالتأكيد ما أريده[1].

والفكرة المباشرة فى هذا الكتاب تجمع بين موضوعات محورية فى العلوم السياسية والاقتصاد: السلطة والرخاء، ففى الوقت الذى قد لا يقدّر فيه معظم القراء أن هذين المجالين - السياسة والاقتصاد - من بين مجالات المعرفة، قد حطًا من شأن العلاقة بين السلطة والرخاء، نجد أولسون يواصل فى هذا الكتاب عمل حياته: إعادة إرساء الاقتصاد السياسى كقضية أو هم فكرى مركزى لعلماء الاجتماع ولمناصرى السياسات، وهذا الهدف ينعكس فى الاهتمام الواسع فى عمل أولسون، فى حقول تتجاوز الاقتصاد - خصوصًا فى العلوم السياسية وعلم الاجتماع.

لقد كان حرى ببحث أولسون وكتابته أن يأخذاه فى اتجاهات كثيرة[2]. لكنه سيكون خالد الذكر على الأقل عبر جيل بأكمله من الطلاب، خصوصا عمله بصدد قدرة الأفراد على التنظيم من أجل التحرك الجماعي، وتوفير مصالح الجماعة - متراوحًا ذلك بين المصالح التى يستخدمها عدد القرويين البدائيين، إلى الأجور العالية

(١) Email to Avanish Dixit, July 1997.

(٢) تتبع الجزئية التالية تطور بعض أعمال أولسون ذات الصلة بهذا الكتاب، والمنفعة الرئيسية من وراء ذلك، ستكون مهمة بالنسبة لمن لم يألفوا أعماله بعد، لكنهم سيستفيدون من خارطة الطريق إلى الأفكار التى تجمعت معًا فى الكتاب التالى، والمنطق الرئيسى هنا هو الإلمام، فى كتابه الأخير، بالأعمال الرئيسية التى قد يجدها القارئ مفيدة له/ لها، الكتاب فى حد ذاته كاف ومفيد، وما يلى ليس بالضرورة شرطًا للاستمتاع به، وفهمه.

لأعضاء اتحاد ما، أو سياسات حكومية أفضل للمواطنين فى أمة من الأمم، وقد أوضح كتابه الأول والأكثر ذكراً كمرجع مستشهد به، منطق العمل الجماعى The Logic of Collective Action[1]. لماذا غالباً ما تفشل جماعاتٌ ما فى التحرك بمصلحتها الذاتية الجماعية، فيما تنجح جماعات أخرى فى ذلك[2]؟ هذه البصيرة، مندمجة بشكل كامل فى تفكيرنا اليوم كعامل مشترك، وكنوع من إعادة تفكيرنا إجبارياً، فى كثير من الافتراضات الشائعة الآن، وهذا العمل الذى يمثل عملاً كلاسيكياً مبكراً فى مجال اقتصاد الخيار العام - أو كما حاول أولسون دائماً إعادة تسميته بـ "الخيار الجماعى" - أسفر عن صناعة رد الفعل والاختبار والتوسيع، مؤتمرات بأكملها ودورات دراسية، تم تنظيمها حول هذه القضايا، حيث تحدى أساتذة آخرون حدود نظرية أولسون، وطبقوها على مشكلات مختلفة، الكتاب نفسه تُرجم إلى تسع لغات، واستمرارية البصيرة الأساسية فى هذا العمل تجسدها لنا المثابرة فى النقاش حول الأفكار.

بعد عشرين، بل وثلاثين سنة من كتاب أولسون، فإن أعمال كل من عالم السياسة "راسل هاردن" Russel Hardin العمل الجماعى Collective Action (1992)، وعالم الاقتصاد "تود ساندلر" Todd Sandler العمل الجماعى: النظرية والتطبيقات (١٩٩٢)[3]، هى أعمال تمسك بأطراف التطور المستمر فى الجدل الذى أوجده عمل

(١) Mancur Olson, The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups, Harvard Economic Studies, Volume 124.Cambridge, MA: Harvard University Press, 1965.

(٢) لمراجعة مفصلة لمساهمة أولسون فى فهم العمل الجماعى، انظر:

Omar Azfar, "The Logic of Collective Action," in the Elgar Companion to Public Choice, 1999.

وقد كتب زميل أولسون مارتن ماكجاير Martin McGuire مراجعة أكثر شخصية لإسهامه المهنى المحترف:

Mancur Lloyd Olson Jr.1932-1998 Personal Recollections." Eastern Economic Journal. 24(3), Summer 1998, pp. 253-263.

(٣) Hardin, Russell, Collective Action. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1982; and Todd Sandler, Collective Action: Theory and Applications. Ann Arbor: University of Michigan Press, 1992.

أولسون عام ١٩٦٥ . عقدان من الزمن تقريباً بعد كتاب منطق العمل الجماعى The Logic of Collective Action، وقد أسفر توسيع أولسون لهذه الأفكار، وسحبها على مشكلات الرخاء الوطنى، عن كتاب "صعود وأفول الأمم: النمو الاقتصادى، والتضخم الركودى، والتصلب الاجتماعى.The Rise and Decline of Nations: Economic Growth, Stagflation and Social Rigidities.[١]. فقد استرعى هذا الكتاب الانتباه الفورى، فى عام ١٩٩٣، ونال جائزة الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية "جلاديس كاميرير" Gladys M. Kammerer Award لأحسن كتاب عن السياسات الوطنية، وهناك كثير من وجهات النظر الإيجابية حوله فى الصحافة العامة، وبترجمته إلى اثنتى عشرة لغة، اكتسح هذا الكتاب عبر التاريخ الاقتصادى؛ ليطرح سؤالاً حول: كيف يمكن لمنطق العمل الجماعى أن يفسر النمو الاقتصادى والركود فى وجود سلطات سياسية مختلفة؟ ومن بين ملامح التقدم بخصوص العمل المبكر، تأتى فكرة أن مجموعة المصالح الأوسع الشاملة ستناصر سياسات أكثر ميلاً للمصلحة العامة من المصلحة الخاصة الضيقة.

وعلى الرغم من أن توفير السلع العامة من قبل الحكومات مع نمو البلدان، كان ذا صلة باختبار أولسون لتطور اقتصاديات السوق الغربية الناجحة، فقد تحول أولسون فى أواسط ثمانينيات القرن العشرين، إلى السؤال: لماذا يستمر الفقر فى بلدان كثيرة؟ وقد جاء التتويج المبكر لأفكاره حول مشكلات التنمية فى البلدان الفقيرة فى "تبذيرات الحجم والتنمية" عام ١٩٨٧ Diseconomies of Scale and Development [٢]. و هنا يشير أولسون إلى أن التحدى الرئيسى أمام المجتمعات الفقيرة، ليس فى

(١) Mancur Olson, The Rise and Decline of Nations: Economic Growth, Stagflation and Social Rigidities. New Haven, CT: Yale University Press, 1982.

(٢) Mancur Olson, "Diseconomies of Scale and Development, Essays in Honor of Peter Bauer." Cato Journal 7(1), Spring/Summer 1987, pp. 77-97.

افتقادها للموارد، بل فى الصعوبة التى تلاقيها هذه المجتمعات فى تنظيم أنشطة كبيرة الحجم، خصوصاً الأنشطة الحكومية منها، فالمنظمة الحكومية كبيرة الحجم التى تقوم ببساطة بالاستيراد، ليست مرجحة لأن تكون مساراً لمزيد من إنتاج السلع العامة الناجحة، "وأيًا ما كان دور الحكومة الأمثل فى الأمم المتقدمة، فإن الأمر مماثل فى البلدان النامية"(١).

وجاء اختبار أوسع لمصادر استمرار الفقر فى عام ١٩٩٦، "سندات كبيرة على قارعة الطريق: لماذا تكون بعض البلدان غنية والبعض الآخر فقير"(٢). Big Bills. Left on the Sidewalk: Why Some Nations Are Rich, and Others Poor.". وهنا يسأل أولسون: لماذا لا يؤدى تدفق الأفكار، والناس، ورأس المال أيضاً، إلى التقارب فى المستويات بين الأمم، وبعبارة بارزة لا تُنسى تتوافق وأسلوب عرضه، يتناول أولسون قصة أحد الاقتصاديين كان بمجرد أن يرى سنداً من فئة المائة دولار على الرصيف، نراه يفسر لماذا لا يكلف نفسه عناء التقاطها، لأنها لو كانت حقيقية لكانت قد التُقطت بالفعل. ويرى أولسون أننا فى حاجة إلى تفسير أفضل للماذا تظهر البلدان الفقيرة غير عابئة بالسندات الكبيرة الملقاة على قارعة الطريق؟ ونراه يرفض فكرة أن الفروق فى مستويات تخصيص الموارد (خصوصاً رأس المال البشرى) أو التكنولوجيا؛ يمكن أن تفسر استمرارية الفقر، فى المقابل فإن المؤسسات والسياسات الاقتصادية - العوامل التى تعرف أساساً بالحدود الوطنية - تؤثر على قدرة الفقراء وغيرهم فى التقاط السندات الكبيرة، ويخلص أولسون إلى أن الشىء الأمثل الذى

(١) Mancur Olson, "Diseconomies of Scale and Development, Essays in Honor of Peter Bauer." Cato Journal 7(1), Spring/Summer 1987, p. 96.

(٢) Mancur Olson, "Distinguished Lecture on Economics in Government_Big Bills Left on the Sidewalk: Why Some Nations Are Rich, and Others Poor." Journal of Economic Perspectives 10(2):3-24 (Spring 1996).

يمكن لبلد ما أن يفعله، هو "التعرف على حقيقة الأمور"، وهو ما يعتمد كثيراً على قيام الاقتصاديّ بأفضل تفسير لكيفية تأثير بنية الحوافز على معدلات النمو، ويشير أولسون إلى عدم صحة توقعنا ببساطة أن المساومة السياسية سوف تفضى إلى أفضل ما فى العالم(1). فنماذج الفقر العصى حول العالم، والنظرية أيضًا تتعارض وهذه الرؤية، وهذه الفكرة نجدها مطروحة فى الفصلين الثالث والرابع من هذا الكتاب.

فى الوقت الذى كان فيه آخرون يطرحون ما إذا كانت الحكومة جزءًا من المشكلة أم جزءًا من الحل، تحوّل جهد أولسون على مدى زمنى طويل إلى القضية الأكثر إفادة، تلك الخاصة بنوع أو نمط الحكومة، ونوع تدابيرها التى من شأنها أن تؤدى إلى نمو اقتصادى، ما الذى يشكل "معرفة الأمور على حقيقتها"؟ هذا التحرى له قضيتان رئيسيتان: ما أنماط الخدمات التى توفرها الحكومات لتعزيز النمو؟ وما أنماط الحكومات التى توفر هذه الخدمات بصورة أكثر اتساقًا، أو ديمومة؟ هذان البحثان بالطبع يفضيان إلى هذا الكتاب، ومن ثم إلى سك أولسون، أو صياغته لعبارة الحكومة المعززة للسوق، وبالنسبة لمن قرأ بعض أعمال أولسون فى التراث المهنى فى

---

(1) فى مقالهما "هل تقوّض المشاركة الطوعية نظرية كووس؟" والتى نشرت فى جريدة "الاقتصاد العام"،

Does Voluntary Participation Undermine the Coase Theorem?" Forthcoming in the Journal of Public Economics.

يقدم كل من "ديكسيت" Avanish Dixit و"أولسون" حجة فنية لتأكيد أن تخفيض تكاليف التحول للمشاركة السياسية، لن يتغلب على هذه النزعة، وتشير هذه المقالة التى أخذت عنوانًا مثيراً "النظرية الكواسية خاطئة فى الغالب"" The Coase Theorem Is Mostly Wrong," إلى أنه حتى التكاليف الضئيلة للعمل الجماعى، تجعل من الخطأ مد البصيرة الكواسية Coaseian حول الأسواق بالنسبة للأطراف الخارجية إلى المساومة السياسية.

العقد الأخير[١]، أو من سمعه يتحدث، سيتعرفون على ما ترمى إليه مقاطع كثيرة فى هذا الكتاب، فقياسات التنمية المؤسسية المنتفع بها فى بعض من هذا العمل، أصبحت فى المهنة قياسات معيارية لدراسة علاقة الحكومة بالمحصلات المختلفة.

لقد توفى أولسون فجأة فى عام ١٩٩٨، قبل أن يضع لمساته الأخيرة على هذا الكتاب، ولحسن الحظ، أنه كان قد أكمل مسودة معدّلة من الحجج الجديدة والمهمة، على الرغم من كونها فى نظر المؤلف ليست منقحة بالصورة التامة. فهل الحجج الواردة فى كتاب السلطة والرخاء مباشرة ومبسطة، كما أشار الاستشهاد المذكور آنفًا من أن أولسون أراد لها ذلك؟ أعتقد أن الإجابة قطعًا بالإيجاب، حتى ولو كان القراء يجادلون منطقها، فعلى الرغم من أن هذا الكتاب غير منتهٍ، فإنه لا يوجد ثمة شك فى أن أولسون يواصل فيه مزاولة الفكرة الثاقبة.

لقد تلقّى المؤلف تعليقات كثيرة على أفكاره الواردة فى هذا الكتاب، وفى الشهور الأخيرة من حياته كان من بين أنشطته المركزية الاستجابة والرد على النقد، ومن ثم تعضيد كلٍّ من حجته وعرضه، وفى عامى ١٩٩٦ و ١٩٩٧، تم عقد حلقتى نقاش مفيدتين حول هذه الأفكار، نظمهما معهد لكسمبورغ للدراسات الأوروبية والدولية، التقت خلالهما مجموعتان مختلفتان من الخبراء من مجالات معرفية مختلفة، فضلا

---

(١) Christopher Clague, Philip Keefer, Stephen Knack, and Mancur Olson, "Contract Intensive Money: Contract Enforcement, Property Rights and Economic Performance." Journal of Economic Growth 4:185-211 (June 1999); Clague, Keefer, Knack, and Olson, "Property and Contract Rights in Autocracies and Democracies." Journal of Economic Growth 1(2):243-276 (June 1996); Mancur Olson, "Dictatorship, Democracy and Development." American Political Science Review 87(3):567-576 (September 1993). Also, Martin McGuire and Mancur Olson, "The Economics of Autocracy and Majority Rule: The Invisible Hand and the Use of Force." Journal of Economic Literature, March 1996, pp. 72-96.

عن علم الاقتصاد - التاريخ، والعلوم السياسية، وعلم الاجتماع، وغيرها - فى واشنطن وفى بورجلنشتر لكسمبورغ، للتجادل حول الأفكار العريضة لهذا الكتاب وتفاصيله، وسوف يقوم المعهد، كما فعل مع كتب أخرى مهمة، بنشر وقائع ما جرى فى هاتين الحلقتين من نقاش، وهو ما سيكون بمثابة تكملة شيقة لهذا الكتاب، ويشير فحوى تلك التعليقات، فضلا عن كثير من المراسلات المطولة التى تلقاها أولسون مباشرة، إلى وجود عديد من القضايا الصعبة، وأن أيًا ما كانت رؤية المرء فى وصف أولسون للمسار، فإنه بصدد قضية مصيرية، ومن بين المشاريع البحثية الكثيرة التى تعثرت بسبب رحيله غير المتوقع والتراجيدى، كانت هناك بحوث عديدة توسع الاستبصارات، وتختبر الأفكار الواردة فى هذا الكتاب، كثير منها أثير بفضل ردود الأفعال على المسودات التى تمت لهذه الكتابة، ولأن هذه الجهود لم تكن بعد كاملة بما يرضى أولسون، فإن هذا الكتاب، مثله مثل أى كتاب، يسبب مثل هذا الجدل الواسع، سوف يترك بعض القضايا دون التطرق إليها، ومن ثم، فإن هذا الكتاب يُعرض بصفته آخر سيمفونية لأولسون، لا يقل متعة أو أهمية فيما يتعلق برغبته فى تحسينات أكثر.

هذا الكتاب يتناول موضوعات مهمة، فأمام عالم يمر بمتغيرات سياسية واقتصادية حادة ومأساوية، كان أولسون يبحث عن تفسيرات لا تطويرات محددة فحسب، بل أيضًا عن المنطق الداعم المفسر لأسباب عدم تمثيل نماذج المجتمعات الأكثر نجاحًا، سوى نزهة طيران قصيرة، أو بث تلفزيونى.

إن الدور المركزى الذى عيّنه أولسون للبحث عن المنطق، لا يعنى أنه كان ساعيًا وراء نظرية ما من نظريات البرج العاجى، فالقادة السياسيون والأساتذة، ومن هم خارج الحقل ممن قد يؤدون النصيحة جميعهم استفادوا من امتلاك نظرية ذات بصيرة نافذة عن كيفية حدوث التنمية، وقد عمل أولسون وكتب من أجلنا جميعًا، وفى تعليق كان نقدًا لعمل بعض الزملاء، أو ربما كان دحضًا لرعاة اعترضوا على تمويل

البحث بدلا من تطبيق المساعدة الفنية ميكانيكيًا، لاحظ أولسون أن "النظرية الأمثل تعد نظرية عملية وبصورة مكثفة"، وفى هذا الكتاب، يبحث أولسون عن نظرية تفسر الوظائف الأساسية للحكومة، وتؤدى فى الوقت نفسه إلى خطوات يمكن أن تحسّن من المحصلات المعتادة.

وهذه الثقة بأن ثمة نظرية أفضل كانت مطلوبة، وأن مثل هذا الخط من البحث سوف يكون ذا فائدة مباشرة وهائلة، هو ما قاد أولسون إلى التركيز - فى عقده الأخير - على تأسيس "مركز الإصلاح المؤسسى والقطاع اللارسمى" فى جامعة مريلاند، Center on Institutional Reform and the Informal Sector at the University of Maryland، وهنا استطاع أن يطبق بنفسه الأفكار الواضحة والبسيطة على المشكلات المباشرة، وهذه المبادرة جمعت أيضًا زملاء فى جامعة مريلاند، ومن جميع أنحاء العالم، للضغط من أجل أن تكون المنح الدراسية الصحفية أكثر صلة بالمشكلات المعقدة للحكم والنمو.

لقد ترك مانكور أولسون مشروع حياته فجأة، دون أن يكتمل، وهذا الكتاب ليس سوى بيان عن هذا؛ فالمحادثات المتعثرة والجدل مع عدد كبير من الزملاء حول العالم، يمثل مقياسًا آخرًا لما نقول، كما يوجد مقياس آخر عبارة عن حافظات الأوراق التّسعة عشر التى تركها، وتحتوى كل منها على مشاريع منفصلة ذات فائدة مختلفة، وسوف يثير هذا الكتاب، مثل كثير من أعمال أولسون، الجدل ويحث على مزيد من البحث، فقد أخذ الرجل كل متسائل، ومعظم الأسئلة، على محمل الجد، وبالنسبة للمحظوظين منّا والذين عملوا معه، يمكننا فى الغالب أن نستدعى الأسئلة التى كان من شأنه أن يطرحها فى المقابل، أمام النقاط التى نثيرها، ومع أن هذا قد يكون أكثر إيحاءً وتذكيرًا بأسلوبه المتميز؛ فإنه لا يوفر العبقرية الخاصة به والطاقة التى يمكن أن تجعل التفاعل مع مانكور ممتعًا ومثيرًا للتحدى.

ومن بين الجوانب التى لم تنته فى هذا الكتاب الإهداء، لكن الواضح من المادة التى تركها مانكور، وأيضًا المحادثات مع زوجته آليسون Alison، أنه كان سيهدى هذا العمل إلى أبنائه الثلاثة: إليكا Ellika، وسيفرين Severin، وساندر .Sander، ومن ثم، فإننى أختتم هذه التوطئة بإرسال هذا الإهداء.

تشارلز كادويل

Charles Cadwell

كوليدج بارك، مريلاند.

أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢[١].

(١) أعلن عن تقديرى وامتنانى للتعليقات حول هذه المقدمة التى قدمها كل من:

Omar Azfar, Roger Betancourt, Anthony Lanyi, Peter Murrell, and Alison Olson

وتبقى حدودها التى وضعتها من مسئوليتى أنا.

تمهيد

دق جرس الهاتف مساء التاسع عشر من آب/ أغسطس ١٩٩١، اليوم الأول لبدء انقلاب الراديكاليين السوفييت ضد ميخائيل جورباتشوف، بحزن كنت أشاهد التقارير التليفزيونية وهى تقول يبدو أن الانقلاب قد نجح، كانت المكالمة الهاتفية من كاتب صحفى صاحب عمود مفضل لدى، طرح علىّ بعض الأسئلة الصادمة: ألم يكن الأمل الوحيد الباقى للاقتصاد السوفييتى المتعثر، يكمن فى انتهاج ديكتاتوريةٍ عمليةٍ واضحة المعالم، من شأنها فرض نظام السوق الحر على الاتحاد السوفيتى؟ ألم يحقق الأداء الاقتصادى فى شيلى تحت حكم الديكتاتورية - ما قبل السوق - لبونيشيه، وفى كوريا الجنوبية فى عهد "شونج هى بارك" Chung Hee Park، ودو هوان شون Doo-Hwan Chun، وفى تايوان تحت حكم شيانج كاى شيك Chiang Kai-shek وابنه، وفى سنغافورا تحت حكم "لى" Lee، وفى الصين تحت حكم "تشيابونج دينج" Xiaop-ing Deng، نمواً اقتصادياً سريعًا؟ هنا أوجزت ما انتهت إليه أسئلة هذا الكاتب، لكن، ألم أبين أنا فى كتابى صعود وأفول الأمم The Rise and Decline of Nations الصادر عام ١٩٨٢ أن التكتلات والكارتيلات (مجموعات المصالح) التى تتراكم فى المجتمعات الديمقراطية تحرم هذه المجتمعات فى النهاية من ديناميتها؟ ألم يتداعَ الأداء الاقتصادى السوفييتى - كما ادّعى قادة الانقلاب السوفييتى - بمجرد إدخال جورباتشوف إصلاحاته التى تعد نوعًا ما ديمقراطيةً، وجعله الدول التابعة للاتحاد السوفييتى تمضى كلٌ فى طريقها؟

وعلى الرغم من استمرار المكالمة، حتى أن زوجتى نادتنى مرتين لتناول العشاء، فإننى لم أقدم الإجابات المثيرة التى كان الكاتب الصحفى يأمل فى الحصول عليها،

ولم تكن المشكلة فى أننى كنت مترددًا حول إعطاء تحليل جاهز لمثل هذه القضايا الساخنة المعقدة، لكن، ما حدث أننى كنت أفكر فى هذه القضايا منذ زمن، وكانت المشكلة أننى لم أكن أعرف الإجابة.

لم يكن لمثل هذه الأسئلة أن تبرح ذهنى، خصوصًا بحكم ارتباطها بعملى اليومى، فقبل شهور قليلة من مكالمة الكاتب الصحفى هذه، كنت قد انهمكت فى جهد البحث وتقديم المشورة حول السياسات الاقتصادية والإصلاحات المؤسسية للبلدان الشيوعية سابقًا، وتلك المنتمية إلى العالم الثالث، وفى جامعة مريلاند، أسست مركزًا للإصلاح المؤسسى والقطاع اللارسمى Center on Institutional Reform and Informal Sector (IRIS) تم تمويله فى بادئ الأمر حصريًا من الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، ومنذ ذلك الحين كان للمركز مكاتب أو برامج فى خمس وأربعين دولة من الدول الشيوعية سابقًا، أو دول العالم الثالث، وصادف فى كثير من هذه الدول، أن كانت هناك - فى بعض الأحيان - أسئلة مشابهة فى إزعاجها لتلك التى طرحها الكاتب الصحفى، فبعض الهنود، على سبيل المثال، أخبروا أشخاصًا من مركز الإصلاح المؤسسى والعمل اللارسمى هناك، أنهم يتساءلون لمَ لم يسقط اقتصاد الهند تباعًا وراء اقتصاد الصين، وسنغافورا، وتايوان، وكوريا الجنوبية، لأن الهند كانت ديمقراطية؟ وفى موسكو أخبرنى أحد المثقفين الروس، انضم لاحقًا إلى الحكومة الروسية، كيف أنه يخشى من أن تصل الثورة الديمقراطية فى روسيا قريبًا إلى مرحلة "الثيرميدور" التى تبتلع فيها نفسها(*). وعندما أوضحت له بسذاجة أنه بعد ثيرميدور بوقت وجيز، رسّخ نابليون ديكتاتوريته وانخرط فى هجوم على أوروبا

(*) ثيرميدور Thermidor، هو الشهر الحادى عشر من تقويم الجمهورية الفرنسية، ومأخوذ من كلمة "Thermos" اليونانية، ويعنى "الساخن"، وأحيانًا ما كان يطلق عليه "المحموم"، والإشارة المقصودة هنا كما أوضح الكاتب مدعيًا السذاجة، إلى ما قام به نابليون بونابرت من انقلاب حكومى، وإقامة الإمبراطورية الفرنسية الأولى، ويمكن الاطلاع على تحليل تاريخى وسياسى علمى، يعد الأفضل من نوعه، لمثل هذا التحول من الثورة والانقلاب على مبادئها فى كتاب كارل ماركس "الثامن عشر من برومير-لويس بونابرت"، (المترجم).

باكملها! رد صديقنا: "فعلاً!"، كما لو كان يتحدث إلى طفل لا يعرف شيئًا عن طرق العالم الوعرة، فعندما لا تنطبق التشابهات على الثورة الفرنسية، فإنها تنطبق على ألمانيا فايمر(*). ووجدت حالي أسير التفكير حول ما كان سيحدث لو أن نابليون أو هتلر، سيطر على المفاتيح النووية لروسيا؟

هذا النوع من الخبرة العملية يترسخ فى الذهن، والنتيجة هى أن الأسئلة التى طرحها الكاتب الصحفى يمكن الإجابة عنها، والفضل هنا يعود فى جزء كبير منه إلى تدفق المعلومات من بلدان كثيرة، وإلى البحوث الجديدة التي ينجزها الزملاء. المشكلة الأكبر كانت فى الافتقاد إلى إطار فكرى ملائم، عند الإجابة على مثل هذه الأسئلة، فلا يوجد فى التراث المعنى فهم منظم أو نظرية مُرضية، ضمّت كلاً من الديكتاتورية والديمقراطية، والسوق أيضًا وإن بدرجة أقل، ولحسن الحظ أن الاستبصارات المطلوبة لتحقيق هذا الفهم المنظم قد ظهرت تدريجيًا، وهذه الاستبصارات جعلت إعمالنا لإطار فكرى أو نظرية كانت مطلوبة للتعامل مع أسئلة الصحفى ليس ضربًا من الخداع.

وقتئذ بدا أن القدر لا يعرف حدودًا، وكعالِم اقتصاد، يمكننى بسهولة أن أجمع بين الإطار الجديد ونظرية اقتصادية معيارية؛ لأقدّم حلولاً لكيفية إنعاش اقتصاد بلد ما، ولنأخذ، على سبيل المثال، السؤال المتعلق بكيف يمكن لمجتمع ما أن يحقق نوعًا من اقتصاد السوق يدرّ دخولاً عالية، ومتزايدة باستمرار، فأنت حتى فى البلدان

(*) بالألمانية: **Weimarer Republik**، هى الجمهورية التى نشأت فى ألمانيا فى الفترة من ١٩١٩ إلى ١٩٣٣ نتيجة للحرب العالمية الأولى وخسارة ألمانيا الحرب، سميت الجمهورية الناشئة باسم مدينة "فايمر" الواقعة وسط ألمانيا، والتى اجتمع فيها ممثلو الشعب الألمانى عام ١٩١٩ لصياغة الدستور الجديد للجمهورية، الذى اتبعته الجمهورية حتى العام ١٩٣٣ حين تمكن الزعيم النازى أدولف هتلر من إحكام سيطرته على مقاليد الحكم فى برلين بعد توليه منصبىّ المستشار ورئيس الجمهورية، وهو الحدث الذى اعتبره المؤرخون نهاية جمهورية فايمر، للمزيد من المعلومات انظر:

Abraham, David (1986). The Collapse of the Weimar Republic: Political Economy and Crisis (2nd Edition ed.). New Jersey: Holmes & Meier Publishers. (المترجم).

الأكثر فقراً فى العالم الثالث، تجد الأسواق فى كل حدب وصوب، ففى خلال سويعات من مغادرته المطار، يلتقى زائر أى بلد من بلدان العالم الثالث بأى عدد من الباعة الجائلين والتجار، بازارات متخمة بتجار محنكين، والقرية التقليدية هى الأخرى تحتوى على محالها التجارية، أو أسواقها، أو أيام السوق المحددة، ومع كل هذا، فإن الاقتصادات تعمل برداءة، والناس ما زالوا فقراء، وبعد انهيار الشيوعية، أصبحت الأسواق أكثر حضوراً، فى موسكو، مباشرة بعد تحرير الأسعار فى بداية عام ١٩٩٢، كان الناس يتاجرون فى كل محطة مترو تقريباً، وكل كشك يظهر على الرصيف، حتى أن جيلين كاملين من الشيوعية لم يُزيلا روح المقاولة أو العمل الحر المغامر، لذا ظهرت أسواق لا حصر لها، وبصورة تلقائية، لكن الناس فى الوقت نفسه كانوا فقراء، وكان معدل الإنتاج فى هبوط، لا فى روسيا وحدها بل وفى كثير من البلدان الأخرى الشيوعية سابقاً.

فما الذى يجعل بعض اقتصاديات السوق غنية، ويجعل بعضها الآخر فقيرة؟ ما السياسات والمؤسسات التى يحتاج إليها البلد؛ ليتغير من اقتصاد سوق للباعة الجائلين والبازارات، إلى اقتصاد سوق يولّد وفرة من الأغنياء؟ فى تطوير فهم منظم، أو النظرية التى تجيب عن أسئلة الصحفى السابقة، يوفر هذا الكتاب أيضاً جزءاً كبيراً من الإجابة على السؤال الذى يبدو شديد الاختلاف، ذاك المتعلق بلماذا توجد أسواق لا تحصى فى كل المجتمعات تقريباً، ومع ذلك لا يوجد الأغنياء إلا فى بضع قليل منها؟

بالإجابة عن تلك الأسئلة، يمكننا أن نفهم سريعاً سبب النتائج المأساوية المختلفة بعد هزيمة الفاشية، وبعد انهيار الشيوعية، ففى نهاية الحرب العالمية الثانية، توقّع معظم المراقبين أن تبقى ألمانيا الغربية، واليابان، وإيطاليا، فى فقر لفترة طويلة من الزمن، وكانت الولايات المتحدة معنية بأنها قد تضطر، لسنوات عديدة، إلى تقديم كثير من الطعام الضرورى للإبقاء على شعوب هذه البلدان على قيد الحياة، والحقيقة، أن

كل أمم المحور الثلاثة تمتعت بنمو اقتصادى سريع، بمجرد زوال قيود الحرب والاحتلال، ومثل هذه الظواهر التاريخية للنمو، حتى الآن تتجاوز تفسير النظريات السائدة التى كانت تسمى "المعجزات الاقتصادية"، وعلى النقيض، عندما انهارت الشيوعية، توقع من تحملوا السخافات الاقتصادية للنظم التى على النمط السوفييتى، مثلهم مثل معظم المراقبين الغربيين، توقعوا أن الأداء الاقتصادى سيتحسن تحسنًا هائلاً، والحقيقة أنه فى كثير من المجتمعات الشيوعية سابقًا، أصبح الأداء الاقتصادى الآن أسوأ مما كان عليه فى ظل الشيوعية، وقد عانت كل هذه البلدان من هبوط فى الناتج المحلى، إن لم يكن انهيارًا، فيما استغرق كثير منها وقتًا طويلاً للتعافى، ومن هنا، فإننى أعتقد أن الإحصاءات الرسمية فى البلدان الشيوعية سابقًا، تبالغ بصدد الهبوط فى مستويات الدخول، وإننى شخصيًا متفائل فيما يتعلق بمستقبل بعض هذه البلدان، ولا يمكن الشك فى أن الأداء الاقتصادى أصبح دون التوقعات.

الفرق الاستثنائى وغير المتوقع بين الأداء الاقتصادى بعد هزيمة قوى المحور وبعد انهيار الشيوعية يتلخص فى ما هو الأهم من وجهة نظر رغبات البلدان المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية، فلبعض الوقت، بعد الحرب العالمية الثانية، كانت البلدان المنتصرة تخشى من أن تظهر ألمانيا واليابان مجددًا كديكتاتوريات عدوانية، ولهذا لم يرغبوا فى تطوير اقتصاد صناعى قوى، أو حتى أن يصبحوا بلدانًا متحدة، وفى المقابل، فإن البلدان التى ربحت الحرب الباردة، أرادت منذ البداية أن تساعد البلدان الشيوعية فى تطوير مجتمعات ناجحة وفق الصورة الغربية، ومن هنا، فإن أحد الأسئلة التى يطرحها هذا الكتاب: لماذا الأداء الاقتصادى بعد هزيمة الفاشية، خصوصًا فيما يتعلق بالتوقعات المأمولة، كان أفضل كثيرًا مما كان عليه بعد انهيار الشيوعية؟

لقد كشف رفع الستار الحديدى عن شىء ما آخر، لم تتوقع البلدان المتقدمة فى الغرب، سواء المنتصرة منها أو الخاسرة فى الحرب العالمية الثانية، أن تراه، ألا وهو:

قدْرٌ استثنائى من الفساد الرسمى ومن الجريمة المنظمة على نمط المافيا، فى روسيا، مثلاً، تشير بعض الاقتراعات بين الناس إلى أن الجريمة والفساد يعتبران المشكلة الأكثر أهمية ودلالة فى المجتمع الروسى، وعلى الرغم طبعًا من وجود مسئولين فاسدين ومنظمات مافيا فى معظم البلدان الغربية (فى المدن الأمريكية الرئيسية قد تكون جرائم الشوارع أكثر مما هى عليه فى البلدان الشيوعية سابقًا)، فإن الفساد الرسمى والجريمة المنظمة فى البلدان الشيوعية سابقًا (وخصوصا فى الاتحاد السوفييتى سابقًا) بلغ مدًى خارج نطاق الخبرة الغربية، ومن هنا يأتى السؤال الآخر فى هذا الكتاب: لماذا تعانى البلدان الشيوعية سابقًا من هذا القدر الهائل من الفساد الرسمى والجريمة المنظمة؟

السبب فى قدرة هذا الكتاب على إجابة الأسئلة السابقة، أنه بعد توفر الإطار الفكرى الذى كان مطلوبًا للتعامل مع الأسئلة التى طرحها الصحفى وربطه باقتصاديات معيارية، أصبح لدينا بنية فكرية ينضوى تحتها – وعلى نحو متزامن – كلٌّ من الأسواق والحكومات، وسواء كانت المجتمعات غنية أو فقيرة، فهى بطبيعة الحال لديها اقتصاد ونظم حكم، الاقتصاديات تحرك نظم الحكم التى بدورها تحكم الاقتصاديات، ومن هنا، فإن نظريات الأسواق التى تستبعد الحكومة – أو المفاهيم السياسية التى ينمو فى ظلها الاقتصاد للخارج – تعد نظريات محدودة الأفق، وغير متزنة، فهى مثلاً، لا تخبرنا الكثير حول العلاقات بين صيغة الحكومة وحجم الاقتصاد، ولا تفسر على نحو ملائم لماذا يكون بعض البلدان غنيًا وبعضها الآخر فقيرًا.

وعلى الرغم من أن آدم سميث، وجون ستيوارت مل، وغيرهما من الاقتصاديين العظام فى القرون الماضية، شملوا فى تحليلهم الحكومة والسياسة، والمؤسسات والأسواق أيضًا، فإن الاقتصاديين فى القرن العشرين لم يستعيدوا هذا الطموح الكبير، حتى وقت قريب، وكان أول اقتصادى عظيم فى القرن العشرين، يفعل ذلك هو

"جوزيف شومبيتر" Joseph Schumpeter، من خلال كتابه الملهم واللامع (غير النبوئى) حول الرأسمالية، والاشتراكية، والديمقراطية Capitalism, Socialism and Democracy، لكن عنواننا الحالى، "السلطة والرخاء"، تم اختياره بغرض توصيل الفكرة الرئيسية بوضوح أكثر، وقد فكر "روبرت كليتجارد" Robert Klitgaard فى العنوان الفرعى "تجاوز الديكتاتوريات الشيوعية والرأسمالية" لهذا، فإننى ممتن كثيراً لا بسبب المعنى المزدوج لكلمة تجاوز outgrow، بل لأنها تذكرنا بأنه حتى أكثر الديمقراطيات أمناً وتقدماً، ترغب فى نمو اقتصادى أكثر روعة وتأثيراً من ديكتاتوريات العالم (بعد التكيُّف وفق منطلقاتها العالية وقدراتها الأقل تمكناً)، والحجة فى هذا الكتاب، إذا كانت صحيحة، لها تطبيقات مهمة للسياسات الاقتصادية فى الديمقراطيات المتقدمة فى أوروبا، وأمريكا الشمالية، واليابان، وأيضاً فى بلدان تعد، أو أصبحت مؤخراً، ترزح تحت أنظمة ديكتاتورية.

لقد قدمت مزاعم قوية فى هذا التمهيد، وليس لى، بل للمراجعين، والقراء، وواضعى الدراسات اللاحقة، أن يحكموا على ما إذا كانت هذه المزاعم صحيحة أم لا، وإذا كانت غير صحيحة، فإننى أستحق نقداً لاذعاً، وعلى الرغم من أننى بنيتُ على أعمال آخرين، وكان لدى قدر استثنائى من المعلومات المتوافرة، والمساعدة، والنقد من الزملاء، وخصوصاً هؤلاء فى "مركز الإصلاح المؤسسى والعمل اللارسمى" IRIS وقسم الاقتصاد فى جامعة ميريلاند، فإننى الوحيد المسئول عن جميع أوجه القصور فى هذا الكتاب، وعن المزاعم غير المضمونة، فإذا درس القارئ جميع الصفحات التالية، سأكون ممتناً، أياً كان مستوى القسوة التى يمكن أن يحكم بها علىّ.

مانكور أولسون

الفصل الأول

منطق السلطة

هذه الأيام، ربما سيتفق معى جميع الاقتصاديين فى الغالب (ومعهم أيضاً، فيما أعتقد، معظم المشتغلين فى حقول أخرى) على أن المجتمعات تكون مهيأة أكثر لحدوث الرخاء، فى ظل وجود حوافز واضحة لإنتاج المكتسبات وحصدها، من خلال التعاون الاجتماعى عبر التخصص النوعى، والتجارة، فإذا قُدِّر لمجتمع ما أن يحقق أكبر دخل ممكن، فإن حوافزه لا يجب أن تتسم بالوضوح فحسب، بل يجب أيضاً أن تكون مغرية للمؤسسات والأفراد العاملين فى الاقتصاد، بحيث ترغّبهم فى التفاعل مع طموحات النمو بطريقة تتميز بالكفاءة من الناحية الاجتماعية، أى أنه يجب على هذه الحوافز أن تكون مماثلة لحوافز الصناعات التنافسية الفائقة: تلك البلدان الصناعية التى تكون فيها الأسواق، أو المؤسسات صغيرة الحجم جداً، بحيث لا تملك مؤسسة واحدة قوة احتكارية منفردة، أو تكون ذات تأثير واضح على الأسعار، بالإضافة إلى فضائل أخرى.

وعندما نتحول عن الحديث عما هو الأفضل لتحقيق الرخاء إلى ما هو الأسوأ له، ربما سيكون الإجماع على وجود حافز أو باعث قوى للأخذ أكثر من العطاء والعمل - مكاسب أكثر اقتناصاً تفوق الأنشطة الإنتاجية الموفرة لمزايا نفع متبادلة - ومن ثم فإن المجتمعات تهوى إلى القاع، فى الفوضوية الهوبزية(*)، حيث لا يوجد قيد على الدوافع الفردية لاقتناص الأشياء من الآخر، أو فى الكليبتوقراطية kleptocracy (حكم اللصوص) حيث يستولى أصحاب السلطة على معظم الأصول لأنفسهم، ولا يوجد إنتاج أو مكتسبات من التعاون الاجتماعى عبر التخصص والتجارة.

(*) نسبة إلى توماس هوبز (المترجم).

ما الذى يحدد وقوع المجتمع بين طرفى نقيض، حيث يكون لدى كل مؤسسة وكل فرد دوافعه، لعمل ما هو أفضل فى خدمة رفاهة الناس من ناحية، وبين منع السطو على الاستثمار والتخصص والتجارة من ناحية أخرى؟ ما الذى يحدد ما إذا كان ثمة نمط للدوافع المولدة لإنتاج كفؤ وتعاون اقتصادى، أو كان نمطًا لا يوفر سوى الكفاف؟ إننا فى حاجة إلى البحث فى باعث أصحاب السلطة على العمل، ولماذا يجنون السلطة؟ متى يكون لديهم الباعث على استخدام سلطتهم فى تعزيز الإنتاج والتعاون الاجتماعى؟ متى يجنون الكثير من المكتسبات عبر الإنتاج والتجارة؟ ولماذا نال ذوو السلطة هذه السلطة؟ للبدء فى الإجابة على هذه الأسئلة، نحتاج إلى فهم منطق السلطة.

لقد ظلت نظرية السلطة بمثابة الكأس المقدسة Holy Grail للعلوم السياسية، لكنها الكأس التى لم يتم العثور عليها، وقد حاول بعض الاقتصاديين التعامل مع السلطة عن طريق مد، أو توسيع نموذج السوق؛ وهم فى ذلك يبدأون بالمعاملة الطوعية voluntary transaction- المساومة الكووسية(*) . -Coaseian bargain، واستخدام

(*) نسبة إلى رونالد كوس Ronald Coase، اقتصادى بريطانى اشتهر بعملين محوريين فى مجال علم الاقتصاد، هما: "تكاليف المعاملة (1937) transaction costs التى يوضح فيها طبيعة وحدود المؤسسات، و"مشكلة التكلفة الاجتماعية (1960) The Problem of Social Cost، والتى تشير إلى أن التحديد الدقيق لحقوق الملكية يساعد فى التغلب على مشكلات التأثيرات الخارجية .externalities، وتصف النظرية الكووسية الكفاءة الاقتصادية للتخصيص الاقتصادى أو المحصلة الاقتصادية فى وجود مؤثرات أو عوامل خارجية، وتقول النظرية إن التجارة فى وجود مؤثر خارجى externality، وفى غياب تكاليف معاملة توفر الفرصة للمساومة إلى أن تفضى إلى محصلة جيدة تتصف بالكفاءة بغض النظر عن التخصيص الأولى لحقوق الملكية، وفى الممارسة تكون العراقيل أمام المساومة أو التحديد الهزيل لحقوق الملكية كفيلة بإعاقة المساومة الكووسية، ومن الأهمية أن نشير هنا إلى أن المؤثرات الخارجية التى لا تدخل كطرف فى المعاملة تنقسم إلى نوعين، مؤثر سلبى مثل التلوث الناتج عن مشروع إنتاجى ويؤثر على آخرين ممن لا يملكون خيارًا وربما لا يكونون فى الاعتبار من الأصل، ومؤثر إيجابى مثل أن يكون شراء سيارة من طراز معين سيزيد من الطلب عليها، وبالتالى توافر الميكانيكيين العارفين بهذا الطراز، وهو ما يحسن من وضع آخرين يملكون هذا الطراز، وقد لخص جورج ستيجلر George Stigler حل مشكلة المؤثرات الخارجية فى غياب تكاليف المعاملة فى مرجع اقتصادى مهم صدر عام ١٩٦٦، فيما يتعلق بالتكلفة الخاصة والاجتماعية، وللمرة الأولى أطلق عليها نظرية ."theorem"، ومنذ ستينيات القرن المنصرم أصبح هناك تراث هائل حول النظرية الكووسية يضم تفسيرات وبراهين مختلفة ونقد من مختلف التيارات والاتجاهات وما زال هذا التراث والإسهامات الفكرية يتعاظمان، لكن هذا بالطبع بلغات العالم المختلفة غير العربية، فللأسف لم نتمكن من العثور على شىء يذكر عن هذا العالم وفكره ونظريته باللغة العربية، لمزيد من المعلومات، انظر:

http://nobelprize.org/nobel_prizes/economics/laureates/1991/coase-autobio.html (المترجم).

تكاليف المعاملات(*) . transaction costs التى تحد من التجارة والمساومة، باعتبارها أساسًا لنظرية الحكومة والسياسة، ويذهب بعض الاقتصاديين إلى مد النظرية الكووسية إلى مجال الحكومة والسياسة، بمعنى أنه ما لم تكن هناك تكاليف ضخمة للمعاملات يصبح لدى الأفراد باعث للمساومة؛ حتى يعظموا من مكاسبهم المشتركة، وهذا المد يفضى بهؤلاء الاقتصاديين إلى الاعتقاد بأن هناك ميل إلى استخدام السلطة بطرق تتميز بالكفاءة من الناحية الاجتماعية، وفى الفصل الثالث، سوف أفسر هذا الاعتقاد الغريب، وأبين كيف أفرغ من محتواه بفعل خطأ منطقى تم التغاضى عنه فيما سبق، لكن يجب أن يكون واضحا وبصورة مباشرة أن منطق السلطة لا يمكن أن يفسر على نحو ملائم من خلال المعاملة الطوعية. السلطة - ولا سيما السلطة الحكومية - تكمن فى القدرة على تحقيق انصياع إجبارى، ومن ثم تتضمن سلطة إجبارية وقدرة على القسر، وكما سنرى، فإنه لا يكفى فهم نظرية التبادل الطوعى، يجب أيضًا أن نفهم منطق القوة force.

المجاز الإجرامى

يمارس السلطة أناس يعدون بالطبع معقدين بدرجة استثنائية، وكما أرى، فإن البشر نادرًا ما يتصرفون من وازع دوافع غير مختلطة، فالدوافع الإنسانية لا يحركها

(*) فى الاقتصاد ونظم معرفية أخرى، تشير تكلفة المعاملات إلى التكلفة التى تحدث جراء القيام بتبادل (بصياغة أخرى تكلفة المشاركة فى سوق ما)، على سبيل المثال، معظم الناس عندما يشترون أو يبيعون أوراق مالية فى البورصة، فإنهم يؤدون عمولة للسمسار، هذه العمولة تمثل تكلفة معاملة لعقد الصفقة فى البورصة، أو لنقل عند شراء الموز من المتجر فإن السعر الذى تؤديه لا يمثل فقط قيمة الموز، بل مضاف إليه تكلفة الطاقة والجهد المطلوبة للعثور على أى الموز تفضل، أين، وبأى سعر، تكلفة الانتقال من منزلك إلى المتجر، الوقت المستغرق فى الانتظار فى الطابور، فالتكاليف التى تتجاوز سعر الموز هى تكاليف المعاملة، لمزيد من المعلومات، انظر:

Cheung, Steven N. S. (1987), Economic organization and transaction costs, The New Palgrave: A Dictionary of Economics v. 2,, pp.55-58

(المترجم).

وجود مصلحة ذاتية فحسب، بل هناك أيضًا عنصر خيِّر - بل وعِرق خبيث - فى الطبيعة الإنسانية، ولا تعتمد المحصلات التاريخية بالتأكيد على بواعث ذوى السلطة ومصلحتهم الذاتية فحسب، بل أيضًا على أخلاقهم وطبيعتهم ونوازعهم، وقبل نهاية هذا الكتاب، سأقوم بتحليل بعض السياقات التى تكون فيها الخيارات المحايدة، والقائمة على المبادئ، حاسمة فى تحقيق تقدم المجتمعات، لكننى أولاً سوف أبدأ بالتركيز على بواعث وإغواءات العمل العقلانى القائم على المصلحة الذاتية الذى يواجه ذوى القوة.

وللتركيز على القوة القسرية وتحليل سلوك المصلحة الذاتية، فإننى أستخدم مجازًا جنائيًا، فالواضح، أننا لا يمكننا مثلاً فهم السرقة سواء كتجارة طوعية أو كتصرف أخلاقى، ومن ثم فإن هذا المجاز يساعدنا فى التركيز فقط على استخدام القوة القسرية القائمة على المصلحة الذاتية، وبالاستعانة بهذا المجاز، سوف نستطيع رؤية ما تحت السطح، ومن ثم نبنى النظرية المطلوبة، فنظرًا لكون السلوك الإجرامى استثناءً وليس قاعدةً فى مجتمع ناجح، فإن المجاز الإجرامى سيذكرنا أيضًا بالمدى الذى يمكننا الوصول إليه فى تجريد، أو استخلاص، العبرة من تركيبة الطبيعة الإنسانية المعقدة.

فإذا تأملنا البواعث التى تواجه الفرد المجرم فى مجتمع سكانى ضخم، مع تثبيت العوامل الأخرى، سنجد أن المجرم أفضل حالاً فى مجتمع غنى عنه فى مجتمع فقير؛ حيث يوجد الكثير مما يمكن سرقته، السرقة أيضًا تجعل المجتمعات أقل رخاءً مما يمكن أن تكون عليه فى حال انعدم السرقة فيها، فالوقت المكرس للسرقة لا ينتج شيئًا، لكنه يقلل من عائدات العمل الإنتاجى والاستثمار، كما أنه يتسبب فى الانحراف بالموارد لتتحول من الإنتاج إلى أمور أخرى، مثل الحراسة وأدوات التأمين والشرطة والسجون، وقائمة متكاملة من نظم السيطرة والتحكم، وما شابه، لهذا فإن الجريمة التى تُرتكب من قبل كل مجرم تقلل من ثروة المجتمع، ومن ثم تقلل أيضًا من

مقدار المتوافر للسرقة، حسب المجاز السابق، فهل هذا كفيل بجعل الفرد المجرم يقلص حجم جرائمه؟

نحن جميعًا نعرف بالطبع أن هذا لا يحدث، لكننا يجب أن نفهم لماذا ، فالفرد المجرم التقليدى فى مجتمع مكون، لنقل، من مليون نسمة، يحمل ما يقرب من واحد على المليون من خسارة المجتمع التى تحدث بسبب جريمته؛ بجعله إنتاج المجتمع أقل مما ينبغى أن يكون عليه، لولا السرقة التى قام بها، لكنه بطبيعة الحال، يعد الشخص الوحيد المتحمل للخسارة الكلية لأية فرص للسرقة تمر دون اقتناص، لهذا فإن مكتسبات المجرمين من مجتمع أكثر ثراءً، وتقلص ثروة هذا المجتمع بسبب الجريمة لا يعفيها من تحمل الوزر، (والعكس يصبح صحيحًا فقط فى حالة شاذة، أى عندما تكون خسارة المجتمع من سرقةٍ ما ، تعادل مليون مرة أو أكثر قيمة مما تم أخذه من السرقة، فقط عقاب المجتمع للمجرمين هو وحده ما يعفى الجريمة من الوزر، ولا يكفى دائمًا فرض العقوبة، وعلى الرغم من أن كل مجرم له نصيب من رخاء مجتمعه بوصفه فردًا ، فإن هذا النصيب ضئيل إلى درجة أن المجرم يتغاضى عنه، أو يتجاهله؛ فهو رجل يأخذ كل ما هو موجود فى أية حافظة أو خزينة، وكما سنرى ثمة فرقًا كبيرًا فيما إذا كان لدى الأفراد ذوى القدرة القسرية نصيب ضئيل أو ضيق فى المجتمع من ناحية، أو لديهم مصلحة شاملة واسعة، من ناحية أخرى.

وقبل الانتقال إلى المصالح الشاملة الواسعة، ينبغى أن نذكّر أنفسنا بأن المصلحة الذاتية التى دفعت المجرم إلى السرقة، تُفضى وبصورة ملحوظة إلى نتائج مختلفة عندما يكون هناك تبادلٌ طوعى فى السوق، فإذا ، قلنا ، إن ثمة رادعًا حاسمًا للجريمة يدفع بالمجرم إلى خدمة مصالحه من خلال التبادل الطوعى فى سوق العمل، فإنه يفترض به – بطبيعة الحال – أن يقبل من الأعمال ما يعرض عليه المقابل الأعلى ماديًا ، ولا يوجد صاحب عمل يسعى جاهدًا إلى تعظيم أرباحه إلى أقصى ما يمكنه، سيقبل عاملاً لن يضيف إلى مؤسسته إلا ما يفوق ما يتكلفه على الأقل، وفى السعى

القائم على المصلحة الذاتية لنيل أعلى أجر، يعمل المجرم سابقًا فى أعمال تميل فيها إنتاجيته، أو مساهمته الاجتماعية الهامشية فى المخرجات الإنتاجية، لأن تكون الأعظم[1] .

والآن، دعونا نقابل صورة المجرم الفرد فى مجتمع كثيف السكان، بصورة رب أسرة تنتمى إلى المافيا أو عصابة إجرامية أخرى يمكنها احتكار الجريمة فى حى من الأحياء، لنفترض أيضًا أنه فى أوساط طبقية معينة معروفة جيداً، يمكن لعصابة إجرامية أن تسرق وفق ما تهوى، بل وتمنع غيرها من ارتكاب الجريمة هناك، الواضح أن أسرة المافيا لديها دافع لمنع اللصوص الآخرين من دخول حيز إقليمها، لكن هل ستربح من الاستئثار بكل ما يمكنها أخذه من على أرضها؟ بالطبع لن تربح.

فإذا كان العمل التجارى فى مجال أو حيز ما، قد أصبح غير مربح بفعل السرقة، أو أن ازدادت الهجرة بعيداً عن الحى بسبب الجريمة، وقتئذ لن يدرّ الحى دخلاً كبيراً، كما أنه لن يكون هناك الكثير لسرقته، والحقيقة أن أسرة المافيا، مع احتكار حقيقى ومستمر للجريمة فى الحى، لن ترتكب أية سرقة على الإطلاق، فإذا كانت تحتكر الجريمة فى هذا الحى، فإنها سوف تجنى الربح من وراء تعزيز المتاجرة والحياة المستقرة الآمنة فى الحى، فأسرة المافيا الآمنة ستعظّم من مكاسبها عن طريق بيع الحماية - سواء ضد الجريمة التى سترتكبها هى نفسها (فى حالة عدم الدفع)، أو أيضًا ضد تلك التى سيرتكبها آخرون (إن لم تمنع جرائم غيرها من المجرمين)، كل ما عدا ذلك سواء، فكلما أصبح المجتمع بيئةً أصلح للمتاجرة والعيش، كلما كان ابتزاز الحماية أكثر حضوراً، وبالتالى، حيثما كانت إحدى أسر المافيا تتمتع

(١) كما هو معروف، إن هذه المحصلة لا يمكن أن تكون صحيحة إذا كانت تطبيقات السوق مثل الاحتكار أو وجود مشترى واحد أمام أكثر من بائع تعنى أن الأجر لا يساوى المنتج الاجتماعى الهامشى، ومثل هذه التطبيقات تعنى أن السوق لن يخصص الوقت الخاص بالمجرم سابقًا بطريقة كاملة أو حسب أمثلية باريتو، بل إنها ستحكم من خلال ارتباط مرتفع بين خيارات المصلحة الذاتية والمؤسسات والمكتسبات فى المجتمع.

بقوة احتكار الجريمة، فلن يحدث سوى قدر ضئيل من الجرائم، أو قد تمنع الجريمة تمامًا (بعيدًا عن ابتزاز الحماية)، التراث المعقول والرمزى حول الجريمة المحتكَرة، يوضح أن الاحتكار الآمن للجريمة، عادة ما يفضى فى حقيقة الأمر إلى ابتزازات حماية أكثر مما تفضى إليه الجريمة العادية، فانتشار بيئات السرقة والعنف على نمط المافيا، يعد بطبيعة الحال علامة على أن العصابة المسيطرة بدأت تفقد احتكارها[١].

هذا المجاز الإجرامى السابق يصور لنا نظرية المصالح الضيقة narrow interest ، والمصالح الشاملة encompassing interest الماثلة فى كتابى صعود وأفول الأمم[٢]. فاللص الفرد فى مجتمع كثيف السكان يحصل على هذا النصيب الضيق أو المحدد من أية خسارة أو مكسب للمجتمع، بما يدفعه إلى تجاهل الضرر الواقع من سرقته على المجتمع الذى لا يعطيه غير هذا النصيب، وفى المقابل، فإن أسرة المافيا التى تحتكر الجريمة فى مجتمع ما، لديها - بسبب هذا الاحتكار - مصلحة أو نصيب أكثر شمولاً فى دخل هذا المجتمع، لذا فإن أسرة المافيا تضع مصلحة المجتمع فى الاعتبار عند استخدامها لقوتها القسرية، فبينما يتحمل المجرم الفرد فى مجتمع كثيف السكان مجرد نصيب ضئيل من الخسارة الاجتماعية جراء جريمته، فإن العصابة التى تتمتع باحتكار مأمون للجريمة فى حى من الأحياء تحصل من ضريبة الحماية ضد السرقة، على نصيب كبير من إجمالى دخل المجتمع، لذا، فعلى الرغم من أن المجرم الفرد يأخذ عادة كل الأموال الموجودة فى الحافظة التى يسرقها، فإن زعيم المافيا هذا، محتكر الجريمة الآمن والعقلانى، لا يضع على الإطلاق معدل ضريبة حماية فى أى مكان يقارب المائة فى المائة، لأن هذا من شأنه تقليل دخل الحى بما يجعل أسرة المافيا نفسها الخاسر الأكبر.

---

(١) انظر على سبيل المثال:

Diego Gambetta, The Sicilian Mafia. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1993.

(٢) New Haven and London: Yale University Press, 1982.

اللص المستقر

قصة تدور حول أحد أمراء الحرب الصينيين، توحى لنا بالحاجة إلى الامتداد بمنطقها إلى أبعد قليلاً عما تسرده[1]. فى تسعينيات القرن الماضى، كانت الصين واقعة إلى حد كبير تحت سيطرة أمراء حرب مختلفين، رجال قادوا الفرق المسلحة التى فتحوا بها إقليم ما، ثم عينوا أنفسهم أمراء لهذه المقاطعات أو الأقاليم التى فتحوها، وقد فرضوا على رعاياهم ضرائب ثقيلة، وأداروا العائدات لخدمة مصالحهم الخاصة، وكان أمير الحرب الذى قرأت عنه تلك القصة، هو "فينج يو هسيانج" Feng Yu-hsiang رجل مشهور ببلوغه مدى استثنائيًا فى استخدام جيشه لتدعيم السرقة، وهزيمة الجيش القوى نسبيًا لقاطع طريق سيئ السمعة من الرُّحّل، يُدعى الذئب الأبيض .White Wolf، والظاهر من الحكاية أن معظم الناس الذين يدورون فى فلك "فينج" أرادوه أميرَ حربٍ، وفضلوه كثيرًا عن قطّاع الطرق الرُّحّل.

فى البداية، كان هذا الوضع محيرًا: ما الذى يجعل الضحايا يفضلون سارقيهم من أمراء الحرب الذين كانوا ببساطة قطاع طرق مستقرين، على الرغم من أنهم يسرقونهم باستمرار، على غيرهم من قطّاع الطرق المغيرين الذين يسرقون ويرحلون؟ لم يكن لأمراء الحرب أى حق فى الشرعية، وتميزت سرقتهم عن سرقة قطاع الطرق الرحل فى أن سرقات أمراء الحرب تتخذ شكل السرقة الضريبية المستمرة، بدلاً من السرقة الموسمية فى حالة قطّاع الطرق الرُّحّل.

وثمة سبب وجيه لتفضيل الضحايا نمط سارقيهم السابق، فكما رأينا، يكون الإنتاج فى نظام فوضوى ضئيلاً، ومن ثم لا يتوافر فى المجتمع الكثير للسرقة، فإذا كان زعيم عصابة قطّاع الطرق الرُّحّل الذى لا يجد سوى ما تيسر من الأشياء التى

(1) James E. Sheridan, Chinese Warlord: The Career of Feng Yuhsiang. Stanford: Stanford University Press, 1966.

يمكن التقاطها، قويًا بما يكفى للاستيلاء على مقاطعة، وإبعاد غيره من قطّاع الطرق، فإنه يستطيع احتكار الجريمة فى تلك المنطقة - يصبح قاطعَ طريقٍ مستقرًا، والميزة فى احتكار الجريمة هذا، لا تتمثل بشكل رئيسى فى أنه يستطيع أخذ ما قد يسرقه الآخرون: بل تكمن الميزة فى أن هذا الاحتكار يعطيه مصلحة شاملة فى المقاطعة، شبيهة بتلك التى وجدناها عند أسرة المافيا فى الجزئية السابقة، بل هو فى حقيقة الأمر لديه مصلحة شاملة أقوى من مصلحة أسرة المافيا، حيث إن زعيم قطاع الطرق الذى يستولى على منطقة تسير على نحو فوضوى، لا يواجه محاسبة من أى جباة ضرائب حكوميين؛ إنه الوحيد فى مجاله القادر على فرض الضرائب، أو السرقة.

إذن فاحتكار السرقة يغير الدوافع والحوافز تغييرًا كبيرًا، فقد رأينا كيف أن المجرم الفرد فى مجتمع يتمتع بالرخاء، ولديه من المصلحة الذاتية فى المجتمع حيز ضئيل بما يجعله يتجاهل منطقيًا الضرر الذى يلحقه إجرامه بهذا المجتمع، وهو ما يصح إطلاقه أيضًا على عصابة من قطاع الطرق العابرين، هذه الدوافع الخسيسة اجتماعيًا، تتسبب فى فساد سير المجتمعات الفوضوية(*)، فالمصلحة الشاملة للص المستقر الذى يستطيع الحفاظ على دوام إبعاد غيره من المجرمين وجباة الضرائب، توفر له مبررا لتصرفه على نحو مختلف تمامًا، فهو فى المقام الأول، تقوده مصلحته الشاملة إلى تقليل نسبة ما يسرقه من ضحاياه، وكما رأينا، فإن المجرم الذى يكون بمفرده وسط كثيرين، سيأخذ ١٠٠٪ من المال الموجود فى أية خزينة يسرقها، فى المقابل، يريد اللص المستقر بسيطرته المستمرة على منطقة معينة، أن يتأكد أن ضحاياه لديهم الدافع إلى الإنتاج، والانخراط فى تجارة ذات منافع ومزايا متبادلة،

(*) لننتبه هنا إلى الاستخدام المتخصص لكلمة فوضوية ومجتمع فوضوى كما ذكر الكاتب من قبل فى الإشارة إلى الفوضوية الهوبزية أى المجتمع الذى يفتقد القيود على الدوافع الفردية لقنص الأشياء من الآخر، أو الكليبتوقراطية حيث يستولى من هم فى السلطة على معظم الأصول لأنفسهم، ولا يوجد مكتسبات من التعاون الاجتماعى عبر التخصص والتجارة. (المترجم).

فكلما زاد الدخل الذى يدرّه ضحايا السرقة، كلما توافر ما يمكن الاستيلاء عليه بشكل دائم، ومن ثم، فإن اللص المستقر الآمن، قد ترك لضحاياه حافزاً لجلب الدخل، حين جعل السرقة ضريبةً يمكن التنبؤ بها، ولا تأخذ سوى جزء من منتج الضحايا، فإذا هو خفّض مثلاً معدل الضريبة من ٩٥ إلى ٩٠٪، فإنه بذلك يكون كمن يضاعف مكافأة رعاياه بعد الضرائب على الإنتاج والمتاجرة، وهو ما قد يزيد محصلة الدخل وعائدات الضرائب زيادة مضاعفة[١].

ويستمر اللص المستقر فى الكسب من تخفيض معدل الضرائب التى يفرضها، حتى يصل إلى نقطة تتساوى فيها مكاسبه (من الضريبة على معدل إنتاج أكبر) مع خسائره (من الحصول على نصيب أقل من هذا الإنتاج)، بما يبقى على مستوى معدل تعظيم العائد من الضريبة[٢]. فإذا خفّض معدل ضريبته من ٥١ إلى ٥٠٪، فإنه بذلك يرفع ناتج إقليمه من ٩٨ إلى ١٠٠٪، وقتئذ سيعظم وإلى أقصى حد من حاصلاته الضريبية: سيتلقى نصف الزيادة فى الناتج، وهو ما سيكون تقريباً معادلاً لتخفيض نصيبه من الناتج الإجمالى، أى أن اللص المستقر، وبسبب احتكاره للجريمة وفرض

---

(١) بغية الحصول على نتائج دقيقة وقابلة للمقارنة، أفترض أن الضرائب خطية أو الضرائب المسطحة تأخذ نسبة معينة من الدخل ككل، وذلك فى كل من تحليل الأوتوقراطية وفى تناول الديمقراطية الأغلبية، وفيما بعد، عند مناقشة النظام المعقد والضمنى لفرض الضرائب الذى وضعه ستالين وأتباعه، سنركز على كيف تتغير النتائج مع تغير نمط الضرائب.

(٢) على الرغم من أنهم لم يقدموا مفهوم المصلحة الشاملة أو الحجة الحالية، فإن ابن خلدون (فى القرن الرابع عشر) وجوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter (فى الضرائب الثقيلة التى فرضت فى المجر النمساوية أثناء الحرب العالمية الأولى) أشارا إلى أنه ما بعد نقطة ما فإن معدلات الضرائب المرتفعة تقلل من حاصلات الضرائب، انظر ابن خلدون مقدمة للتاريخ.

Ibn Kalduhn, The Muqaddimah, An Introduction to History, Franz Rosenthal, trans. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1989; and Joseph A. Schumpeter, "The Crisis of the Tax State." In Richard Swedberg (ed.), The Economics and Sociology of Capitalism. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1991.

الضريبة[1]، لديه مصلحة شاملة فى إقليمه تجعله يحد من سلبه؛ لأنه يتحمل نصيباً كبيراً من الخسارة الاجتماعية الناتجة عن هذا القنص، فإذا زاد اللص المستقر - فى المثال المذكور - من معدل الضريبة التى يفرضها عن ٥٠٪، فإنه يتحمل ما يقرب من نصف الخسارة الاجتماعية، أو الخسارة الباهظة(*) deadweight loss من تشتيت أو إفساد البواعث والحوافز التى يدور حولها، ويسعى إليها هذا المعدل المرتفع من الاقتناص، وهو ما يكفى لإبعاده عن الاستيلاء على المزيد، والخلاصة، أنه كلما تعاظمت الخسارة فى الناتج عن فرض الضرائب على أى معدل، كلما قل معدل الضرائب الذى يمكن للص المستقر أن يعظم به من مكاسبه[2]. وعلى الرغم من هذه

(١) كيف تضاهى معدل الضريبة للص المستقر مع المعدل الإجمالى لعائد السرقة عندما تكون هناك أسرة مافيا ولص مستقر؟ لو كان هناك أسرة مافيا وأوتوقراطى ينتزع الموارد بحدها الأعلى، فإن ابتزاز الحماية معًا وإضافة لضريبة الأوتوقراطى ستكون أعلى فقط لو أن أحدهم فقط فرض الضرائب، فعندما يقرر زعيم المافيا، مثلاً، تغيير ابتزاز الحماية ويكون واعيًا بأن النشاط فى الحى معرض للإعاقة بفعل تكلفة الحماية، فإنه يلاحظ أن بعض من الخسارة تأخذ شكل الحاصلات الضريبية الحكومية المنخفضة، والمافيا لا يكون لديها باعث لأخذ هذه الخسارة فى الاعتبار عند أخذ القرار فيما يتعلق بمعدل مقابل الحماية الذى تطلبه، وإذا كانت المافيا، مثل عصابة اللصوص التى تستقر، قوية بما يكفى بحيث يكون ثمن الحماية هو فقط الضرائب، فإن معدل الضريبة الكلية المفروض على المواطنين سيكون أقل ودخل الحى سيكون أعلى، أى أن التنافس بين الحكام الأوتوقراطيين على القوة فى الإقليم نفسه يعد أم سيئ للرعايا والاحتكار من قبل حاكم واحد أفضل بالنسبة لهم.

(*) الخسارة الباهظة نتيجة التوزيع غير الكافى للموارد هى نوع من العجز بسبب ضريبة أو احتكار التسعير، انظر:

http://en.wikipedia.org/wiki/Deadweight_loss (المترجم).

(٢) الخسارة الباهظة deadweight losses من سرقة الضرائب تزداد - ربما أكثر من النسبة والتناسب - مع معدل سرقة الضرائب، إذن فالمعدل الأسرع (الأبطأ) لصعود الخسارة الباهظة مع زيادة معدل الضرائب، معناه أن المعدل الأكبر الأقل (الأعلى) للضرائب يجب أن يكون للص المستقر، ومع ذلك، من الممكن أن يكون لوظيفة الخسارة الباهظة شكلا غير منتظم من شأنه منع الفرض المذكور من أن يحدث، وللتركيز على ما أعتقد أنها الأوضاع الأكثر احتمالاً - وتحقيق أقصى قدر من التبسيط - أفترض من الآن أن الخسارة الباهظة من الضرائب تصعد بثبات وأكثر من النسبة والتناسب مع معدل الضرائب، وبالنسبة لظروف الترتيب الثانى انظر المقال التالى: "اقتصاد الأوتوقراطية وحكم الأغلبية: اليد الخفية واستخدام القوة."

Martin C. McGuire and Mancur Olson, "The Economics of Autocracy and Majority Rule: The Invisible Hand and the Use of Force." Journal of Economic Literature 34:72 (March 1996).

الخسارة الباهظة، وكيف تتباين نسبتها وفق معدلات الضرائب - معدل الضريبة التى يفرضها اللص المستقر تتباين من حالة إلى أخرى - فإن كل قاطع طريق لديه معدل للسرقة دائمًا ما يكون أقل من ١٠٠٪ - وعادة أقل بكثير - وهو ما يعظم من مكاسبه.

محسن إلى من يسرقهم

الطريقة الثانية التى تغير بها المصلحة الشاملة من دوافع اللص المستقر، هى منحه حافزًا على توفير منافع عامة تنفع إقليمه كما تنفع من يحصل منهم على سرقته الضريبية، المفارقة هنا تكمن فى أن اللص المستقر يمد هذه المنافع العامة بأموال له عليها السيطرة الكاملة، بل ويمكنه أن ينفقها كاملة على نفسه! ونحن نعرف أن أية منفعة عامة تنفع جميع من فى الإقليم أو جماعة معينة منه، وأن كثيراً من المنافع العامة، مثل السدود التى تحمى من الفيضان، والشرطة التى تمنع الجريمة، والمحاجر الصحية التى تحد من الأمراض المُعدية، تجعل المجتمع أكثر إنتاجًا.

ولأن اللص المستقر يجنى نصيبًا معروفًا من أية زيادة فى ناتج إقليمه، بناء على المعدل الأعلى لضريبة السرقة[١]، فإنه يكون لديه حافز لإنفاق موارده على جميع المنافع العامة التى من شأنها أن تعزز الإنتاج حتى بلوغ النقطة التى يتساوى عندها آخر دولار ينفقه عليها، مع نصيبه من الزيادة الحاصلة فى الناتج الإجمالى[٢]. فإذا

---

(١) على الرغم من أن حاصلات الضرائب على كل معدل لسرقة الضرائب تتباين مع مستوى توفير المنافع العامة، فإن المعدل الأكبر أو معدل تعظيم العائد لا ينبغى أن يكون متباين، وهذا ما أفترضه، فاللص المستقر يختار أولاً المعدل الأكبر للضريبة، ومن ثم يحدد نصيب المنفعة التى يتلقاها من المنافع العامة، ثم يختار مستوى توفير المنافع العامة الذى يكون الأكبر بالنسبة له.

(٢) تختلف المحصلة عندما تزيد منفعة عامة من نوعية الحياة، لكنها لا تضيف إلى الإنتاج والدخل الواجب عليه ضريبة، على سبيل المثال، إذا كان تخفيض تلوث الهواء يجعل الحياة أكثر بهجة لكن دون تأثير، من خلال صحة العمال، على أساس المخرج الواجب عليه الضريبة، فإن اللص المستقر لن ينفق موارد عليها، إلا بمدى ما يعيش فيه من فضاء جوى مع رعاياه، ولتجنب التعقيدات التى قد لا تضيف جديد، فإنى أفترض فى هذا الكتاب أن جميع المنافع العامة هى منافع عامة للمنتجين - أى، مدخلات فى العملية الإنتاجية تتساوى فى ضرورتها بالنسبة للإنتاج لأى أو كل الدخل.

كان معدل السرقة الضريبية التى يفرضها اللص المستقر ٥٠٪، فإنه - كما قلنا - سوف ينفق على المنافع العامة حتى يصل إلى النقطة التى يكون عندها آخر دولار ينفقه على المنافع العامة يزيد بدولارين على ناتج الإقليم، ما يعنى وقتها أنه سيكسب دولاراً، ومن ناحية أكثر عمومية، فإذا كان نصيب اللص المستقر فى أية زيادة فى الناتج هو س، فإنه سيعمل جاهداً على خدمة مصالحه بإنفاق الموارد التى يتحكم فيها على منافع عامة؛ حتى يصل إلى نقطة تكون عندها الزيادة فى ناتج الإقليم مقدارها ١/س، وعلى من يريد من القراء براهين رسمية وعرضاً حسابياً وهندسياً لهذه الحجة، أن يعود إلى مقالة كتبتها بالاشتراك مع "مارتن ماكجير" Martin McGuire، حول "اقتصاد الأوتوقراطية وحكم الأغلبية."[1].

أصل الأوتوقراطية

اختصاراً، فإنه كلما كان الزعيم اللص يتمتع بما يكفى من القوة القسرية للحفاظ على الإقليم أمناً واحتكار السرقة فيه، كلما كانت له مصلحة شاملة فى إقليمه تضطره إلى الحد من معدل سرقته، وتنظيمها، وإنفاق بعض الموارد التى تحت سطوته على منافع عامة تفيد ضحاياه ربما أكثر مما تفيده هو، ونظراً إلى أن ضحايا اللص المستقر يمثلون له مصدراً للتحصيلات الضريبية، فإنه يمنع قتل رعاياه أو إفسادهم، ولأن السرقة من قبل رعاياه، وما يولده من سلوك منع السرقة، يقلل من إجمالى الدخل، فإن اللص لا يسمح لأحد غيره بالسرقة، فهو يخدم مصالحه بإنفاقه بعض الموارد التى تحت سيطرته لمنع الجريمة بين رعاياه، وتوفير منافع اجتماعية أخرى لهم. اللص الزعيم الذى يتمتع بما يكفى من قوة قسرية للسيطرة على إقليم،

(1) Martin C. McGuire and Mancur Olson, "The Economics of Autocracy and Majority Rule: The Invisible Hand and the Use of Force." Journal of Economic Literature 34:72 (March 1996).

والاحتفاظ به، يكون لديه الدافع للاستقرار؛ لوضع تاج على رأسه، وليصبح أوتوقراطيًا موفرًا للمنفعة العامة.

فالحكومات التى تحكم جماعات كبيرة من الناس ظهرت طبيعيًا، بسبب المصلحة الذاتية المنطقية لمن يستطيعون تنظيم أعظم إمكانية ومقدرة على العنف، فهؤلاء مقاولو العنف لا يسمون أنفسهم بطبيعة الحال لصوصًا، بل على العكس يمنحون أنفسهم وخلفاءهم ألقابًا مجيدة، بل إنهم أحيانًا ما يدّعون أنهم يحكمون بحق إلهى! وحيث إن التاريخ قد كُتب بيد المنتصرين، فإن أصول الأسر الحاكمة، بالطبع مفسَّرة تقليديًا فى ضوء الدوافع الشريفة، وليس فى ضوء المصلحة الذاتية. فالأوتوقراطيون من كل نوع، عادة ما يزعمون أن رعاياهم يريدونهم أن يحكموا، ومن ثم يغذّون الافتراض الكاذب المعتاد، بأن حكوماتهم تصعد إلى سدة الحكم عبر نوع من الخيار المجتمعى الطوعى.

وبمجرد فهمنا لكيفية تغير دوافع عصابة اللصوص عندما تستطيع الاستقرار والاحتفاظ بإقليم آمن، نرى لماذا تفضل الرعايا أمير الحرب المستقر، على الرغم من كونه يستخلص سرقة الضرائب منهم عامًا بعد عام، يفضلونه على اللصوص الرّحل الذين يسرقونهم من حين لآخر، فالسرقة التى تتم بالإغارة الموسمية تعنى الفوضى، وإحلال الحكومة محل الفوضى إنما يحقق زيادة معقولة فى الناتج، فرعايا اللص المستقر يحصلون على نصيب أو قسم من الزيادة فى الدخل، لا يدفعون ضرائب عنه، والمنطق هنا – والمعلومات التاريخية والملاحظات الحديثة – يشير إلى أن فرض الضرائب على نحو دورى من قبل اللص المستقر، أفضل للرعايا بكثير من الفوضى.

وهو ما يفيد أن المجاز المألوف لدينا للدولة المقتنصة غير ملائم، حتى بالنسبة للزعماء الأوتوقراطيين، المغرقين فى الأنانية، وكما رأينا سابقًا، فإن اللص المستقر لديه مصلحة شاملة فى الإقليم الذى يسيطر عليه، وبالتالى يوفر له نظامًا داخليًا، وغير ذلك من منافع عامة، فهو لا يشبه الذئب الذى يفترس حيوانًا، بل هو أكثر شبهًا بصاحب مزرعة الماشية الذى يتأكد أن ماشيته/ ضحاياه، محمية ولديها ما يكفى من

المياه، ومن ثم لا يوجد مجاز أو نموذج حتى للدولة الأوتوقراطية، يمكن أن يكون صحيحًا ما لم يضع فى الاعتبار دافع اللص المستقر لتوفير المنافع العامة للناس، فى الوقت الذى يعظم فيه من معدل الضرائب التى يفرضها.

السجل التاريخى

نعرف، من التاريخ، أن المصلحة الشاملة للأوتوقراطيين أصحاب المصلحة الذاتية، يمكن أن تكون متسقة مع النمو الاقتصادى، بل وحتى مع تقدم الحضارة، وقد كانت الأوتوقراطية شائعة على الأقل منذ أن خلقت فتوحات الملك "سرجون"(*) King Sargon إمبراطورية "أكاد" Akkad فى "ميسوباتاميا" Mesopotamia القديمة، بعد فترة ليست بعيدة عن أول تطور لزراعة مستقرة، ومعظم البشرية على مر التاريخ،

(*) سرجون الأول (شاروكين باللغة الأكادية، بمعنى الملك الأسد)، مؤسس السلالة الأكادية امتدت إمبراطوريته الواسعة من عيلام (أقدم حضارة بشرية، وهى تمتد من خرم أباد، ونهر سيمره إلى منطقة عيلام فى إيران إلى مناطق الكوى وبغداد وخانقين وكركوك وبابل فى العراق، ويعتقد أنهم أصل الأكراد وكذلك الشعب الأصلى فى إيران وفى شمال العراق الحالى) إلى البحر المتوسط، واشتمل ذلك بلاد ما بين النهرين (ميسوبوتاميا) Mesopotamia والأناضول، حكم منذ عام ٢٣٣٤ حتى ٢٢٧٩ ق.م.، من عاصمة جديدة وهى أكاد، التى تقع فى الضفة اليسرى لنهر الفرات بالقرب من كيش، ولم يكن سرجون هذا من أبناء الملوك، لكن الأساطير السومرية اصطنعت له سيرة روتها على لسانه شبيهة فى بدايتها بسيرة موسى، فهو يقول: "وحملت بى أمى وضيعة الشأن، وأخرجتنى إلى العالم سراً ووضعتنى فى قارب كالسلة وأغلقت علىّ الباب بالقار". وأنقذه أحد العمال، وأصبح فيما بعد ساقى الملك، فقربه إليه، وزاد نفوذه وسلطانه، ثم خرج على سيده وخلعه وجلس على عرش أكاد، وسمى نفسه "الملك صاحب السلطان العالى" وإن لم يكن يحكم إلا قسما صغيراً من أرض الجزيرة، ويسميه المؤرخون سرجون "الأعظم" لأنه غزا مدناً كثيرة، وغنم مغانم عظيمة، وأهلك عدداً كبيراً من الخلائق، وكان من بين ضحاياه لوجال – زجيزى نفسه الذى نهب لكش وانتهك حرمة إلهتها، فقد هزمه سرجون وساقه مقيداً بالأغلال إلى نبور، وأخذ هذا الجندى الباسل يخضع البلاد شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً، فاستولى على عيلام وغسل أسلحته فى مياه الخليج العربى العظيم رمزاً لانتصاراته الباهرة، ثم اجتاز غرب أسيا ووصل إلى البحر الأبيض المتوسط، وظل يحكمها خمساً وخمسين سنةً، وتجمعت حوله الأساطير فهيأت عقول الأجيال التالية لأن تجعل منه إلهاً، وانتهى حكمه ونار الثورة مشتعلة فى جميع أنحاء دولته، لمزيد من المعلومات، انظر: Albright, W. F., A Babylonian Geographical Treatise on Sargon of Akkad's Empire, Journal of the American Oriental Society (1925).. (المترجم).

كانوا معرضين للأوتوقراطية والاستغلال من خلال سرقة الضرائب، ومن الصعوبة الشديدة العثور على أمثلة من المستبدين الأخيار، فنموذج اللص المستقر يصلح نموذجًا للحقائق أفضل بكثير من الفروض القائلة بأن الأوتوقراطيين خيّرون.

لكن، الملاحظ أنه كان هناك نمو معقول لإجمالى الدخل، والسكان، والحضارة، فى عصر ما قبل انتشار وسيادة النظم الديمقراطية، كما كان هناك نمو اقتصادى سريع فى العصور الأحدث نسبيًا، فى ظل أوتوقراطيات عديدة، وإقرارًا بذلك، سوف أقدم لاحقًا حجة على أن المجتمعات الديمقراطية نسبيًا - أو على الأقل المجتمعات غير الأوتوقراطية بحكومات نيابية - قد قامت بأدوار متباينة فى التقدم الاقتصادى[(١)]، وهو أمر لا يحدث بالمصادفة، لكن من الواضح أنه يستحيل تفسير النمو فى ظل أوتوقراطية سفيهة متربحة، تقوم على المصلحة الذاتية، دون أن نضع فى اعتبارنا مصالحها الشاملة.

اليد الخفية الأخرى

على الرغم من أن التحول من السرقة العارضة الموسمية إلى السرقة المستقرة، يحقق مكاسب لكل من زعيم اللصوص والسكان، فإنه لا يظهر بفعل عقد اجتماعى أو أية اتفاق طوعى آخر، وهو ليس نتيجة اليد الخفية التى غالبًا ما تدير معاملات السوق الطوعية لخدمة مصلحة اجتماعية، فزيادة الناتج والمكاسب المتبادلة التى تظهر عندما يستقر زعيم اللصوص وينصّب نفسه ملكًا إنما تكون نتيجة الاستجابة لبواعث أو

---

(١) مثلما سنوضح فى الفصل التالى، أن كثيرًا من الأمثلة البارزة للتقدم الاقتصادى وتقدم الحضارة حتى فى العصور التاريخية فى مجتمعات ديمقراطية أو غير ديكتاتورية مثل أثينا القديمة، والجمهورية الرومانية، ودول المدينة الشمالية الإيطالية، وهولندا، فى القرن السابع عشر، وبريطانيا العظمى بعد الثورة المجيدة Glorious Revolution 1688-1689 التقدم الاقتصادى الدال فى القرن التاسع عشر وقع فى الولايات المتحدة، ومجتمعات أخرى بحكومة محافظة أكثر منها أوتوقراطية.

حوافز، أى أن النتائج الجيدة والباعثة على الدهشة التى ينطوى عليها نموذج اللص المستقر لا تعود بأية حال إلى النوايا الحسنة.

فالتحسن الذى يطرأ على النتائج عندما يكون هناك تحول من الاستخدام المدمر إلى الاستخدام البناء للقوة – مثلما يحل نظام تفرضه حكومة أوتوقراطية محل "حرب الجميع ضد الجميع" عند هوبز – يرجع إلى يد خفية أخرى، هذه اليد الخفية – هل يمكن أن نسميها اليد الخفية على اليسار؟ – توجه المصالح الشاملة لاستخدام قوتها، على الأقل بدرجة ما[1]، بما يتفق مع المصلحة الاجتماعية، حتى عندما تكون خدمة الصالح العام، ليست جزءًا من النية، وهذه اليد الخفية الثانية ليست مألوفة، وربما هى حدس كاذب - counterintuitive حيث كانت اليد الخفية الأولى فى زمن آدم سميث – لكن هذا لا يعنى أنها أقل أهمية، فقد لا تكون هناك نظرية مُرضية عن السلطة، أو عن الحكومة والسياسة، أو الخير والضرر الواقعين على الاقتصاد من قبل الحكومة التى ترفع اليد الخفية الثانية.

استهلاك أميرى

فى أول الأمر، قد يبدو أن تكلفة استهلاك حاكم أوتوقراطى، حتى وإن كان ينبغى أن تكون باذخة، هى تكلفة تافهة فى علاقتها بعوائد الضرائب فى بلد ما، وتأملنا الذاتى هنا قد يشير إلى أن حاكمًا أوتوقراطيًا سيكون قادرًا على شراء كل شىء يمكن أن يكون راغبًا فيه بنسبة دقيقة من العوائد الضريبية، فإنه لن يحصل، كما يتنبأ المنطق المؤكد فى هذا الفصل، على فائض كبير من المجتمع، وهنا يكون تأملنا

(١) فى تحليل النظم الديمقراطية، ستجد بعض الأغلبيات من الشمولية ما يجعل لديها باعث للتصرف فى المجمل وفق مصالح المجتمع.

غير ملائم؛ لأن لدينا مفاهيمًا برجوازية عن الاستهلاك (ما لم نكن نحن أنفسنا أوتوقراطيين)، فتكلفة ٢٠٠٠ حذاء "لإميلدا ماركوس" Imelda Marcos وأشكال أخرى من الإسراف المضافة، والأهرام، وقصر فرساي، وتاج محل قد تتكلف أكثر مما يتكلفه استهلاك أى حاكم أوتوقراطى، وبلد الحاكم الأوتوقراطى قد يكون أيضًا منصة لذاته: "فذهن فيدل كاسترو ينطلق هنا وهناك، كلما واتته أفكار جديدة، فقد اعتلى جسرًا وأمر بتثبيته، وتعثرت سيارته، فقال: "مهّدوا الطريق"، وأصاب الجفاف منطقة ما فى الجزيرة؛ فأمر بسد جديد.، على الفور."(١).

إن مجاراة الناس بالنسبة للأوتوقراطى، تعنى ملوكًا أو ديكتاتوريين آخرين، وهو ما يعنى فى الغالب لا وجود مشاريع باهظة مظهرية فحسب، بل أيضًا جيوش وحروب قد تحوز مجال سيطرة أكثر قسرًا، فقد تكلف الأمر صرف أجزاء ضخمة من الدخل القومى فى ألمانيا وفى الاتحاد السوفييتى إرضاءً لأهواء هتلر وستالين.

فثمة دليل قاطع على أن الأوتوقراطيين ينفقون كثيرًا جدًا لبلوغ أهدافهم التى تفشل، على الرغم من أنها تستهلك أكبر قدر ممكن من الضرائب، ونحن نرى هذا النمط حتى فى بعض أكبر النظم الأوتوقراطية فى تاريخ الغرب، فالإمبراطورية الرومانية ظلت تتحمل الضرائب الباهظة إلى أن دُمرت، وجمعت أسرة هابسبورغ فى إسبانيا كل ما استطاعت من ضرائب، لكنها جلبت على نفسها ديونًا هائلة (أحيانًا ما تنصلت منها)، كذلك أسرة "بوربون" فى فرنسا، فعلت الشىء نفسه، وانتهى نظام حكمها بسبب أزمة مالية، ونظام الضرائب فى الاتحاد السوفييتى، كما سنفصل لاحقًا، كان نظامًا غير معلن، ولكن معدله كان مرتفعًا جدًا، وفى نهاية النظام السوفييتى، لم يكن من الممكن إيجاد الموارد اللازمة للحفاظ على استمرار الحكم.

---

(1) Robert E. Quirk, Fidel Castro. New York: Norton, 1993, p. 625.

مقارنة الأوتوقراطيين والأغلبية

يبين نموذج الأوتوقراطية الذى تم استعراضه، كيف أن المصلحة الشاملة الآمنة للحاكم الأوتوقراطى فى المجتمع، تجعله يحد من مدى سرقة الضرائب، فعلى الرغم من أن المصلحة الشاملة للأوتوقراطى تنطوى على أنه سوف يستخدم بعض الموارد التى يسيطر عليها لتقديم منافع عامة تزيد من إنتاجية إقليمه، فإنه لا يفعل هذا إلا بدافع تعظيم المقدار المطلق لصافى العائد الضريبى من المجتمع، ولا مجال هنا كما قلنا سابقًا لحسن النية، لذلك، فإن المكتسبات التى تأتى من الحكم الأوتوقراطى تكلف ثمنًا باهظًا - إعادة توجيه قدر كبير من دخل الرعايا إلى الحاكم الأوتوقراطى.

إذن كيف نقارن بين النظم الديمقراطية فى هذا الصدد وبين النظم الأوتوقراطية؟ إن الحكومات النيابية المختلفة تكون ذات هياكل وتدابير مختلفة، تغير من النتائج إلى حد ما، والطريقة الأسهل لفهم مدى اختلاف النظم الديمقراطية عن الأوتوقراطية، هى البدء بأبسط ديمقراطية يوجد فيها مرشحون للرئاسة، أو حزبيون منظَّمون جيدًا يسعون إلى تشكيل حكومة تحكم بشكل كامل لصالح الأغلبية الفائزة، هذا الافتراض كبداية، وكما سنرى، يعد افتراضًا مفضلاً كثيرًا لوصف الحكومة النيابية؛ لأنه افتراض يعنى أن مصلحة أكثر شمولية تحكم المجتمع، عما يمكن أن يكون عليه حالَ حكمه بتحالفات متغيرة لأحزاب صغيرة، يمثل كل منها جزءًا صغيرًا فقط من القدرة على كسب الدخل فى المجتمع؛ أو عما إذا كان محكومًا تحت تأثير مصالح خاصة تمثل فقط صناعة بعينها، أو مهنة، أو أية مصلحة أخرى ضيقة، وسوف نتعامل لاحقًا مع تأثير المصالح الضيقة على النظم الديمقراطية.

إننى وعلى طول الخط، أتجنب إعطاء الديمقراطية ميزة غير عادلة بافتراض عدم وجود دافع أفضل مما هو عليه فى ظل الأوتوقراطية، فمن أجل الحياد والاقتصاد أيضًا، أفترض إذن أن القادة السياسيين الديمقراطيين لديهم مصلحة ذاتية تمامًا،

مثلهم فى هذا مثل الأوتوقراطيين، وأنهم يسعون إلى الفور بانتهاز الفرصة لكسب دعم الأغلبية.

الباعث الانتخابى للكفاءة

ملاحظة النظم الديمقراطية ذات الحزبين، تخبرنا أن من يتقلدون المناصب حاليًا يحبون الخوض فى الانتخابات على طريقة "ليس فى الإمكان أبدع مما كان"، فصاحب المنصب لن يترك نفسه فريسة لمثل هذا المنطق، لو أنه، مثل الأوتوقراطى صاحب المصلحة الذاتية، أخذ لنفسه أكبر فائض صافٍ يمكنه أخذه من المجتمع، نحن لا نلاحظ أن هذا يحدث فى النظم الديمقراطية، لكننا نفضل كثيرًا الديمقراطية، إذا افترضنا أن الحزب أو الرئيس المتولى حاليًا، سوف يعزز فرصه فى إعادة الانتخاب ببساطة، عن طريق جعل كل الناخبين - إذا أمكن - غائبين.

فالمرشح لا يحتاج إلا لأغلبية ليربح، وقد يكون قادرًا على "شراء" أغلبية؛ بتحويله دخل الناس ككل إلى أغلبية محتملة، والضرائب المطلوبة لهذا التحويل ستفسد الدوافع وتقلل من ناتج المجتمع، تمامًا مثلما تفعل إعادة توجيه دخل الرعايا فى حالة الأوتوقراطى لنفسه، وهل لهذه المنافسة التى تشترى أصواتًا أن تولد تشويهًا للدوافع من خلال فرض الضرائب، كما فى حالة الأوتوقراطى العقلانى؟ أى، هل القائد الديمقراطى الذى يشترى الأصوات، مثل الأوتوقراطى العقلانى، لديه دافع لرفع معدلات الضرائب لأعلى مستوى معظّم للعائد؟

على الرغم من أن الأغلبية والأوتوقراطى لديهما مصلحة شاملة فى المجتمع، بسبب سيطرتهم على حاصلات الضرائب، فإن الأغلبية فضلا عن ذلك، تكسب نصيبًا كبيرًا من دخل السوق المحلية، وهو ما يمنحها مصلحة مباشرة أكبر فى إنتاجية المجتمع، فمصلحة الأغلبية فى مكتسباتها من السوق تغريها بتخصيص أقل لنفسها

من تخصيص الأوتوقراطي لنفسه، وهذا الوضع يكون واضحًا بعد أن نضع في اعتبارنا الخيار الذي يكون لدى الأغلبية الديمقراطية، إذا كانت في مستوى معدل الضرائب المعظم للعائد، فالتغير الضئيل في معدل الضريبة لن يغير من تخصيصات الضرائب، والزيادة الضئيلة ستقلل من الدخل القومي، بحيث إنه حتى بأخذ نسبة كبيرة من الدخل، فإن القدر المخصص للأغلبية سيبقى كما هو، والتخفيض الضئيل في معدل الضرائب سيزيد من الدخل القومي بما يكفي لبقاء عائدات الضرائب كما هي، حتى مع أخذ نسبة صغيرة منها، وهذا هو معدل الضرائب الأكبر للأوتوقراطي، لأن التغيرات في نسب الدخل القومي لا تؤثر في دخله إلا بتغيير معدلات الضرائب.

ولكن الأغلبية التي في مستوى معدل الضرائب المعظّم للعائد، ترتبط زيادة دخلها بتخفيض معدلات الضرائب: فعندما يرتفع الدخل القومي، فإن هذه الأغلبية لا تجمع ضرائب على دخل قومي أعلى فحسب، بل تكسب أيضًا دخلاً أكبر في السوق؛ لذا فإن معدل الضرائب الأعلى للأغلبية مرتبط بأن يكون أقل من معدل الضرائب الأعلى للأوتوقراطي، والمثال الحسابي الأسهل يأتي من افتراض أن معدل الضرائب المعظم للعائد هو الثلث، وأن الأغلبية تجني الثلث من الدخل القومي في السوق، والأوتوقراطي القومي سيجد وقتئذ أن الدولار الأخير في الضرائب التي يجمعها يقلل من الدخل القومي بمقدار ٣ دولارات، وأن ثلث هذه الخسارة خسارته هو، لذا فهو يخرج كفافًا، لا له ولا عليه، على هذا الدولار الأخير في حاصلات الضرائب وفي معدل تعظيم الربح لديه، ولكن إذا اختارت الأغلبية بالخطأ هذا المعدل الضريبي نفسه، فإنها تلحق الضرر بنفسها، حيث إنها تخسر دولارين من الدولار الأخير الذي تجمعه من الضرائب (القدر نفسه الذي يخسره الأوتوقراطي+ واحد دولار من دخل السوق)، فالأغلبية ستعظم من إجمالي الدخل بمعدل ضريبي أقل، وتخصيص أقل لنفسها، مما سيختاره الأوتوقراطي. القراء الذين يريدون برهانًا رسميًا على هذا الافتراض ونتائج مضمونة مختلفة، يمكنهم العثور عليها في المقالة التي استشهدنا بها آنفًا حول "اقتصاد الأوتوقراطية وحكم الأغلبية.".

القاعدة التبادلية

من ناحية أكثر عموماً، إن المسألة تدفع المصلحة الحاكمة، سواء أوتوقراطية أو أغلبية أو أيًا كانت، إلى وقف تخصيص الدخل لنفسها، عندما يهبط الدخل القومى، نظير نصيبها من الدخل القومى، فإذا كان معدل الضرائب المعظم للعائد هو النصف، فإن الأوتوقراطى سيوقف رفع الضرائب عندما يهبط الدخل القومى بمقدار دولارين من آخر دولار له فى حاصلات الضرائب، والأغلبية التى كسبت، لنقل، ثلاثة أخماس الدخل القومى فى السوق، ووجدت أن من الكافى تحويل خُمس الدخل القومى لنفسها، ستخفض بالضرورة الدخل القومى بمقدار خمسة أرباع، أو ١,٢٥ دولار من آخر دولار خصصته، فكلما كانت المصلحة أكثر شمولاً – النصيب الأكبر من الدخل القومى الذى تتلقاه بالمصادر مجتمعة – كلما قلت الخسارة الاجتماعية من تخصيص الأغلبية لنفسها.

نفس القاعدة المتبادلة تحدد إلى أى مدى تنفق المصلحة الحاكمة على المنافع العامة، وقد رأينا أن الأوتوقراطى قد كسب من الإنفاق على المنافع العامة حتى بلوغ النقطة التى يزيد فيها آخر دولار ينفقه على المنافع العامة من الدخل القومى، نظير زيادة معدل ضريبته، فمعدل الضريبة عند الأوتوقراطى، يحدد بالطبع نصيبه من المنافع، ونصيب المنفعة الذاتية للمصلحة الحاكمة التى تكسب الدخل فى السوق يكون بالضرورة نصيبًا – من المنافع العامة – أكبر، فهى تمنحها جزءًا من دخل المجتمع الذى تخصصه لنفسها، بالإضافة إلى الكسر الذى تتلقاه من دخل السوق، والمصلحة الحاكمة المخصصة التى تكسب الدخل فى السوق، سوف تستمر فى الإنفاق على المنافع العامة حتى آخر دولار يزيد من الدخل القومى، بما يقابل نصيبها منه، والأغلبية المخصصة، فى فرضية الفقرة السابقة، التى تكسب ثلاثة أخماس دخل السوق وتحول خُمس دخل المجتمع إلى نفسها؛ ستجنى من الإنفاق من مالها على المنافع العامة إلى أن تصل إلى النقطة التى يزيد فيها الدخل القومى بمقدار خمسة

أرباع الدولار، تمامًا مثلما تخصص المصلحة الأكثر شمولاً أقل لنفسها، فإنها أيضًا ستنفق أكثر من دخلها على المنافع العامة التى تنفع المجتمع برمته.

ولنلاحظ أن القاعدة التبادلية نفسها، تحكم النقطة التى تتوقف عندها المصلحة الحاكمة عن الكسب من تخصيص العائد لنفسها، وتحكم أيضًا مقدار ما تصرفه من أموالها فى الإنفاق على المنافع العامة، وهذه القاعدة التبادلية تنطبق على جميع أنماط النظم الحاكمة، سواء كانت أوتوقراطية أو ديمقراطية[1].

وعلى الرغم من أن الحجة المذكورة تخص الأغلبيات فقط، فإنها تنطبق على أية مصلحة حاكمة تكسب بعضًا من دخلها فى السوق فى الوقت نفسه الذى تسيطر فيه على الحكومة، سواء كانت هذه المصلحة الحاكمة أقل أو أكبر من أغلبية، فدخل المصلحة الحاكمة التى تكسبه فى السوق، عند إضافته إلى المصلحة التى تكسبها فى ناتج المجتمع بسبب سيطرتها على الماليات (مثل الأوتوقراطى)، تمنحها بالضرورة مصلحة شاملة، أكبر من المصلحة الشاملة فى حالة الأوتوقراطية، لذا، فإن المصلحة الحاكمة ستتحمل نصيبًا أكبر من خسارة المجتمع الناتجة عن تخصيص العوائد لنفسها، وستحصل أيضًا على نصيب منافع أكبر فى المنافع العامة.

وبالمثل، فإن المصلحة الحاكمة التى تمثل جزءًا أكبر من قدرة كسب الدخل لدى المجتمع، ستخصص لنفسها (بسبب أنها بالضرورة سيكون لها مصلحة شاملة أكبر

---

(١) عندما تشمل المصلحة الحاكمة جميع من فى المجتمع، فإن نصيب الدخل الذى تحصل عليه هذه المصلحة لا يكون جزءًا بل كل: واحد صحيح أو ١٠٠٪، على الرغم من أن القاعدة التبادلية مازالت تنطبق هنا (لأن ١/١ = ١) فإن هذا لا يضيف جديد: إنها مجرد طريقة أخرى من قول النقطة المألوفة من نظرية اقتصادية إن مجتمع ما يضع الجميع فى الحسبان ويعظم من الرفاهة الكلية سينفق على المنافع العامة إلى إن تتساوى التكلفة الاجتماعية للمنافع العامة مع المنافع الاجتماعية الهامشية، والمصلحة الحاكمة التى تشمل الجميع لن تخصص أيضًا أى شىء لنفسها: برفع الضرائب إلى ما فوق المستوى المطلوب لتمويل منافع عامة وإعادة توزيع الفائض لنفسها، ستعانى من خسارة من ضرائب تشويه الباعث بلا عائد، (إذا وافق مجتمع من هذا النوع بإجماع على إعادة توزيع الدخل على أعضاءه الفقراء، فإن هذا السلوك سيكون منفعة عامة ولا ينبغى أن يحلل بالطريقة التى يتم بها تحليل طريقة إعادة التوزيع من خلال استخدام القوة السياسية)، والمثير هنا أن هذا الوضع أو الموقف ينطبق على الأغلبيات فائقة الشمولية التى سننظر فيها لاحقًا فى هذا الفصل.

فى المجتمع من المصلحة الشاملة التى تمثل جزءًا أصغر من هذه القدرة) دخلاً أقل، وتعطى منافع عامة أكبر مما تعطيها المصلحة الحاكمة التى تمثل جزءًا أصغر من قدرة المجتمع على كسب الدخل، فإذا كان لدى نظام ديمقراطى ما، مثل الولايات المتحدة، على سبيل المثال، أو سويسرا، سندات/ شيكات وميزان مدفوعات تتضمن أن أغلبية معينة مكتسبة طبيعيًا لتغيرات سياسية كبيرة، وقتئذ، فإن الأغلبية الفائقة الحاكمة سوف تخصص لنفسها دخلا أقل، وتمنح قدرًا أكبر من المنافع العامة، مقارنة بأغلبية تمثل جزءًا أصغر من قدرة المجتمع على كسب الدخل.

أغلبيات تتميز بشمولية فائقة

المثير للدهشة، أن الأغلبيات، وخصوصًا الأغلبيات الفائقة، أحيانًا ما يكون لديها مصلحة فى المجتمع تتميز بما يكفى من الشمولية، ومن وازع مصلحة ذاتية صافية، ما يجعلها تتخلى عن التخصيص لنفسها ومعاملة الأقلية أيضًا كمعاملتها لنفسها، فهم يقدمون القدر نفسه من المنافع العامة، كما كانوا سيقدمونه لو كان المجتمع متفق بالإجماع على أمثلية باريتو(*) Pareto-efficient أو مستوى التخصيص المثالى اجتماعيًا، وأينما وُجدت مصلحة شاملة فائقة، فإن اليد الخفية الثانية – اليد التى توجه المصالح الشاملة فى استخدام القوة القسرية – تعمل بالكامل بالاتساق مع

(*) وتسمى أيضا كفاءة باريتو وهى مصطلح اقتصادى استحدثه العالم الاقتصادى الإيطالى فيلفريدو باريتو، يطلق على حالة الكفاءة الاقتصادية التى تحدث عندما لا يمكن زيادة منفعة مستهلك أو سلعة ما إلا عن طريق الإضرار بمستهلك أو سلعة أخرى، وهى تختلف عن حالة أفضلية باريتو؛ إذ إن حالة الأمثلية لا تتحقق إلا عند يتم استنفاد كافة التفضيلات، وتتحقق أمثلية باريتو رياضياً فى التبادل (الاستبدال) عندما: $MRS^{A} = MRS^{B}$

: حيث A: المستهلك (أ) B: المستهلك (ب) x: السلعة (س) y: السلعة (ص)، لمزيد من المعلومات انظر:

http://en.wikipedia.org/wiki/Pareto_efficiency (المترجم).

مصلحة الجميع، وفى هذه الحالة، فإن اليد الخفية الثانية، مثل اليد الخفية الأولى فى السوق المثالى، كلتاهما تعمل بأمثلية باريتو[1]. وحتى هؤلاء ذوى القدرة على أخذ ما يروق لهم، لا يأخذون شيئًا.

وعلى الرغم من أن هذه الاستنتاجات تبدو للوهلة الأولى، وكأنها تسير عكس كل حدس وحس عام، فعند الفحص الدقيق سوف نجد حلاً بسيطًا ومباشرًا لهذه المفارقة، فالنتيجة المثيرة للدهشة تأتى من تأثير يجمع بين قوتين قاطعتين فى نظرية المصالح الضيقة والشاملة.

القوة القاطعة الأولى هى العلاقة بين اتساع الاستثمار فى مجتمع أو إقليم، ومدى ما تدفعه للأخذ منه، وقد رأينا أن المجرم الفرد فى مجتمع كثيف السكان، يتحمل فقط نصيبًا ضئيلاً من الخسارة التى تفرضها اقتناصاته على المجتمع، ومن ثم، فهو لا يعير المجتمع اهتمامًا، ورأينا أيضًا أن أسرة المافيا تضع فى الاعتبار ما يسببه اقتناصها من ضرر للمجتمع، بالمعنى الضار بمصالحها فى النهاية على نحو ما ذكرنا، وأن الأوتوقراطى يخفى معدل سرقة الضريبة إلى درجة أكبر بسبب هذا الضرر، وأن المصلحة الحاكمة تكسب أيضًا دخلاً فى السوق، وتقيد تخصيص الأموال لنفسها أكثر فأكثر، فضلاً عن ذلك فإننا نتذكر، ومع ارتفاع النصيب الذى تحصل عليه المصلحة الحاكمة من دخل السوق، فإنها تكسب أيضًا من فرضها تخصيصًا أقل لنفسها، وهذا الميل المنحدر للأخذ به كمصلحة، يصبح أكثر شمولاً بسبب التأثيرات المشوهة للدافع الخاص بفرض الضرائب والسرقة، وعلى الرغم من أننا أحيانًا نجد فى الاقتصاد أنه من المفيد لبعض الأغراض النظرية، أن نتخيل ضريبة ثابتة lump-sum tax- وذلك بأن نفترض ببساطة، الضريبة التى ليس لها أثر على المحفزات – كل

---

(١) أى أن الاعتراض الوحيد الذى يمكن تقديمه هنا على المحصلة الاجتماعية يتعلق بتوزيع الوقف الأول أو عوائد كسب الدخل، بناء على إعادة التوزيع الأولى، لا يكون ممكنا تحقيق وضع أفضل لأى فرد دون أن يتسبب ذلك فى سوء الوضع لآخر.

الضرائب المستمرة فى العالم الواقعى لها تأثير على المحفزات[١]. بل إن هناك حالات كثيرة تكون فيها الخسارة الاجتماعية من الضرائب ضعف المبلغ المحصّل من الضرائب.

وهو ما يعنى أننا، وفى اعتبارنا للأغلبيات التى تكسب نسبًا مئوية عالية من دخل المجتمع، من الضرورى الوصول إلى نقطة تتحمل عندها الأغلبية كثيرًا من الخسارة الاجتماعية الناتجة عن التخصيص، تلك النقطة التى تخسرها بالضرورة، ويصح هذا الموقف حتى إذا كانت الخسارة الاجتماعية من التخصيص خسارة طفيفة على غير العادة؛ أى إذا قلت ضريبة التخصيص من دخل المجتمع بمقدار ٢٪ فقط، فإن المصلحة الحاكمة التى تكسب، لنقل ٩٩٪ من الدخل، ستظل تخسر من فرض هذه الضريبة، حتى إذا كانت الخسارة الاجتماعية أقل من ٢٪، ستظل هناك حاجة إلى وجود نقطة، قبل أن تصبح المصلحة الشاملة مكافأة للمجتمع ككل، حيث إنها ستخسر من فرض ضريبة إعادة التوزيع.

والدلالة العملية لهذا المنطق تصبح واضحة، عندما نجمع بينه وبين القوة القاطعة الثانية – الطرف الآخر للمقص – فى النظرية المماثلة هنا: فى المحفّز الذى يجب أن يكون لدى المصلحة الشاملة لكى يدفعها إلى توفير المنافع العامة[٢]. ورأينا أن لدى اللص المستقر محفز لتوفير المنافع العامة من الموارد التى يسيطر عليها، وأنه فى إمكانه أن ينفقها على نفسه، حتى وصوله نقطة يتساوى عندها نصيبه من المنفعة

---

(١) يفترض البعض خطأ أن ضريبة "الرأس" المستمرة – ادفع الضريبة الثابتة أو تفقد رأسك – هى ضريبة ثابتة، فإذا استمرت الضريبة، يمكن جمعها فقط إذا كان التهديد بقطع الرأس معقول ومن ثم أحيانًا ما تنفذ بالفعل، ولكن هذا العقاب (مثل ضريبة الرأس نفسها) لا يؤثر على الباعث الموجود لدى دافعى الضرائب للهروب إلى سلطة أخرى فحسب، بل أيضًا يخفض من عدد المنتجين ودافعى الضرائب، فحتى هذه الضريبة تغير من البواعث ومستوى الناتج.

(٢) لأن الباعث للإنتاج يميل إلى الاختفاء فى ظل الفوضى، من المفترض أن المنافع العامة تكون ضرورية لتوليد أى وكل الدخل.

الاجتماعية الهامشية من السلع مع تكلفتها الهامشية؛ لذا فإن الأوتوقراطى الذى يفرض الحد الأقصى لمعدل الضرائب بنسبة ٥٠٪ سينفق على المنافع العامة؛ حتى يكون نصف ما ينتفع به منها مكافئًا للخسارة التى يتحملها فى حالة توفير المزيد، وإذا حلت الأغلبية التى تحصل على دخل من السوق محل الأوتوقراطى، فإنها ستحصل على جزء أكبر خاص لنفسها من المنفعة العامة، وتوفر المزيد، وكلما زاد نصيب المصلحة الحاكمة من الدخل المكتسب، زادت المنافع العامة التى ينبغى أن توفرها فى أفضل مصلحة لها؛ وبالتالى سيكون من المطلوب فرض معدل ضريبة مرتفع لتسديد تكلفة هذه المنافع العامة.

والمصلحة الأكثر شمولاً التى تعطى الأغلبية حافزًا لفرض مزيد من الضرائب بغية توفير منافع عامة، تأتى ضد طرف المقص الأول: فهى تحمل نصيبًا أكبر من الخسارة الباهظة، على عاتق الضرائب، ونظراً لأن ضريبة إعادة التوزيع يجب أن تضاف إلى الضرائب المطلوبة لتمويل المنافع العامة، فمن الضرورى أن تتسبب فى خسارة باهظة أكبر، وكما رأينا، يجب أن يكون هناك بالضرورة نقص فى المصلحة مقداره ١٠٠٪ من المجتمع الذى يخسر من ضريبة إعادة التوزيع، حتى عندما لا توجد ضريبة لتمويل المنافع العامة، فنظراً لأن الضرائب مطلوبة لتمويل المنافع العامة، والقدر الذى تريد المصلحة الحاكمة إنفاقه على المنافع العامة، يرتفع كلما أصبحت هذه المصلحة أكثر شمولية، فإن ذلك يقتضى وجود مصالح فائقة الشمولية لا تشمل كل المجتمع (ومن ثم تكون هناك أقلية قد تستغلها) الذى سيخسر من إعادة توزيع الدخل من قبل الأقلية لأنفسهم، ومن ثم يجب أن ينفتح حدّا المقص معًا ويقطعا حافز إعادة توزيع المصالح الأقل شمولاً من المجتمع ككل، مع وجود أقلية يمكن أن تستغلها، فإذا لم يكن هناك دافع لدى المصلحة الحاكمة لإعادة توزيع الدخل لصالحها، فسوف تحاول أيضًا أن تكون لها معدلات ضريبية تتناسق مع عبء تسديدها تكاليف أداء المنافع العامة، من خلال المنافع التى تجنيها منها، فالمصالح

فائقة الشمولية، على الرغم من أنها ذات مصلحة ذاتية، فإنها ستوفر أيضًا القدر نفسه من المنافع العامة التى كانت ستقدم لو كانت لها مصلحة – خيّرة فى مجملها – معنية بكفاءة المجتمع، ومن جميع النواحى، فإنها ستعامل الأقلية كما تعامل نفسها، ولمن يريد الاطلاع على دليل على هذه الافتراضات، يمكنه الرجوع إلى المقال المذكور أنفًا "اقتصاد الأوتوقراطية وقاعدة الأغلبية".

وعلى الرغم من عدم وجود افتراض بأن معظم الأغلبيات تكون فائقة الشمولية، فإن البعض منها يكون كذلك، وبمساعدة مركز الإصلاح المؤسسى والقطاع اللارسمى IRIS، و"توم بوزو" Tom Bozzo. تمت برمجة الكمبيوتر ليحسب ما إذا كانت إعادة التوزيع لمصلحة حاكمة، ستكون هى الأكبر لمصلحة حاكمة حصلت على جزء محدد من دخل المجتمع فى السوق، ولكل رقم ضخم من وظائف التشوه الضريبى، وقد تم تكرار هذا الإجراء لكل رقم كبير من الوظائف الأخرى المحددة لدخل السوق الذى يمكن للمصالح الحاكمة المختلفة أن تحصل عليه، وقد أوضحت نتائج هذه الحسابات أن المصالح الحاكمة فائقة الشمولية هى ملمح لأوضاع كثيرة فى العالم الواقعى، وربما لا تكون نادرة على الإطلاق.

ولنفترض أنه من مصلحة الأغلبية أن تنفق ربع إجمالى الناتج القومى على المنافع العامة، وأن أى حاصلات ضريبية إضافية تتجاوز ما هو ضرورى لتنمية الموارد لهذه المنافع العامة، ستقلل من الدخل القومى بمقدار ثلث أكثر مما تحققه، وقتئذ، فإن المصلحة الحاكمة التى تحصل على أكثر من ثلاثة أرباع الدخل القومى، قد لا يمكنها الحصول على دخل لنفسها من إعادة التوزيع، فالشيكات والموازين والمتطلبات التى تتجاوز الأغلبية من أجل قرارات قاسية بعينها، شائعة فى النظم السياسية الديمقراطية، لذا فإن الأغلبيات البسيطة غالبًا ما لا تستطيع أن تسلك طريقها، وهو ما يجعل المصالح فائقة الشمولية، تظهر بتكرار أكبر فى كثير من النظم الديمقراطية، فضلاً عن ذلك، فإنه حتى الأغلبيات البسيطة – كما أشار "وليام

نيسكانن" William Niskanen في معرض عرض حجتي سابقًا - لا تمثل ذوى الدخول المتوسطة وما فوقها فحسب، إنما تمثل أكثر من نصف قدرة المجتمع على كسب الدخل(١). مثل هذه الأغلبيات، بلا شك تكون أحيانًا فائقة الشمولية.

البعد الآخر

لقد قمنا باختبار منطق قوة المصالح الضيقة التى لا تضع فى اعتبارها مصالح المجتمع، والمصالح التى لها نصيب شامل، وتقودها مصلحتها الذاتية للتصرف كما لو كانت خيِّرة فى مجملها، ورأينا أيضًا أن هناك طرفىً النقيض لمقياس متصل، وأن النتائج على نقاط مختلفة على هذا المقياس، تعتمد على مدى قرب المصلحة ذات القوة من الطرف النقيض.

فى هذا التحليل سلّمت بأن كل مصلحة لها باعث للتفكير على المدى الطويل (أى ما يسميه الاقتصاديون بأفق "بارو" Barro للتخطيط اللانهائى)، وما دام هناك لكل مصلحة استثمار على مدى طويل بما يكفى، فإن كل النتائج السابقة تكون تقريبية.

وفى الواقع، إن بعض المصالح لا يكون لديها سبب فى أن تضع فى اعتبارها المدى البعيد، وهو ما لا يختلف بالنسبة لكل مصلحة ضيقة، فهى لا تضع فى الاعتبار مصالح المجتمع، سواء كانت تفكر على المدى الطويل أو القصير، ولكن المصلحة الشاملة تفرق عن هذا كثيرًا.

وهناك أيضًا مقياس زمنى متصل، وأفق التخطيط لمصلحة ما ذات قوة يصبح أفقًا معيبًا بما يكفى حين لا يضع فى الحسبان مصلحة المجتمع (لا يهم إلى أى مدى تكون المصلحة شاملة)، والفصل التالى يناقش الأهمية العميقة لأبعاد الزمن، خصوصًا فيما يتعلق بفهمنا للأداء الاقتصادى للنظم الأوتوقراطية والديمقراطية.

---

(1) William A. Niskanen, "Autocratic, Democratic, and Optimal Government." Economic Inquiry 35:464-479 (July 1997).

الفصل الثانى

الزمن، والمكاسب، والحقوق الفردية

مثلما يكون ثمة مكسب كبير بالنسبة لمجتمع فوضوى عندما يتمتع زعيم اللصوص المغيرة العابرة بالقوة للاستحواذ على إقليم ما والاحتفاظ الآمن به، وتنصيب نفسه حاكمًا أوتوقراطيًا عليه، مثلما تكون ثمة خسارة هائلة تصيب أى مجتمع فى حالة التحول للعكس، ولكى نفهم هذه الخسارة المهمة، يجب أولاً أن ننظر فى مكتسبات المجتمع التى تنتج عن الاستثمار طويل المدى، وتأمين الأوتوقراطيين.

نحن نعرف أن أى اقتصاد لا يمكنه أن يدرّ أقصى دخل له إلا فى حالة وجود معدل مرتفع من الاستثمار، كما نعرف أن كثيرًا من العوائد الناتجة عن الاستثمارات طويلة المدى، لا يتم الحصول عليها إلا بعد فترة طويلة من عمل هذه الاستثمارات، فالأوتوقراطى الذى يعمل وفق رؤية طويلة المدى، سوف يسعى إلى إقناع رعاياه بأن رأسمالهم سيكون محميًا على الدوام من طمع الآخرين، ومن مصادرته من قبل الأوتوقراطى نفسه؛ إذا كان رعاياه يخشون مصادرة أملاكهم، فستكون استثماراتهم أقل، وعلى المدى الطويل سوف تقل عائدات الضرائب لديه.

ولبلوغ أقصى حد من الدخل يمكن الحصول عليه وفق معدل ضرائب معين، يتوجب على المجتمع إنفاذ العقود (بما فيها العقود الخاصة بالقروض طويلة الأجل)

بنزاهة، ولكن المكاسب الكاملة، مرة أخرى، لا يمكن حصدها إلا على المدى الطويل، والحصول على الميزة الكاملة من العقود طويلة المدى، فإن البلد يحتاج أيضاً إلى عملة مستقرة، ومن هنا، فإن اللص المستقر سوف يجنى أقصى قدر ممكن من الحصاد من خلال الضرائب، وسوف يحصل رعاياه على المكتسبات الأكبر من مصلحته الشاملة فى إنتاج إقليمه؛ فقط إذا كان يعتمد فى أدائه على رؤية طويلة المدى، وإذا كان رعاياه لديهم ثقة كاملة بأن حقوقهم فى الملكية الخاصة والإنفاذ النزيه للعقود، ستظل حقوقاً محترمة على الدوام، وأن العملة سوف تحتفظ بكامل قيمتها.

ولنفترض أن أحد الأوتوقراطيين ليس معنى سوى بالحصول على المكتسبات على المدى القصير، ولنقل لمدة عام واحد، فإنه وقتئذ سيتربح من مصادرة أى أصل من أصول رأس المال السهلة التى تكون عائد الضرائب الخاصة بها على مدى سنة أقل من القيمة الإجمالية لهذه الأسهم[١]. كما أنه سيكسب جراء تجاهل إنفاذ العقود طويلة المدى، ومن التنصل من أداء ديونه، وأيضاً من سك عملة، أو طباعة أوراق مالية جديدة يمكنه إنفاقها، حتى ولو كانت تسبب التضخم.

وعند هذا الحد، وحين لا يكون لدى الأوتوقراطى سبب لوضع مستقبل ناتج المجتمع فى اعتباره، تصبح بواعثه هى تماماً بواعث اللصوص المغيرين، حيث يصبح

---

(١) لو أن معدل الضريبة التى يفرضها الأوتوقراطى أقل من ٥٠٪، إذن فإن أكثر من نصف العائد من رأس المال سيذهب إلى المالك الخاص، فالقيمة الرأسمالية لسلعة رأسمالية سوف تتجاوز بالضرورة القيمة الحالية المخصومة من ريع الضرائب الخاص بها، وفى بعض النظم الأوتوقراطية، يمكن لهذا أن يجعل حقوق الملكية الخاصة فى السلع الرأسمالية أقل أمناً مما ستكون عليه فى عكس ذلك، وإنى لأعبر عن امتنانى الخاص لـ "يو كوانج نج" Yew-Kwang Ng، لأنه طرح هذه النقطة المهمة إلى مجال انتباهى، ولكن حتى مع هذا، فإن الأوتوقراطى الذى لديه ما يكفى من أفق طويل المدى لن يكون بالضرورة عقلانياً لمصادرة السلع الرأسمالية، حيث إن هذا سيقلل الاستثمار وربما يحرمه من المكتسبات التى تأتى من الدخل الذى يولده نجاح الاستثمارات الخاصة.

لصًا مغيرًا، أى غير مستقر، يبحث عن الفائدة الذاتية المباشرة والسريعة[١]. ولذلك، وبنفس درجة المفاجأة التى نجد فيها النسبة التى يمكن بها رد تقدم البشرية إلى دافع زعماء اللصوص المغيرين للاستقرار والتحول إلى حكام ، فإن حجمًا كبيرًا من المصادرة، والارتكاس فى تاريخ البشرية، يرجعان إلى باعث مفاده أن الأوتوقراطيين، بغض النظر عما قد يكون عليه سمو نسلهم أو ألقابهم، غالبًا ما يضطرون إلى النكوص إلى ما ينتمى إلى اللصوصية المُغيرة.

ونظرًا لأن الأوتوقراطى، بغض النظر عن مدى ما قد يكون عليه من حماية وتطلع إلى الأمام، يمكن أن يعانى من انعكاسات أو تغيرات أخرى تمنحه أفقًا زمنيًا قصيرًا، فإن رعايا النظام الأوتوقراطى دائمًا ما يواجهون بعض المخاطر المتعلقة بتعرض رأسمالهم للمصادرة، أو أن يتم التنصل من سداد القروض التى أقرضها بعضهم للغير، أو أن تفقد عملتهم قيمتها، وهذه المخاطر تقلل من قدر الادخار والاستثمار، حتى فى حالة وجود حكام أوتوقراطيين يتمتعون بالحماية وذوى رؤية متطلعة، والمؤكد أن الأوتوقراطى العقلانى يكون لديه دافع، بسبب مصلحته فى زيادة ممارسة رعاياه

(١) عندما تمحى الحرب الثقة فى ماهية حدود مجال أو إقليم الأوتوقراطى، فإن الأفق الزمنى له فيما يتعلق بملكيته لأى إقليم ستتقلص، حتى إذا كان يعتقد أنه سيظل مسيطرًا على إقليم ما بأى طريقة من الطرق، وعند هذا الحد، فإن الشك المطلق حول أى إقليم سيسيطر عليه الأوتوقراطى يعنى السرقة العابرة أو بالإغارة، ومزايا السرقة المستقرة مقارنة بالسرقة بالإغارة أو العابرة تعد كبيرة جدًا عندما يكون هناك جبهات طبيعية وعسكرية يمكن الذود عنها، والمثير أن الدول الأولى فى التاريخ قد ظهرت بشكل رئيسى فيما يسميه أحد علماء الأنثروبولوجيا مناطق "محاطة بيئيًا" أى مناطق من الأراضى الخصبة القابلة للزراعة محاطة بصحراء، أو جبال أو شواطئ (انظر:

Robert L. Carniero's "A Theory of the Origin of the State." Science 169:733-738 [1970]).

والإحاطة البيئية لا توفر جبهات حيوية من الناحية العسكرية فحسب، بل أيضًا (وكما يشير كارنيرو Carniero) تحد من فرصة فرار القبائل المهزومة لمناطق أخرى يمكنهم الحصول فيها على دعم لأنفسهم، فى المقابل، فإن خاصية الديمقراطية التوافقية فى المراحل الأولى من الثورة الاجتماعية يحل محلها فى هذه الظروف الجغرافية دول أوتوقراطية مقارنة بما كان فى ظروف جغرافية أخرى.

للاستثمار والتجارة، يدفعه إلى الوعد بأنه لن يصادر أبدًا الثروة بأية طريقة من الطرق، ولكن وعد الأوتوقراطي لا يكون قابلاً للنفاذ من خلال هيئة قضائية مستقلة، أو أي مصدر آخر من القوة - وفق التعريف يمكن للأوتوقراطيين السيطرة على جميع مصادر القوة الأخرى، وبسبب هذا الوضع والإمكانية الواضحة لانتهاج أحد الديكتاتوريين رؤية قصيرة المدى، فإن وعود الأوتوقراطي لا يمكن أن تكون أبدًا ذات مصداقية كاملة، فنموذج الأوتوقراطي العقلاني ذي المصلحة الذاتية الذي عرضناه في الفصل السابق يعد مبالغًا في إيجابيته، فيما يتعلق بالأداء الاقتصادي في ظل النظم الأوتوقراطية الآمنة؛ وهو ما يفترض ضمنًا أنهم سيكون لديهم دائمًا - وكذلك رعاياهم يعتقدون أنهم سيكون لديهم دائمًا - آفاق تخطيط طويلة لا محدودة.

والحقيقة، أنه في أي مجتمع توجد فيه حكومات أوتوقراطية، يكون ظهور الأوتوقراطي الذي يتحلى بصفات اللص المغير محتومًا إن عاجلاً أم آجلاً، وكما ينبغي أن نتوقع، فإن الأمثلة على المصادرات والتنصل من سداد القروض، وضياع قيمة العملة، والتضخم، التي ارتكبتها النظم المَلكية والديكتاتورية عبر التاريخ لا تعد ولا تحصى.

"عاش الملك"

لا يمكن للحاكم ذي السلطة المطلقة أن يسمح بسلطة مستقلة في المجتمع الذي يتحلى بقوة تأمين خلافة ملائمة أو منظمة: أي بسلطة مستقلة تتمتع بقوة كافية لإحلال حاكم جديد يمكن أن يخلعه ليحل مكانه، فمن المتأصل ، حتى في تعريف الأوتوقراطية المطلقة، أن هناك خطرًا من نوع خاص لأزمات الخلافة[1]. وكما يتضح

(١) بعض النظم غير الديمقراطية يمكن أن تضفي المأسسة على الخلافة، ولكنها وقتئذ تكون تحت سيطرة حصرية من قبل أوتوقراطي واحد وتكون قاب قوسين أو أدنى من الأوليغاركية، وهذا ما يصح حتى إذا كانت النظم شمولية بدرجة ما، فبعد موات ستالين، أصبحت حكومة الاتحاد السوفييتي معتادة روتينيًا، ثم تم بعد ذلك تحديد خلافة القيادة، على الرغم من أنها بواسطة مجموعات صغيرة جدًا، وفقًا للقواعد المؤسسية، ولكن عندما يكون لدى المكاتب السياسية أو الطليعة الحزبية politburos أو أية هيئات متعددة الأشخاص قوة تحديد الخليفة لزعيم ما، فإنها أيضًا تحد من قوته، أو حتى تطيح به (كما حدث مع خروشوف).

هذا من نماذج ديكتاتورية كثيرة حديثة فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، تكون النظم الأوتوقراطية أشد عرضة لأزمات الخلافة، والشك حول المستقبل، وربما يكون الدليل الأكثر إثارة فى هذا السياق، حول أهمية الأفق الزمنى لملكة من الممالك، آتيًا من القلق التاريخى حول طول حياة الممالك، ومن الاعتقاد الذى انتشر ذات يوم فى الجاذبية الاجتماعية للأسر الحاكمة، وثمة طرق كثيرة لتمنى الخير للملك، ولكن رعايا الملك، كما تبين الحجة السابقة، لديهم أسباب أكثر ليكونوا مخلصى النية، عندما يقولون "يحيا الملك"، فإذا كان الملك يتوقع ويثمن خلافة الأسرة، فإن هذا يمد أكثر فى أفق التخطيط ويكون فى صالح رعاياه.

والانتشار التاريخى لخلافة الأسرة الحاكمة، رغم أن احتمال كون الابن الأكبر للملك هو الشخص الأكثر موهبة للقيام بهذه الوظيفة يقارب الصفر، ربما يرجع بعض الشىء إلى حس حدسى بأن جميع من هم فى الإقليم، بمن فيهم الحاكم الحالى، يحققون مكاسب عندما يكون لدى الحكام سببًا لانتهاج رؤية طويلة المدى، فى أى نظام مستبد مطلق، فإن وجود إمكانية للاتفاق حول الحاكم التالى المحتمل، قد يمثل ميزة لجميع من يهمهم الأمر، وهذا لا يقلل احتمالية النزاع على الخلافة فحسب، بل ويزيد من الثقة، ومن ثم الاستثمار والدخل وعوائد الضرائب حتى فى الحاضر، ففى حالة الأوتوقراطية إذن، يمكن لخلافة الأسرة الحاكمة أن تكون محبذة اجتماعيًا، لأنها قد تقلل احتمالية أزمات الخلافة، وأيضًا لأنها قد تعطى الممالك اهتمامًا أكبر بأفق المدى الطويل لإنتاج مجتمعاتهم.

كيف تنتهى اللصوصية؟

لقد رأينا أنه على الرغم من أن اليد الخفية الثانية توفر للأوتوقراطى. الذى يتوقّع حكمًا طويلاً، حافزًا مفاجئًا ليكون معنيًا بإنتاج إقليمه لتعظيم الفائض الصافى الذى يمكنه استخلاصه من المجتمع من أجل أغراضه الخاصة، فإن الأسوأ من ذلك أنه

أينما كان لدى الأوتوقراطى أفق زمنى قصير، فإنه من مصلحته مصادرة ملكية رعاياه، ونقض أية عقود وقّعها لاقتراض المال منهم، واستخدام الطباعة فى الحصول على أموال لنفسه، على الرغم من أن هذا يفقد العملة قيمتها، فمن الطبيعى، ورغم ما حدث من فترات تقدم عديدة عبر التاريخ فى ظل اللصوصية المستقرة، أن يفضل رعايا الأوتوقراطى الاحتفاظ بالفائض الخاص به لأنفسهم، وأن يكونوا راغبين فى تأمين أقوى للملكية وحقوق التعاقد، مما يمكن تقديمه من قبل نظام يتحول إلى اللصوصية العابرة المُغيرة.

وبالتالى فحتى إذا كان علينا أن نطرح الجاذبية الأخلاقية للديمقراطية والتنفير الأخلاقى للصوصية جانبًا، فإنه ينبغى لنا أن نسأل: كيف يحدث إحلال النظم الأوتوقراطية بنظم أخرى من الحكم؟ الأوتوقراطيون غالبًا ما يفقدون وظائفهم، لا يتغيرون إلا عندما ينظم ضباط جيشهم انقلابًا، أو عندما يقتلون على يد أحد حراس القصر، أو عندما تتركهم سوء الإدارة الاقتصادية بدون موارد لدفع ما عليهم، أو يدفنون بعد الموت لأسباب طبيعية، ومن ثم، فإن لكل فترة حيازة للأوتوقراطى نهاية - بعضها قريب - وكثير من النهايات تأتى مع أزمة خلافة، ولكن كل أوتوقراطى غالبًا ما يخلفه لص آخر مستقر، أو من الرُّحل: فقط فى حالات خاصة تفضى فيها نهاية الأوتوقراطى إلى ديمقراطية.

ما الظروف الخاصة التى تفسر الحالات الاستثنائية التى تحل فيها حكومة ديمقراطية - أو على الأقل نيابية أو غير أوتوقراطية - محل الحكم الأوتوقراطى؟ نظرًا لأن بعض الحكومات غير الأوتوقراطية، والنيابية، والديمقراطية نسبيًا قد ظهرت فعليًا قبل عصر حقوق الانتخاب، فإن تركيزنا هنا ينبغى أن ينصب على ما إذا كانت الحكومة حكومة نيابية تم اختيارها من خلال تنافس أخلاقى حر، من أجل الحصول على أصوات الناخبين، لا على ما إذا كان لدى الحكومة حق انتخابى شامل للمواطنين الراشدين.

وعند هذه النقطة ينبغى التفكير فى الديمقراطية، كما فعل "جوزيف شومبيتر"[١] Joseph Schumpeter، باعتبارها نظامًا تكون فيه قيادة الحكومة الحالية معرضة للإحلال، بحكم التنافس الانتخابى الحر للأحزاب، أو الجماعات البديلة، وعلى الرغم مما يمثله اتساع الحق فى الانتخاب من أهمية بالغة فى الإجابة عن عدد من الأسئلة المهمة، فإنه لا يمثل مفتاح العملية التى يتم بمقتضاها إحلال حكومات نيابية محل النظم الأوتوقراطية، فالتاريخ الحديث يشير إلى وجود نزعة لا تقاوم لدى الحكومات النيابية ذات الحق الانتخابى المحدود، لأن تتطور إلى حق انتخابى شامل للمواطنين الراشدين، ولهذه العملية منطق مختلف عن العملية التى نحن بصددها الآن.

إن إحدى الملابسات الخاصة، التى يمكن أن يُعتد بها فى التحول إلى حكومة ديمقراطية، تتمثل فى التأثير الخارجى، أو حتى الفرض القسرى لتلك الحكومة من الخارج، ففرض الديمقراطية قد حدث، على سبيل المثال، عندما هزمت النظم الديمقراطية النظم الديكتاتورية فى الحرب، فالدول الأكثر غنىً والأكثر تقدمًا من الناحية الفنية هى الآن، وكانت فى الغالب لبعض الوقت، نظما ديمقراطية، حيث عادة ما سادت الديمقراطيات فى التنافسات العسكرية مع النظم الأوتوقراطية[٢]. فى ألمانيا الغربية، واليابان، وإيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية، فرضت النظم الديمقراطية المنتصرة تقاليد ومؤسسات على الشعوب المهزومة، وقد قبلت هذه الشعوب عن طيب خاطر هذه التقاليد الديمقراطية ، متذكّرين جيداً ما شاهدوه من أهوال كارثية، من جراء النظم الأوتوقراطية الحديثة، كما أن الضغط والنفوذ الخارجى مسئول أيضًا عن عدد آخر من الحكومات الديمقراطية.

---

(1) Capitalism, Socialism and Democracy, 4th ed. London: Allen and Unwin, 1954.

(2) David Lake, "Powerful Pacifists: Democratic States and War." American Political Science Review 86:24-37 (1992).

الظهور المستقل للديمقراطية

من الصعب العثور على الظروف، أو الملابسات الخاصة، التى تفسر التحولات إلى الحكم النيابى، والتى تكون داخلية أو تلقائية عفوية، وعلى الرغم من أنه سيكون من السهل أن نبرهن على أن تلك البلدان التى وصلت إلى الديمقراطية بشكل مستقل، كانت سعيدة بالثقافات الديمقراطية أو بالقادة المنكِرين للذات، فسيكون من المراوغة بالنسبة لى تفسير ظهور الديمقراطية بهذه الطريقة هنا، فنظراً لما أفترضه أنا من سلوك المصلحة الذاتية، كما يوحى المجاز الإجرامى عند تحليل الأوتوقراطيين، ينبغى ألا أعتمد على تقديم اعتباطى أو ارتجالى لدوافع أكثر نبلاً لتفسير أصول النظم الديمقراطية، وبدلاً من ذلك يجب السعى إلى تفسير التحولات المستقلة إلى الديمقراطية بتوسيع النظرية البسيطة التى أستخدمها لتفسير الأوتوقراطية.

تشير النظرية إلى أن الظرف ذا الأهمية الحرجة للظهور المستقل للديمقراطية، هو غياب الشروط الشائعة التى تنتج الأوتوقراطية، والمهمة هنا تتمثل فى تفسير لماذا لا يجعل القائد الذى قام بتنظيم، أو تلقى مساعدة لتنظيم الإطاحة بالأوتوقراطى، لماذا لا يجعل من نفسه الديكتاتور التالى. لقد رأينا أن الأوتوقراطية هى من أكثر المهن تفضيلاً، ومدبرو معظم الانقلابات وحالات التمرد، عينوا أنفسهم ديكتاتوريين، فالنظرية هنا تتنبأ بأن الظرف الأكثر ترجيحًا لظهور الديمقراطية عفويًا، هو عدم وجود من هو قادر من بين الأفراد، أو زعماء جماعات معينة، ممن تمكنوا بمساعدة ما من الإطاحة بالأوتوقراطية، على تنصيب أنفسهم أوتوقراطيين جدد.

ومن ثم، يمكننا استنباط أن الأوتوقراطية تمنع والديمقراطية تصبح متاحة بفعل حوادث فى التاريخ تترك ميزان القوة فى يد عدد قليل من القادة، أو الجماعات، أو الأسر الملَكية؛ أى بتوزيع متساو للقوة يثنى أى قائد أو جماعة عن محاولة ممارسة القوة على الآخرين، ولكن هذا الاستنباط فى حد ذاته، لا يمنحنا محصلة أو استخلاصًا أصيلاً، بل هو بالأحرى يشير صوب واحدة من النتائج الاستنباطية

الرئيسية فى أدبيات معينة فى التاريخ والعلوم السياسية، حول طبيعة ظهور الديمقراطية، فإذا كانت النظرية التى نطرحها هنا صحيحة، فيجب أن يكون هناك عنصراً معقولاً من الحقيقة فى تفسير "ويج" Whig الشهير للتاريخ البريطانى، وفى تفسيرات الديمقراطية التى قدمها علماء السياسية، مثل "روبرت دال" Robert Dahl و"تاتو فانهانن" TatuVanhanen[١] حيث يشير التراث التاريخى والاستدلالى إلى أن الظهور المستقل للديمقراطية النيابية فى بريطانيا، والولايات المتحدة، وأماكن أخرى، كان مرتبطًا بتوزيع جماعى للقوة.

ومع ذلك، فمن الضرورى أن نعود مرة أخرى إلى منطق النظرية نفسها؛ للعثور على ظرفين ضروريين إضافيين لظهور الحكومة النيابية على نحو مستقل، فحتى عندما يتوافر اتزان القوة، بحيث يحول دون تمتع أى قائد بالاضطلاع بالسيطرة الكاملة على إقليم ما، فإن هذا القائد قد يكون قادراً على تثبيت نفسه حاكمًا أوتوقراطيًا لإقليم صغير، إذن، فتوزيع القوة والموارد على منطقة كبيرة، يمكن أن يسفر عن مجموعة من الأوتوقراطيات الصغيرة دون الديمقراطية، ولكن، إذا تدافعت مجموعات، متنازعة مختلفة معًا، على إقليم واسع، وقتئذ لن تكون الأوتوقراطيات الصغيرة أيضًا أمرًا عمليًا فى ظل مثل هذا الصراع، لذلك فإن الظرف أو الشرط الضرورى الثانى للظهور التلقائى للديمقراطية، هو أن القوى المختلفة التى يوجد فيما بينها شىء من توازن القوة، ينبغى عليها ألا تنفصل عن بعضها البعض، بطريقة تجعل من وجود أوتوقراطيات صغيرة أمرًا قابلاً للتحقق على أرض الواقع[٢].

(1) Robert A. Dahl, Polyarchy: Participation and Opposition. New Haven, CT: Yale University Press, 1971; and Tatu Vanhanen, "The Level of Democratization Related to Socioeconomic Variables in 147 States in 1980-85." Scandinavian Political Studies 12(2):95-127 (1989).

(٢) الوحدات التى تخضع لقيادة ضباط عسكريين تكون طبيعيًا مفصول فيما بينها فى تكتلات منفصلة، وهذه الخاصية وغيرها من خواص التنظيم الهرمى التقليدى للتنظيمات العسكرية، يقلل من احتمالية تطور النظم العسكرية، حتى ولو كان هناك توازن قوة وسط الضباط، من أن تتحول إلى نظم ديمقراطية.

الشرط الثالث الضرورى هو أن تكون المنطقة التى تظهر فيها التدابير الديمقراطية، قد أفلتت من فتح نظم مجاورة لها، سواء بسبب موانع جغرافية، أو أسوار مدينة، أو لأى ملابسات أخرى تعود إلى الحظ[١]. فى الفصل الأول، رأينا أن الأوتوقراطى يجمع من دافعى الضرائب ما يزيد - وفى الغالب أكثر بكثير - عما ينفقه على المنافع العامة، وهو ما يستتبع، إذا حيّدنا أموراً أخرى - أنه كلما كبر إقليم الأوتوقراطى، وزاد عدد الرعايا المؤدين للضرائب، كلما زاد الفائض لديه. فالأوتوقراطيون، كما أشار "وليام نسكانن" William Niskanen فى التعليق على نسخة سابقة من الحجة الجارية، لديهم حافز لتوسيع مجالهم أو أقاليمهم، من خلال الهجوم أو العدوان[٢]. أما النظم الديمقراطية التى تتمتع بنزوع نحو توسيع الحق فى الانتخاب على مستوى كامل أراضيها، ليس لديها هذا الحافز.

منطق تقاسم القوة

لنفترض أن هناك توازن للقوة بين قوى مختلفة، بحيث لا يوجد قائد يستطيع ممارسة قوة ديكتاتورية، ولنفترض أيضاً أن الشروط الضرورية الإضافية لظهور حكومة غير أوتوقراطية، تكون هى الأخرى مستوفاة. فما - حينئذ - النتيجة المثلى

(١) توخياً للدقة، يوجد أيضاً شرط رابع ضرورى، ولكن منطقه لن يكون واضحاً إلى أن يتم التعامل مع منطق العمل الجماعى، والشرط هو أن عددا من الأطراف المختلفة ممن يتوجب عليهم وضع تدابير المشاركة فى القوة يجب أن يكونوا من الصغر بما يكفى للعمل الجماعى الطوعى أن يتم، فإذا كان هناك، على سبيل القول، آلاف من الأسر المختلفة تتمتع بدرجات مشابهة من القوة، فإن العمل الجماعى لا يمكن، لأسباب سنشرحها لاحقاً، أن تنجح فى الحصول على مكاسب من نظام سلمى وتوفير منافع عامة أخرى، وقتئذ سيكون هناك فوضى تدوم إلى أن يكتسب أحد ما ما يكفى من القوة لأن يصبح لصاً مستقراً، وعدد القادة الذين يجب أن يتفقوا على تشكيل حكومة غير أوتوقراطية يجب أن يكونوا مضاهين لعدد الأسر فى قبيلة محكومة بالتوافق بدون قائد أو زعيم acephalous .

(2) "Autocratic, Democratic, and Optimal Government." Economic Inquiry 35:464-479 (July 1997).

الممكنة بالنسبة لكل قائد؟ من الواضح أن تشارك القوة أفضل من عدم التمتع بقوة أو نفوذ على الإطلاق، فالقائد الذى لا يستطيع أن يكون أوتوقراطيًا، يصبح لديه حافز للتعاون مع الآخرين فى تأسيس حكومة غير أوتوقراطية، فإذا اختلطت جماعات مختلفة بعضها ببعض، ولم تنحصر فى إقليم واحد، فإن قادة تلك الجماعات قد يكونون غير قادرين على السيطرة عليها سيطرة كاملة، وهنا، فإن الخيار الأفضل لهؤلاء القادة، هو تأسيس حكومة نيابية من خلال هذه الجماعات المختلفة، وباعتبارهم نوابًا أو ممثلين عن الجماعات التى يتزعمونها، يمكنهم تقاسم القوة فيما بينهم، ولا يعنى هذا أنه يمكن لأحد أن يكون على يقين مقدمًا بما ستسفر عنه الانتخابات، مع أن التحالف مع جماعات أخرى، يضمن لكل جماعة عدم انفراد جماعة ما بالسيطرة على نتائج الانتخابات بصفة مستمرة، ويمكن للانتخابات والاتفاقات المبنية على توافق الأطراف من خلال الزعماء، أن تكون انتخابات واتفاقات متسقة مع مصلحة القادة وأعضاء كل جماعة، فالحكومة التى تعد على الأقل غير أوتوقراطية، وقد تكون أيضًا ممثلة نيابيًا، تظهر بشكل مستقل عندما يكون هناك توازن للقوة بين القوى المختلفة، وتتحقق الشروط الضرورية الأخرى المذكورة آنفًا.

على الرغم من أن مجتمعات الصيد قد تكون قادرة على اتخاذ كل قراراتها المهمة بالاتفاق، دون الحاجة إلى حاكم متفرغ، فإن الوضع يختلف، عندما يكون كل زعيم أو قائد ممثلاً لعدد معين من الناس، حينئذ، فإن المحافظة على النظام السلمى، وتوفير منافع عامة أخرى، يتطلب حكومة رسمية بنوع من الهرمية/الهيراركية لمسئوليها اللازمين لإنتاج المنافع العامة المطلوبة، فالهرمية الحكومية يجب أن تتمتع بالقوة لإلزام المواطنين بأداء الضرائب، والواضح أنه من الواجب أيضًا، أن يكون هناك ما يكفى من القوة للمحافظة على السلام، ونظرًا لوجود الحاجة عادة إلى قوة عسكرية للتعامل مع بلدان أخرى، فإن الرئيس التنفيذى سيكون بطبيعة الحال مسئولاً عن جيش وعن هيئة من مسئولى إنفاذ القانون.

ومن ثم، فإن أية حكومة - وخصوصا أية حكومة جديدة - بالضرورة تمنح قائدها بعض الميزات التى يمكن أن تيسر له وضع منظومات، يمكنه من خلالها أن يصبح أوتوقراطيًا، ولأن المعارضين الديمقراطيين قد يثيرون المتاعب، ولأن للأوتوقراطى دور مرض على نحو استثنائى، فإن عددًا لا بأس به من قادة الحكومات النيابية استفادوا من فرصة توليهم دور رئيس - مدى - الحياة، أو التمتع بأى لقب أوتوقراطى آخر، وكثير من الحكومات النيابية تمت السيطرة عليها أيضًا من قبل أوتوقراطيين بدءوا بأدوار أخرى، كأن يكونوا قادة فى القوات المسلحة، فكثير من تدابير تقاسم السلطة لا تظل باقية فى صورة حكومات نيابية.

منطق الحدود المفروضة على القوة

نتذكر الدوافع التى أدت بمجموعة صغيرة من القادة إلى أن يتقاسموا القوة فى المقام الأول، وقد حافظ هذا التوازن فى القوة على القادة من أن يتحولوا إلى أوتوقراطيين، فلدى كل قائد الدافع لتقليل احتمال أن يصبح مرشحًا بديلاً لدور الأوتوقراطى، أوتوقراطيًا! ولا يعود ذلك إلى رغبة أحد المنافسين السياسيين - ممن تيسرت لهم السلطة - فى تدمير خصومه الرئيسيين فحسب، بل ويعود أيضًا إلى أنه من المرغوب عادة تجنب التحول إلى ضحية الإطاحة الأوتوقراطية، فالقادة الذين ينظمون حكومة نيابية، لديهم دافع لبناء ووضع حدود لحكومتهم بالطريقة التى تحد من احتمالية أن يصبح رئيسها ديكتاتورًا، وبناء على القوة التلقائية فى دور الرئيس التنفيذى للحكومة؛ فإن الوسائل المستخدمة لمنع ظهور الحكم الأوتوقراطى لا تنجح دائمًا، ولكن القادة أو الزعماء الذين يتفقون على مشاركة السلطة، لديهم دوافع قوية لإنجاح هذه الوسائل؛ لذا فهى أحيانًا ما تنجح بفعل دوافعهم تلك، والملاحظ إذن، أن الظروف نفسها التى تهيئ الفرصة للظهور المستقل، أو التلقائى، للحكومة النيابية أو الديمقراطية، هى نفسها الظروف التى تؤدى أيضًا إلى هياكل وتدابير تحد من سلطة أو قوة الحكومة، خصوصًا رئيسها التنفيذى.

الحكومات النيابية تؤسس حقوق الملكية والتعاقد

عندما يتم إرساء نظام سلمى فى مجتمع ما، فإن معظم من فى هذا المجتمع يمكنهم أن يخدموا مصالحهم على أفضل نحو، عن طريق الإنتاج والتجارة ذات المنفعة المتبادلة، وحتى ينتجوا بكفاءة، فإنهم يحتاجون إلى تدابير عملية تحدد حقوق الملكية وتحميها، ولحصول المجتمع على مكتسبات من هذه التجارة ذات النفع المتبادل التى تتطلب تفعيلاً وإنفاذاً من قبل وسيط، يحتاج الأفراد إلى وضع تدابير ملزمة لإنفاذ العقود، فآليات تحديد وحماية حقوق الملكية، وإنفاذ العقود، وحل النزاعات تعد من المصالح المشتركة فى هذا السياق، ومن ثم، فإن القائمين على إرساء حكومة نيابية وصيانتها، سيكون لديهم مصلحة مشتركة فى وجود نظام ما لإنفاذ الاتفاقات، وحل النزاعات - فى نظام محكمة.

وإذا كانت هذه المحاكم والقضاء تحت سيطرة الرئيس التنفيذى للحكومة، فإنه يمكنه استخدامها، جنبًا إلى جانب القوى الأخرى للحكومة، لتوسيع سلطته باعتباره قائداً للحكومة، وإذا كان هؤلاء القائمون على المقاضاة والبت فى المنازعات حول أحقية الملكية، يجب أن ينفذوا أمر قائد الحكومة، فسيمكنه حينئذ ادعاء أحقيته لأى ملكية يرغب فيها، وإذا كان من الممكن معاقبة هؤلاء المعارضين لرئيس الحكومة، نزولاً على أمره، إذن فالأوتوقراطية فى سبيلها إلى الظهور، ومن المشكلات الشبيهة، الأقل خطورة، إذا كان هناك مسئولون سياسيون أقل نفوذاً يسيطرون على المحاكم.

لذا، فإن القادة الذين يضعون فى أذهانهم تدابير تقاسم السلطة، يكون لديهم دافع لترتيب نزاعات حول الملكية والعقود - وحول تفسير القانون - ليبت فيها من لا ناقة لهم فى هذا النزاع ولا جمل، وإذا كان ثمة أفراد لا يراهنون، وليست لهم مصلحة ما فى هذه النزاعات، فإنهم يكونون أكثر ميلاً للبت فى أمور تتفق ومعتقداتهم حول ما هو حق، أى بما يتفق ومبادئهم الأخلاقية والقانون، وليس لديهم من الأسباب ما

يجعلهم يقومون بأى شىء آخر، وبالتالى، فإنه من مصلحة من يعملون على مشاركة السلطة أن يقوموا بوضع آليات اجتماعية، مثل هيئة المحلفين والقضاء المستقل، وغيرها من الآليات التى تمكنهم من الوصول إلى اتخاذ القرارات المطلوبة، غير القائمة على مصلحة، وهذا جانب من الحياة تكون المبادئ الأخلاقية ومعايير الجماعة فيه حاسمة (ومن ثم يأتى الجانب الذى أؤكد عليه بصفته مبدأ ودافعًا لا يقوم على مصلحة ذاتية).

ولنلاحظ أن الهياكل البنيوية التى ابتكرها واضعو تدابير مشاركة القوة أو السلطة، لضمان عدم وقوعهم ضحايا الإطاحة الأوتوقراطية ، هى نفسها تقوم أيضًا بحماية حقوق الملكية والعقود، ففى الأوتوقراطية الصحيحة، تعريفًا، لا يمكن أن تكون هناك سلطة فوق سلطة الأوتوقراطى، ومن ثم لا توجد آلية يمكن أن تضمن عدم مصادرة الحاكم الأوتوقراطى لملكية رعاياه، على النقيض، فإن لب منطق مشاركة السلطة الذى يخلق حكومة نيابية، إنما يخلق مثل هذه الآليات.

ثورات مجيدة

تحولات كثيرة من الأوتوقراطية إلى الديمقراطية، لم تكن تحولات مستقلة، فالحكومات النيابية التى ظهرت فى القرن العشرين وحتى فى القرن التاسع عشر، تدين بعض الشىء إلى نموذج – وأحيانًا لتأثير وقوة – الحكومات النيابية فى المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وأحيانًا لنظم ديمقراطية أخرى أيضًا، فالديمقراطية التى أرساها دستور الولايات المتحدة تأثرت بالاستقرار السياسى فى بريطانيا، فى فترة الثورة المجيدة ١٦٨٨م – ١٦٨٩م، حيث تم إرساء الديمقراطية، داخل ما كان يجسد ذات يوم سلطات الحكم الذاتى فى الإمبراطورية البريطانية.

وبالتالى، ينصب التركيز هنا على ظهور حكومة نيابية حقيقية فى بريطانيا مع الثورة المجيدة، وعلى إرساء دستور الولايات المتحدة بعد ذلك بقرن كامل، وعلى الرغم

من أن الحكومات النيابية المستقلة لم تبق على قيد الحياة، على نحو متصل، حتى وقتنا الحاضر - والمعلومات التى لدينا عنها قليلة جدًا - فإنها قد ظهرت أيضًا، على سبيل المثال، فى فينيسيا/ البندقية، وفلورنسا، وجنوا، وبعض الدول المدينية الأخرى فى إيطاليا فى الجمهورية الأثينية والرومانية، وسوف أترك لغيرى مسألة ما إذا كانت هذه النقطة تدعم النظرية الحالية قيد النقاش، أو تتعارض معها.

من حسن الحظ أن الظهور الأوَّلى للحكومة النيابية فى إنجلترا، يتناسب - على نحو دقيق جدًا - مع منطق التحول الديمقراطى الذى تتنبأ به النظرية المطروحة، فالحروب الأهلية فى بريطانيا أواسط القرن السابع عشر، لم تسفر عن منتصر دائم، فالسلطات والنُّزَعات المختلفة فى البروتستانتية البريطانية، والقوى الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها آنذاك، كانت متساوية فيما بينها بشكل أو بآخر، وقد كان هناك كثير من الحروب المكلفة، وبالطبع بعد كرومويل Cromwell، لم يكن هناك من هو بالقوة التى تؤهله لإلحاق الهزيمة بكل الآخرين. أسرة ستيوارت Stuart kings العائدة، هى التى ربما كانت قادرة على هذا، ولكن الأخطاء الكثيرة التى ارتكبتها، والخيارات التى وحّدت فى النهاية كل النزعات السياسية البروتستانتية المتصارعة ضدها، أدت فى النهاية إلى هزيمتها.

ولم يكن من بين القادة أو الجماعات أو النزعات، المنتصرة وقتها، من هو بالقوة الكافية لفرض إرادته على كل الآخرين، أو لخلق أوتوقراطية جديدة: كما أشرنا من خلال المنطق السابق، إن الحكومة النيابية والديمقراطية نسبيًا، ظهرت جزئيًا بسبب أنه من غير الممكن فى نهاية الأمر أن ينصِّب كل طرف من هذه الأطراف نفسه ملكًا مطلقًا، وكما يتنبأ هذا المنطق أيضًا، فإن القادة الذين صنعوا الثورة المجيدة، كان لديهم الدافع لإرساء تدابير لمشاركة السلطة على نحو قلل من احتمالية انفراد أحدهم بالقوة المطلقة على الباقين، وكان الخيار الأفضل المتاح لجميع القادة أو الجماعات ذات القوة، الاتفاق على سيطرة برلمان يمثلهم جميعًا، وتقييد السلطات الممنوحة

للحكومة والممالك المحدودة التى أسسوها، وقد حقق القادة المنفصلون وكذلك الجماعات – ممن صنعوا الثورة المجيدة – مكاسبَ من خروجهم بضمانات ضد القوة الأوتوقراطية لآخرين، من خلال قضاء مستقل، وشرعة الحقوق Bill of Rights، واحترام أفضل للقانون العام.

ومع الملكية المقيَّدة بعناية، وبقضاء مستقل، وقانون عام أكثر ضمانًا، وشرعة الحقوق، أصبح لدى الشعب فى إنجلترا – بطبيعة الحال – درجة مرتفعة نسبيًا من الثقة بأن أية عقود سوف يبرمونها، ستكون نافذة بنزاهة، وأن حقوق الملكية الخاصة، حتى لمنتقدى الحكومة، كانت مأمونة نسبيًا، ومسايرةً للمنطق المطروح هنا. نرى أن التدابير والهياكل التى قللت من خطر تحول من صنعوا التدابير الجديدة إلى ضحايا لأوتوقراطية جديدة فيما بعد، هى نفسها زادت أيضًا من تأمين حقوق الملكية الخاصة ومصداقية إنفاذ العقود، بل إن حقوق الفرد فى الملكية وإنفاذ العقود ربما كانت أكثر أمنًا فى بريطانيا بعد عام ١٦٨٩ عنها فى أى مكان آخر، ثم بدأت، وبعد مدة ليست بعيدة عن الثورة المجيدة، الثورة الصناعية فى بريطانيا.

وعلى الرغم من أن ظهور حكومة وطنية ديمقراطية فى الولايات المتحدة، يعود فى شق منه إلى نموذج، أو تأثير، بريطانيا العظمى، فإنه يعود أيضًا إلى غياب مجموعة أو مستعمِرة واحدة، قادرة على قمع الجماعات أو المستعمرات الأخرى، فالمستعمرات الثلاث عشرة، كانت جميعها مختلفة عن بعضها البعض، حتى حول موضوعات مثل العبودية والديانة، وقد مرت المستعمرات المنفصلة، عمومًا، بدرجة معقولة من الديمقراطية الأولية فى ظل الحكم البريطانى، واشتملت على جماعات دينية واقتصادية مختلفة، وقد كان مؤلفو الدستور الأمريكى بالطبع مأخوذين بأهمية توزيع القوة، والشيكات والموازين التى من شأنها الحيلولة دون ظهور الحكم الأوتوقراطى، ولم يكونوا أقل اهتمامًا بتأسيس محاكم وقضاء كان تحت سيطرة ملك، أو رئيس، ومرة أخرى، وتماشيًا مع الاستدلال الذى ناقشناه سابقًا، فإن الشيكات وموازين

المدفوعات، واستقلال المحاكم، والمجال الواسع من الحريات الفردية التى تحميها شرعة الحقوق، لم تقلل من احتمال الطغيان أو الاستبداد فحسب، بل أيضًا وفرت الحماية لحقوق الملكية والتعاقد.

تنفيذيون محدودو السلطة وحقوق ملكية أقوى

وعلى الرغم من أن المعروف قليل - على الأقل بالنسبة لى - حول الدول المدينية فى شمال إيطاليا، فإنه لا يوجد بلا شك نقص فى نماذج لعمل منطق التحليل نفسه، ففى بعض الأحيان، عندما قامت الأسر القيادية أو التجار بتنظيم حكومة لمدينتهم، فإنهم لم يقدموا لبعضهم البعض مقوّمات مقنعة للمشاركة فى القوة فحسب، من خلال التصويت، بل حملوا على عاتقهم أيضًا تقليل احتمالية أن يضطلع الرئيس التنفيذى لحكومة ما بقوة أوتوقراطية. ففى جنوا، مثلاً، استمر النظام لردح طويل من الزمن فى أن يكون الرئيس التنفيذى للحكومة من الخارج؛ ومن ثم يكون شخصًا ما، بلا عضوية فى أىٍّ من الأسر صاحبة السلطة فى المدينة، فضلاً عن ذلك، فإن رئيس الحكومة فى جنوا، كان مقيدًا بفترة زمنية محددة لتوليه المنصب، ويجبر على ترك المدينة بعد نهاية هذه المدة، ومحرم عليه الزواج من أىٍّ من الأسر المحلية[1]. وفى فينيسيا/ البندقية، وبعد محاولة أحد الدوكات doge جعل نفسه حاكمًا مطلقًا أو أوتوقراطيًا تمت الإطاحة برأسه لما ارتكبه، وكان الدوكات التالون يتبعهم فى مسيرة رسمية جلاد رمزى حامل السيف كتذكرة بالعقاب المبيّت لأى قائد يسعى إلى الانفراد بقوة، أو سلطة،

(1) Avner Greif, "On the Political Foundations of the Late Medieval Commercial Revolution: Genoa During the Twelfth and Thirteenth Centuries." Journal of Economic History 54(2):271-287 (June 1994).

ديكتاتورية[1]. وكما تتنبأ النظرية، فإن الدول المدينية نفسها مالت إلى إيجاد محاكم أكثر تبلوراً، وعقوداً، وحقوق ملكية خاصة، تفوق ما كانت عليه فى معظم الممالك الأوربية فى ذاك الوقت، وكما نعلم جيداً، فإن هذه الدول المدينية قد أوجدت أيضاً أكثر الاقتصاديات تقدماً فى أوروبا، ناهيك عن ثقافة النهضة/الرينسانس.

وكانت التراكمات الكبيرة من المخزون والسلع الإنتاجية فى المدن، تستعصى بشكل خاص على الحماية من المصادرة، وأصحاب الثروات الضخمة دائماً ما كانوا أهدافاً واضحة للقروض الإجبارية، ولأشكال أخرى من الابتزاز، وعرض رأس المال فى المدن يكون أيضاً حساساً للعوائد المكيفة وفق المخاطر، بطرق لا تنطبق بالدرجة نفسها على عرض الأرض والموارد الطبيعية الأخرى، فالمصادرات الأوتوقراطية والاستغلال، ينبغى أن يقلل وبصورة متفاوتة - وينبغى لحقوق الملكية والتعاقد أن تشجع على نحو خاص - من نمو المدن، ومن الدال، وكما يشير كل من "دى لونج" DeLong و"شلايفر" Shleifer أن المدن فى أوروبا العصور الوسيطة وأوائل العصر الحديث التى لم تكن تحت سيطرة أوتوقراطية، قد نمت بصورة أكبر كثيراً من المدن التى كانت خاضعة لأوتوقراطية مطلقة[2].

الديمقراطية الدائمة تعنى حقوق ملكية وتعاقد دائمة

على الرغم من أن واضعى الحكومة النيابية يكون لديهم دافع لبنائها بطريقة تحد من احتمالية انفراد قائدها بالسلطة على نحو أوتوقراطى، فإنهم قد لا يحالفهم الحظ

(1) Christopher Hibbert, Venice: The Biography of a City. New York and London: W. W. Norton and Company, 1989, p. 49.

امتنانى لـ "فيليب كويلهو" Philip Coelho لإحضار هذا المثال إلى محيط انتباهى.

(2) Bradford J. DeLong and Andrei Shleifer, "Princes and Merchants: European City Growth Before the Industrial Revolution." Journal of Law and Economics 36(2):671-702 (October 1993).

فى ضمان حدوث ذلك، وكما أشرنا سابقًا، فإن المسئول التنفيذى الرئيسى للحكومة، يجب أن يتمتع ببعض القوة بما يزيد من قدرته على أن يصبح أوتوقراطيًا، فإذا كان من يشكلون حكومة نيابية يغالون فى تقييد سلطة المسئول التنفيذى، فإنهم أيضًا ربما يتركون الحكومة عاجزة عن التحرك السريع، وهو ما يجعلها أكثر عرضة للهزيمة والسيطرة عليها من قبل أعداء خارجيين أو محليين، فغالبًا ما يكتب خطأ ما أو سوء توفيق نهاية النظم الديمقراطية.

إن تأسيس نظام ديمقراطى وإجراء انتخابات لا يحقق بالضرورة حقوق ملكية وتعاقد آمنة، فالحقوق الفردية التى يوفرها نظام ديمقراطى لا يمكن أن تكون مأمونة إذا كانت الديمقراطية نفسها غير مضمونة، فحقوق الملكية والتعاقد يمكن لمسئول منتخب، فى طريقه نحو القوة الأوتوقراطية، أن يقلصها، وقد تنعدم هذه الحقوق أيضًا بفعل مصادرات رأس المال، أو تعويم العملة، أو مصادرة الملكية من الأقليات غير الشعبية التى قد تخلقها قيادة نظام ديمقراطى هش لمحاولة البقاء، وبالتالى، لا توجد صلة أصيلة بين خلق نظام ديمقراطى - أو المحافظة على انتخاب أو عدة انتخابات - وتأمين الحقوق الفردية، بما فى ذلك حقوق الملكية والتعاقد.

وفى المقابل، ثمة صلة غاية فى الأهمية وأكثر عمقًا بين ديمقراطية دائمة أو حكومة نيابية وبين صيانة حقوق الملكية والتعاقدات المهمة للتقدم الاقتصادى، هذه الصلة متأصلة فى الشروط المنطقية المطلوبة لبقاء نظام ديمقراطى، والواضح، أن أية ديمقراطية لا تكون متاحة إذا كان حكم القانون متبعًا، عندما يستدعى الأمر إعفاء الإدارة الحالية من مسئوليتها، فالديمقراطية لا يمكن أيضًا أن تبقى على قيد الحياة، إذا كان معارضو الإدارة الحالية لا يتمتعون بحرية التعبير، وبكامل الحقوق فى ظل حكم القانون، بما فيها حقوق الملكية والتعاقد، حتى إذا كان معارضو الإدارة المتولية السلطة، يجب أن يتمتعوا بهذه الحقوق، فالمواطنون الآخرون من باب أولى أن يتمتعوا بها أيضًا.

إن حقوق الملكية هى ببساطة حقوق فردية، تتضمن أشياء قد تباع وتشترى، وكما ذكر "جيمس ماديسون" James Madison عن حق الملكية "تمامًا مثلما يمكن القول إن الإنسان له الحق فى ملكيته، فإن له أيضًا ملكية فى حقوقه"(١). فنظام المحاكم، والقضاء المستقل، واحترام القانون، والحقوق الفردية المطلوبة لتحقيق ديمقراطية دائمة، هى ما يعنى وجودها أيضًا حقوقًا آمنة فى الملكية والتعاقد.

وكما يوحى الاستدلال المطروح، فمن المؤكد أن المجتمعات الديمقراطية هى المجتمعات الوحيدة، فيما يخص الحقوق الفردية للملكية والتعاقد، التى يتوقع لها بثقة أن تستمر عبر أجيال وأجيال، ففى النظام الأوتوقراطى، غالبًا ما يكون للعقد أفق زمنى قصير، كما أن غياب سلطة مستقلة لتأمين خلافة شرعية، تعنى وجود شك حقيقى دائم حول ما سيحدث عندما يرحل الأوتوقراطى الحالى، ولا يمدنا التاريخ بمثال واحد لتسلسل طويل غير متقطع، لحكام مستبدين احترموا إنفاذ حقوق الملكية والعقود لرعاياهم، ولا شك أن الشروط، والبقاء، والأفق الزمنى لقادة سياسيين ديمقراطيين، ربما يكونون حتى أقصر من تلك الخاصة بأوتوقراطيين نموذجيين، والديمقراطية إنما تخسر قدرًا كبيرًا من الكفاءة بسبب هذا، ولكن فى الديمقراطية الآمنة والانتقال القابل للتنبؤ للسلطة فى ظل حكم القانون، وإرساء الحقوق الفردية وإعمالها، لا يكون قصير الأجل، فكثير من الأفراد فى الديمقراطيات الآمنة يحررون عقودًا طويلة الأجل، أو يؤسسون صناديق مالية لأحفادهم بعد أجيال وأجيال، أو يبنون مؤسسات يتوقعون أن تدوم إلى ما لا نهاية، ومن ثم يعلنون أنهم يتوقعون أن تكون حقوقهم القانونية مكفولة لمستقبل لا محدود.

إن العمل الإحصائى الذى قام به زملائى فى "مركز الإصلاح المؤسسى والقطاع اللارسمى" IRISوما قمت به أيضًا على البلدان التى توجد بها البيانات المطلوبة، يُبيّن

(1) James Madison, The Papers of James Madison, Robert A. Rutland, Thomas A. Mason, Robert J. Brugger, Jeanne K. Sisson, and Fredrika J. Teute (eds.). Charlottesville: University Press of Virginia, 1983.

أن هناك علاقة قوية بين طول زمن دوام نظام ديمقراطى، وبين تأمين حقوق الملكية والعقود فى المجتمع[1]. وقد وجدنا أيضًا، فى النظم الأوتوقراطية، أنه كلما طال استحواذ الفرد الأوتوقراطى، كانت حقوق الملكية والعقود أفضل، وهذه النتائج تتفق تمامًا مع النظرية التى تم استعراضها هنا.

إذن من غير المدهش أن يهرب رأس المال من بلدان تحكمها نظم ديكتاتورية متواصلة، أو على فترات متقطعة، حتى عندما يكون لرأس المال قيمة نادرة فى تحويل هذه البلدان إلى بلدان ديمقراطية مستقرة، على الرغم من أن البلدان الديمقراطية المستقرة تعد نسبيًا غنية برأس المال، ومن ثم فهى لا توفر معدلاً كبيرًا من العوائد، وبالمثل، فإن المكتسبات الناتجة عن الأنشطة المكثفة للعقود، مثل البنوك والتأمين وأسواق رأس المال، يتم تكرارها بشكل رئيسى من قبل الديمقراطيات المستقرة، على سبيل المثال، الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وسويسرا. وعلى الرغم من أن الخبرة تبين أنه يمكن للبلدان الفقيرة نسبيًا، أن تنمو بسرعة استثنائية عندما تكون رازحة تحت حكم ديكتاتور قوى لديه سياسات اقتصادية جيدة، على غير العادة، فإن مثل هذا النمو لا يدوم إلا فى حدود مدى حكم ديكتاتور واحد أو اثنين على الأكثر، ومن هنا، لا ينبغى أن نفاجأ بأن كل البلدان تقريبًا التى تمتعت بأداء اقتصادى جيد عبر أجيال، هى البلدان التى تمتعت بحكومات ديمقراطية مستقرة.

(1) Christopher Clague, Philip Keefer, Stephen Knack, and Mancur Olson, "Property and Contract Rights in Autocracies and Democracies." Journal of Economic Growth 1(2): 243-276 (June 1996).

الفصل الثالث

المساومات الكووسية، وتكاليف المعاملات، والفوضوية

لاحقًا، وفى متن هذا الكتاب، سنوسع من النظرية التى أرسيناها فى الفصلين الأول والثانى، وليس من المبكر أن نسأل: ما التحذيرات التى ينبغى أن تصاحب النظرية التى تم وضعها حتى الآن؟ وما هى أفضل نظرية بديلة؟ إن أفضل التفسيرات هى تلك التى تفسر بإيجاز أكبر قدر من القضايا المطروحة، وهو ما حاولنا فى الفصلين السابقين أن نفعله، فالنظرية بسيطة كما ينبغى لها أن تكون، لكن الواقع على درجة من التعقيد بما يدعو إلى الحيرة، والخطورة دائمًا فى عدم الإقرار بهذا التعقيد، فنحن يجب، مثلاً، أن نستدعى السبب الاحترازى للمجاز الإجرامى المطروح سابقًا، فقد تم تقديم هذا المجاز فى جزء منه لتدعيم النقطة التى كنا نعتبرها فقط المصلحة الذاتية فى استخدام القوة: فباستخدامنا لمثال اللصوص السابق ذكره، لم نجرد فقط حالة الثراء والتنوع الماثلين فى الطبيعة البشرية، بل فعلنا ذلك أيضًا بصورة فجة، فقد ذكرنا – على سبيل المثال – أنه ليس من الوارد وجود لصوص مستقرين فحسب، بل ربما يكون هناك أيضًا مستبدون خيّرون.

وبتطبيق افتراض المصلحة الذاتية الصافية، بحيادية، على مصالح الأغلبية، وغيرها من المصالح الحاكمة بما فيها مصالح الأوتوقراطيين أنفسهم، يمكن مقارنة تطبيقات المصالح الشاملة لأحد الأوتوقراطيين مع المصالح الأكثر شمولاً للأغلبية، ونكون متأكدين من أن النتائج الأفضل فى ظل الأغلبية، لا تظهر من خلال الانزلاق إلى افتراض (قد يكون لا شعوريًا) بأن ثمة سلوكًا أكثر نبلاً، فاكتشاف أن ثمة

أغلبيات ومصالح حاكمة أخرى يكون لديها أحيانًا إسهام فائق الشمولية -superen compassing فى المجتمع، بحيث إنها تعامل الأقليات كما تعامل نفسها، وتقدم الكميات المثالية من المنافع العامة، هو أبرز ما يمكن ملاحظته فى هذا السياق، لأنه تم فى ظل الافتراض بأن الأغلبية على نفس الدرجة من الأنانية وانعدام الضمير التى لدى اللصوص، وعلى الرغم من ذلك، فمن الأهمية هنا أن نقر بأن الافتراض بأن الأغلبيات وغيرها من المصالح الحاكمة، تكون ذات مصلحة ذاتية هو تبسيط مخل.

وثمة خطر أكبر من جراء الخطأ الناتج عن افتراض أن الأغلبيات متماسكة بما يكفى لخدمة مصالحها، وكما سنرى لاحقًا، فإن الافتراض الزاعم أن الأغلبيات وغيرها من المصالح الحاكمة، تسلك نهجًا كما لو كانت تعظّم من نظم الحكم ذات السياق الواحد - monoliths على الرغم من أنها تقبض بلا شك على بعض جوانب الواقع الحيوية – فإنها تقوم أيضًا بتجريد مشكلة الجماعات ذات المصلحة الخاصة، وعلى الرغم من أننا سنكون قادرين وبسهولة على التعامل مع هذه المشكلة لاحقًا، فإنه من الجيد أن نتذكر هنا أنه، وتمامًا مثلما لا غنى للتقدم الفكرى عن التبسيط، من الخطر أن نتغافل عما تم افتراضه على طول الخط، فالنظرية المذكورة سابقًا، يجب أن تكون مصحوبة بتحذير: كن حذرًا! والسؤال الآن هو، كيف يمكن مقارنة النظرية المعروضة هنا بالبدائل؟

فكما يحدث، باستثناء جزئى واحد، لا يوجد شىء فى طريق النظريات البديلة، يتعامل مع القضايا التى اختبرناها فى الفصلين الأول والثانى، فالغالب، أنه لا يوجد سوى كومة مختلطة من الحجج الاعتباطية والرطانة الخيالية، والحقيقة أنه لنقص التنافس، فإن من المرجح أن تحقق النظرية التى عرضناها الفوز بسهولة بالغة: عند المقارنة بين شىء ما وبين لا شىء، بالطبع سيكسب هذا الشىء، حتى عندما تنقص هذا الشىء أشياء كثيرة.

ولكن ثمة نظرية نموذجية بديلة مبهرة، تظهر فى التراث الفكرى، وهذه النظرية البديلة تمت صياغتها، ولم يتم وضعها بطريقة عامة، وبحيث تكون واضحة ودقيقة فى الوقت نفسه، فنجد بعض أجزاء النظرية البديلة حاضرة فى نماذج رسمية صارمة، ولكنها تفتقد التعميم، فالنظرية أو النظرية الأوّلية البديلة تحتاج إلى بعض التطوير الإضافى قبل أن تظهر إمكانيتها مكتملة، وهو ما سأسعى إلى عمله فى هذا الفصل، وعلى الرغم من أننى سأجد فى نهاية المطاف أن النظرية البديلة لن تقوم بالعمل الذى تقوم به النظرية المطروحة فى الفصلين الأول والثانى حول مجاز اللصوصية، فإنها مفيدة لأغراض كثيرة، وستمدنا باستبصارات قيّمة، واستثنائية فوق العادة، وتخمينى أن من يستمتعون بنظرية اقتصادية، سيجدون أن هذا الفصل هو أكثر أجزاء الكتاب تشويقًا.

تبدأ النظرية الأوّلية البديلة بمحاكاة للمعاملة الطوعية فى السوق، وكثير من أفضل الاستبصارات فى النظرية البديلة موجود فى تراث ما يسمى فى بعض الأحيان مدرسة شيكاغو للاقتصاد السياسى، ولكنها أيضًا انتفعت من التقدم الذى أحرزه المؤرخون الاقتصاديون من تقاليد فكرية أخرى، ولفهم هذه النظرية البديلة، من المطلوب الإلمام المعرفى بأفكار أساسية حول أرباح التجارة، وتكاليف المعاملات ونظرية فشل السوق، والمساومات الكووسية، فهذه الأفكار التى تعد مألوفة بصفة عامة لدى الاقتصاديين المحترفين، تجدها مفسرة فى الأجزاء الأربعة التالية:

- "البدء بالمعاملات ذات الميزة المتبادلة" Beginning with the Mutually Advantageous Transaction،
- "تكاليف المعاملات" Transactions Costs،
- "إخفاقات السوق" Market Failures،
- "نظرية كووس" Coase Theorem.

البدء بالمعاملات ذات الميزة المتبادلة

عمومًا، على الرغم من أن كثيرين منا قد اشتروا بعض الأشياء التى تمنينا لاحقًا لو أننا لم نشترِها، فإننا لا نندم على معظم المعاملات التى نقوم بها، والمؤسسات التى تبيعنا ما نشتريه، تكون بطبيعة الحال سعيدة بأنها قامت بهذه المبيعات، فالخبرة اليومية تخبرنا بوجود ميزة متبادَلة فى كثير من المعاملات، وعلى الرغم من أن من يشترون من أحد المحتكرين، سوف يكونون فى وضع أفضل إذا كان لهم أن يحصلوا على سعر منافس، فإنهم لا يشترون إلا عندما يتوقعون أنهم سيربحون، فإن معظم أنواع التجارة مع المحتكرين تكون نافعة لكلا الطرفين.

هذه النقطة العنصرية حول المعاملات الطوعية، هى التبرير الأوحد والأكثر أهمية لحكمة آدم سميث الشهيرة، حول كيفية انقياد أصحاب المصالح الذاتية فى السوق، كما لو كانوا يُقادون بيدٍ خفية نحو خدمة المصلحة العامة، وتنطبق اليد الخفية عند سميث، عندما يمكن للمنتجين أن يخدموا مصالحهم بأفضل طريقة ممكنة؛ ببيع ناتجهم لمشترين لا يشترون منهم إلا عندما يكون ذلك فى أفضل مصلحة للمشترين، فالقرارات التى تتخذها المؤسسات حول ما تنتجه وبأى قدر إنما تكون موجَّهة بتوقعاتها حول ما يمكنها بيعه، وتحقيق ربح من ورائه، ومن ثم بفعل الطلب من قبل المشترين وأيضًا بحكم تكاليف الإنتاج، فإنتاج اقتصاد السوق الكلى يكون بالتالى موجهًا بفعل توقعات المؤسسات حول ما ستمثله التجارة مع المشترين من ميزة متبادلة.

تكاليف المعاملات

ما ذكرناه للتو أمر شائع ومعروف لدى جميع الاقتصاديات الحديثة، على الرغم من أنها عادة ما لا تذكر بطريقة تؤكد المعاملة الطوعية بالفجاجة، أو الوضوح الذى

قدمناها به، والسبب فى هذا التأكيد الاستعراضى أنه يوجه انتباهنا طبيعيًا، صوب فكرة أخرى قيمة، وهى أساسية بالنسبة للنظرية البديلة: الفكرة هى تكاليف المعاملة التى تحد من التبادل الطوعى والمساومة، ومثلما هو حال علماء الاقتصاد والمؤرخين الاقتصاديين الذين وضعوا النظرية البديلة مع وعيهم بالمكاسب من التجارة والمساومة، فإنهم أيضًا على وعى واضح بتكاليف المعاملات التى، فى نظرهم، تمسك بجميع تكاليف ومزايا السوق.

فى طوابير الدفع داخل المحال التجارية الكبيرة، نلتقى مستخدمين يتولون مهمة إتمام المعاملات، وتكاليف هؤلاء المستخدمين والقائمين بتسجيل النقود، وغيرها من المرافق التى يستخدمونها، هى تكاليف معاملات: هذه التكاليف وأنواع كثيرة غيرها من تكاليف المعاملات هى تكاليف استخدام السوق، فإذا كان السوق غير مستخدم، فإن هذه التكاليف الخاصة لن تكون محسوبة، والتراث الضخم حول تكاليف المعاملات فى الاقتصاديات ينحدر من مقالين عميقين قدمهما عالم الاقتصاد الحائز على جائزة نوبل "رونالد كووس" Ronald Coase[(١)].

لقد لاحظ "كووس" منذ وقت طويل أن الإنتاج والأنشطة فى إطار المؤسسات الهرمية أو التراتبية، يمكن مبدئيًا تنسيقها من خلال السوق، فإذا حققت المؤسسات التراتبية انتعاشًا فى سوق تنافسى، فإن هياكلها الهرمية يجب أن تكون قادرة على تنسيق الإنتاج، والأنشطة التى تتم فى إطار المؤسسة بتكلفة أقل من التكلفة التى سيجرها السوق عليها، أى بتكاليف أقل من حالة التنسيق المباشر للسوق بين العمال

---

(١) المقالان هما: "طبيعة المؤسسة" The Nature of the Firm، منشورة فى مجلة إيكونوميكا Economica, pp. 386-405 (November 1937)

و"مشكلة الكلفة الاجتماعية". The Problem of Social Cost، منشورة فى مجلة القانون والاقتصاد Journal of Law and Economics 3:1-44 (October 1960).

الأفراد، وبين ممولى المواد، وأصحاب الماكينات. ففى بيئة تنافسية يستحيل وجود المؤسسات التراتبية، إذا كانت المنتجات التى تنتجها هذه المؤسسات أكثر كلفة من السوق، وعندما تكون المؤسسات التراتبية/الهيراركية مربحة، فإن جميع التكاليف، أو الميزات التبادلية، الخاصة باستخدام السوق - تلك التى يميل الاقتصاديون أصحاب التقاليد الكووسية إلى أن يجمعوها معًا، ويسموها "تكاليف المعاملات" - يجب أن تتجاوز تكاليف استخدام هيكل هيراركى لتنسيق ذلك الإنتاج، وقد استخدم اقتصاديون مثل "أوليفر وليامسون" Oliver Williamson بصيرة "كووس" لتقديم أفضل تحليل لدينا للمؤسسات الهيراركية(١) .

إخفاقات السوق

يعتبر الاقتصاديون أن أضرار التلوث مثالا نموذجيًا على إخفاق السوق، فمثلاً، إذا كان الغبار الذى يأتى من أحد المصانع يلوث الهواء الذى يستنشقه من يعيشون بالقرب من المصنع، فإن الحى السكنى يتعرض لنوع من الخسارة، ولكن هذه الخسارة لا تظهر فى تكاليف المؤسسة التى تملك المصنع، فالمفترض أن تسدد المؤسسة التكاليف الاجتماعية للعمل، ورأس المال، والمواد الخام التى تستخدمها، ولكنها إن لم تكن أيضًا تسدد التكاليف الاجتماعية للتلوث، فإن بعض منتجاتها على الأقل، ستميل نحو تكلفة المجتمع بأكثر مما تستحق (أى أكثر من السعر الذى يكون المشترون مستعدون لدفعه ثمنًا لهذا المنتج).

---

(١) انظر على سبيل المثال، "أويفر وليامسون" المؤسسات الاقتصادية للرأسمالية

See, for example, Oliver Williamson, The Economic Institutions of Capitalism. New York: The Free Press, 1985.

ويمكن للحكومة، عن طريق تغريم المؤسسة رسوم النفايات التى تحددها الخسارة الاجتماعية لدى ضحايا التأثيرات الخارجية[١]. أن تجعل المجتمع يحقق مزيداً من الدخل، أو الرفاهة الحقيقية، مقارنة بما كان يحققه من قبل، فإذا كان الوضع قبل فرض رسوم النفايات، دون كفاءة باريتو Pareto-efficient، وكانت رسوم النفايات المنبعثة تصحح هذه الحالة من انعدام الكفاءة الاجتماعية، فإن الأمر يقتضى وجود زيادة فى الدخل أو الرفاهة الواقعية، ومن ثم لا بد من أن يكون هناك نوع ما من إعادة التوزيع لهذا الدخل، أو الرفاهة الواقعية التى ستجعل جميع من فى المجتمع، على الأقل، فى حالة جيدة كما كانوا، بل وستجعل البعض منهم فى وضع أفضل.

وبالطريقة نفسها، عندما يكون هناك تأثير جانبى لنشاط بعض المؤسسات، أو الأفراد، يشكل منفعة غير مدفوعة لآخرين - كما هو الحال عندما تدرب مؤسسة ما عمالاً على مهارات تكون فى الوقت نفسه ذات قيمة لدى مؤسسات أخرى، ويترك العمال بعد ذلك المؤسسة - فإنه لا يوجد سوى قدر ضئيل للغاية من النشاط الذى يحمل تأثيراً جانبيًا ذا قيمة، وسيكون الدعم المالى الملائم للتأثير الجانبى النافع مطلوبا لجعل تخصيص المجتمع للموارد مكافئًا لأمثلية باريتو أو رشيداً اجتماعياً، وقد بين "بيجو" A. C. Pigou منذ فترة طويلة، أنه عندما يوجد تأثير خارجى - عندما تكون أنشطة المؤسسات أو الأفراد مسببة لخسائر أو منافع للآخرين، ولا يدفعون أو يعوّضون فى المقابل - فإن مذهب عدم التدخل laissez-faire لا يمكنه فى هذه الحالة أن يؤدى إلى نتائج مكافئة لأمثلية باريتو[٢].

---

(١) لا بد أن تكون هذه هى الخسارة الاجتماعية بعد أن يكون الضحايا قد تكيفوا بكفاءة مع الضرر، فإذا تم تعويض الضحايا تعويضاً كاملاً عن الخسائر التى حدثت، فلن يكون لديهم الباعث لتقليل هذه الخسائر ولن تكون النتيجة فعالة اجتماعياً انظر:

Mancur Olson Jr. and Richard Zeckhauser, "The Efficient Production of External Economies." American Economic Review 60(3):512-517 (June 1970).

(2) A. C. Pigou, The Economics of Welfare, 4th ed. London: Macmillan, 1946.

ويتمثل ملمح التأثيرات الخارجية التى تتسبب فى إخفاق السوق، فى أن ثمة "خيرًا" أو "شرًا" بلا سعر فى السوق، بسبب عدم إمكانية فرض رسوم على المتلقين لـ "الخير"، أو جعل هؤلاء المولدين لـ "الشر" يدفعون مقابل الخسائر المفروضة على الآخرين، فأى تأثير خارجى – إذا كان له أثر على اثنين أو أكثر من الناس – يكون بالضرورة أيضًا خيرًا أو شرًا عامًا، أو جماعيًا، فتلوث الهواء شر عام، والتقليل منه خير عام، ونظرًا لأن التقليل من "الشر" دائمًا ما يكون "خيرًا"، فإن الحجة لا يمكن أن تذكر بمزيد من الاقتضاب بالتحدث فقط، وبصورة منفردة، فى ضوء الخير، فالتأثير الخارجى ومشكلات الخير العام تظهر بسبب أنه لا يمكن منع غير المشترين من استهلاك خير ما، ومن ثم، فإنه لا يمكن أن يُجلب سعر فى السوق، بالطريقة نفسها التى يجلب بها الخير الخاص السعر: فهناك استهلاك جماعى، ونوع ما من العمل الجماعى أو العمل الحكومى، يمكن أن يكون مطلوبًا لتحقيق كفاءة باريتو.

وعندما نفهم كيف أن التأثيرات الخارجية على طرفين أو أكثر، يجب أن تكون أيضًا من المنافع العامة، يتضح لنا فى الحال أن هناك كثيرًا من مثل هذه المنافع، فإذا كان أحد ملاك المنازل يزرع زهورًا تجلب سرورًا مجانيًا لمن يمرون بها، فإننا نتحدث عن وجود تأثير خارجى لمنفعة جماعية، ومنافع السيطرة على الفيضان، والدفاع الوطنى، والبحوث الأساسية، ومستويات الأسعار المستقرة، والتحصين ضد انتشار الأمراض المعدية، والقانون، والنظام عمومًا، تعد كلها منافع جماعية سواء كلية أو جزئية، وفوائد هذه المنافع لا يمكن أن تكون مانعة :nonexcludabl أى أن الذين لا يشترونها (مَن لا يتحملون أيًا من التكاليف) لا يمكن استبعادهم.

وهذه الخاصية من عدم إمكانية الاستبعاد، المتعلقة بالتأثير الخارجى أو المنفعة الجماعية، تمثل مرة أخرى مصدر انعدام الكفاءة الاجتماعية، فى ظل سياسة عدم التدخل، فإذا قام أحد الأفراد بتقليل قيادة السيارات بغية تقليل تلوث الهواء، فإن المنافع تذهب لمن لا يكبحون قيادتهم بنفس الدرجة التى يفعلها الآخرون، لذلك، وحتى

وصول نظرية "كووس"، فإن جميع الاقتصاديين اتفقوا على أن عدم التدخل لن يتعامل بكفاءة مع التأثيرات الخارجية والمنافع العامة، ونظراً لعدم وجود صلة، أو لوجود صلة ضعيفة جداً، بين المدفوعات أو التضحيات الفردية للحصول على المنافع العامة، وبين التمتع بهذه المنافع التى لن تُقدَّم، عموماً، بصورة ملائمة إلا من خلال ضرائب إجبارية، أو آليات قسرية أخرى، ومنذ مقال "كووس" المصيرى حول مشكلة التكلفة الاجتماعية، لم تعد هذه الرؤية رؤية إجماعية بأى حال من الأحوال.

نظرية كووس

على الرغم من أن تسميتها بالنظرية جاءت بصورة عارضة جداً، فإن حجة "كووس" قد تقدمت بشكل رئيسى بمثال، فلنفترض أن هناك مزرعة ماشية مجاورة لمزرعة تندفع فيها الماشية على حقول صاحب المزرعة، فى النظرية ما قبل الكووسية pre-Coaseian أو النظرية البيجوفيانية Pigouvian، كان يمكن لهذا الوضع أن يعتبر مثالاً غامضاً على تأثير خارجى، يقود بالضرورة إلى فشل السوق، فتاجر الماشية ليس لديه حافز ليضع فى اعتباره الخسائر التى تفرضها ماشيته على صاحب المزرعة، ولهذا فإن طريقته فى العمل ومستوى عمله لن يكون متسقاً مع كفاءة باريتو، فالكفاءة ستدعو صاحب الماشية لأن يكون مسئولاً قانونياً عن الضرر الذى تلحقه ماشيته بمحاصيل صاحب المزرعة.

وفى حجة تعد من أشهر الحجج فى الاقتصاد الحديث، أوضح "كووس" أن هذه المحصلة لم تكن ضرورية، فإذا كان الضرر الذى ألحقته الماشية بمحاصيل صاحب المزرعة، تجاوزت التكاليف الكلية لمنعها من أن تطأ المزرعة، لكان الميل إلى منع الماشية عن حقول المزرعة: هنا المساومة الطوعية بين صاحب مزرعة المحاصيل، وبين صحاب الماشية، تضمن استيعاب التأثير الخارجى بكفاءة، فضلاً عن ذلك، فإنه طالما أن حقوق الأطراف محددة بوضوح، فإن الأمر لا يشكل مشكلة بالنسبة للكفاءة

الاقتصادية ما إذا كان القانون قد جعل صاحب الماشية مسئولاً عن الضرر الذى ألحقته بمحاصيل المزرعة أم لا، فإذا لم يكن صاحب الماشية مسئولاً عن الضرر، يمكننا أن نظل واثقين من أنه ستكون هناك نتيجة مساوية لكفاءة باريتو: سوف يدفع المزارع لصاحب الماشية نظير إبعاده الماشية عن محاصيله، وهو بالطبع ما سيقلل من دخل المزارع؛ لذا فإن توزيع الدخل بين المزارع وبين صاحب الماشية، سوف يتباين مع التوزيع الأوّلى للحقوق، ولكن الخلاصة أن المساومة الكووسية سوف تسفر عن نتيجة أو محصلة ذات كفاءة اجتماعية لم تكن متأثرة بمن كان مسئولاً عن الضرر، فصاحب الماشية والمزارع لديهما باعث للمساومة للوصول إلى أقصى حد من مكاسبهما المشتركة.

كان كووس على وعى تام بأن المساومة يمكن أن تستغرق وقتًا، أو قد تكون مكلفة لأسباب أخرى: أى أن هناك تكاليف معاملات، وسوف يتم استيعاب التأثير الخارجى ما لم تكن تكاليف المساومة بالغة الارتفاع، لكن إذا كانت تكاليف المعاملات أو المساومة تساوى صفرًا، حينئذ سيتم التعامل مع جميع التأثيرات الخارجية بطريقة كفاءة باريتو، ببساطة لأن الأطراف الرشيدة سوف تتفاوض إلى أن تصل إلى أقصى حد ممكن من المكاسب المشتركة، ولن تترك بالضرورة أى مال على المائدة، فلو كانت المحصلة دون كفاءة باريتو، فإنه سيظل هناك مال يمكن التقاطه، ومن ثم يمكن أن نتأكد – على الأقل إذا لم تكن هناك تكاليف معاملات أو مساومة – أن المساومات الطوعية بين أطراف القضية ستحقق نتيجة منسجمة لكفاءة باريتو، أما النظرية البيجوفيانية Pigouvian theory التى تقول إن سياسة عدم التدخل لا يمكنها أن تحقق كفاءة باريتو فى ظل وجود تأثيرات خارجية، فقد كانت نظرية خطأ.

وعلى الرغم من أن القضية لا تُطرح عادة بهذه الطريقة، فإنه يمكننا أن نرى أن جوهر ما فعله "كووس" هو تطبيق منطق تبادل المنفعة المتبادَلة – وضمنه فكرة أن تكاليف المعاملات تحد من هذه التجارات – على نظرية فشل السوق المقبولة، ومن ثم إظهار أنها كانت خاطئة.

تعميم كووس

بعض الاقتصاديين الآخرين والمؤرخين الاقتصاديين حاولوا استخدام مفهوم التبادل الطوعى، أو المساومات الكووسية - وتكاليف المعاملات المرتبطة بها - لفهم الحكومة والسياسة والسوق[1]، وحيث إن علم الاقتصاد قد بدأ مع تناول آدم سميث للسوق، وأن معظم التحليل الاقتصادى قد تركز على السوق، فإنه من الطبيعى أن يكون لمقاربة الحكومة جاذبية خاصة لدى الاقتصاديين، فعندما يكون التقدير القديم لدى عالم الاقتصاد للتبادل الطوعى والسوق، مصحوباً بتأكيد على تكاليف المعاملات، أو مثالب السوق، فقد يبدو هناك انفتاح لنظرية عامة قد تفسر كلاً من الاقتصاد والسياسة، وثمة دراسات حديثة كثيرة تَستخدم فى الأساس مقاربة التبادل الطوعى أو المساومة الكووسية (من الآن فصاعداً سأستخدم هذين المصطلحين بالتبادل) وتكاليف المعاملات؛ لتحليل الحكومة والسياسة، وهذه الدراسات تختلف عن بعضها البعض بقدر كبير (وبعضها لا يستخدم حتى اسم "تكاليف المعاملات")، لذا لا يوجد ملخص موجز، يمكن أن يكون عادلاً، لجميع هذه الدراسات، ولكن يبقى من الأهمية أن ننظر فى تلك الدراسات معاً، حيث إننا بتعاملنا معها مجتمعة، نجد أنها تقدم أفضل نظرية بديلة لتلك النظرية التى قدمناها فى الفصلين الأول والثانى من هذا الكتاب.

---

(١) انظر على سبيل المثال:

See, for example, Douglass C. North, "A Transactions Cost Theory of Government." Journal of Theoretical Politics 2(4):355. Avinash Dixit's "The Making of Economic Policy: A Transaction-Cost Politics Perspective" (Munich Lectures in Economics. Cambridge and London: MIT Press, pp. xvii, 192).

وهذا المرجع الأخير يعرض أيضاً نظرية تكلفة معاملات لصنع السياسات الاقتصادية فى إطار الحكم الموجود ومن ثم تستخلص الملامح المجردة من المشكلات التى نتعرض لها بالتفسير فى هذا الكتاب.

إن مقاربة المساومة الكووسية وتكاليف المعاملات، تنطوى على وعى بأن تكاليف المعاملات يمكن – فى بعض الأحيان – أن تكون على درجة غير جائزة من الارتفاع، أى مرتفعة إلى درجة أن المكاسب من بعض التجارات سوف تكون أكثر من التعويض من خلال نفقات المساومة المطلوبة، وغيرها من تكاليف المعاملات، والواضح أن هذه المعاملات لا ينبغى أن تكون كاملة، فالمعاملات الطائشة تستخدم موارد ثمينة، ومن ثم سيكون من السخف تعريف كفاءة الاقتصاد بطريقة تستبعد المعاملات.

بعض مناصرى مقاربة تكاليف المعاملات إذن، ماضون فى البرهنة على أن الأفراد والمؤسسات فى المجتمع سيقومون بكل هذه التجارات التى يضع بعضهم فى اعتباره أن تكاليف معاملاتها التى تقع على كل طرف من الأطراف تعد من المثالب المتبادلة، وعندما تتجاوز تكاليف المعاملات للتجارة المكاسب التى سوف تأتى من ورائها، لن تقوم الأطراف بهذه التجارة، وهذا أيضًا هو ما ينبغى أن يكون، فأى وضع راهن ناتج عن السوق يكون وضعًا كفؤًا، وإذا كان ثمة محصلة، بعد الأخذ فى الاعتبار تكاليف المعاملات، أفضل للمشاركين فى الاقتصاد، لكان من شأنهم أن يقوموا بالمعاملات التى تُنتج هذه المحصلة الأفضل، وبالتالى فإن عبارة فشل السوق تعد جمعًا بين كلمتين متضادتين oxymoron وأن عبارة سياسة عدم التدخل laissez-faire تعد أفضل مما اعتقده دعاة التحرر libertarians فيما سبق، وعلى الرغم من أن مجموعة صغيرة فقط من المفكرين الرأسماليين الفوضويين، سيتعرضون صراحة لهذا الأمر، فإن الفوضوية أيضًا مثالية بهذا المنطق، والحقيقة أن المنطق يخبرنا بأنه: طالما كان الناس أحرارًا فى المعاملة من عدمها، فإننا تلقائيًا أحرارٌ بكل ما تعنيه الكلمة من كفاءة!

ولا ينبغى لأحد أن يرفض هذا المنحى من التفكير على أرضية أيديولوجية، من بين أسباب أخرى لديه، لأن له أيضًا تطبيقات مختلفة جدًا، أحد هذه التطبيقات الإضافية، قدمها الاقتصادى الحائز على جائزة نوبل "جارى بيكر" Gary Becker

وغيره ممن أقاموا حججهم استناداً إلى أعماله، فقد أكد "بيكر"، وأقام بنيته النظرية على فكرة أن برامج الحكومة التى لا تتمتع بالكفاءة، يجب أن تكون من المثالب السياسية: فالأعباء الزائدة عن الحد التى تولدها تلك البرامج تعنى أن هناك مزيداً من الخسائر – ومكاسب أقل للرابحين – وأن هذه الخسائر ستأخذ فى اعتبارها المساومة السياسية، ومع إعادة توزيع أكثر كفاءة تكون الخسارة الإجمالية أقل، ويكون هناك دخل أكبر حقيقى ليساهم فى عقد الصفقات السياسية، وقد يكون لدى بعض الجماعات قوة سياسية تفوق ما لدى جماعات أخرى، وهو ما سوف يؤثر بالضرورة على توزيع الدخل، ولكن سيكون هناك ميل نحو اختيار السياسات الاقتصادية التى تحقق توزيعاً ملائماً للدخل مع مقاربة كفاءة باريتو نوعاً ما، فنحن نلاحظ، على الأقل بصورة تقريبية، إعادة توزيع تتميز بالكفاءة[1].

ويدفع بعض الاقتصاديين بهذه الحجة إلى أبعد من ذلك، فبعضهم يرى أن تكاليف المعاملات لا تعتمد على التكنولوجيا فحسب، بل أيضاً على المؤسسات الموجودة، فاكتشاف نظم نقاط البيع بالكمبيوتر، على سبيل المثال، قللت بلا شك من

---

(١) "نظرية التنافس بين جماعات ضغط من أجل النفوذ السياسى."

"A Theory of Competition Among Pressure Groups for Political Influence." Quarterly Journal of Economics 106:407-443 (May 1991);

و"السياسات العامة، وجماعات الضغط، والتكاليف الكلية."

Public Policies, Pressure Groups, and Dead Weight Costs." Journal of Public Economics 28:329-347 (December 1985).

للاطلاع على مثال رائد فى تطبيق نموذج "بيكر"، انظر: بروس جاردنر، "إعادة التوزيع الكفؤ من خلال أسواق السلع."

Bruce Gardner, "Efficient Redistribution Through Commodity Markets." American Journal of Agricultural Economics 65(2):225-234 (May 1983).

بعض تكاليف المعاملات. وبالمثل، فإن تكاليف المعاملات الخاصة بأسواق الأوراق المالية التجارية فى الولايات المتحدة، من المفترض أن تكون قد انخفضت بفعل مؤسسات مثل بورصة نيويورك لتداول الأوراق المالية، ومؤسسة NASDAQ فالإقرار بأن تكاليف المعاملات تعتمد على مؤسسات تفتح فجأة الباب أمام إمكانية أن تقف الحالة الكووسية لمبدأ عدم التدخل، أو حتى الفوضوية، على رأسها: كما يوضح البعض، فإن الحكومة أيضًا "مؤسسة" يمكنها أن تقلل من تكاليف المعاملات، ومن المؤكد أن معظمنا سوف يتفق على أن هناك على الأقل بعض أنماط النشاط أو الظروف التى يمكن للحكومات فيها أحيانًا أن ترتب، أو تنظم المعاملات بكفاءة أكثر من القطاع الخاص.

نظرية كووس تصدُق على السياسة أيضاً!

إن هذا الاكتشاف الذى يفتح الباب أمام مقاربة التبادل الطوعى وتكلفة المعاملات، يشير إلى القوى السياسية التى تعمل من أجل سياسات حكومية تتميز بالكفاءة، فالمساومة ذات الميزة المتبادلة فى إطار النظام السياسى، تميل إلى تحقيق سياسات عامة تتميز بالكفاءة الاجتماعية، والحقيقة، ووفقًا لبعض الدراسات فإن المساومة السياسية تؤدى إلى محصلات اجتماعية تتميز بكفاءة باريتو، أو على الأقل تتميز تقريبًا بالكفاءة من الناحية الاجتماعية، فإذا وقع الاختيار على سياسة تتميز بالكفاءة، سيتبع ذلك أن التغيير إلى سياسة أكثر كفاءة، يجب أن يسبب مكاسب صافية، وأن هناك نوعًا من إعادة توزيع هذه المكاسب، من شأنها أن تجعل الجميع فى وضع أفضل (أو على الأقل تجعل بعض الناس فى وضع أفضل، ولا تترك أحدًا فى وضع أسوأ). ومرة أخرى، إذا كانت هناك سياسات قادرة على جعل جميع الناس أو بعضهم فى وضع أفضل دون أن يكون هناك عمومًا من يعانى وضعًا أسوأ، لكان

وقع الاختيار عليها[١]. فلتنظر وتمعن النظر، لا يهم قدر أو نوع التدخل الحكومى المراقِب، فالوضع الراهن يتميز بالكفاءة.

بعض ممن قدّموا هذه الرؤية، كانوا فيما سبق ضد حجة مبدأ عدم التدخل الحكومى، وقد اتبعوا، بأمانة فكرية جديرة بالثقة، منطقَ تحليلهم للمعاملات ذات الميزة المتبادلة فى النظام السياسى، وتوصّلوا إلى تقييم هو الأكثر تحبيذاً للكفاءة لأى سياسات حكومية وقع عليها الاختيار. وآخرون من مستخدمى منهج التبادل الطوعى وتكلفة المعاملات يتميزون بالحذر الزائد فى استنتاج أن مبدأ عدم التدخل أو المحصلات الفوضوية، من ناحية، أو المحصلات السياسية من ناحية أخرى، تتميز بالضرورة - ولو بشكل تقريبى - بالكفاءة، لكن هذه علامة على حذرهم العملى والحس العام، وليس على منطق النظرية: فهذا المنطق لا محالة ينطوى على تطبيقات بانجلوسية[*] مفرطة فى التفاؤل الساذج Panglossian implications التى وصفتها سابقًا.

---

(١) للاطلاع على دراسات شيقة يمكن أخذها فى الاعتبار هنا، سواء كانت تستخدم صراحة مقاربة تكاليف المعاملات للحكومة أو السياسات أم لا، انظر:

George J. Stigler, "The Theory of Economic Regulation." Bell Journal of Economics and Management Science 2:3-21 (Spring 1971); and "Law or Economics?" Journal of Law and Economics 35(2):455-468 (October 1992); Earl Thompson and Roger Faith, "A Pure Theory of Strategic Behavior and Social Institutions." American Economic Review 71(3):366-380 (June 1981); Donald Wittman, "Why Democracies Produce Efficient Results." Journal of Political Economy 97(6):1395-1424 (1989); Gary Becker, The Myth of Democratic Failure: Why Political Institutions Are Efficient. Chicago: University of Chicago Press, 1995. وثمة مقالات أخرى سترد ذكرها لاحقًا تعتبر أيضًا وثيقة الصلة بسياقنا هذا.

(*) نسبة إلى "بانجلوس"، الشخصية المتفائلة فى رواية فولتير "كانديد". (المترجم).

لماذا تعد النظرية مثالية ؟

ليس من الصعب علينا أن نرى كيف يمكن لنموذج المعاملة ذات الميزة المتبادلة، وتكاليف المعاملات المرتبطة بها، أن يساعدنا في الاهتمام بتحقيق محصلات جيدة، فالناس عندما يندمجون طوعًا في المعاملات، فإن المعاملات، وفي غياب الاحتيال أو الخطأ، تجعل وضعهم أفضل، وإذا واصلوا الانخراط في نموذج معين من المعاملات، مع ضرورة عدم وجود احتيال أو خطأ أيضًا - فإن مصالحهم ستكون مخدومة على نحو جيد، فنموذج التبادل الطوعي وتكاليف المعاملات تخلق حتمًا، سواء كنا نتحدث عن مبدأ عدم التدخل أو عن المساومة السياسية، تحققا للمحصلات ذات الكفاءة الاجتماعية. وكما رأينا، فإذا جاءت محصلة ما دون الكفاءة من الناحية الاجتماعية - إذا كانت لا تعظم من المكسب الكلي للمتأثرين - فلا بد أن يكون هناك توزيع ما لمكاسب إحدى المحصلات التي تتمتع بالكفاءة، بحيث تجعل الجميع في وضع أفضل، وبالتالي يتمكن المشاركون في الاقتصاد، كما سار الجدل، من عقد الصفقات التي تحقق المكاسب الخاصة بهذه المحصلة الأكثر كفاءة، ما لم تتجاوز تكاليف المعاملات المكاسب العائدة، وهي الحالة التي تكون فيها المحصلة "الأكثر كفاءة"، هي في الحقيقة ليست الأكثر كفاءة.

وهذا هو السبب، في أنك، مع هذه المقاربة، لا تستطيع التخلص من "بانجلوس" .Pangloss فإذا بدأت مع افتراضات المساومة الكووسية، ومقاربة تكاليف المعاملات، ولم ترتكب أخطاء منطقية، فإنك ستواظب لا محالة على الرجوع إلى الخلاصة؛ بأن التوازن الاجتماعي الذي نحن فيه أو نطمح إليه، يعد من كفاءة باريتو، على الأقل بالتقريب، وأيًا كان التفكير في توزيع الدخل الذي ينتج عن المساومة في السوق، وفي الحكم، عندما تكون المساومة كلها قد تمت، فإنها تميل إلى وضع المجتمع في وضع يستحيل معه جعل شخص واحد في وضع أفضل، بدون أن نجعل شخصًا آخر في وضع أسوأ. كل الصفقات ذات الميزة المتبادلة قد تمت، ومن ثم يمكننا أن

نرى لماذا لا تصلح المساومة الكووسية، ومقاربة تكاليف المعاملات - حتى على الرغم من أن معظم الاقتصاديين فى هذه المدرسة بعيدون كل البعد حقيقة عن أن يكونوا من النمط المثالى - فى تفسير المحصلات السيئة.

محصلات اجتماعية من الواضح أنها تنقصها الكفاءة

الواضح، أن الأشياء السيئة غالبًا ما تحدث، حتى للراشدين من الناس، فالحكومة والسياسية كما يتضح أيضًا، هما مصدران لبعض المحصلات التى تتسم بعدم الكفاءة على نحو سخيف، ومؤيدو النظرية البديلة قد يتساءلون: كيف يمكننا، من وجهة نظر المنطق المذكور، أن نكون شديدى التأكد من وجود محصلات تنقصها الكفاءة بدرجة سخيفة، ربما تقدم الحرب البرهان الأبسط على وجود محصلات لا ترقى إلى كفاءة باريتو، فعندما يخوض بَلدان حربًا مكلفة، فلا بد من وجود مساهمة فى المدخرات الناتجة عن عدم خوض الحرب، التى من شأنها أن تترك البلدين فى وضع أفضل، فهم سيكونون، على سبيل المثال، أفضل حالاً حفاظًا على اتفاقية لها نفس المحصلة التى للحرب، وفى الوقت نفسه للمدخرات المشتركة من عدم خوض الحرب(١).

المحصلة الأخرى السيئة والواضحة التى لا يمكن للنظرية البديلة أن تفسرها، هى لماذا تكون بعض البلدان فقيرة بلا ضرورة - لا تكسب شعوبها سوى النذر

---

(١) على الرغم من أنه لا بد دائمًا أن يكون هناك اتفاق سلمى من شأنه أن يترك كلا الطرفين فى وضع أفضل، فإن الحالة لا تكون دائمًا أن تكون هذه الاتفاقية نافذة ذاتيًا، فإن لم تكن، كما أوضح "دونالد ويتمان" Donald Wittman على حق، فقد لا يكون هناك طرف ثالث محايد يمكن أن يفعل أو يضع الاتفاقية موضع التنفيذ ("لماذا تنتج النظم الديمقراطية نتائجًا كفؤًا"

"Why Democracies Produce Efficient Results." Journal of Political Economy 97(6):1395-1424).

وعلى الرغم من وجود محاكم دولية، فإنها لا تمتلك فى الغالب القوة لجعل البلدان تنصاع للاتفاقات.

اليسير من الدخل الممكن، فمتوسط دخول الأفراد فى أغنى بلدان العالم، يفوق متوسط دخول أقرانهم فى أفقر البلدان بأكثر من عشرين ضعفًا، ولدى جميع البلدان إمكانية الحصول على أكثر تكنولوجيا العالم تقدمًا، ودخول أسواق رأس المال العالمية. وقد أوضحنا فيما سبق، أنه من المستحيل تفسير الجزء الأكبر من هذه الفروق الضخمة فى دخل الفرد، بإرجاعها ببساطة إلى الفروق فى الموارد الطبيعية، أو الأرض التى تمتلكها دولة ما دون أخرى، أو إلى الفروق فى المهارات الإنتاجية لسكانها[1].

لذلك، لا مناص من تفسير الفقر المدقع لكثير من الأمم، بدون الأخذ فى الاعتبار مدى سوء حكمها، فالواضح أن سوء الحكم هذا، والفروق الضخمة فى تكاليف المعاملات عبر البلدان: الناس فى البلدان الفقيرة تبدو قادرة على خوض مساومات تمامًا مثلهم مثل أقرانهم فى البلدان الغنية، وعندما تكون الشركات التى تصنع الماكينات، التى تجسد التكنولوجيا الأكثر تقدمًا حريصة إلى حد القلق على بيع منتجاتها على مستوى العالم، وعندما يكون هناك مديرو حقائب بأعداد لا تحصى، يمكنهم أن ينقلوا رأس المال إلى أطراف الأرض من أدناها إلى أقصاها للحصول على عائد مرتفع ومتكيف مع المخاطر، لماذا، على الأقل، لم تمحُ المعاملات ذات الميزة التبادلية فى الآلية الحديثة الفروقَ العملاقة فى دخول الأفراد عبر البلدان؟ ما تكاليف المعاملات تلك التى يمكن أن تكون مرتفعة بهذه الدرجة التى تجعل غالبية سكان العالم فى فقر مدقع، فيما تتوافر التقنيات المتقدمة ورأس المال الذى يمكن أن يجعلهم أكثر إنتاجًا؟

المحصلة التى ينقصها بوضوح الكفاءة، والتى سننتقل إليها حالاً (وفى الغالب لأسباب أخرى) هى الفوضوية الهوبزية، ولتوضيح الفوضوية وغيرها من المحصلات

"(1) Big Bills Left on the Sidewalk: Why Some Countries Are Rich and Others Poor." Journal of Economic Perspectives (U.S.) 10:3-24 (Spring 1996).

غير الكفؤ ، يجب أن نعترف بأن جميع المعاملات أو التفاعلات، حتى وسط الأطراف الرشيدة كليًا، هى معاملات طوعية.

الجانب المظلم من القوة

مثلما يمكن للأفراد غالبًا أن يخدموا مصالحهم من خلال المعاملات الطوعية، فإن بعضهم يمكنه أحيانًا أيضًا أن يخدم مصالحه من خلال التهديد بالقوة، وأحيانًا باستخدامها، فعندما يكون لدى الفرد من القوة ما يفوق كثيرًا ما لدى غيره منها، فإنه قد يكون أفضل قدرة على خدمة مصالحه بالتهديد باستخدام / أو باستخدام القوة، بدلاً من التبادل الطوعى: فقد يكون قادرًا على أن يحصل، مجانًا، على ما قد يكون مكلفًا فى حالة عدم استخدام القوة، وكما يصيغها "توماس شيلينج" Thomas Schelling:

"من بين المبادئ المريعة للإنتاج البشرى، أن التدمير أسهل من الخلق، فالمنزل الذى يستغرق من الإنسان سنوات فى البناء، يمكن تدميره فى ساعة زمن من قبل أى شاب منحرف لديه ثمن علبة كبريت... قوة إلحاق الضرر - تدمير الأشياء التى يكنزها شخص ما ، لإلحاق الألم والأسى - هى نوع من قوة المساومة، ليس من السهل استخدامها، ولكنها غالبًا ما تستخدم، وفى العالم السفلى تكون أساسًا للابتزاز، والاستغلال، والخطف... فهى تؤكد أهمية العقاب الإنسانى، والبدنى أيضًا الذى يستخدمه المجتمع لمنع الجريمة والانحراف.، والآلهة تستخدمها لتحقيق الطاعة"(١).

(1) Arms and Influence. New Haven, CT: Yale University Press, 1966, p. v.

فالمصلحة الذاتية الرشيدة نفسها هى التى تصنع التبادل الطوعى ذا المنفعة المتبادلة، ومن ثم عندما يكون هذا التبادل موجهًا بيد السوق الخفية، يمكن أن تخدم المنفعة المشتركة مصالح المجتمع، ويمكن أن تقود ذوى القوة إلى إجبار الآخرين، فهناك أيضًا وبتعبير "جاك هيرشلايفر" Jack Hirshleifer جانب مظلم للقوة"(١).

وعندما نضع جانبًا افتراض أن جميع المعاملات طوعية، يختفى المعنى التطبيقى المتمثل فى أن المحصلات الاجتماعية هى كفؤ بالضرورة، فالطرف الذى يتمتع بالقوة يحقق مكاسب من التهديد باستخدامها، أو استخدامها بالفعل إذا كان ما تكلفه من جراء هذا السلوك، أقل من قيمة المكسب: الخسائر بالنسبة للضحية، وحتى حجم هذه الخسائر فى علاقتها بالمكاسب بالنسبة للطرف القوى لا تمثل شيئًا بالضرورة بالنسبة للمحصلة، فاللص ليس فى حاجة إلى مراعاة ما إذا كان مشترى البضائع المسروقة، سيدفع له ما يساوى نفس قيمة الشىء بالنسبة للضحية؛ فالقتلى لا يقتلون فقط من يريدون الانتحار.

بالمثل، لا يوجد ما يضمن أن حكومة ما ستصادر بالضرورة ممتلكات رعاياها فقط، عندما يمكنها أن تستخدم هذه الممتلكات بصورة أكثر كفاءة مقارنة بالمالك السابق، أو أنها ستجمع من دافعى الضرائب فقط تلك الأموال التى ستنفقها بصورة أفضل مما كان دافعوها سيوفونها بها. وبالتالى، فعندما نتجاوز التجارة الطوعية وتكاليف معاملاتها، ونضمن تحصيلنا المكاسب من ممارسة القوة القسرية، لن يعود هناك بعد ذلك أى عائق أمام تفسير الأشياء السيئة، والأشياء الخيِّرة التى تقوم بها الحكومة.

فعندما نُضمِّن تحليلنا القوة على الإجبار، يمكننا بسهولة إفساح المجال للواقع الجوهرى، من أن الحكومات فى طبيعتها المتأصلة إجبارية، فالضرائب، على سبيل

---

(1) "The Dark Side of the Force." Presidential Address to the Western Economics Association. Economic Inquiry 32:1-10 (January 1994).

المثال، هى فى تعريفها، إجبارية، وكل حكومة تستخدمها: فهى، كما يقول المثال، حتمية مثل الموت نفسه، ونحن أيضًا لم يعد لدينا أية مشكلة فى تفسير الهراوات والأسلحة التى تحملها قوة الشرطة التابعة للحكومة، أو الأسلحة العنيفة والقسرية لجيوش هذه الحكومات، أو الحروب ذات التكاليف المهولة التى تخوضها أحيانًا. ليس من قبيل المصادفة أن تكون رموز الحكومات كائنات قوية مثل الأسود والنسور، بدلا من مسجلى النقود أو المحال التجارية التى يمكن لنا أن نتوقعها، عند التفكير فقط فى التبادلات الطوعية وتكاليف المعاملات.

القسر مطلوب لإنفاذ العقد

إن مقاربة التبادل الطوعى وتكاليف المعاملات لا يمكن أن تكون وحدها مسئولة عن بعض النتائج الجيدة، حتى عندما تكون هذه النتائج أو المحصلات واقعة فى أسواق تتميز بالكفاءة من الناحية الاجتماعية، فبعض المعاملات تكون ذاتية النفاذ، فعندما تكتمل المعاملات الفورية فى مكانها، على سبيل المثال، فإن مصالح الأطراف وفطنتهم، تكون عادة كل ما هو مطلوب للحصول على المكاسب من التجارة، تلك الأنواع من التجارة قد تتم بين أطراف، حتى بدون مساعدة ثقافة مشتركة أو مؤسسات ميسِّرة، كما يحدث عندما تتعامل قبائل مستقلة فى التجارة مع بعضها البعض، وأحيانًا حتى فى مواجهة تحريم من الحكومة فى الأسواق السوداء.

وثمة معاملات أخرى ليست ذاتية النفاذ، ولا تحدث إلا إذا كان من المعروف أنها، عند الضرورة، سيتم تنفيذها بواسطة طرف ثالث بقوة قسرية، فعندما يكون هناك طالب وعارض بعيدان عن بعضهما بعض الشىء، يجب أن يكون هناك شخص ما يتحمل خطورة قيمة السلع فى نقلها، وعندما تكون السلع أو البضائع مصنوعة وفق طلب ما، فإن المدخلات لا بد أن تكون مكرسة للإنتاج، قبل أن تكتمل المعاملة، وعندما

يكون هناك تأمين، فإن بعض الأطراف يجب أن يقوموا بالسداد الآن، على سبيل التعويض فى حالة وقوع نزاع معين، وأينما كانت هناك تجارة فى المستقبل، فإنه من المتوقع أن يقوم حتى الطرف الخاسر بإتمام الصفقة، وعندما يكون هناك اقتراض أو إقراض، فإن رأس المال المقتَرض يكون متوقع له أن يدر عائدًا قد يكون مستحقًا لسنوات، أو حتى عقودًا لاحقة. وفى كل هذه الحالات، فإن المكاسب من التجارة لا يمكن أن تتحقق ما لم يتوقع الأطراف أن العقود ستنفذ، فالمقترض، أو أيا كان الطرف الذى يأتى إنفاذ عقده فى تاريخ لاحق، يمكن أن يعدنا دائمًا بأنه سينفذ الجزء الخاص به فى الصفقة فى الوقت المحدد، ولكن، وكما أوضح "هوبز" Hobbes فى عبارته الشهيرة، "إن المعاهدات بدون سيف مجرد كلام."، على الأقل كورقة أخيرة، يجب أن يكون هناك إنفاذ للتعاقد بالقوة بواسطة طرف ثالث.

ونظرية المساومات الكووسية وتكاليف المعاملات التى تحد منها، لا تفسر القوة الخارجية التى تنفذ العقود، ويمكن لهذه النظرية أن تمتد بسهولة لتفسر: لمَ يكون هؤلاء الراغبون فى الانخراط فى معاملات، ويتطلبون وجود طرف ثالث لإنفاذ المعاملة، فى حاجة إلى هذا الإنفاذ؟ ولمَ يكونون فى الغالب على استعداد لدفع المقابل لذلك؟ ولكنها، أى النظرية، لا يمكنها أن تفسر لمَ تكون القوة القسرية مستخدمة أحيانًا فى جعل العمل فى الأسواق أفضل بواسطة إنفاذ العقود بالقوة، وأخذ البضائع التى يتم الاتجار فيها من الأسواق.

الفوضوية

كما رأينا، فإنه قد يكون من العقلانية بالنسبة للأفراد أن يهددوا باستخدام القسر لخدمة مصالحهم، وهو بالطبع الشيء الرئيسى الذى يجعل الحياة فى حالات الفوضى، مثلما عبر عنها "توماس هوبز" Thomas Hobbes "منعزلة فقيرة، قذرة، وحشية، وقصيرة"، ففى الفوضى الهوبزية، يكون الحافز على الإنتاج محدودًا

باحتمال أن ما ينتجه الشخص - والأدوات أو غيرها من رأس المال المستخدم فيما ينتجه - قد يسطو عليه آخرون، فبعض الأعمال فى المجتمع الفوضوى ستكون مكرسة للسطو أو للسرقة، بدلاً من الإنتاج.

والسرقة بطبيعة الحال تفرض تكاليف لحراسة الأصول، وغيرها من سلوكيات الحماية من السرقة، وحيث إن هذه التكاليف مهمة فى حالات الفوضى، وستتحول، فجأة، إلى أن تكون مهمة لفهم بعض المجتمعات الفوضوية، فإنها تحتاج إلى اهتمام خاص ومنفصل. ولننظر، مثلاً إلى أسرة تركز على كيف ستستجيب للسرقة المنتشرة فى بيئة فوضوية، فالأسرة ستقوم بخدمة مصالحها على أفضل نحو بتخصيص جهدها؛ بحيث يكون آخر وحدة فى هذا الجهد مكرسة للحماية ضد اللص الذى لديه العائد نفسه من آخر وحدة مكرسة للإنتاج. فى مجتمع فوضوى قد تكرس أسرة ما وبعقلانية جهداً للحماية ضد السرقة أكثر مما تكرسه للإنتاج، (بالطبع، ينطبق المنطق نفسه على السرقة والإنتاج؛ لذا سيكرس البعض مزيداً من الوقت للسرقة أكثر من الإنتاج).

وقد يمكن تجنب السرقة أيضًا بإنتاج أشياء بطرق مختلفة وبإنتاج مخرجات مختلفة، وقد ذكرنا فيما سبق أنه فى الفوضى قد تسرق السلع الرأسمالية، لذا فإن الإنتاج يجب أن يكون قائمًا على العمل المكثف. بعض الأنشطة، مثل جمع الطعام لتناوله فى الحال، تكون فى الأصل مقاومة للسرقة، والمخرج الذى ننساه أو نهمله، عندما تكون أشكال الإنتاج المستخدمة أقل إنتاجية، ولكن أكثر مقاومة للسرقة، هو بالطبع التكلفة الواضحة للفوضى.

ففى الفوضى، يخسر المجتمع الإنتاج الذى كان سيأتى من الموارد المكرسة للاستخدام، والإنتاج الذى كان سيأتى من الموارد المكرسة لحماية الأصول، والإنتاج الإضافى الذى كان سيتم الحصول عليه لو أن الإنتاج لم يستنفذ فى طرق الحماية من

السرقة، فالفوضى لا تنطوى فقط على فقدان الحياة، بل أيضًا تزيد من دوافع السرقة والدفاع ضد السرقة، ومن ثم تقلل من الحافز على الإنتاج فى المجتمع.

لذلك، تمامًا، كما يمكن للأقوياء، وعلى نحو رشيد، أن يستخدموا فى بعض الأحيان العنف، ويهددوا باستخدامه للحصول على غاياتهم، فإن العنف الفوضوى دائمًا ما يكون غير عقلانى، وغير رشيد بالنسبة لمجتمع: فأيًا كان ما يكسبه البعض من السرقة، يخسره البعض الآخر، وتشتيت الموارد على السرقة والحماية منها، إنما يقلل الإنتاج الذى لن يزيد إلا بإبدال الفوضى بنظام سلمى ملائم. والحقيقة أن مكاسب التحول من الفوضى العنيفة إلى نظام سلمى، تكون بطبيعة الحال مكاسب كبيرة جدًا، إلى درجة أنه ستكون هناك طرق كثيرة لتقاسم هذه المكاسب التى يمكن أن تجعل كل المجتمع أفضل حالاً، فإذا عمل الناس على خدمة مصلحة مشتركة، لن يختاروا أبدًا الفوضى.

العقد الاجتماعى: مسمى آخر لمساومة كووسية

هل يمكننا أن نخلص إلى أنه بسبب تحقيق الجماعات المكاسب من تجنب الفوضوية، فإنها ستعمل على تجنبها؟ إن القياس على التعامل ذى الميزة المتبادلة، يشير إلى أنها ستفعل ذلك: فكل مجتمع فوضوى سيكسب من إبرام عقد اجتماعى والالتزام به، وافتراض أن جماعة ما مؤلفة من أشخاص راشدين، سيخدمون أيًا ما كان من المصالح المشتركة أو الجماعية، إنما يؤدى إلى الافتراض نفسه، فهل يمكننا أن نخلص إلى أن كل جماعة، وبسبب وجود مصلحة مشتركة فى تجنب الفوضوية، تعمل لخدمة تلك المصلحة المشتركة بإرساء نظام سلمى؟

الإجابة، وبصورة شبه حتمية، لا، وأهم سبب فى كون التحرك الطوعى لإرساء نظام سلمى، لا يحدث فى الغالب - ولا يحدث مطلقًا بالنسبة لجماعة كبيرة أو أمة -

سنناقشه فى الفصل التالى، ولكننا خضنا فى حجة كافية فى حد ذاتها لإثبات أن جماعات كثيرة، قد لا يمكنها إرساء عقد اجتماعى: حتى إذا وقّع جميع من فى مجتمع فوضوى على عقد اجتماعى لخلق نظام سلمى، فإن الفوضوية لن تمحى ما لم يتم إنفاذ هذا العقد، وإذا كان هناك طرف لديه من القوة ما يكفى (مثل حكومة) يقوم بإنفاذ العقود، لن يكون هناك فوضى من حال المبتدأ.

لا غنى عن نظرية للقوة

على الرغم من نجاح مقاربة تكاليف المعاملات فى دراسة المؤسسة الهيراركية، ورغم كونها موحية كما كانت فى تحليل السياسات، فإنها لا توفر أساسًا كافيًا لفهم الحكومة والسياسة، أو حتى لفهم أى جانب آخر فى الحياة توجد فيه سلطة إجبارية أو قوة قسرية، كما أنها – كمقاربة – لا يمكنها تفسير المحصلات الاجتماعية التى تبدو مفتقدة للكفاءة كما لاحظنا، ولا يمكنها، فى حد ذاتها أن تكون مسئولة عن عقود المعاملات ذات الميزة المتبادلة التى تتطلب إنفاذًا سلطويًا. عندما تستخدم فكرة تكاليف المعاملات بالارتباط مع تقدير لبروز قوة قسرية، فإنها يمكن أن توفر بصائر مفيدة فى السياسة والحكومة (كما ورد فى عمل "أفيناش ديكسيت"[١] Avinash Dixit، على سبيل المثال)، وعندما تستخدم هذه التكاليف لاختبار تفاعلات بين شخصين فى وجود ملوثات أو تأثيرات خارجية، فإنها تعود مرة أخرى لتكون مفيدة للغاية، كما تثبت أيضًا إلهامها عندما تستخدم فى الارتباط مع النظرية التى عرضنا لها فى الفصلين الأول والثانى، ولكن المجاز الخاص بالمساومات الطوعية، وذات الميزة المتبادلة، وتكاليف المعاملات التى تحد من هذه المساومات، ليست كافية فى حد ذاتها، ولا تمثل حتى نقطة الانطلاق الطبيعية لنظرية الحكومة والسياسة.

---

(1) "The Making of Economic Policy: A Transaction-Cost Politics Perspective." Munich Lectures in Economics. Cambridge and London: MIT Press, pp. xvii, 192.

ولفهم الحكومات وكل ما تقوم به من صالح وطالح - والفوضى المريعة التى تظهر فى غيابها - لا يمكن أن يكون هناك بديل لنظرية قوة من النوع الذى بدأنا فى تطويره فى الفصلين الأول والثانى، فيجب ألا نفهم المكاسب المتحققة من التبادل الطوعى فحسب، بل نفهم أيضًا منطق القسر والقوة.

الإضافة إلى النظرية

حان الوقت للعودة إلى تعزيز النظرية التى وضعناها فى أول هذا الكتاب، على الرغم من أننا سنرى فى الفصل التالى أن هناك أيضًا تدفقًا منطقيًا فى الحجة الكووسية مفاده أنه إذا كانت تكاليف المعاملات صفر، فإن الأطراف الرشيدة من شأنها بالضرورة أن تصل إلى مساومات كووسية بكفاءة باريتو، ونحن نخوض فى هذه المنطقة فقط لأنها ضرورية لفهم نظرية إضافية، ويجب أن نفهم لماذا تفلح جماعات صغيرة، مثل فرق جمع الصيد، عادة فى إعمال ما يعتبر عقودًا اجتماعية توفر لهم نظامًا سلميًا ومنافع عامة أخرى، فى إطار الفرقة أو القبيلة، ولماذا لم ينجح أبدًا مجتمع ما فى القيام بمساومة كووسية طوعية؟ نحن فى حاجة أيضًا لفهم القوة الرئيسية التى تقوّض الحيوية الاقتصادية حتى لأكثر اقتصاديات العالم رخاءً.

الفصل الرابع

أفراد عقلانيون ومجتمعات لا عقلانية

إذا افترضنا أن جماعة من الأفراد تعانى عدم القدرة على تحقيق عائد كفؤ، كجماعة لا عقلانية، أى أنها جماعة لا تساهم فى الإعلاء من شأن الدخل المشترك الكلى للمجتمع، أو فى رفاهة أفرادها أنفسهم، هنا، تذكرنا النظرية البديلة المطروحة فى الفصل الثالث، أن الأمر وفقًا لهذا الحال، سوف يقتضى منا إيجاد صفقة مساومة كووسية، من شأنها تقسيم المكاسب الناتجة عن انتقالنا إلى دخل كفؤ أو كبير للجماعة، بطريقة يمكن بها لكل فرد فى الجماعة أن يحسن من وضعه.

خلاصة رونالد كووس المتمثلة فى أنه إذا كانت تكاليف المعاملات صفر، فإن المحصلة العقلانية الجماعية التى يمكن تحقيقها، تكون فى الغالب مقبولة على مستوى عام، وهذا الافتراض ربما ينطبق، أو يسرى على الجماعات فى كل مكان، ومن كل نوع وحجم، والمؤكد، أن الجميع على علم بأنه من الممكن أن تكون تكاليف المساومة، أو المعاملات لعمل صفقة كفؤ جماعية، يمكن أن تكون تكاليف أعلى من المكاسب الناتجة من التغيير إلى التخصيص "الكفؤ"، ونحن نعرف أن هذا سيعنى (إذا تم استخدام أفضل آليات المعاملات، سواء رسمية أو غير رسمية، خاصة أو حكومية) أن التخصيص البديل لم يكن كفؤا فى الحقيقة فى المقام الأول، فالمنطق الكووسى، على الأقل بعد توسيعه من قبل بعض الاقتصاديين المتخصصين فى تكلفة المعاملات، يبدو أنه ينطوى على أن الجماعات، إذا كانت تتألف من أفراد عقلانيين، تكون هى أيضًا عقلانية؛ بمعنى أن تلك الجماعات ستكون أميل إلى العمل وفق مصالحها المشتركة، بقدر ما يعمل أفرادها من أجل مصالحهم الفردية.

وهذا الاعتقاد لا محالة اعتقاد غريب على التقاليد الكووسية الخاصة بتكاليف المعاملات، وقد ظل لوقت طويل (ولا يزال فى بعض الدوائر) يمثل الحكمة التقليدية، فنظرية ماركس عن الطبقات، على سبيل المثال، تفترض أن الطبقة الاجتماعية تتكون من أفراد عقلانيين وعارفين (أى بدون وعى زائف)، تتصرف وفقًا لما تمليه عليها مصلحتها الطبقية، وأن المجتمعات الرأسمالية تسيطر عليها الطبقة البرجوازية، وأنه فى مرحلة ملائمة من التطور الرأسمالى، سوف تعمل البروليتاريا أو الطبقة العاملة لمصلحتها على الإطاحة بالرأسمالية وإرساء ديكتاتورية البروليتاريا، واضعة حجر الأساس لمجتمع شيوعى بلا طبقات، وبلا دولة، أيضًا نظرية الجماعة أو التعددية التحليلية التى سعت بمجرد هيمنتها على العلوم السياسية إلى تفسير السياسة على أساس مقدمة منطقية، ومفادها أن الجماعات تميل إلى العمل لمصالحها الجماعية، وقد افترضت نظريات اتحادات العمال- لدى بعض الاقتصاديين- الفرضَ نفسه حول جماعات العمال، والفكرة أن الناس، وبسبب شرور الفوضوية والمكاسب الناتجة من إنتهاجها لنظام سلمى، يبرمون عقدًا اجتماعيًا لتشكيل حكومة تكون أيضًا مثالاً آخرًا على الافتراض بأن الجماعات تميل إلى العمل من أجل مصالحها، تمامًا بقدر ما يعمل الأفراد أنفسهم.

وقد أوضحنا فى كتاب منطق العمل الجماعى(*) The Logic of Collective Action خطأ هذه الرؤية التى تفيد أن الجماعات تميل إلى العمل لمصالحها، وحجتنا

(*) Cambridge: Harvard University Press, 1965.

*معضلة السجين هى البذرة الأولى لنظرية اللعبة، وهى عبارة عن مستطيل مقسم إلى أربعة أجزاء يمثل كل جزء الفوائد التى يتحصل عليها سجينان يشترط أن تكون اختياراتهم عقلانية، المحكمة لا تملك أدلةً كافية على أى من السجينين والخيارات المتاحة أمام كل سجين هى إما أن يشهد على السجين الآخر أمام القاضى أو أن يصمت، فى حال آثر السجينان الصمت، يحكم على كل منهما بالسجن ستة أشهر فقط، بينما لو شهد أحدهما على الآخر، يخرج الشاهد دون حكم ويحكم المشهود عليه بالسجن عشر سنوات، أما إذا اختار كلا السجينين أن يشهد أحدهما على الآخر، فيحكم على الاثنين بعشر سنوات من السجن، لمزيد من المعلومات: http://en.wikipedia.org/wiki/Prisoner's_dilemma (المترجم).

الواردة فى ذلك الكتاب أصبحت الآن، وبالنسبة لمعظم السياقات، مقبولة عالميًا، لكنها فى نفس الوقت لا تنطبق على عدة سياقات قليلة، مهمة، من بينها نظرية كووس، ومردّ ذلك كما يبدو لى أنه من المفترض ألا يكون لحجتنا تلك صلة بها (أو أنها لم توضع مطلقًا فى الاعتبار)، ولحسن الحظ، أن المنطق الكووسى الذى أوليناه اهتمامًا فى الفصل الثالث، يشير فى منحى منه إلى بعض امتدادات منطق العمل الجماعى، وإلى طريقة جديدة فى استعراض ذلك المنطق، كما يتبين أن الاستعراض الجديد، يكشف عن بعض أكثر أشكال سوء التفسير شيوعًا وضررًا لنموذج معضلة السجين* Prisoner's Dilemma model الشهير، لا سيما فيما يتعلق بالصلة بين عدد الأفراد فى جماعة ما، وبين مدى احتمالية سعى الجماعة للعمل فى خدمة مصالحها المشتركة.

إن فهمنا الصحيح لكل من نظرية كووس ومعضلة السجين، سيمنحنا قوة تفسيرية معقولة للنظرية التى عرضناها فى هذا الكتاب، وفى هذا الفصل نعرض تفسيرًا لمنطق العمل الجماعى، يعد مختلفًا بعض الشىء عما عرضناه سابقا، وعلى الرغم من صحة القول بأن من لديهم فهم جيد بالفعل لـ منطق العمل الجماعى، سيجدونه كافيًا لفهم الفصول الباقية من هذا الكتاب، فإنهم أيضًا سيجدون بعض المفاجآت فى هذا الفصل، وسوف نبدأ بنقطة مألوفة حول قدرة الجماعات الصغيرة على العمل على نحو جماعى لخدمة مصالحها المشتركة.

الجماعات الصغيرة غالبًا ما تنجح فى العمل الجماعى الطوعى

فى الجماعات التى تتكون من عدد قليل من الأعضاء، غالبًا ما ينتفع طرف واحد بنفسه بكفايته من الخير الجماعى الذى يحصل عليه من جراء توفير بعض هذا الخير على نفقته الكلية، أما الأطراف الأخرى فتكون فى وضع الحاصل على الركوب مجانًا

a free ride. وفى الحالات القصوى، عليك بالنظر فى منفعة عامة تفيد طرفين فقط، مثلما تخدم "حارة سد" أسرتين فقط، وافترِضْ أيضًا أن الأسرتين تعوّلان بالدرجة نفسها على المنفعة العامة، ويمكن بسهولة، عند إضافة المكاسب للطرفين معًا، أن يكون توفير الحد الأدنى من أية منفعة عامة يستحق ضعف تكلفتها، فكل أسرة سوف تحصل على مكاسب من توفيرها قدرًا ما من المنفعة الجماعية، حتى إذا تحملت التكلفة كلها، حيث ستحصل كل أسرة - بالتبادل الضمنى - على نصف المنفعة الناتجة من أى فعل تقوم به هى نفسها أو الأسرة الأخرى، فى مصلحة جماعة مكونة من اثنين.

والآن لنفترض أن هناك مثلاً خمس أسر ستنتفع من الحارة السد، فإن متوسط ما ستحصل عليه كل أسرة، هو خُمس المنفعة الناتجة عن كل إسهام تقوم به فى توفير المصلحة الجماعية، وغالبًا ما سوف يكون هذا الحافز، هو الدافع وراء الإسهامات التى تقدمها كل أسرة - كمثال - فى توفير خير جماعى، على الرغم من عدم وجود دافع قوى للقيام بعملٍ ذى توجه جماعى بنفس قوة الدافع المتوافر فى الجماعة المكونة من اثنين، فكل أسرة متوسطة فى جماعة الخمسة لا يمكنها الحصول على مكاسب من توفيرها أية منفعة عامة تتحمل هى كامل نفقتها الخاصة، ما لم تكن المنافع الكلية لجزء ما من مصلحة جميع أعضاء الجماعة تساوى ضعف التكلفة الإجمالية لهذا الجزء خمس مرات أو أكثر، ويمكن للمقادير الضئيلة من منافع كثيرة، أن تكون باهظة التكاليف، إذا تحقق هذا الشرط، فمن الممكن عمل توفير أحادى الجانب، حتى ولو لمجموعة من الخمسة، على الرغم من أن هذه التكاليف هى نفسها ستكون أقل كثيرًا، فيما يتعلق بالحاجة أو المصلحة المشتركة، أو بقدر معقول للجماعة ككل، مقارنة بما عليه الحال فى جماعة من اثنين، وعادة سوف يحتاج العدد الأكبر من الأسر إلى طريق أبعد مدى وأقوى من ذلك، لكن حتى ولو لم يكن كذلك، فسيظل من المؤكد أن سلوك التوفير من طرف واحد سيحقق منفعة جماعية أقل، فيما يتعلق بمستوى من التوفير المعقول، أو بأعلى مستوى جماعى من التوفير.

تفاعل استراتيجي

عندما يكون عدد من سينتفعون بتوفير المنفعة الجماعية صغيراً، يكون هناك أيضًا حافز لدى كل طرف للتفاعل استراتيجيًا وللمفاوضة، على سبيل المثال، قد يقول أحد الأطراف للآخر "سأوفر قدراً ما (سأدفع نصيبًا من كلفة أية وحدات يتم توفيرها) إذا قمت أنت أيضًا بذلك."، وعندما يكون المنتفِع المحتمَل، من منفعة جماعية، على دراية بأن الآخر سيضاهي ما يوفره أو ما يدفعه من تكلفة هذا التوفير، فإن هذا يقلل من تكلفة كل وحدة من المنفعة العامة التى يتحملها كل طرف، ويزيد فى الوقت نفسه من احتمال توفير قدر معين من المصلحة أو المنفعة العامة، فعندما يتوصل طرفان إلى اتفاق على تقاسم التكاليف التى سيتحملها كل منهما إذا قام الآخر بالمثل، فإن الطرف الثالث سيجد أن قيمة الإسهام تزيد بقدر أكبر، لأن تقاسم التكلفة بين الأطراف، لا يزيد من احتمالية توفير قدر من المنفعة الجماعية فحسب، بل يؤدى إلى توفير أكبر قدر منها، فإذا كانت تكاليف توفير منفعة جماعية مشتركة بين كل من يثمّنها بالنسبة نفسها مقارنة بالفائدة التى يحصلون عليها من ورائها، فإن كل طرف سيرغب فى قدر يعلى من المكسب المجمّع، أى سيكون هناك مستوى توفير يتميز بالعقلانية الجماعية (الأفضل للجماعة أو كفاءة باريتو للجماعة).

ومن الطبيعى، أنه عندما يكون عدد المنتفعين المحتمَلين من منفعة عامة عدداً قليلاً، فإن مصالح كل عضو منهم تتأثر بدرجة كبيرة بإسهامات الأعضاء الآخرين من عدمها، ولنتخيل أن أعضاء جماعة ما يوفرون القدر الأفضل من المنفعة الكلية المجمّعة، ولنفكر فيما يحدث إذا توقف أحد الأعضاء عن الإسهام! فى مجموعة من خمس أسر تعوّل بالقدر نفسه على العائد من المنفعة الجماعية، فإذا تراجعت أسرة عن منظومة تقاسم التكلفة، فإن التكاليف بالنسبة لبقية الأسر، سترتفع ارتفاعًا ملحوظًا، ومن ثم، فإن كلاً من الأسر الباقية ستلاحظ مَن ذا الذى لا يساهم، وفى حالة كهذه، عندما يتوجب على كل مساهم أن يتحمل ربع تكلفة وحدة هامشية بدلاً من

الخمس، فإن كل طرف سيميل إلى شراء كمية أقل بدرجة ملحوظة، وبالتالى، يتمتع الطرف الخالى تمتعًا ملحوظًا بقدر أقل وبدرجة ملحوظة من المنفعة الجماعية، مقارنة بما كان من قبل، وهو ما سيجعل هذا الطرف يعاود التثنية أو الإسهام مرة أخرى.

وإذا لم يفعل، فإن الأعضاء الآخرين يمكنهم زيادة الحافز للطرف غير المشارك، مرة أخرى، عن طريق تخفيض ما يقومون بتوفيره أو عدم توفيره، أو تقديم أى شيء له، فى الجماعة الصغيرة، يمكننا دائمًا أن نكون متأكدين من أن هناك حافزًا لمواصلة المفاوضة إلى أن يتحقق العمل الجماعى ذو الميزة المتبادلة، لأن إسهام كل طرف يُحدث فرقًا دالاً لكل من الأطراف الأخرى، بحيث يكون لديهم دافع للمساومة، أو التفاوض مع بعضهم البعض، وعلى الرغم من عدم وجود تأكيد حول مدى قدرة الجماعات الصغير على توفير المنفعة الجماعية لنفسها، فإن سلوك الأطراف الطوعى والتفاوض فيما بينهم، سينجح غالبًا، باستثناء حالة خاصة جدًا، سنعود إليها فى الجزئية التالية، إذ لا يمكن للمنفعة أن تكون فى توازن مستقر بدون إسهام الجميع، حيث يوجد دافع مستمر لكل طرف؛ لأن يتفاوض مع الآخرين، وأن يمضى فى التفاوض حتى تتحقق المكاسب من العمل الجماعى، إن محصلة بدون عطاء لا تمثل توازنًا..

الخطأ المعتاد

لا يزال هناك افتراض شائع بأنه، حتى الجماعات المكونة من طرفين فقط، أن يتعاون هذان الطرفان من أجل مصلحتهما المشتركة، وبعض الباحثين المحنكين يسلمون من الناحية الفنية بأن الجماعات المكونة من عضوين فقط من المرجح ألا تنجح فى خدمة مصالحها المشتركة، بالدرجة المساوية لنجاح الجماعات الأكبر حجمًا فى ذلك، وهذا المفهوم الخاطئ الشائع يرجع كما يبدو إلى البساطة المُغوِية لأحد الأمثلة الشهيرة.

فالمثال المفرق فى البساطة وعلى نحو مثير، هو المثال الشهير لمعضلة السجين، فثمة استنتاج شائع من هذا المثال يتمثل فى أنه حتى الجماعات المكونة من عضوين تفشل طبيعيًا فى الحصول على منفعة جماعية، فهما لا يحققان مكاسب من وراء التعاون إلا عندما يكرر الشخصان لعبة معضلة السجينين لعدد كبير، وغير محدود من المرات، ففى أية لعبة مفردة (أو أية مجموعة من الألعاب يعرف فيها اللاعبون مقدمًا كيف سيتم لعب ألعاب كثيرة) تكون الاستراتيجية الغالبة بالنسبة للاعبين هى التقصير أو الفشل، بدلاً من التعاون، ومن ثم، فإن المحصلة العقلانية الجماعية لا تتحقق.

وفى مثال معضلة السجين، يكون السجينان بالفعل فى قبضة الشرطة، ويمكن أن تثبت إدانتهما بجريمة أقل من الجريمة التى يكون التحليل معنيًا بها، فالمجرمان ارتكبا الجريمة الأكثر خطورة، لكنهما كانا الشخصان الوحيدان اللذان شهدا الجريمة، ولا يمكن توجيه الاتهام لأحد ما لم يكن أحدهما يعترف ويورط الآخر، فالتزامهما الصمت حيال الجريمة التى ارتكباها بشكل مشترك، يمثل منفعة مشتركة لهما.

وأحد المفاتيح الخاصة بسبب الاعتياد على تصوير المجرمين كمثال للفشل فى التعاون الاجتماعى، أن السجينين يمكن- وهما كذلك فى المجاز الأدبى- عزلهما فى زنزانتين منفصلتين بواسطة الشرطة، ومن ثم، فإنهما يُحرمان من الاتصال ببعضهما، ولأنه غير مسموح لهما بالاتصال، فهما لا يملكان الفرصة لعقد اتفاق على عدم إخبار السلطات بمشاركتهما فى الجريمة، ومن ثم لا تواتيهما الفرصة لخدمة مصلحتهما الجماعية، بأن يجعلا من المستحيل على الدولة أن تتهم أيًا منهما بالجريمة الأكثر خطورة، والقوة المحركة فى معضلة السجينين، هى أنه من الملامح العامة لأى تفاعل بين فردين لديهما مشكلة مشتركة- فى الاتصال حول كيفية الحصول على نتيجة تمثل منفعة جماعية لكلا الطرفين- غالبًا ما يكون ممنوعًا بفعل وقائع خاصة

استثنائية.، فضباط الشرطة يعرفون أن الاتصال بين السجينين، يمكن أن يقف عقبة في طريق جرهما إلى الوشاية ببعضهما.

فإذا كنا بصدد القيام بعمل يصب في مصلحتهما، أى تفادى اتهامهما بالجريمة الأكثر خطورة، حينئذ يجب التأكد من أن الاتفاق بينهما، على ألا يشهد أحدهما بالجريمة التى ارتكباها، سيكون اتفاقًا موثوقًا، ونلاحظ الالتباس الخاص الثانى لهذه المعضلة: فالسجينان، ويسبب اتفاق يعوق العدالة، وغير القانونى فى حد ذاته، يكونان عاجزيْن عن إبرام عقد فى المحكمة، ومن ثم، فليس من قبيل المصادفة، أن يكون المجرمون، دون كافة الناس، معتادين على إظهار صعوبات التعاون الاجتماعى فى وسط الجماعات التى تضم عضوين؛ الحد الأدنى من الأعضاء. فالحقيقة أنه عندما يتسنى لعدد قليل من الأفراد الانتفاع من منفعة جماعية، فإنه يمكنهم بطبيعة الحال أن يتواصلوا مع بعضهم البعض، حول كيفية التعاون من أجل مصلحتهم المشتركة، وعادة ما تكون لديهم سبل للوصول إلى اتفاقات قانونية، ووضع آليات أخرى لإبرام صفقاتهم، ومن ثم يمكنهم عادة الحصول على منفعة كلية، وبالتالى خدمة مصلحتهم الجماعية.

المنطق فى هذا الفصل يبين أن الجماعات الصغيرة يمكنها غالبًا الانخراط فى عمل جماعى، وهو ينطبق ، أى هذا المنطق ، على جميع تلك الحالات التى تكون فيها الأطراف المنخرطة قادرة على الاتصال ببعضها البعض، وقادرة على إبرام اتفاقات نافذة، (فى العمل الجماعى، كما هو الحال فى تجارة السلع الخاصة، تكون الاتفاقات مفعّلة ذاتيًا بطبيعة الحال، عندما تكون إسهامات الأطراف متزامنة فى الأساس [أى، مثل السوق المباشر الفورى]، وتتطلب أيضًا بطبيعة الحال طرفًا ثالثًا للإبرام، عندما يؤدى المساهمون إسهاماتهم فى أوقات مختلفة)، وحيث إن الجماعات الصغيرة تستطيع بطبيعة الحال الاتصال والاستفادة من ميزة الوسائل المتاحة لإبرام الاتفاقات، فعلينا أن نسأل عن السبب الذى يجعل مثالاً ما- لا ينطبق إلا فى أوضاع

استثنائية - مشهوراً ومؤثراً هكذا؟، ربما يرجع جزء من السبب لكونه مثالاً بسيطًا وجميلاً، لكن السبب الآخر يكمن فى أن خلاصة معضلة السجينين- أن الجماعات الصغيرة لا تتعاون لتحقيق مصالحها الجماعية - تصدق أيضًا على جماعات كبيرة، على الرغم من أنها لا تمسك جيدًا بالأسباب الحقيقية لعدم نجاح الجماعات الكبيرة فى تحقيق مصالحها الجماعية بشكل طوعى!

لماذا يجب أن يفشل العمل الجماعى الطوعى فى الجماعات الكبيرة ؟

لنفترض أن هناك، مثلاً، مليون منتفع محتمَلاً بمنفعة جماعية، وقد وضح فى تحليلنا للجماعات الصغيرة أن الفرد المتوسط فى جماعة، لنقل من خمسة، سيتلقى خُمس المنفعة أو الفائدة الناتجة من العمل الذى يتم فى مصلحة الجماعة، والشخص الممثل فى جماعة من مليون منتفع محتملاً بمنفعة جماعية، سيحصل على واحد على المليون من الفائدة الناتجة عن الإسهام الذى سيقوم به فى توفير المنفعة الجماعية. الشخص الذى فى مجموعة من مليون، يكون فى وضع مماثل لذلك الوضع الخاص بالمجرم فى مجتمع كثيف السكان، الذى ذكرناه تفصيلا فى نموذج قاطع الطريق، ففى مجموعة كبيرة يتلقى الفرد بطبيعة الحال مجرد نصيب ضئيل للغاية من المنفعة التى تأتى من وراء عمل يشارك فيه من أجل المصلحة الجماعية، وهذا النصيب الضئيل لا يكون بالطبع دافعًا للأفراد فى جماعة كبيرة كى يقوموا بالعمل طوعياً، وفق آلية تتسق والمصلحة المشتركة للجماعة.

وقد يبدو أن المنفعة الجماعية يمكن أن يكلف حصولها نسبة تكلفة مرتفعة، بحيث ستتجاوز كلفة واحد على المليون من هذه المنفعة، قيمة التكلفة الإجمالية لوحدة واحدة، أو بعض الوحدات، من تلك المنفعة، ومن ثم يمكن أن يتم تقديم بعضها من طرف واحد، لكن إذا كانت نسبة التكلفة - المنفعة - مرتفعة جداً، فسيكون هناك قدر هائل

من اللاعقلانية الجماعية! وفى أفضل الحالات بالنسبة للجماعة، فإن دولاراً هامشياً من الإنفاق على المنفعة الجماعية، سيكون له بالطبع نسبة تكلفة – منفعة – قدرها واحد دولار، فإذا كان ينبغى للمنفعة الجماعية أن تكون عالية التكاليف، فإن الفرد فى جماعة كبيرة سيكون لديه دافع لتوفير بعضها، وهو ما سيثبت أن الجماعة كانت تفشل بشدة فى خدمة مصالحها الجماعية.

فضلاً عن ذلك فإن الأفراد الذين يحصلون فقط على واحد على المليون من المنفعة التى تأتى من وراء توفير منفعة جماعية، لا يكون لديهم بطبيعة الحال حافز للتفاعل على مستوى استراتيجى، أو للانخراط فى ممارسة المساومة أو التفاوض، وإذا حصل كل فرد فقط على واحد على مليون من المنفعة التى تأتى من وراء تقديم مصلحة عامة، فإن اثنين من الأفراد سيتلقيان اثنين على مليون من تلك المنفعة واثنان على مليون من المنفعة لا تكفى بطبيعة الحال لدفع زوج من الأفراد للتفاوض مع طرف ثالث؛ لعلاج المحصلة التى تتصف باللاعقلانية الجماعية بالنسبة للجماعة.

المنطق الضال للتهديد بعدم العطاء

حتى إذا نجح أفراد كثيرون فى جماعة كبيرة، فى عمل ترتيب لتوفير قدر من المنفعة الجماعية، فإنهم لن يحصلوا على ما سيحصل عليه من لا يساهم من الأساس، ومن الصحيح أن الأفراد الذين، بفعل الاتفاق، قدموا قدراً من المنفعة الجماعية، يمكنهم تهديد غير المشاركين بوقف منفعتهم، ما لم يشارك هؤلاء الذين لا يعطون، ولكن هذه التهديدات المساومة لا يحتمل نجاحها، ولنفكر فى جماعة من س من الأفراد سينتفعون من تلقى منفعة عامة، فأى مجموعة فرعية س–١ ممن هم خارج الممتنعين عن العطاء، يمكنها التهديد بعدم تقديم أى شىء ما لم يكن هناك عرض بالحصول على نصيب ملائم.

وعلى الرغم من أننا رأينا أن هذه الاستراتيجية غالبًا ما تفلح فى نموذج الجماعات الصغيرة، فإنه مع ازدياد حجم الجماعة يصبح هذا التهديد أقل فأقل ثقلاً وتأثيرًا، ففى جماعة من ألف شخص، سيعرف المنتفع المتوسط بالمنفعة الجماعية الذى يستخدم استراتيجية العرض أن الأعضاء الـ ٩٩٩ الباقين سيكونون فى خسارة مجمعة بـ ٩٩٩ مرة من جراء عدم عطائه، فضلاً عن ذلك، فإن المنتفع المتوسط العقلانى فى جماعة من ألف فرد، قد لا يمكنه الانجذاب- بفعل عدم العطاء- لدفع أكثر من واحد على الألف من التكلفة الإجمالية للمنفعة الجماعية، فالمكاسب التى تذهب للـ ٩٩٩ من استراتيجية المساومة لعدم العطاء، حتى لو نجحت، تكون مرتبطة بصغرها فى علاقتها بخسارتهم من عدم العطاء.

مجمل القول، إنه فى أية جماعة كبيرة يكون التهديد الوحيد المتوافر فى غياب القسر- التهديد بعدم العطاء- مكتوبا عليه الفشل، لسببين: الأول، أن جماعة كبيرة من المساهمين يفقدون أضعافًا مضاعفة من عدم العطاء، مقارنة بكل هدف من أهداف تكتيكهم فى المساومة. والثانى، أنهم سيخسرون أيضًا أكثر بكثير مما يمكنهم الحصول عليه، عبر الفترة نفسها من الوقت، من الجانب غير المساهم.

لدى كل فرد دافع لمحاولة أن يكون فى وضع غير المساهم، وهو ما ينتج عنه أننا لا ينبغى حقيقة أن نتوقع أن الأغلبية سوف تساهم فى تقديم مصلحة أو منفعة عامة، ومحصلة التفاعل الطوعى فى الجماعات الكبيرة التى يمكن أن تربح من الحصول على منفعة جماعية، غالبًا ما تتمثل فى عدم العطاء أيًا كان نوعه، وبالتالى فإن العطاء الطوعى لأى شىء يتم من بعيد وبدون دعم مالى، لا يمكن على الإطلاق أن يكون مضاهيًا لمستوى عقلانى جماعى.

المنطق على هامش العقلانية الجماعية

نظرًا لأن السلوك الفردى فى الجماعات الكبيرة لا يمكن أن يحصل جماعيًا على كميات معقولة من المنافع الجماعية، هذا لو حصل على أى شىء من الأصل؛ فإنه

يجب أن نقوم بجهد تخيلى للتفكير فى وضع يكون فيه القدر الأكبر من النفع الجماعى قد تم تقديمه بالفعل، ولكننا فعلنا ذلك مع الجماعة الصغيرة، ومن المثير أن نضع فى عين الاعتبار الجانب المضاد، فإذا كانت جماعة من مليون فرد تحصل على أكبر قدر جماعى من منفعة جماعية، وقتئذ ستكون الفائدة المجمعة للمليون من آخر وحدة مقدمة، مساوية تمامًا لتكلفة هذه الوحدة الهامشية، وعندئذ سيكون الفرد المتوسط، فى هذه الجماعة المكونة من المليون فرد، حاصلاً على واحد على مليون من الفائدة الناتجة عن هذه الوحدة الهامشية، ومن ثم، فإن العضو المتوسط سيجد أنه، إذا أُعطى وحدة من المنفعة الجماعية، ستمثل بالنسبة له واحد على مليون فقط من تكلفتها، والواضح أن الجماعات الكبيرة لن تحصل على كميات كلية معقولة من المنافع الجماعية من خلال السلوك الطوعى والمدعوم.

ونظرًا لأن كتاب "منطق العمل الجماعى" قد نشر فى عام ١٩٦٥م، فإن الباحثين فى علوم عديدة وبلدان مختلفة، شرعوا فى عدد واسع من الدراسات المفصلة، والاختبارات الإحصائية، وحتى التجارب المضبوطة لاختبار النظرية المذكورة أنفًا، فأغلبية ساحقة من البحوث اتفقت مع النظرية، وبعض من التراث الذى ينمو منبثقًا عن كتاب منطق العمل الجماعى، يُستشهد به، إن لم يكن قد تلخّص فى كتابين، يمثلان أيضًا إسهامًا مهمًا فى حد ذاتهما، وهما: كتاب "راسل هاردين" Russell Hardin العمل الجماعى[1] Collective Action، وكتاب "تود ساندلر" تحت العنوان نفسه[2].

حتى فى حالة عدم وجود تكاليف معاملات!

بعض الدارسين لتكاليف المعاملات يفترضون أنه، نظرًا لأن جميع من فى جماعة كبيرة يمكنهم أن يصبحوا أفضل حالاً إذا اتفقوا على سداد نصيبهم من

(1) Baltimore, MD: John Hopkins University Press, 1982.

(2) Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1992.

التكاليف، وتقديم المنفعة الجماعية، فحتى الجماعات المكونة من آلاف أو ملايين ستمد نفسها طوعًا بمنافع جماعية، إذا سدد مصدر ما من الخارج تكاليف المساومة المطلوبة، أو إذا لم تكن هناك - لأى سبب من الأسباب - تكاليف معاملات أو مساومة، وعلى أية حال، فإن الاتفاق على تقاسم التكاليف قياسًا للمنافع وتوفير المصلحة، سيكون اتفاقًا يحظى بميزة الإجماع، حيث تؤدى مقاربة المساومة الكووسية وتكاليف المعاملات بنا إلى التفكير فى أن هذا سيحدث، إذا لم يكن محتمًا على أطراف الاتفاق تسديد تكاليف المساومة.

الافتراض بأن مصدرًا خارجيًا سيسدد كل تكاليف المعاملات، هو بالطبع افتراض غير واقعي، وقد رأينا أن الأفراد فى مجموعة كبيرة لن يكون حتى لديهم، وفى غياب دعم خارجي لتكاليف المساومة، حافزًا على المساومة مع بعضهم البعض، ولكن من الأهمية بمكان أن نفكر فيما سيحدث إذا تم دفع تكاليف المعاملات أو المساومة من قبل مصدر خارجي أو كانت قيمتها صفرًا لسبب أو لآخر، حيث سيلقى هذا الضوء على فرق حرج، لم يكن ملاحَظًا من قبل، بين المعاملات التى تتضمن منافع خاصة، وتلك التى تتضمن منافع عامة، والفشل فى ملاحظة هذا الفرق، أدى بكثير من الاقتصاديين إلى الوقوع فى خطأ منطقى، لذلك، دعونا نفترض أن مؤسسة ما خارجية تسدد كامل التكاليف للوقت وغيره من الموارد التى سيكرسها الأفراد فى مجموعة كبيرة للتفاوض على اتفاق، يُجمِع الكل على أنه ذو ميزة عامة لجلب المنفعة الجماعية لأنفسهم.

مع المعاملات فى المنافع الخاصة، فإن الطريقة الوحيدة للحصول على هذه المنافع، هى أن تكون جزءًا من المعاملة؛ فإذا تراجعت عن الصفقة، فإنك لن تحصل على شيء، ولا توجد مشكلة فى الحصول على المشاركة من قبل الأطراف ذوى الصلة، فى المعاملة ذات الميزة المتبادلة فى المنافع الخاصة: مصالح الأطراف فى الحصول على منافع تدفعهم للمشاركة.

إن تكاليف التعلم حول فرصة المعاملة ذات الميزة المتبادلة- أو أية تكاليف معاملات أخرى- قد تمنع بعض الصفقات من أن تتم، وإلا سيكون لها ميزة متبادلة، لكن للحصول على معلومات وتغطية تكاليف معاملات أخرى تستخدم موارد قيمة، ينبغى ألا نفترض وجود أى عجز اجتماعى، عندما لا تتم مثل هذه الصفقات، والمصلحة الذاتية لدى الأفراد تعطيهم حافزًا للبحث عن معاملات متميزة، وغالبًا ما ستدفع المؤسسات لتتبع معلومات حول مثل تلك الفرص السوقية، والانخراط فى السمسرة، وبالتالى، وحتى على الرغم من أن الأسواق تكون فى طبيعتها ناقصة الكمال، وبطرق مختلفة، فإنه لا توجد مشكلة عامة بالنسبة للمجتمعات فيما يتعلق بدفع الأفراد والمؤسسات إلى المشاركة فى معاملات ذات ميزة تبادلية فى المنافع الخاصة.

لعبة بدون جوهر

والآن، لنفترض أن هناك جماعة كبيرة، سيكون جميع من فيها أفضل حالاً، إذا تم تقاسم تكاليف المنفعة الجماعية بينهم، وتم توفير المنفعة، لنفترض أكثر أن معظم المنتفعين المحتملين بالمنفعة الجماعية - أو جميعهم ما عدا واحداً - اتفقوا على تقاسم التكاليف وتوفير المنفعة الجماعية، فإن الأشخاص الذين لا يشاركون فى الصفقة، يكونون هم الأوفر حظًا من بين الجميع؛ فهم يحصلون على منفعة عامة دون مقابل، حيث إن المشاركين فى الصفقة يدفعون التكاليف! وأفضل محصلة ممكنة هى التراجع عن الصفقة.

والحقيقة أن المنتفعين المحتملين يتراجعون عن الصفقة، لأنها فى صالح من يبرمون اتفاقًا لجعل الجميع يشارك فى التكاليف، فى المقابل، إذا بدا الأمر كأنه سيكون هناك اتفاق على توفير منفعة جماعية، فإن الأفراد العقلانيين يتراجعون بطريقتهم لإخراج أنفسهم، ونظرًا لأن كل شخص، عمومًا، سيكون أفضل حالاً إذا كان هناك اتفاق بتوفير منفعة جماعية لن يكون هو أحد منتفعيها، فإنه سيكون هناك

حافز لدى الجميع ليصبحوا فى هذا الوضع، وهذا يعمل ضد صفقة توفير منفعة جماعية من خلال المساومة، أو التفاوض[1].

ولفهم أهمية هذه النقطة، لا تفكّر فقط فى الجماعة ككل، بل أيضًا فكِّر فى جميع التحالفات الممكنة، أو المجموعات الفرعية (بما فيها المجموعات الفرعية من الفرد الواحد) التى يمكن لأفراد الجماعة المنتفعين المحتملين أن يحاولوا المشاركة فيها، ولنفترض أيضًا أن المنفعة العامة قيد النقاش، تأتى بكمية واحدة مميزة، بحيث يمكننا استخلاص سؤال حول: ما المقدَّم؟ ونفكر فقط حول ما إذا كانت أية منفعة ستقدم أو يتم توفيرها، فمشكلة العمل الجماعى تظهر - وإمكانية المساومة الكووسية تصبح قضية - فقط إذا كانت المنفعة العامة تستحق بالنسبة للجماعة ككل، أكثر من تكلفتها، لذا فإننا نفترض أن هذه صحيحة، وبهامش كبير، ويلزم من هذا أنه يجب أن يكون هناك تقسيم معين لتكاليف توفير المنفعة الجماعية، كأن يكون كل عضو وجميع الأعضاء فى الجماعة ككل أفضل حالاً، إذا تم توفير المنفعة، مقارنة بحالهم إذا لم يتم توفيرها، وتقسيم التكاليف الذى سوف يفلح بالتأكيد، هو هذا التقسيم الذى يقوم على تسديد كل عضو من أعضاء الجماعة نصيبًا من التكاليف، مساويًا لنصيبه من المنافع

(١) من الصحيح أن العطاء لن يكون بأفضل قدر له على مستوى الجماعة إذا كان ثمة منتفع لا يشارك، وهو ما يعنى أن غير المشارك سوف يحصل أيضًا على قدر أقل من المنفعة الجماعية مقارنة بما كان سيحصل عليه إذا شارك فى التكاليف، وإذا كانت الجماعة صغيرة جدًا حيث لا يوجد بها سوى اثنين أو عدد قليل من المنتفعين من المنفعة الجماعية، فإن هذا سيدفع المشاركة: المكاسب من الحصول على المزيد قد يكون عظيما إلى درجة أنه سيكون من الأفضل المشاركة فى تكاليف كل الوحدات والحصول على كمية أكبر مما سيتم الحصول عليه فى حالة عدم المشاركة بقدر من العطاء. وفى الجماعات الكبيرة التى هى محل النقاش الآن، فإن هذا الاعتبار يكاد لا ينطبق أبدًا، ففى مجموعة من ألف شخص، إذا كان هناك منتفع لا يشارك، فإن مشاركته ستضيف فقط واحد على ألف إلى قيمة العطاء، ومن ثم ستؤدى إلى زيادة تافهة فى العطاء، والشخص الواحد أو عدد من الأشخاص فى جماعة كبيرة سيضيف القليل للعطاء من خلال المشاركة بحيث إن هذه الزيادة ستؤثر بالكاد على الرفاهة، ونصيبهم من تكلفة جميع الوحدات المقدمة قد لا تكون، مع ذلك، تافهة على الإطلاق بالنسبة لهم، فالفرد فى جماعة كبيرة يكون أفضل حالاً كفير مشارك على أساس قدر ضئيل مما هو الحال فى حالة سداد نصيب مناسب من تكلفة الوحدات المقدمة.

(نصيب ليندال Lindhal share)؛ فإذا كان جميع أعضاء المجموعة متكافئين، سيدفعون نصيبًا متساويًا من تكلفة المنفعة العامة، ولنفترض أن هذا هو نموذج تقسيم التكاليف قيد النقاش.

فنحن تحديدًا لدينا وضع، عندما تغيب فيه تكاليف المعاملة، فإن نظرية كووس تخبرنا بأن الأفراد العقلانيين سيقومون بمساومة كووسية لتوفير منفعة عامة، ومع تخصيص نصيب عادل من التكاليف، فإن جميع أفراد الجماعة سيحصلون على مكاسب من توفير المنفعة الجماعية.

لكن هل سيكون ثمة تحالفات صغيرة، أو مجموعات فرعية، من شأنها عرض احتمال منظور لدفعة أكبر بالنسبة للفرد؟ بالطبع – وبالنسبة لشكلات العمل الجماعى لجماعة كبيرة، بالضرورة – تكون الإجابة: نعم، فالتحالف أو المجموعة الفرعية التى لا تشارك، ستحصل بوضوح على أكثر المكاسب، بينما سيدفع الآخرون من أجل المنفعة! وهذا يصح، سواء كان هناك كثير ممن لا يشاركون فى التكلفة، أو كان شخصًا واحدًا فقط، فهدف الأفراد العقلانيين فى المجموعة ككل، هو عدم الإسهام فى الدفع، فيما يدفع الآخرون، فإذا لم يتم تحقيق المنفعة العامة فإن هذا يتعارض مع نظرية كووس الخاصة بمثل هذه الحالات التى يفترض ألا يوجد فيها تكاليف معاملات أو مساومة.

وإذا كان أفراد جماعة كبيرة يعتقدون أنه سيتم تحقيق المنفعة الجماعية، فإنهم سيسعون إلى إدراج أنفسهم فى الجماعة التى لا تسدد، وتدرج آخرين فى التحالف الذى يتقاسم التكاليف: هذه استراتيجية عقلانية، فإذا تمت تغطية تكاليف المعاملات من قبل مصدر خارجى، أو كانت قيمتها صفرًا لسبب آخر- بما أن التحايل الاستراتيجى لن يتكلف شيئًا- فإن التحايل سيستمر بلا نهاية، مع عدم ضمان أن المنفعة الجماعية سيتم توفيرها! وسواء كان الأفراد يعتقدون أن المنفعة العامة

ستتوافر أم لا، فإن تنبؤ نظرية كووس بأن الأفراد العقلانيين، مع انعدام تكاليف المعاملات، سيقومون دومًا بمساومة كووسية يكون مرفوضًا[١].

النقطة العامة أن مشكلات العمل الجماعى لجماعة كبيرة، دائمًا ما تتضمن ما يدعوه منظّرو "لعبة التواطؤ" بـ ألعاب بدون جوهر :games without cores[٢] أوضاع يكون فيها بعض الأفراد أفضل حالاً فى مجموعة فرعية، مقارنة بوضعها هى فى تحالف المجموعة ككل، حتى عندما تكون المكاسب الكلية هى الأعظم من تحالف الكل[٣]. ومن المتوقع أحيانًا أن الافتراض القائل بأنه لا توجد تكاليف معاملات بالتحديد، إنما هو افتراض غائب فى كل حالة يمكن أن تمنع الأفراد العقلانيين من تحقيق مساومات كووسية، ولكن الصعوبة التى حددناها للتو، لا يمكن أن تفترض أو تحدد بعيدًا، حيث إنها تتضمن تناقضًا منطقيًا: فالنظرية الكووسية تفترض سلوك

---

(١) قد يدفع البعض بأن مقاول ما سيتداول اتفاق مقترح بأن يدفع كل طرف نصيبه من التكلفة الخاصة بالمنفعة الجماعية، ولكن ذلك الاتفاق لن يوضع موضع التنفيذ إلا إذا وقع جميع المنتفعين المحتملين عليه، ولكن إذا كانت الموافقة بالإجماع مطلوبة، فإن المقاول سيدفع لفرد ما لكى يمتنع، والممتنع يمن وقتئذ أن يوافق على التوقيع فقط فى حالة تلقيه نصيبًا كبيرًا من المكاسب الناتجة عن إتمام الاتفاق! وقد يكسب الآخرون من الاستسلام لهذا المطلب، بدلاً من ترك نص الإجماع والممتنع يمنعونهم من تحقيق جميع المكاسب المنتظرة من إتمام المنفعة العامة. فإذا كان العقد لا يتطلب اتفاق بالإجماع بخصوص توفير المنفعة، فإن الممتنع قد يرفض ببساطة تحمل أى تكاليف للمنفعة الجماعية، علمًا منه بأن الآخرين سوف يحققون مكاسب من التصرف بأنفسهم، وإذا كانت المساومات نافذة المفعول وأولئك الذين يضعون الاتفاقات يميلون إلى الحصول على أكبر قدر للجماعة تم إعطائهم الحركة الأولى، فمن الممكن وضع اتفاقات ستحصل على توفير المنفعة، لكن هذا يتطلب ميزة الحركة الأولى التعسفية لمحصلات كفؤ، فإذا تم إعطاء نفس الميزة التعسفية لأى أحد قد يربح من وراء كونه غير مساهم، لن يكون هناك عمومًا إمكانية توفير طوعى لأفضل ما فى المجموعة، حتى إذا كانت تكلفة الموارد المكرسة للمساومة مستوفاة من الخارج.

(2) Does Voluntary Participation Undermine the Coase Theorem?" Elsevier Science S.A. Economic Letters 61, 3-11.

(٣) كلمة كبيرة تستخدم بصورة فضفاضة بغرض تجنب الدخول فى تنوع هائل من الحالات التى لا تحتاج اختبار لدحض النظرية الكووسية، وألعاب بدون جوهر قد تظهر أيضًا فى جماعات صغيرة، خاصة عندما يكون هناك ما ندعوه "استغلال القدر الكبير من قبل الصغير" فى كتاب "منطق العمل الجماعى" أى فى حالات يضع فيها أحد الأطراف قيمة كبيرة جدًا على المنفعة العامة مقارنة بغيره فى الجماعة.

فرد عقلانى، ولا يكون لها معنى بدون هذا السلوك، لكن فى مشكلات العمل الجماعى للجماعة الكبيرة، يكون سلوك الفرد العقلانى منطوياً على أن الأفراد سيحاولون إبعاد أنفسهم عن المساومات الكووسية، ومن ثم يمنعون فى الغالب حدوث هذه المساومات، حتى عندما تكون تكاليف المعاملات صفراً.

دوافع انتقائية

يمكن للجماعات الكبيرة الانخراط فى عمل جماعى، عندما تتوافر لديها إمكانية الوصول إلى دافع انتقائى، وهو ما ينطبق، على خلاف المنفعة الجماعية نفسها، بصورة انتقائية على الأفراد، حسب ما إذا كانوا سيساهمون فى توفير المنفعة الجماعية أم لا، والدافع الانتقائى يمكن أن يكون إيجابيًا أو سلبيًا، فيمكن أن يكون على سبيل المثال، خسارة أو عقاباً مفروضًا فقط على من لا يساهمون فى تكلفة توفير المنفعة الجماعية، فالحصيلة الضريبية، بالطبع، يتم الحصول عليها بفضل دوافع انتقائية سلبية، نظراً لأن من لا يدفعون ضرائبهم يكونون معرضين- وقتئذ- لكل من دفع الضرائب، وتوقيع العقوبات.

والنمط الأكثر شهرة فى جماعات المصالح المنظمة فى المجتمعات الديمقراطية الحديثة، اتحاد العمل، يكون عادة أيضًا مدعمًا، جزئيًا، من خلال دوافع انتقائية سلبية، فمعظم المستحقات داخل هذه الاتحادات ذات القوة الحقيقية، يتم اكتسابها من خلال تدابير منحصرة على النقابيين، ولو لفترة ما، حتى يتم التسجيل فى النقابة، أو مقصورة فعليًا على النقابيين، أو على الهيئات التى تجعل دفع المستحقات أكثر تلقائية أو أقل إجبارية، وغالبًا ما يكون هناك تدابير غير رسمية بالتأثير نفسه. وتشكيل حاميات للإضراب من قبل البعض أثناء تنظيمه، يعد أيضًا باعثًا انتقائيًا سلبيًا أحيانًا ما تحتاجه الاتحادات، على الرغم من أن حماية الإضرابات داخل الصناعات مع اتحادات مستقرة، عادة ما تكون حماية سلمية، وهذا لأن قدرة الاتحاد

على غلق مشروع قام بالدعوة إلى تنظيم إضراب ضده يكون أمرًا واضحًا للجميع؛ فالمرحلة المبكرة من النقابية غالبًا ما تتضمن قدرًا كبيرًا من العنف من جانب الاتحادات وأصحاب العمل المناهضين للاتحاد ومعهم العمال الكاسرين للإضراب.

بعض المعارضين للاتحادات العمالية يدفعون بأنه، نظرًا لأن كثيرًا من أعضاء الاتحادات العمالية لا ينضمون إلا من خلال تدابير منحصرة نقابيًا ونافذة قانونيًا، فإن معظم العمال ذوى الصلة لا يرغبون فى الانضمام إلى النقابة أو إلى الاتحاد. وقد نص قانون "تافت هارتلى" Taft-Hartley Act الذى تم تمريره فى الولايات المتحدة بعد فترة قصيرة من انتهاء الحرب العالمية الثانية، على أنه يجب تنظيم انتخابات محايدة تدار حكوميًا؛ لتحديد ما إذا كان العمال قد رغبوا بالفعل فى الانتماء إلى الاتحادات، أم لا؟ وكما يشير منطق المنفعة الجماعية التى ظهرت هنا، فإن العمال أنفسهم الذين كان يجب إجبارهم على دفع رسوم الاتحاد، قد صوتوا من أجل اتحادات ذات واجبات قسرية (وطبيعيًا بهوامش ساحقة)، لذا فقد تم التخلى عن هذا الملمح من قانون "تافت هارتلى"؛ لعدم فائدته. فالعمال الذين تجنبوا دفع رسوم الاتحاد، ولكنهم صوتوا لإجبار الجميع على دفعها، لا يختلفون عن دافعى الضرائب الذين يصوتون من أجل مستويات مرتفعة من الضرائب، ولكنهم يحاولون تدبير شئونهم الخاصة لتجنب دفع الضرائب.

ويسبب المنطق نفسه، فإن جمعيات مهنية كثيرة تحصل أيضًا على أعضاء لها من خلال الإجبار السرى أو العلنى (على سبيل المثال، المحامون فى الولايات المتحدة من ذوى "النقابات المغلقة")، هكذا حال عمل التكتلات والكارتيلات/ مجموعات المصالح من أنماط أخرى؛ فبعض الإسهامات من مسئولى الشركات، على سبيل المثال، لصالح ساسة مفيدين للشركة تكون أيضًا نتيجة لأشكال دقيقة من الإجبار.

وتعد الدوافع الانتقائية الإيجابية أيضًا، وعلى الرغم من سهولة عدم ملاحظتها، دوافع شائعة كأمثلة متنوعة فى منطق العمل الجماعى. والمنظمات الأمريكية الزراعية

تعتبر مثالاً نموذجيًا لذلك، وكثير من أعضاء منظمات الزراعة الأمريكية هم أقوى الأعضاء، لأن مدفوعات المستحقات عليهم يتم خصمها تلقائيًا من علاوات الرعاية من التعاونيات الزراعية، أو تكون متضمنة فى أقساط التأمين المدفوعة لشركات التأمين المتبادل، والمرتبطة بمنظمات الزراعة، وأى عدد من المنظمات بعملاء من الحَضَر يوفرون أيضًا دوافع انتقائية إيجابية مشابهة، فى شكل سياسات التأمين والمنشورات والأسعار المخفضة، وغيرها من منافع خاصة تتاح للأعضاء فقط، وتدابير الشكوى فى اتحادات العمال عادة ما تشكل أيضًا دوافع انتقائية، وذلك لأن الشكاوى من أعضاء نشطين، غالبًا ما تلقى الاهتمام الأكبر.

وهذا التعايش المفيد للطرفين، بين القوة السياسية وبين التنظيم المناصر أو المتكتل ومؤسسات العمل المرتبطة به، غالبًا ما يسفر عن مزايا ضريبية أو غيرها، لمؤسسة الأعمال أو التجارة أو النشر، وغيرها من تدفق المعلومات للذراع السياسى للحركة، غالبًا ما يقدم نماذجًا من الأداء أو الثقة التى تجعل أنشطة الأعمال أو التجارة الخاصة بالحركة أكثر تحايلاً أو مناورة، والفائض الذى يتم كسبه بهذه الطرق يوفر بدوره دوافع انتقائية إيجابية، تجنّد مشاركين من أجل جهود المناصرة والتكتل، بحيث تكون أنشطة الأعمال والمناصرة مكملة لبعضها البعض، وهو ما يعنى أنها يمكن أن تتحقق فى أكثر البيئات تنافسية.

مجمل القول

إن الاعتقاد الراسخ طويلاً بأن الجماعات تعمل طبيعيًا من أجل مصلحتها المشتركة- رغم تعزيزها من خلال نظرية كووس، وماركس، وغيرهما من التقاليد الفكرية المختلفة - اعتقاد خاطئ؛ فأينما كانت قيمة المنفعة الجماعية لأية جماعة تتجاوز تكاليفها بوضوح، فإنه بالضرورة تكون هناك مساومة كووسية محتملة لتوفير المنفعة التى (إذا تمت ونفذت) ستجعل كل أعضاء الجماعة أفضل حالاً، ولكن إذا

كانت الجماعة كبيرة بما يكفي، فإن أعضاءها لن يكون لديهم أي باعث للانخراط في المساومة، والتفاعل الاستراتيجي المكلف، الذي يمكن أن يحقق النجاح لمثل هذه المساومة الكووسية، حتى إذا كانت تكاليف المعاملات صفراً، فإنه لا يوجد افتراض بأنها ستمارس مساومة كووسية: فأي توقع بعمل مساومة كووسية ستتم سيخلق لعبة بلا جوهر، جهداً متواصلاً من جميع الأفراد العقلانيين، ليصبحوا في الجماعة الفرعية التي حصلت على المكاسب الأعظم، أي في ائتلاف غير المساهمين.

ويمكن للجماعات أن تتغلب على صعوبات كبيرة تواجه العمل الجماعي، وأن تخدم بصورة عقلانية مصالحها الجماعية في ظرفين فقط؛ الظرف الأول: حال كون عدد أعضاء الجماعة قليلاً، على الرغم من أن المحصلة المضادة التي أوحت بها التفسيرات الخاطئة الشائعة لمعضلة السجينين، تكوّن جماعات من الصغر بما يكفي لقدرتها على القيام غالباً بالعمل من أجل مصالحها المشتركة. والظرف الثاني الذي يمكن للجماعة التغلب من خلاله على صعوبات العمل الجماعي: توافر الدوافع الانتقائية، حيث إن جماعات كثيرة تكون كبيرة الحجم، ولا تواتيها فرصة الحصول على دوافع انتقائية، فإنها لن يمكنها أبداً العمل من أجل مصالحها الجماعية.

ولا يوجد مجتمع يمكنه أبداً أن يكون لديه تنظيم شامل ومنظم لكل الجماعات، وبالتالي، فإن تلك الجماعات من قبيل المتعطلين والفقراء والمستهلكين ودافعي الضرائب، ليست منظمة، وأي تفاوض من أجل عمل جماعي بين جماعات منظمة، سيميل إلى تجاهل الخسائر الواقعة على غير المعترَف بهم: كقوى طوعية أو قوى السوق التي لا يمكنها أن تؤدي إلى مساومة كووسية، كما أنها تستغرق وقتاً طويلاً للجماعات التي يمكنها تحدي صعوبات العمل الجماعي، والتغلب عليها.

الفصل الخامس

الحكم والنمو الاقتصادى

إذا كانت الحجة التى طورناها فى الفصول السابقة على حق، فإننا إذن نعرف الأدوات التى تعوزنا للإجابة عن أسئلة كثيرة مهمة، من بينها القضية التى طرحت فى الفصل الثالث حول سبب تغلب بعض الجماعات على الفوضوية واللاتنظيم، من خلال الاتفاق الطوعى، وسبب فشل بعضها الآخر فى ذلك، كما تتضمن أيضًا بعض الأسئلة المطروحة فى التمهيد حول سبب اختلاف النتائج (خصوصا فى علاقتها بالتوقعات) بعد هزيمة الفاشية وانهيار الشيوعية، لماذا كانت هناك معجزات اقتصادية غير متوقعة بعد هزيمة الفاشية، فيما كان الأداء الاقتصادى فى الغالب أسوأ بعد انهيار الشيوعية مما كان عليه حاله زمن انتشارها؟

تطور الحكم

سأقدم أولاً الإجابة التى وعدت بها فى الفصل الثالث، عن سبب عدم استطاعة البلدان ذات الكثافة السكانية العالية، التخلص من عدم التنظيم؛ الفوضوية، وإرساء حكومة من خلال عقد اجتماعى طوعى أو مفاوضة كووسية، حيث يمكن لكثير من الجماعات الصغيرة أن تحقق نظامًا سلميًا من خلال الاتفاق الطوعى، وقد لاحظنا أن المكاسب من محو الفوضوية، هى مكاسب عظيمة لدرجة أنه يمكن للجميع أن يصبحوا أفضل حالاً مما هم عليه، وأن النظام السلمى يمثل منفعة عامة للجميع، ولفهم معنى توفير نظام سلمى ومنافع أخرى، قمنا باختبار منطق العمل الجماعى، مكتشفين أن

صعوبات العمل الجماعى الطوعى تزداد، بصورة حادة، مع زيادة عدد المستفيدين المحتَملَين من المنفعة الجماعية. فالجماعات الصغيرة، على الرغم من أنها قد تستغرق وقتًا لعمل اتفاقات ضرورية للحصول على مستويات عقلانية جماعية من العطاء، فإنها بطبيعة الحال ستكون قادرة على الانخراط فى عمل جماعى طوعى، ولكن الجماعات الكبيرة لا يمكنها خدمة مصالحها المشتركة من خلال سلوك طوعى (وغير مدعوم)، وبالتالى تتنبأ النظرية بأن المجتمعات السكانية الكبيرة، لن تكون قادرة على تحقيق نظام سلمى من خلال العقود الاجتماعية الطوعية التى دأب الفلاسفة السياسيون على طرحها للنقاش، أو من خلال أى نوع من العمل الجماعى الطوعى، لكن الجماعات الصغيرة ستحصل فى الغالب على نظام سلمى بالاتفاق.

هذه التوقعات النظرية تتماشى بدرجة كبيرة مع السجل التاريخى والتراث الأنثروبولوجى، فعلى الرغم من وجود التراث الهائل حول العقود الاجتماعية – والمكاسب التى يمكن للمجتمع أن يحققها فى حالة إرساء مثل تلك العقود وتنفيذها – لم يجد أحد مطلقًا مجتمعًا كبيرًا حقق نظامًا سلميًا أو منافع عامة أخرى من خلال مساومة كووسية وسط أفراد المجتمع، ولا توجد حالة فى السجل التاريخي، يمكننا العثور عليها، قام فيها مجتمع سكانى كبير، من خلال عمل جماعى طوعى من أى نوع، بتأسيس نظام سلمى.

فى المقابل، نجد التراث الأنثروبولوجى يشير إلى أن المجتمعات البدائية، تحقق نظامًا سلميًا من خلال عمل طوعى، فأبسط المجتمعات القائمة على جمع الغذاء والصيد، تكون مكونة طبيعيًا من قبائل تضم فقط ما يقرب من خمسين أو مائة شخص، بمن فيهم الأطفال، وجماعة كهذه تضم طبيعيًا عددًا قليلاً من الأسر التى تحتاج إلى تعاون، لذلك فهى جماعات صغيرة، وكما تتنبأ النظرية فإن هذه الجماعات طوعية بطبيعتها، ويحكمها التوافق بطبيعة الحال، وعدد كبير من أكثر القبائل بدائية تكون بلا رئيس acephalous، حيث لا يوجد فى الغالب فرد فى منصب يخوله القيام

بإجبار الآخرين، وعندما يكون لهذه الجماعات رئيس، غالبًا ما يتولى الإشراف على اتخاذ القرارات الجماعية وتنفيذها، وعندما تصبح جماعات كهذه كبيرة للغاية، أو عندما تزداد حدة الخلافات، فإنها قد تنقسم، ولكن الجماعات الجديدة تقوم أيضًا وبطبيعة الحال، باتخاذ القرارات بالاتفاق الإجماعى. فإذا كانت قبيلة ما تعيش مرحلة الصيد وجمع الغذاء، فإنه لن يكون لديها سوى قدر ضئيل أو ربما لا يكون لديها أو لدى أى شخص منها دافع للإغارة على أية قبيلة أخرى وإخضاعها أو الاحتفاظ بعبيد، حيث لا يمكن للأسرى أن ينتجوا ما يكفى من فائض يفوق تكلفة الإعاشة، بما يبرر تكاليف توفير الحراسة لهم[1]. كما أن النتائج التى توصل إليها علماء الأنثروبولوجيا، تفيد أن القبائل البدائية تحفظ السلام والنظام عن طريق اتفاق طوعى، متماشية على نحو واسع مع ما لاحظه "تاسيتوس" Tacitus و"قيصر" Caesar وغيرهما من الكتاب الكلاسيكيين وسط القبائل الجرمانية الأقل تقدمًا.

ومن الطبيعى الآن، أن نسأل ماذا يحدث عندما تنمو المجتمعات السكانية، وتصبح كبيرة للغاية لتحصل على نظام سلمى أو تحققه من خلال عمل جماعى طوعى، فبمجرد أن تتعلم الشعوب القبلية كيفية زراعة المحاصيل بصورة فعالة، فإن الإنتاج يزداد ويزداد معه السكان، وتصير هناك فى نهاية الأمر مجتمعات سكانية كبيرة تحتاج إلى حكومات. فإذا كان العمل الجماعى الطوعى، ولا يمكن تحقيق مكاسب من

---

(١) ثمة دليل كمى من مسح شامل لدراسات عرقية يبين أن الإشارات إلى العبيد غائبة فى الواقع فى روايات معظم الناس الأكثر بدائية، لكنها شائعة أكثر فى المجتمعات الزراعية الأكثر تقدمًا (انظر:

L. T. Hobhouse, G. C. Wheeler, and M. Ginsberg, The Material Culture and Social Institutions of the Simpler Peoples. London: Routledge and Kegan Paul, 1965;

والدليل على عدم فائدة العبيد من ناحية الربح فى مجتمعات الصيد وارد فى:

Mancur Olson Jr., "Some Historic Variation in Property Institutions," Princeton University. Mimeo, 1967).

نظام سلمى أو غيره من منافع عامة، فكيف حققت هذه المجتمعات الكبيرة نظامًا سلميًا؟ كما رأينا فى الفصل الأول، أن الأوتوقراطيين يمكنهم أن يدفعوا لأنفسهم جيدًا فى الحقيقة، فالمجتمعات تدفع جيدًا لأى لص من اللصوص الرُّحل المغيرين – أو لأى شخص آخر يتمتع بقوة كافية – ليصبح لصًا مستقرًا، وهو السبب الذى أصبحت به معظم المجتمعات السكانية الكبيرة، عبر تاريخ البشرية، محكومة بيد الأوتوقراطيين[1]. وقد فسر التحليل الوارد فى الفصل الثانى أيضًا، كيف يمكن ظهور حكومة نيابية أو ديمقراطية على نحو تلقائى مستقل، على الرغم من أن هذا لا يحدث إلا فى ظروف من التوفيق، أو حسن الحظ، فالمنطق الذى عرضناه يغطى الأنماط الرئيسية للحكومات، ويتسق اتساقًا واسعًا مع تطوُّر هذه الحكومات عبر الزمن.

تصلب فى مجتمعات تتمتع بحرية التنظيم

اتفقنا سابقًا على أن الافتراض الوارد فى الفصل الأول، والقائل بأن الأغلبيات (ومصالح حاكمة أخرى تحقق الدخل من السوق)، كانت متسقة وهادفة؛ يعد افتراضًا مغرقًا فى البساطة، وقد كان من الممكن قولبة الأغلبيات كما لو كانت تعظم من نظم الحكم الأحادية monoliths، لإلقاء الضوء على بعض الملامح المهمة للواقع، فالمصالح الشاملة encompassing وأحيانًا فائقة الشمولية superencompassing للأغلبيات تكون جد مهمة فى تفسير سبب نجاح نظم ديمقراطية كثيرة فى التحقق بهذا

---

(١) بعض القبائل يمكنها فى بعض الأحيان تشكيل اتحادات ومن ثم تزيد من عدد الأفراد الذين يستطيعون الحصول على المنافع الجماعية من خلال عمل طوعى انظر:

Mancur Olson Jr., The Logic of Collective Action. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1965, pp. 62-63.

وبعض المجتمعات الزراعية الأولى ربما كانت تتصف بهذه الخاصية، لكن عندما يصبح عدد المجموعات الصغيرة نفسه كبيرًا جدًا، فإن العمل الجماعى الطوعى لا يصبح ممكنًا.

المستوى، ولكن للأسف، فإن تحليل المصالح الشاملة وفائقة الشمولية للأغلبيات، فى حد ذاتها، يتركنا مع رؤية وردية للغاية.

وهى وردية أو حالمة للغاية، الأمر الذى يرجع من ناحية إلى أن المواطن التقليدى ليس لديه دافع للانخراط فى دراسة جادة حول الشئون العامة، أو عن تأثيرات الأنماط المختلفة من السياسات العامة والمؤسسات، فلننظر إلى مواطن تقليدى يقرر قدر الوقت الذى سيكرسه لقضيته، أكبر احتمال لتمرير صوت انتخابى فى صالح سياسات رشيدة وقيادة صالحة، ولكن هذا المواطن التقليدى لا يحصل سوى على نصيب ضئيل من المكاسب التى تأتى من وراء السياسات والقيادة الفعالة فى المجمل، فإن المواطنين الآخرين فى البلد سيحصلون على كل المكاسب تقريبًا، لذا فإن المواطن الفرد لا يكون لديه باعث لتكريس كثير من الوقت لتقصّى الحقائق، والتفكير فيما سيكون الأفضل بالنسبة للبلد. والمعرفة حول شئون العامة منفعة عامة، ومنطق العمل الجماعى نفسه ينطبق على دراسة الشئون العامة، كما ينطبق على منافع عامة أخرى.

الجهل العقلانى للمواطن التقليدى

وبالتالى، فإن الناخب التقليدى يكون "جاهلاً عقلانيًا"، فيما يتعلق بأى الخيارات سيكون الأفضل فى خدمة مصلحة الناخبين، أو أية أغلبية، وهذه النقطة شديدة الوضوح فى الانتخابات الوطنية، فالمكسب الذى يحصل عليه الناخب من دراسة قضايا المرشحين، حتى يتضح أىٌّ من الأصوات يكون فى مصلحته يأتى من خلال الفرق بين القيمة بالنسبة للفرد فقط (وليس بالنسبة للمجتمع) لما هو "صحيح" وما هو "خاطئ" من محصلات الانتخابات، ويضاعف منها احتمالية أن تغييرًا ما فى صوت الفرد قد يحوّل نتيجة الانتخابات، ونظرًا لأن احتمال تغيير الناخب التقليدى لنتائج

الانتخابات تعد متناهية الصغر، فإن المواطن التقليدى، سواء كان طبيبًا أو سائق تاكسى، عادة ما يكون جاهلاً عقلانيًا بالشئون العامة.

أحيانًا ما تكون المعلومات حول الشئون العامة جد شيقة أو مسلية، بما يجعل الحصول عليها لهذه الأسباب وحدها مدفوع الأجر؛ وهذا الوضع يظهر المصدر الوحيد والأكثر أهمية للاستثناءات عن القاعدة التى تتمثل فى أن المواطنين التقليديين جهلاء عقلانيين بالشئون العامة، وبالمثل، فإن الأفراد فى مهن خاصة قليلة، يمكنهم تلقى مكافآت كبيرة فى المنافع الخاصة، إذا اكتسبوا معرفة استثنائية بالمنافع العامة، فالساسة والمناصرون والصحفيون وعلماء الاجتماع، على سبيل المثال، قد يربحون مزيدًا من الأموال، أو القوة، أو المكانة من المعرفة بالشئون العامة، ومن وقت لآخر فإن المعرفة الاستثنائية بالسياسات العامة يمكن أن تولد أرباحًا استثنائية فى أسواق تداول الأوراق المالية، أو غيرها من الأسواق، فضلاً عن ذلك، فإن المواطن التقليدى سيجد عادة أن دخله، وفرص حياته لن تتحسن بفعل الدراسة الحماسية للشئون العامة، أو حتى لأية منفعة جماعية واحدة.

وحقيقة أن فوائد التنوير الفردى حول المنافع العامة، عادة ما تكون فوائد متفرقة على مستوى جماعة أو أمة، بدلاً من أن تكون مرتكزة على الفرد الذى يتحمل تكاليف التحول إلى فرد متنور، إنما هى حقيقة تفسر ظواهر كثيرة، منها مثلاً، معيار ظاهرة الخبر المثير "رجل يعض كلبًا" فيما يتعلق بما يستحق النشر، فإذا شوهدت أخبار التلفاز بمفردها أو قرئت الصحف لحالها بغية الحصول على المعلومات الأكثر أهمية حول الشئون العامة، فإن الأحداث غير العادية ذات الأهمية العامة الضئيلة، ستكون موضع تجاهل، ويتم تأكيد تعقيدات السياسات الاقتصادية، والتحليلات البيانية الكمية للمشكلات العامة، وعندما يكون الخبر، فى المقابل، بديلاً عن أشكال أخرى من الترفيه أو التسلية لدى معظم الناس، يصبح هناك طلب على الغرائب المثيرة والبنود المهمة للإنسان، وبالمثل، فإن الأحداث التى تتكشف بطريقة مثيرة أخاذة، أو الفضائح

الجنسية وسط الشخصيات العامة، تحظى بتغطية كاملة فى الإعلام. والمسئولون العموميون غالبًا ما يكونون قادرين على الازدهار بدون إعطاء المواطنين قيمة جيدة مقابل الضرائب، قد يقعون فى خطأ استثنائى يكون من البساطة والإثارة بما يكفى لجعله يستحق النشر، الاحتجاجات والمظاهرات التى قد تؤذى نسبة كبيرة من الجماهير، تصنع أخبارًا مشتتة، ومن ثم، فإنها تدعو إلى الاهتمام بالحجج التى لولا هذه الأنشطة لتعرضت للتجاهل.

إن الجهل العقلانى لدى الناخبين – ومن ثم الأغلبيات – يعنى أن الأغلبيات ستفشل غالبًا فى رؤية مصالحها الحقيقية، فهى يمكن أن تكون ضحايا للافتراض الذى قد لا يلاحظونه، وهم من الممكن أن يقتنعوا بحجج واهية سطحية، كأن تعد سياسات معينة فى صالح الأغلبية، أو فى صالح المجتمع ككل، فيما هى فى الواقع سياسات لا تخدم سوى مصلحة خاصة، وعندما ننظر فى الدوافع التى تواجه مجموعات المصالح الخاصة، سنرى أن هذه المشكلة جد خطيرة.

تنظيم الصناعات والمهن الفردية

لننظر إلى الأوضاع التى تكون فيها المؤسسات أو العاملون فى صناعة ما، أو الأفراد المستخدمون فى مهنة معينة منظمين للعمل جماعيًا، كتكتل أو جماعة مصالح، فهم ليسوا أغلبية فى مجموعة ناخبين، ومن ثم من غير المحتمل أن يكسبوا نسبة كبيرة من الدخل القومى فى البلد، ولأنهم ليسوا أغلبية فهم لا يستطيعون إتمام السيطرة على الضرائب، واستخدام قوة الحكومة، وعليهم بدلاً من ذلك أن يستفيدوا من ميزة الجهل العقلانى للناخبين، فيما يتعلق بالجوانب الخاصة داخل السياسات العامة، تلك التى تتعلق بالتأثيرات الفعلية للسياسات العامة.

فهم يقنعون الناخبين الجهلاء العقلانيين بأن حماية صناعتهم تقوّى من الاقتصاد القومى، أو أن اللوائح التى تحد من الدخول والتنافس فيما بين صناعاتهم، هى لوائح جيدة للمستهلك، أو أنهم يحصلون على إعفاءات ضريبية، وعلى دعم لا يعلم عنهما الناخب العادى شيئًا، وسيكونون فى الغالب قادرين على التخطيط، أو ترتيب مصالحهم دون تطفل فى أسواقهم، ومن ثم يحصلون على أسعار أو أجور احتكارية، وحقيقة أن جماعات المصالح الخاصة تخدم - بأفضل شكل ممكن - مصالحها عن طريق الدفع فى سبيل تدابير يساء فهمها، أو من غير محتمل ملاحظتها على نحو واسع، تجعل - بطبيعة الحال - الخسارة فى الكفاءة الاقتصادية من أنشطتهم أعظم مما ستكون عليه فى حال تلقيهم دعمًا مباشرًا، وغير مشروط.

ولكن لأى مدى سيكون لدى منظمات العمل الجماعى، التى تمثل صناعات أو مهنًا معينة، دافع للإحجام عن إعادة التوزيع على نفسها، الأمر الذى من شأنه أن يسبب ضررا كبيرًا للكفاءة الاقتصادية؟ إن الأرباح، بل وحتى القيمة المضافة فى صناعة تقليدية، والأجور فى صنعة أو مهنة تقليدية، تمثل جزءًا صغيرًا من إجمالى الناتج القومى، ولنفترض، لتسهيل الحسبة، أن مصلحة ما منظمة تحصل على ١٪ بالضبط من إجمالى الناتج القومى، وحينئذ سيدفع هذا الوضع تلك المصلحة المنظمة، للضغط من أجل إعادة التوزيع الحكومى، وكذلك إعادة التوزيع على مستوى جماعة المصالح؛ من أجل مصلحتها وحتى الوصول إلى نقطة تكون فيها الخسائر الاجتماعية أكبر ١٠٠ مرة من قدر ما تحصل عليه! حينئذ فقط سيكون نصيبها الاجتماعى الهامشى من هذه الخسائر الاجتماعية، نصيبًا كبيرًا بحجم مكاسبها على الهامش من القيام بمزيد من إعادة التوزيع، فجماعة المصالح الخاصة التقليدية لها مصلحة ضيقة للغاية، وليست مصلحة شاملة، وهى تواجه دوافع تكون بحجم دوافع الأغلبيات، ولسوء الحظ، أنها تكون أكثر مصيرية بكثير بالنسبة للمجتمع من تلك التى تواجه اللص المستقر الآمن، وغالبًا ما تكون أسوأ من تلك التى تواجه عصابة تلوّح بابتزاز الحماية، وليست أفضل بكثير للمجتمع من تلك التى تواجه المجرم الفرد، وحيث إننا

ناقشنا هذه القضية بدقة فى كتاب "حول صعود وأفول الأمم"[1]، فلن نخوض فى هذا الموضوع أكثر من ذلك هنا.

الظهور البطىء لمنظمة عمل جماعى

فى الفصل الرابع ناقشنا أن العمل الجماعى يعد عملاً صعبًا وإشكاليًا، بالإضافة إلى ذلك، توجد بعض التكاليف الخاصة المتعلقة بالبداية فى تأسيس منظمة، أو نمط جديد من التعاون، فحتى الجماعات الصغيرة أو التى لديها دافع انتقائى ويمكنها مبدئيًا أن تفلح، قد لا تكون قادرة على التنظيم حتى ظهور طرف مهنى، فكل طرف يريد تحمل أقل نصيب ممكن من التكاليف، وفى المساومة يكون لديه الحافز للإحجام أو الامتناع، وأحيانًا ما يدوم هذا لوقت غير معروف، وبعض الأعمال الجماعية المنظورة من خلال المساومة داخل الجماعات الصغيرة، لن تتحقق قبل أن يمر وقت ما.

وفى الجماعات الكبيرة، وحيث يمكن تحقيق العمل الجماعى فقط من خلال دوافع انتقائية، فإنه يجب التغلب حتى على الصعوبات الأكبر من ذلك فإذا كان القسر أو الإجبار هو الدافع الانتقائى، فإن القوة الجبرية يجب ترتيبها، وحيث إن الناس لا يحبون أن يكونوا مجبرين، فستكون هناك صعوبة، بل خطورة لعمل ذلك، والقيادة القوية والظروف المواتية عادة ما تكون مطلوبة، ومساومة الوظيفة الاتحادية لـ "جيمى هوفا" Jimmy Hoffa تصور هذه النقطة وتفسرها، فقد كان الشاب "هوفا" واحداً من العمال فى متجر غير منظم فى ديترويت، وفى أحد أيام الصيف الحارة، وصلت شاحنة كبيرة محملة بالفراولة التى تفسد سريعًا فى طقس كهذا، وقتئذ أقنع "هوفا" زملائه العمال بالإضراب، وقد وجد صاحب العمل أنه من الأفضل قبول مطالب "هوفا" بدلاً من خسارة شحنته التى ستفسد فى أى وقت، وعادة لا تكون الظروف مواتية

---

(1) New Haven and London: Yale University Press, 1982.

بهذا القدر، والقادة الذين يتمتعون بإرادة وبشجاعة وعدم التقاعس من نوع جيمى هوفا، ليسوا موجودين على الساحة.

لا يمكن للدوافع الانتقائية الإيجابية أن تكون موجودة إلا بعد قدر كبير من الجهد، فتوليد فائض يمكن أن يمول توفير منفعة عامة، أو يغرى الآخرين بتوفيرها، تعد مسألة توفيق فى الأساس، هناك إخفاقات وأيضًا نجاحات وسط من يحاولون خلق أعمال جديدة، والمقاولون أو المغامرون فى مجال العمل الحر الذين يصنعون المال، غالبًا ما يحتفظون به لأنفسهم، فثمة نوع من التكامل بين النشاط الذى يمكن أن يوفر منفعة جماعية، وبين النشاط الذى يدر دخلاً يجب عادة إيجاده أو استغلاله؛ مناصرة القوة يجب أن تُستخدَم جزئيًا للحصول على المعاملة الحكومية المطلوبة للنشاط التجارى أو الأعمال على سبيل المثال، أو السمعة والثقة فى المنظمة التى تقوم بالمناصرة وسط المستفيدين، يجب أن تكون مستغلة عن طريق الأعمال المرتبطة بها، حتى عندما يمكن استغلال مثل هذه التكاملات، فإنها ربما تُكتشف، أو تنجح فقط بعد وقت معين، وفقط إذا كان هناك قادة مبدعون.

اختبار الحجة

لقد ناقشنا أن الأمر يستغرق وقتًا طويلاً كى يراكم المجتمع منظمات كثيرة للعمل الجماعى، وأن المنظمات الصناعية والمهن الخاصة للعمل الجماعى تكون ضارة كثيرًا بالكفاءة والدينامية الاقتصادية، ولأن الأغلبية لديها مصلحة شاملة بل وأحيانًا مصالح فائقة الشمولية، فإن الحكومات الديمقراطية التى لا تتأثر بجماعات مصالح خاصة، ستكون امتدادًا عظيمًا يجب أن يوضع فى الاعتبار مع توفير المنافع العامة، وعادة ما ستكون هناك خسائر مفروضة، يمكن تحميلها نسبيًا، فى الكفاءة الاقتصادية، على اقتصاد ما، والتشوهات الكبيرة فى الاقتصاد لن تظهر عادة، إلا بسبب التكتلات، أو إرضاء الأهواء من خلال منظمات المصالح الخاصة.

ومن ثم، يمكننا أن نختبر ما إذا كانت النظرية تناسب الحقائق عن طريق النظر في خبرة النظم الديمقراطية السوقية فى الغرب، فإذا صحت نظريتى ينبغى أن نتوقع أن المجتمعات التى ترسى نظامًا قانونيًا جيدًا، بعد أن تكون كارثة معينة قد دمرت منظمات العمل الجماعى، ستنمو، لبعض الوقت، بسرعة غير عادية، وبالمثل، فإن المجتمعات التى كانت مستقرة لوقت طويل، ستنمو بسرعة أقل كثيرًا من المجتمعات التى تكون فى وضع مريح من نواحٍ أخرى.

فالمجتمع الذى مر بأطول فترة من الاستقرار والحصانة من الغزو والتدمير المؤسسى، هو بريطانيا العظمى، وكما تتنبأ النظرية فإن بريطانيا العظمى أيضًا عانت من "المرض البريطانى": الأداء الاقتصادى الأضعف بين النظم الديمقراطية الرئيسية المتقدمة، والمعجزات الاقتصادية لألمانيا واليابان، بعد الحرب العالمية الثانية، تتسق أيضًا مع الحجة، ومع البلورة الملائمة، فإن النظرية المذكورة آنفًا تفسر أيضًا النمط العام للنمو الإقليمى فى الولايات المتحدة، منذ الحرب العالمية الثانية، ومعظم الاختبارات والتقييمات التى قام بها آخرون تثبت ذلك[1].

---

(١) انظر على سبيل المثال:

Kwang Choi, Theories of Economic Growth. Ames, IA: Iowa State University Press, 1983; Richard Vedder and Lowell Galloway, "Rentseeking, Distributional Coalitions, Taxes, Relative Prices, and Economic Growth." Public Choice 51 (1):93-100 (1986); Steve Chan, "Growth with Equity: A Test of Olson's Theory for the Asian Pacific-Rim Countries." Journal of Peace Research 24(2):135-149 (1987); Erich Weede, "Catch-Up, Distributional Coalitions and Government as Determinants of Growth and Decline in Industrial Democracies." British Journal of Sociology 37:194-220 (1986); Jan-Erik Lane and Svante Ersson, Comparative Political Economy. London and New York: Pinter, distributed by Columbia University Press, 1990, pp. viii, 296; Todd Sandler, Collective Action: Theory and Applications. Ann Arbor: University of Michigan Press, 1992; Jonathan Rauch, Demosclerosis. New York: Times Books, 1994; and many of the contributions in Dennis C. Mueller, ed., The Political Economy of Growth. New Haven, CT: Yale University Press, 1983; International Studies Quarterly 27 (1983); Scandinavian Political Studies 9 (March 1986).

النمو الاقتصادى فى النظم الأوتوقراطية والديمقراطية

إذا صحت الحجج التى قدمناها فى الفصل الثانى، فإن كثيرًا من الأوتوقراطيين سيكون لديهم أفق زمنى قصير، ومن ثم، سيكونون معنيين بدرجة أكبر قليلاً بالإنتاج من أجل مجتمعاتهم، مقارنة باللص العابر أو الموسمى، وأن المجتمعات الوحيدة التى سيكون لديها ملكية آمنة، وحقوق تعاقدية عبر الأجيال، هى النظم الديمقراطية الدائمة، أو حكومات نيابية أخرى. وإذا صحت الحجج التى وردت فى الفصل الأول، وفى بداية هذا الفصل، فإن الأوتوقراطيين - بمعيار جماعات المصالح الخاصة التى تمثل صناعات أو مهنًا، أو حرفًا بعينها - يكون لديهم مصالح شاملة نسبيًا فى المجتمعات التى يحكمونها (على الرغم من أنها ستكون قطعًا مصالح أقل شمولية من مصالح الأغلبيات).

وعلى الرغم من أن نموذج النمو الاقتصادى المرصود، يمكن أيضًا أن يكون متسقًا مع نظريات أخرى، فإنه بالتأكيد يتسق مع النظرية المطروحة هنا، فرأس المال غالبًا ما يفر من المجتمعات الأوتوقراطية، أو تلك التى تغلب عليها الأوتوقراطية، أو الديمقراطية المؤقتة (حتى على الرغم من أن رأس المال يعد نادرًا نسبيًا فى هذه المجتمعات، وينبغى أن يكون له عائد جيد) إلى المجتمعات ذات الديمقراطية الدائمة (حتى على الرغم من أنها مشبعة نسبيًا برأس المال، ولا توفر عوائد مرتفعة)، فالتوزيع غير العادل لرأس المال، عبر بلدان العالم، يتسق بصورة واضحة مع الحجة التى وردت فى الفصل الثانى، كما هو الحال عادة فى الأداء الاقتصادى دون المستوى، والكارثى أحيانًا، فى معظم المجتمعات الأوتوقراطية، سواء فى العصور الحديثة أو فى التاريخ القديم.

فى الوقت نفسه، فإنه لم يكن هناك نمو طويل المدى صافٍ للمخرجات والسكان، عبر حقب تاريخية أوتوقراطية طويلة فحسب، بل كان هناك أيضًا نمو اقتصادى

حديث فى ظل عدد من النظم الأوتوقراطية القوية والآمنة، التى تتمتع بدرجة جيدة نسبيًا من المشاورة، والعمل الإحصائى الواسع الذى قام به زملائى، وشاركت فيه، حول مائة بلد تقريبًا، إنما هو عمل يبين أن هناك علاقة قوية ودالة بين الوقت الذى كان فيه الحاكم الأوتوقراطى فى الحكم، وبين نوعية حقوق الملكية والعقود فى إقليمه[1]. وقد كان هناك أيضًا نمو مشهود فى ظل عدد من الحكام الأوتوقراطيين (مثل تايوان، وكوريا الجنوبية، وسنغافورا، والصين، وشيلى) فى عصور حديثة نسبيًا، ولعل النظم الأوتوقراطية الأكثر نجاحًا اقتصاديًا، لا تميل إلى أن يكون لديها آفاق تخطيط بعيدة فحسب، بل أيضًا تقاوم أو تقمع جماعات المصالح الخاصة: فهى تميل إلى أن يكون لديها دول "قوية"، لا تتكيف سياساتها عادة وفق المصالح المنظمة فى مهن، أو صناعات خاصة، وعلى الرغم من أن أى تناول كامل للخبرة فى أى بلد، سيتطلب منا إيلاء الاهتمام لكثير من الاعتبارات التى خلفتها النظرية المطروحة هنا، فإن النموذج الكلى يعد متوافقًا كثيرًا مع النظرية.

(1) Christopher Clague, Philip Keefer, Stephen Knack, and Mancur Olson, "Property and Contract Rights in Autocracies and Democracies." Journal of Economic Growth 1(2):243-276 (June 1996).

مثلما رأينا سابقًا، فإن هذه المقالة توفر دليلاً إحصائيًا قويًا على أن حقوق الملكية والعقود تكون فى المتوسط أفضل فى النظم الديمقراطية الدائمة عنها فى أى نوع آخر من نظم الحكم.

الفصل السادس

مصادر إنفاذ القانون، والفساد

ثمة إمكانية منطقية واحدة، يمكنها أن تجعل النظرية المطروحة فى الفصلين الأول والثانى على خطأ، (حتى على الرغم من أنه لا يوجد بيننا من يرغب فى التفكير، عمليًا، فى أن هذه الإمكانية قد تفسد الحجة) ومن المهم تحليلها هنا؛ لأنها تأتى إلى بؤرة اهتمامنا بنقطة جديدة ذات أهمية عملية كبيرة. هذه الإمكانية أن تكاليف حماية جميع الأصول، فى إقليم ما، من السرقة وتوفير منافع عامة أخرى ضرورية، يمكن تخيلاً أن تتجاوز أقصى حد ممكن من تحصيلات الحكومة الضريبية. وقد لاحظنا فى تحليل الفوضوية فى الفصل الثالث، أن الأسرة فى مجتمع غير منظم، قد تكرس – وبعقلانية – من الوقت ما يكفى لحماية ما تملكه ضد السرقة، بما يزيد معدله عما تكرسه من أجل الإنتاج. فهل عندما تتولى الحكومة المسئولية عن القانون والنظام، يمكن أن يكون هذا أكثر تكلفة بالمقارنة؟ لا مَلِك، ولا حكومة ديمقراطية، يمكنه أن يعرف كل دبة نملة فى البلد. والشرطة المطلوبة لمراقبة جميع الأصول فى البلد، بالإضافة إلى المحاكم والسجون، وغيرها من المنافع الجماعية التى تمضى معها، يمكن أن تكون باهظة التكاليف.

والحقيقة، أن تكاليف توفير القانون والنظام، ينبغى أن تكون – وهى كذلك بالنسبة لبلدان كثيرة – تافهة بالنسبة لعائدات الضرائب والدخل القومى. ونحن نعرف أن توفير نظام سلمى، وغير ذلك من منافع أساسية لا يحتاج إلى كثير من التكلفة نسبة إلى تحصيلات الضرائب: فكثير من الأوتوقراطيين يستخلصون فائضًا ضخمًا

لغزواتهم الخاصة، وغير ذلك من مظاهر البذخ والإسراف، وأن معظم الحكومات الديمقراطية تنخرط فى مبالغ كبيرة من الإنفاقات الاختيارية (أى إنفاقات غير ضرورية للقانون والنظام والقدرة الحيوية للحكومة الديمقراطية). ولكن فى معظم بلدان العالم الثالث - وفى الاتحاد السوفييتى سابقًا، وكذلك فى بعض البلدان الشيوعية سابقًا - ثمة قطاعات "لارسمية" كبيرة، يعيش فيها معظم السكان خارج القانون الذى لا حاجة لهم به. كما أنهم يعانون الفساد المتغلغل فى الحكومة. وعندما نفهم لماذا يمكن لتكاليف توفير القانون والنظام، وغير ذلك من منافع عامة مطلوبة لتحقق واستمرارية الحكومة، أن تكون نسبيًا تافهة، سيكون لدينا إلمام واستيعاب جديد وأفضل، للفساد الرسمى والجريمة، ولسبب امتلاك بعض البلدان اقتصاديات ظل، أو قطاعات لارسمية كبيرة.

هناك سببان رئيسيان لعدم الحاجة لكثير من التكاليف؛ للمحافظة على القانون والنظام. السبب الأول يتضح عندما تفكر فى مصادر العنف، وغيره من الصراعات المكلفة. فإذا كان الطرفان اللذان قد ينخرطان فى صراع باهظ التكاليف، يعرفان مواطن القوة النسبية لدى بعضهما البعض، وكلاهما متفق على أن طرفًا منهما أقوى بكثير من الآخر، فإنهما لن يتحاربا مطلقًا. فكلاهما يعرف كيف ستتحول المعركة، لذا فهما يعرفان أنهما يمكنهما تحقيق مكسبًا من الاتفاق على حل يقيهم تكاليف الصراع. ولا شك أن حل النزاع سيضع فى الاعتبار التباين فى القوة؛ فالطرف الأضعف سيفسح المجال أو يذعن للأقوى. فى المقابل، عندما يكون الطرفان متماثلين فى القوة، فإن الاحتمال الأرجح أن يخطئ طرف منهما فى تقدير قوة الآخر النسبية، ويتوقع - مخطئًا - الحصول بالتلويح بالحرب على نتيجة أفضل من قبوله بشروط الآخر. وهذا سبب فى فرار الناس عادة من مناطق الفوضى، بل وانتقالهم حتى (عند الضرورة) إلى أماكن معروف عنها أنها محكومة باستغلال وفساد.

وعندما يقوم فرد، مثل الحاكم الأوتوقراطى، بتثبيت نفسه - أو عندما تثبت حكومةٌ ديمقراطية قوةً بوليسية - فإن قوة الحكومة تفوق بكثير مقارنة بقوة الشخص أو المواطن. وبمجرد أن يتضح أن هذه هى الحالة، التى لا تعد الحكومة فيها بطبيعة الحال بحاجة إلى تحمّل كثير من النفقات جراء محاربتها لرعاياها؛ فهم يعرفون أن خيارهم الأفضل هو عدم تحدى الحكومة. وهذه نقطة ليست جديدة، فقد صاغها توماس هوبز بطلاقة، بصدد الحالة الخاصة بالحكومة الأوتوقراطية. وقد دافع هوبز عن الحاكم المطلق أو الأوتوقراطى، الذى كانت قوته هائلة إلى درجة أن جميع الرعايا، كانوا فى رعب وتهديد تام. واعتقد هوبز أن مثل هذا الحاكم المطلق ضرورى لتأمين نظام سلمى.

السبب الثانى فى عدم حاجة الحكومة إلى تكلفة باهظة لحفظ نظام سلمى، هو أنها فى استطاعتها - عن طريق تبنى السياسات والمؤسسات العامة الصحيحة - أن تعتمد على حوافز قطاع خاص قوى فى تعزيز جهود الحكومة، فيما يتعلق بإنفاذ القانون وتحمّل كثير من تكلفة المحافظة على القانون والنظام، فى القطاع الخاص. ولننظر فى حوافز القطاع الخاص لمنع الجريمة، والحث على سلوك الانصياع للقانون، ذلك السلوك الموجود فى مجتمعات تتمتع بسياسات ومؤسسات اقتصادية جيدة. فالمصلحة الذاتية للأفراد والمؤسسات فى اقتصاد سوق يتمتع بسياسات اقتصادية جيدة، ويحدد بوضوح حقوق الملكية إنما تمثل قوة رئيسية لمنع الجريمة، ولإعمال السلوك القانونى فى المجتمع، وإنفاذ القانون.

ولننظر إلى منع السرقة أو الحفاظ على حقوق الملكية. إن المصلحة الذاتية للملاك تؤدى بهم إلى توفير الحراسة ضد السرقة. ومصالح الأفراد والمؤسسات تؤدى بهم إلى تركيب أقفال، وإخفاء الأشياء الثمينة، وتأجير حراس، وفرض الرقابة. ومما لا شك فيه أن الأفراد والمؤسسات فى مجتمعات تكون فيها حقوق الملكية غامضة، وحتى فى تلك المجتمعات التى تعيش (كما رأينا فى الفصل الثالث) ظروفًا أوتوقراطية، يكون

لديها مصلحة مماثلة فى تجنب وقوعها ضحية للسرقة. لكن فى المجتمعات التى تتمتع بحقوق ملكية واضحة التحديد، فإن تحركات تجنب السرقة التى يقوم بها الأفراد والمؤسسات، من أجل مصلحتهم الخاصة، تعزز وتعضد القانون، وتقلل من تكلفة إنفاذ الحكومة للقانون.

إن المصلحة الذاتية للأفراد والمؤسسات فى القطاع الخاص، غالبًا ما تساعد الشرطة والمحاكم والحكومة فى القبض على السارق ومعاقبته. فعندما تقع أسرة أو مؤسسة ما ضحية سرقة، فإنها بطبيعة الحال تخبر الشرطة عن الجريمة، وتوفر أية معلومات يمكنها أن تساعد الحكومة فى القبض على السارق. وأحيانًا ما تعرض المؤسسات والأفراد أيضًا مكافآت لتقديم أية معلومات يمكن أن تقود إلى القبض على المجرمين الذين اقتنصوا منهم ما هو ثمين لديهم.

ولا شك أن هناك أيضًا مصلحة اللصوص الذاتية. فاللص لديه دافع لإخفاء جريمته، وتجنب التوقيف/القبض، بل وأحيانًا ما يقدم على رشوة الشرطة أو القاضى. فمصلحة المجرمين تعمل هنا وهناك لتقويض القانون. ولكن، فى اقتصاد السوق الذى يتمتع بمؤسسات وسياسات اقتصادية جيدة، يوجد دائمًا، على الجانب الآخر، ضحايا وضحايا محتمَلين للجريمة، لا يستخدمون أقفالاً، ويخفون الأشياء الثمينة فحسب، بل أيضًا يخبرون عن الجرائم، ويمارسون الضغط على الشرطة للكشف عن الممتلكات المسروقة، ويُدلُون بالشهادة ضد مرتكبى الجريمة.

الضغط من أجل تعزيز القانون

حقيقة أن المصلحة الذاتية الخاصة (عند وجود مؤسسات وسياسات اقتصادية جيدة) تحد من الجريمة والفساد، حقيقة أكثر أهمية عند النظر إليها عن كثب، من ظهورها للوهلة الأولى. ولننظر إلى تكلفة إنفاذ القانون ضد الاحتيال. فعلى الرغم من

أن الشرطة والمحاكم يمثلان أهمية كبيرة فى منع الاحتيال، فإن وعى الأفراد والمؤسسات ممن لا يرغبون فى الوقوع فى حبائل الخديعة، يمثل عنصراً حيوياً وخطيراً فى هذا الصدد. فطالما كان لدى الحكومة سياسة "حذر المشترى"، فإنها لن تكون فى حاجة إلى إنفاق الكثير على محاربة الاحتيال.

ولننظر أيضًا فى إنفاذ عقود القروض. فإذا افترضنا أن شخصًا ما اقترض أموالاً، وقرر ألا يردها. فالمقترض يكون لديه هنا دافع للعمل ضد إنفاذ عقد القرض، بينما سيحاول المقرض أن يغرى المقترض على سداد القرض بتهديد سمعته فى الحصول على قروض أخرى مستقبلاً، إذا اقتضت الضرورة، من خلال تقديم الالتماس للمحاكم لمصادرة أصول هذا المقترض. ولأن المقرضين، عند اتخاذهم القرار حول من يقرضونهم، يفضلون المقترضين الذين يمثلون أقل نسبة خطورة، فإن نسبة القروض التى يتم سدادها تكون أعلى منها فى حالة عدم ممارسة المقرضين لهذا الحكم. وهو بالطبع ما يجعل سداد القروض أمراً أكثر شيوعًا، ويولد طاعة معتادة للقانون الخاص الذى ينبثق عن عقد متفق عليه بالتبادل.

لنضع فى عين الاعتبار أيضًا التفاوت فى القوة والثروة لدى الناس والمؤسسات، فى القطاع الخاص. فالمعتاد فى اقتصاد السوق الناجح أن تساعد هذه التباينات نفسها فى الثروة والقوة التى تعد مشكلة فى مقامات أخرى، فى الحفاظ على القانون والنظام. فعندما تكون السرقة وإنفاذ العقود قضية على المحك، فإن المصالح الأهم والأكثر ثراءً، ستكون بطبيعة الحال فى صف تعزيز القانون. وإذا كان اللص العادى ليس بدرجة ثراء ونفوذ ضحيته، فإن القوة الصافية للقطاع الخاص تكون فى صف القانون. فإذا كان المقرضون على نفس مستوى نفوذ المقترضين أو أكثر منهم نفوذاً، سنجد أن إنفاذ العقود يعمل بصورة أفضل. كما أنه أيضًا يساعد من يستطيع الكسب على اقتراض المال، عن طريق خلق بيئة يمكن فيها اقتراض المال على أساس شروط معقولة. والقوة الخاصة الصافية فى تدعيم كثير من القوانين، فيما أعتقد، مسألة ذات أهمية استثنائية.

وكما سنرى لاحقًا، فإن الوضع يختلف اختلافًا كبيرًا فى المجتمعات التى تعانى سياسات اقتصادية سيئة، ومؤسساتها ضعيفة. لكن النقطة وثيقة الصلة هنا، أن الحكومات التى لديها مؤسسات وسياسات جيدة يمكنها المحافظة على ما يكفى من قانون ونظام للتقدم الاقتصادى، بتكاليف أقل نسبيًا بسبب المصلحة الذاتية الخاصة بأطراف القطاع الخاص. وعندما نجمع هذه النقطة مع فكرة الأغلبيات التى لديها مصالح شاملة فى المجتمع، الذى يمنحها مصلحة فى الإنتاج الذى يحد من إعادة التوزيع، أو التخصيصات التى تذهب إليهم، سنحصل على منظور متفائل إلى حد كبير، حول المجتمعات الديمقراطية الحديثة. فالأغلبيات الشاملة التى تسيطر على هذه المجتمعات، لديها دافع لاختيار سياسات ومؤسسات اقتصادية جيدة؛ ووقتئذ يمكنها الحصول على درجة معقولة من القانون والنظام، بتكلفة متواضعة.

ضغط القطاع الخاص بالإجماع ضد الإنفاذ

لننظر الآن إلى بلدان لا تمتلك سياسات ومؤسسات اقتصادية جيدة. ولنفترض أن الحكومة تثبت الأسعار، وتضع أسعارًا أقل من أسعار العرض والطلب. فالكمية المطلوبة، ستكون أعلى من الكمية التى يرغب العارضون فى عرضها، بأسعار أقل من أسعار السوق فى العرض والطلب. وقتئذ قد تصبح هناك تجارة ذات ميزة متبادلة – يكسب فيها المشترى والبائع – بسعر يكون أعلى من السعر المحدد، وفق الضوابط الموجودة، وأقل من سعر السوق وفق العرض والطلب. ويربح كلا الطرفين بفعل انتهاك القانون. وفى تناقض فادح لانتهاك القانون الخاص بالملكية الخاصة، لا يكون لدى أى من الطرفين دافع للإبلاغ عن الجريمة. ويكون الدافع الأساسى لدى القطاع الخاص، هو تقويض القانون. وبالطبع، يصدق الشىء نفسه إذا كانت الحكومات تضع سعرًا يفوق مستويات العرض والطلب.

والآن لنفترض أن الحكومة تحدد القدر الذى سيتم إنتاجه من سلعة معينة، وأن الكمية التى وقع عليها الاختيار من قبل المخططين، أقل من الكمية التى يمكن للسوق أن ينتجها. سيكون هناك بعض المشترين الذين لن يحصلوا على ما يرغبون، وبعض البائعين المحتملين سيربحون من عرض سلعهم على المشترين بأسعار فى متناول يدهم. فكلا الطرفين يستطيع الكسب من وراء انتهاك القانون، أو التحايل عليه. وإذا اقتضى الأمر، إفساد المسئولين الذين يفترض فيهم القيام بإنفاذ القانون. ولنفترض أن الحكومة قصدت أن يتم إنتاج سلعة ما، بكميات تفوق ما قد تمليه السوق، أو أن سلعة ما يجب أن تُنتَج، فى حين أن السوق قد لا ينتجها على الإطلاق. إذن، ثمة تكاليف هائلة يمكن للمنتجين أن يتحاشوها، إذا هم لم ينتجوا هذه السلعة، أو لو أنهم لم ينتجوها بالكمية المقررة، فى وقت تكون السلعة فيه (حيث يكون الإنتاج – وفقًا للتوقعات – غير اقتصادى) لا تستحق كثيرًا بالنسبة للمشترين، لذا فإنهم لن يبذلوا جهدًا كبيرًا فى الكفاح من أجلها. النقطة العامة هنا، أن القانون أو اللوائح التى تكون مناقضة للسوق، تجعل جميع الأطراف تقريبًا لديها الدافع للتهرب من القانون. ومن المحتمل أن يعززوا الجريمة، والفساد الحكومى.

فأحد أسباب وجود قدر كبير من الفساد لدى الحكومات فى مجتمعات كثيرة، أنها تقرر محصلات يكون لدى جميع أطراف القطاع الخاص تقريبًا دافع لتجنبها، ولا يوجد لدى واحد منهم دافع لإبلاغ السلطات عن الانتهاك. فضلاً عن ذلك، فعند الإمساك بأحدهم منتهكًا للقاعدة، فإن لدى الطرفين فى السوق نفس الدافع لإقناع، أو رشوة المسئولين لعدم إنفاذ القانون. إن دوافع كل من هم فى القطاع الخاص، هى بالأساس دوافع فى صف تقويض القواعد. وآجلاً أم عاجلاً، تصبح الحكومة فاسدة، وغير فعالة.

إن الحكومات فى العالم الثالث تسعى إلى فرض سياسات أكثر تناقضًا مع السوق، عما تفعله الحكومات فى اقتصاديات السوق التى تتمتع بالرخاء. وكما تقدر

الحجة السابقة، فإنهم فى حكومات العالم الثالث أيضًا، لديهم قدر أكبر بكثير من الفساد. والاقتصاديات اللارسمية الهائلة فى العالم الثالث، خير دليل لا على مدى كم السياسات المناقضة للسوق فحسب، بل أيضًا على مدى ما تؤدى إليه مثل هذه السياسات بمرور الوقت، بحكومات العالم الثالث إلى الفساد وعدم الفعالية.

لقد كان النشاط المناقض للسوق، بالطبع، معيارًا أيضًا فى البلدان الشيوعية. فكما يشهد كثير ممن عاشوا فى ظل الشيوعية، فى بلدان على النمط السوفييتى، لا يمكن لمدير المصنع حتى أن ينهى عمله – لا يستطيع إنجاز حصته – بدون الانخراط فى صفقات شبه قانونية، أو حتى غير قانونية؛ بهدف الحصول على المدخلات. فالنظام الكلى للتخطيط على النمط السوفييتى، كان شديد التناقض مع السوق إلى درجة أنه حتى المراتب العليا من الموظفين – وربما على وجه أخص – كان عليهم انتهاك القواعد والخطة؛ بغية الانصياع للأوامر والأهداف التى يكلَّفون بها. وهذا هو النشاط المناقض للسوق، الذى وقف فى أغلب الأمور عقبة فى طريق إنجاز بعض أهداف النظام.

لدينا الآن جزء من التفسير الذى يمكن تقديمه لمجموعة المشتكين من الجريمة والفساد الرسمى فى الشرق، لكنه مجرد جزء وليس كلاً. وكما سنرى، فإننا نبخس الحقيقة وبدرجة كبيرة حقها حول مدى تقويض تدابير النمط السوفييتى لسلوك طاعة القانون ونزاهة مسئولى الحكومة، عندما نقول إن مجتمعات النمط السوفييتى قيدت الملكية الخاصة والأسواق بدرجة غير مسبوقة. فنمط النظام الذى أوجده ستالين، كان نظامًا ذا ملمح أهم وأكثر أساسية، عزز حتى مزيدًا من النشاط غير القانونى والفساد الرسمى، أكثر مما يمكن للحجة السابقة أن تعوِّل عليه.

ومن ثم، فإننا لسنا بحاجة إلى تفسير الفساد الذى ازداد بدرجة كبيرة على مدى عمر النظام الشيوعى (ولماذا يمثل مشكلة خطيرة للمجتمعات ما بعد الشيوعية) فحسب، بل أيضًا نحتاج إلى ملامح أخرى للنُظم على النمط السوفييتى، وصعوبات التحول إلى اقتصاديات السوق. ومن هنا، يتبين لنا أن النظرية التى تم تطويرها فى

هذا الكتاب، مع بعض الامتدادات المقتصدة، توفر منظوراً جديداً تماماً، حول نمط النظام الذى خلقه ستالين، وحول صعوبات التحول إلى مجتمعات ديمقراطية باقتصاديات سوق. وسنبدأ فى تناول هذا المنظور فى الفصل التالى.

الفصل السابع

نظرية النظم الأوتوقراطية على النمط السوفييتى

إن نظرية الحكم المطلق، أو الأوتوقراطية التى ناقشناها فى الفصلين الأول والثانى، تلقى الضوء على سببين وراء الاعتقاد الذى ساد - لبعض الوقت - بأن الاتحاد السوفييتى يطرح تحديًا اقتصاديًا وعسكريًا أمام الولايات المتحدة وحلفائها. لقد كان الاتحاد السوفييتى نظامًا أوتوقراطيًا؛ أى يقوم على الحكم المطلق. ومن ثم، فقد (١) كانت تحكمه مصلحة شاملة - كلما كان الإقليم السوفييتى منتجًا، مع تحييد أشياء أخرى، زادت الموارد المتاحة لتحقيق أهداف الحكم المطلق. لذا فقد كان السكرتير الأول للحزب الشيوعى لديه دافع قوى لجعل المجتمع أكثر إنتاجًا؛ و(٢) أن الأوتوقراطى قائد النظام، استخلص لنفسه أكبر فائض ممكن من المجتمع؛ لزيادة قوته السياسية، والسطوة العسكرية، والنفوذ الدولى.

على الرغم من أهمية هذه العوامل، فإنها لا تفسر لماذا تكون النظم الأوتوقراطية الشيوعية شيوعية. فحتى مع تشديد ستالين قبضته على النظام السياسى السوفييتى، فما من أوتوقراطى مطلقًا نظّم إقليمه بالطريقة التى نظم بها ستالين الاتحاد السوفييتى. لماذا فرض ستالين على الاتحاد السوفييتى (وفيما بعد على البلدان التابعة) نظامًا اقتصاديًا بملكية الدولة، تكاد تكون ملكية شاملة، ونسبة كبيرة من الأسعار والأجور، يتم وضعها بواسطة النظام؟

الافتراض التقليدى - إن خيار اقتصاد مخطط مركزيًا، كان بسبب الأيديولوجية الماركسية اللينينية - لهو افتراض غير مناسب. فالقول إن تفسير أعمال

الأوتوقراطيين يتم عن طريق فكرهم أو أيديولوجيتهم، لا يضيف سوى كلمة، بدلاً من أن يقدم تفسيراً. هذا ما لم نكن نفسر ما الذى يلهم هذه الأيديولوجية، ولماذا اختار الحاكم الأوتوقراطى تلك الأيديولوجية بدلاً من بديل آخر يستند إلى مذهب معين أو متنوع المصادر. عندما يحاول أوتوقراطى متعطش للسلطة الحصول عليها متبنيًا أيديولوجية شعبية، بقاعدة شعبية أو قاعدة قوة يجب أن ينتصر عليها، فنحن لدينا تفسير لاستخدامه هذه الأيديولوجية. فعندما كان ستالين يكافح لكسب السيطرة الديكتاتورية على اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية USSR، لم يكن مفاجئًا أن ينضم فى عشرينيات القرن العشرين إلى الفصيل الأقوى أو المحورى الذى (مثل لينين نفسه) كان قد اختار السياسات الاقتصادية الجديدة، ذات التوجه نحو السوق؛ متخذا القرار وقتها ضد إضفاء الجماعية الإجبارية على الزراعة.

وبعد أن حصل على السلطة المطلقة، لم يكن ستالين فى حاجة إلى إرضاء أى فصيل بلشيفى. وتبنّى وقتها سياسات كان يعارضها فيما سبق: إدماج الدولة الشامل للاقتصاد، مع جماعية زراعية وحشية. ولا يضيف إلى الأمر كثيراً، القول إن هذا تم لأسباب أيديولوجية غير مفسرة، خصوصًا عندما لم يكن ستالين متسقًا فى التمسك بموقف أيديولوجى واحد. فكتابات ماركس أيضًا لم تقتضِ مثل هذا التنظيم الاقتصادى الذى فرضه ستالين. فقد ركز على الرأسمالية، ولم يقل فى الغالب شيئًا حول تنظيم المجتمعات الاشتراكية، أو الشيوعية. بمرور الزمن، وبسبب ممارسة ودعاية ستالين، أصبحت الأيديولوجية الماركسية اللينينية تعرف بنمط من النظام الاقتصادى والسياسى الذى فرضه هو. لكن هذا الترشيد اللاحق لا يمكن أن يفسر الاختيارات التى قام بها ستالين، عندما حصل فى البداية على القوة الديكتاتورية. خصوصًا من وجهة نظر ملائمة للتفسيرات الموجودة للنظام الاقتصادى الخاص فى النظم الأوتوقراطية الشيوعية، ونحن فى حاجة إلى مد النظرية العامة للأوتوقراطية التى قدمناها فى الفصلين الأول والثانى، بحيث يمكن أن نلقى الضوء على النظام الاقتصادى خاصة فى النظم الأوتوقراطية الشيوعية.

الحدود الملقاة على استخلاص الأوتوقراطى للموارد

ما الذى يمكن أن يحد من الموارد التى يمكن لحاكم أوتوقراطى أن يستخلصها من مجتمعه؟ على حد ما رأينا سابقًا، فإن الأوتوقراطى الرشيد، وعلى خلاف المجرم الفرد فى مجتمع كثيف السكان، لا يستولى على كل الأموال التى فى الخزينة. وبناء على مصلحته الشاملة، فهو يحافظ على تخفيض معدل سرقة الضرائب من ذلك المستوى المرضى، إلى نقطة يكون عندها ما يحصل عليه من مكاسب متوازنًا تمامًا مع ما يخسره، لأن المعدل الأقل يزيد من المخرجات والقاعدة الضريبية، ولأنه يحصل على نصيب أقل من المخرجات - وهو ما يتركه عند معدل الضرائب المرتفع للعائد. فهل مازال هناك شىء يمكن أن يفعله للحصول على المزيد والمزيد؟ من بين إمكانيات ذلك، إمكانية تتمثل فى مصادرة رأس المال الخاص برعاياه. والإمكانية الأخرى هى أن يستطيع الأوتوقراطى البدء فى فرض الضرائب على الموازنات المالية الحقيقية، بطبع أموال لاستخدامه الخاص، بمبالغ تتسبب فى تضخم غير متوقع. والبديل الآخر أنه يمكن أن يقترض المال ثم يرفض سداده.

وكما عرفنا من الفصل الثانى، وقتما يكون لدى الحاكم الأوتوقراطى أفق زمنى قصير، فإن هذه الإمكانات السابقة يمكن أن تخدم مصالحه. والأوتوقراطى الذى يتوقع بقاءه لزمن أطول، فى المقابل، سيخسر بطبيعة الحال من المصادرة والتضخم والتملص من ديونه. وإنى لأفترض أن ستالين، على الأقل بعد أن كثف قوته وسلطته فى أواخر عشرينيات القرن الماضى، توقع أن يظل فى المنصب (كما كان) حتى يموت موتًا طبيعيًا. والأغلب، أنه لم ينخرط فى أساليب أو طرق تضخمية للحصول على موارد، وقد سدد كامل الأموال التى اقترضها من مؤسسات غربية. وفى هذا الصدد، كان ستالين نموذجًا للأوتوقراطى الذكى الذى يتمتع بأفق زمنى طويل. فالأوتوقراطيون الذين يتمتعون بأفق زمنى، عادة ما لا يستطيعون جنى مكاسب من

وراء مصادرة الأصول الرأسمالية، لأن هذا بطبيعة الحال يعنى أن ثمة حاصلات ضريبية أقل، فى المستقبل.

من هنا، يبدو أن مصادرة السلع الإنتاجية، ولأنها تقلل من الاستثمار المستقبلى والدخل، لا يمكن أن تزيد من حاصلات الضرائب التى يجنيها الأوتوقراطى على المدى الطويل. ولكن ثمة طريقة يمكنه بها ذلك، وقد كان ستالين وحاشيته الأمينة، وعن طريق المحاولة والخطأ كما هو واضح، أول من اكتشف هذه الطريقة.

مصادرات تزيد من المدخرات والاستثمار

صادر ستالين كل الأراضى الزراعية والموارد الطبيعية للاتحاد السوفييتى، وكل الممتلكات التجارية والصناعية التى كانت فى حيازة خاصة فى فترة السياسة الاقتصادية الجديدة، وقد زاد ذلك من معدل المدخرات والاستثمار للاتحاد السوفييتى زيادة عظيمة. عمومًا، وبعد التحديث الذى أحدثه ستالين أصبح لدى الاتحاد السوفييتى والمجتمعات الأخرى، التى تم فرض النظام الستالينى عليها، معدلات مرتفعة من المدخرات والاستثمار، مقارنة بمعظم المجتمعات الأخرى. لقد كان لتحديث ستالين للمصادرة أهدافه الخاصة، كل رأس المال الطبيعى والملموس للبلاد، ثم استخدام هذه الموارد لإنتاج خليط من مخرج/منتج كان أكثر كثافة فى السلع الرأسمالية والسلع الأخرى التى أرادها ستالين، مقارنة بما كان سينتج منها، لولا هذه التوجهات.

وبتحديد قدر لنفسه من موارد الأمة التى ستستخدم لإنتاج سلع استهلاكية، والمحافظة على بقاء هذه النسبة أقل كثيرًا مما كانت عليه فى معظم المجتمعات الأخرى، أعطى ستالين الاتحاد السوفييتى معدلاً مرتفعًا جدًا للتراكم الرأسمالى، فى الوقت الذى وسع فيه من تحصيل الضرائب السنوية، بقدر مساوٍ تقريبًا لإيجار

الموارد، والفائدة، والأرباح - كل الدخل الذى يأتى بدون عمل. واستمر ستالين فى جنى مزيد من البيض الذى من ذهب، أكثر مما يمكن على الإطلاق، حتى بعد أن قتل الدجاجة[١]! وفى التاريخ الطويل للصوصية المستقرة، لا يبدو أن ثمة أوتوقراطيًا تمكّن من إدارة هذه المهمة قبل ستالين.

كيف يمكن للضرائب أن تزيد من الباعث على العمل

ولكن ستالين، ورفاقه أيضًا، وعلى نحو لا شعورى أو مصادفة توصلوا إلى ابتكار ثانٍ فى تحصيل الضرائب. فمعظم موارد ستالين كانت تأتى من نظام خاص لفرض ضرائب ضمنية -implicit taxation بأخذ جميع أرباح المشاريع المملوكة للدولة، بدلاً من فرض الضرائب مباشرة على الأفراد.

وقد جعل ستالين مرؤوسيه الذين وضعهم فى المسئولية عن الاقتصاد، يعتمدون أجورًا ورواتب منخفضة، ويرسون أسعارًا لمعظم السلع الاستهلاكية، كانت مرتفعة نسبيًا (مقارنة بتلك المعدلات الدنيا من السداد). وكما أوضح "رونالد ماكينون" Ro-nald McKinnon فى عمله المهم حول هذا الموضوع[٢]، إن المصدر الرئيسى لعائدات الضرائب بالنسبة لمجتمعات النمط السوفييتى، يتمثّل فى أرباح المشاريع الصناعية (وضرائب الدخل التى كانت - بناء على وضع الأسعار من قبل المخططين - فى

---

(١) على المدى جد القصير، وبعد الجماعية الزراعية مباشرة وغيرها من الأصول الإنتاجية، كانت هناك على ما يبدو فترة من "الهضم" والانصهار عندما انحدر الإنتاج على نحو دال. لكن على مدار معظم عهد ستالين، فإن المخرج أو الإنتاج الذى كان ستالين معنيًا به وبعناية أعلى مما كان عليه قبل أن يفرض النظام الستالينى على اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية.

(2) Ronald I. McKinnon, "Taxation, Money, and Credit in a Liberalizing Socialist Economy." In Christopher Clague and Gordon Rausser (eds.), The Emergence of Market Economies in Eastern Europe. Cambridge, MA, and Oxford: Blackwell, 1992, pp. 109-127.

الأساس ضرائب مفروضة على أرباح هذه المشاريع). فلم يطالب ستالين النظام بجمع أرباح مشاريع الدولة (التى تشمل، كما نعرف من الجزئية السابقة، فى الأساس كل قيمة تأجير الموارد الطبيعية والفوائد أو العائدات على رأس المال فى المجتمع) بل إنه جعل المخططين يضعون معدلات أجور وأسعار استهلاك بمستويات من شأنها أن تجعل هذه المبالغ - وهنا تكون ضرائب ضمنية - مرتفعة ارتفاعًا استثنائيًا. (ولم تكن هذه هى الحالة فى العصور السوفييتية الأخيرة، لكننا ننظر هنا أولاً إلى النظام الذى وضعه ستالين، وسنتعامل لاحقًا مع تطوره على مدار الوقت).

عندما كان يتم وضع أجور ورواتب منخفضة جدًا، لم يكن الناس يستطيعون تحمل أعباء كثير من وقت الفراغ. وكان على الجميع الدخول فى قوة العمل، بما فى ذلك الأعداد الضخمة من النساء اللائى لم يعملن من قبل. ولتثبيت الأفكار ورؤية الجوهر المنطقى للنظام بأكبر قدر من البساطة، دعونا نفكر فى المعدلات الأساسية للسداد أو الدفع، التى تم وضعها بمعدل أقل من مستوى الإعاشة. بالطبع، إذا كان هذا هو مجمل القصة، فإن القوة العاملة لم يكن لها أن تبقى، وكان للمنتج القومى أن يسقط، وكان لحاصلات ستالين الضريبية أن تنخفض.

ولكن لننظر فى الملمح الثانى من هذا النظام، وهو الملمح الخاص بالضريبة الضمنية: فرض ضريبة يسيرة، أو عدم وجودها مطلقًا، على عمل أو إنتاج الوقت الإضافى، أو الزائد، أو ما فوق الاحتمال الطبيعى. فقد استخدم ستالين، على سبيل المثال، معدلات أسعار تصاعدية - أى معدلات أسعار تزيد من قيمة سداد كل وحدة، مع زيادة القدر الذى ينتجه الفرد. وكان هناك أيضًا عمل بالتجزئة فى المجتمعات الديمقراطية التى تعمل باقتصاديات السوق، لكن ليست بمعدلات أسعار تصاعدية. فإذا كنت تلتقط فاكهة أو تبيع بوالص تأمين، فقد تحصل على السداد وفق الكمية التى التقطتها من الفاكهة أو من البوالص التى بعتها. ولكنك لن تحصل على معدلات

مرتفعة، على نحو تصاعدى، لكل وحدة مقابل مقادير أعلى، وذلك لسبب واضح: أن هذا عادة لن يكون بمثابة عقد كاف لصاحب العمل التقليدى، والمستخدَم التقليدى(١).

إن تجميع ستالين للعلاوات، ومعدلات الأسعار التدريجية، ومكافآت ذوى القدرات الخارقة فى العمل/ الستاخانوفيين* Stakhanovites، والامتيازات الخاصة لعمال إنتاجيين من نوع خاص، أمدت الناس بنسبة كبيرة من الناتج الهامشى، أو ناتج الوقت الإضافى الذى ينتجونه، ولكن فى الوقت نفسه تم تغريمهم ضرائب ضمنية مرتفعة جداً على عملهم الهامشى. وقد تمثل تأثير المعدل الضريبى الباهظ confisca-tory على قدر العمل الطبيعى والضرائب الضئيلة، أو المنعدمة، على الدخل الإضافى أو العلاوات، فى أن زادت الضرائب من الحافز على العمل.

لماذا يجب أن يزيد الدخل الأكبر والبديل الأقل فى الباعث على العمل

فى الشكل ٧-١ نجد وقت الفراغ مقاساً عبر المحور الأفقى، بينما الاستهلاك مقاس عبر المحور الرأسى. وللتبسيط، لنفترض أن لدينا ضريبة خطية أو موحدة line-ar or flat tax، وأن معدل هذه الضريبة قد تم تحديده وفق مبادئ أوتوقراطية تقليدية، على أساس معدل رفع العائد. لنفترض أيضاً أن هذا أيضاً يساعد على جعل الفرد

(١) ثمة حالات خاصة، على سبيل المثال، التكاليف الثابتة لكل مستخدم أو مستوظف، أو تكاليف المعاملات الخاصة بأصحاب الأعمال فى تأجير مستخدمين مؤقتين، والتى أحياناً ما تولد مدى من التصاعد التدريجى فى اقتصاد سوق. ولكن هذه الاعتبارات ليست كما يفترض ذات صلة وثيقة بالحجة الراهنة.

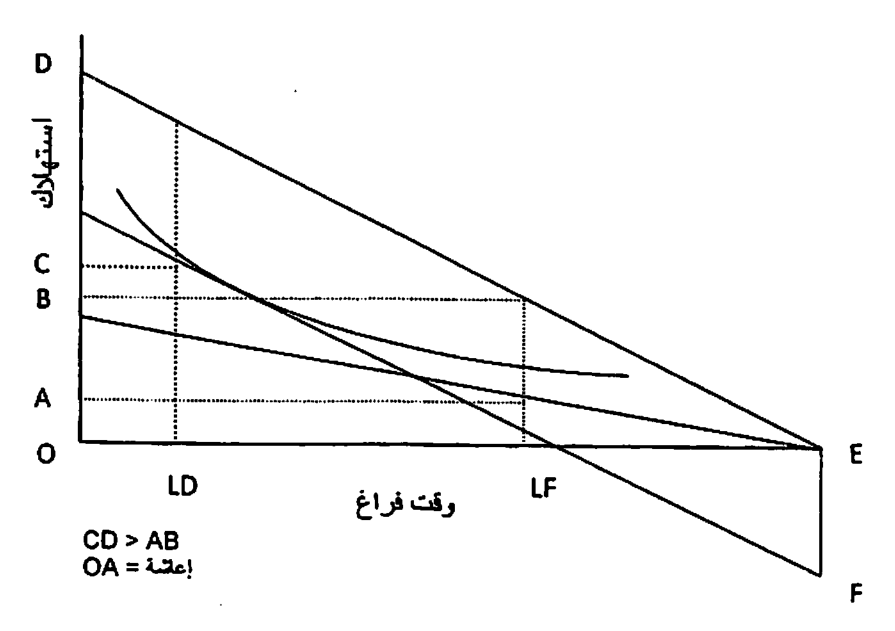
* بدأت حركة الستاخانوفيين مع الخطة الخمسية الثانية فى عام ١٩٣٥، وكمرحلة جديدة من مراحل التنافس الاشتراكى، وقد سميت الحركة نسبة إلى "ألكسى ستاخانوف" Aleksei Stakhanov الذى استخرج ١٠٢ طن من الفحم فى أقل من ست ساعات (١٤ مرة أكثر من حصته الطبيعية)، أى أن الإشارة هنا تتعلق بتكثيف جهد العمل كمصدر لفائض القيمة، لمزيد من المعلومات حول المنظومة الستاخانوفية، انظر:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=17422. (المترجم).

العامل محل النقاش فى مستوى الإعاشة، أو الكفاف. فالناتج الإجمالى للفرد يمنح بواسطة منحنى الأجر pretax فى الشكل. فبدلاً من الحصول على القيمة الكاملة لناتج عمله، يحصل الفرد على أقل بكثير من الأجر، بعد خصم الضريبة posttax المعظمة للعائد، والموضح فى الشكل ٧-١، وفى الحالة المبينة، يختار الفرد مقدار وقت الفراغ OLF ويحصل على OA من الدخل المالى. ويحصل الأوتوقراطى على مقدار AB كحاصلات ضريبية.

كيف حقق ستالين تحسنًا من هذا الوضع الأوتوقراطى الأمثل، البسيط والمباشر؟ لقد وضع أجر الفرد أو راتبه فى مستويات منخفضة جدًا، وأمسك بمعظم قيمة ناتج الفرد أثناء يوم العمل العادى، فى الضرائب الضمنية - بالمحافظة على أرباح مشاريع الدولة (وخصوصًا المشاريع الصناعية منها)، التى تم رفعها رفعًا كبيرًا عما ينبغى أن تكون عليه، بسبب انخفاض الأجور.

وعلى الطرف النقيض، فإن هذا الشخص يواجه ضريبة إجمالية متمثلة فى CD = EF، لكن هذا الفرد لا يدفع الضرائب على الدخل الهامشى. والنتيجة، أن الفرد بالطبع سيحصل على وقت فراغ أقل. إنه لا يستطيع تحمل أعباء وقت الفراغ بسبب معدل الضرائب المرتفع، ولأنه يتلقى مكافأة أعلى على ساعات العمل الإضافية؛ لأنه لا توجد ضرائب على الدخل الهامشى. هذا الفرد فى ظل النموذج الستالينى الضريبى؛ سيحصل على وقت فراغ قدره OLD، وهو ما سيؤدى إلى ناتج أعلى بكثير. وفى هذه الحالة، ستحصل الدولة على CD من الناتج - أكثر كثيرًا مما كانت تحصل عليه من الضرائب الأوتوقراطية العادية بمعدل تعظيم العائد .revenue-maximizing rate ويحصل الفرد على المستوى نفسه من المنفعة، كما كان من قبل (وعلى مزيد من الاستهلاك)، لكن الديكتاتور يحصل على عائد أكبر بكثير؛ مع منحنيات الثبات أو عدم التغير indifference (خطوط المنفعة iso) للشكل العادل، تكون الـ CD أعلى بالضرورة من AB.



الشكل ٧-١ التعظيم الأوتوقراطي بالضرائب الكلية.

ولنفترض أكثر أن OA هو مستوى الإعاشة. فإذا تم استخدام نظام ستالين فى جعل معدلات الضرائب ما بعد الهامشية، أعلى، والضرائب الهامشية أقل (أو صفراً)، يظل من الممكن أخذ مزيد من CD فى الضرائب. والحقيقة، أنه إذا ذهبنا إلى أبعد، افتراضاً أن النظام يعرف على وجه الدقة الطاقة الإنتاجية الممكنة للفرد، ويعرف تماماً أيضاً قدر ما يحتاجه العامل للبقاء على قيد الحياة، وقتئذ يمكن للنظام اختيار ضريبة كلية، تأخذ كل شيء يمكن للعامل أن ينتجه فوق مستوى الإعاشة، وفى الوقت نفسه يجعل العامل يقدم عملاً أكثر كثيراً مما سيقدمه إذا واجه ضريبة بسيطة، أو لم يدفع ضريبة على الإطلاق. ولكن لم تكن المحصلة بالطبع وفق هذا التصور المتطرف. وسننظر فى حالات أكثر واقعية فى الجزئيتين التاليتين.

تعظيم الحاصلات الضريبية
بالفروق فى القدرات

إذا كان لدى الأوتوقراطى جداول ضريبية مختلفة لأفراد مختلفى الإنتاج، فإن بإمكانه جمع مزيد من عائدات الضرائب تفوق الحاصلات الضريبية نفسها، المطبقة على الجميع. وفى الديمقراطية الحديثة التقليدية، يواجه ذوو الدخل المرتفع معدلات ضرائب أعلى من المفروضة على ذوى الدخل المنخفض، لكن الجميع يواجهون القانون والجدل الضريبى نفسه.

وعندما يواجه الجميع الجدل الضريبى نفسه، يصبح من المستحيل أن نفرض على الناس ضرائب على ساعات عملهم الأولى أكثر من ساعات عملهم الهامشية/ الإضافية، ويظل لدينا فى الوقت نفسه معدلات ضريبية مرتفعة جداً. فالواضح، أنه إذا فرضت علينا ضرائب ثقيلة على ساعات العمل الأربع الأولى فى يوم العمل، وضرائب أقل على الساعتين اللاحقتين، ورفع الضرائب عن كل الساعات بعد ذلك، وقتئذ سيكون لدينا دافع على العمل أكثر كثيراً. وقتها سيكون لدينا دافع أقوى للعمل؛ لأنه إذا فرضت علينا ضرائب ثقيلة للغاية فى الساعات الأولى من العمل، سنصبح أفقر حالاً، ويأتى تأثير الضرائب على الدخل ليجعلنا أكثر إقبالا على العمل. وإن لم تُفرض علينا ضرائب فى الساعات الأخيرة من العمل، سيكون لدينا أيضاً مكافأة أكبر بعد خصم الضرائب على العمل الإضافى. ومن ثم، فإن أثر الإحلال substitu- tion effect سيجعلنا نعمل أكثر. وسترتفع الكفاءة الاقتصادية عندئذ. لذا فبمعنى من المعانى، يمكن للنظم الديمقراطية الغربية أن تكون أكثر كفاءة وإنتاجية، إذا تمكنّا من دفع ضرائب أعلى على الساعات الأولى من العمل، دون أن ندفع على الساعات الأخيرة، أو الهامشية منه.

لكن هذا لا يكون ممكنًا على أرض الواقع، عندما تواجه جميعًا الجدل الضريبى نفسه. ولنفترض أن الولايات المتحدة قررت أن تفرض ضرائب على أول خمسة آلاف دولار يربحهم الشخص سنويًا، بنسبة ٩٩٪، وعلى الخمسة آلاف الثانية بنسبة ٩٨٪، وهكذا دواليك، وأن تفرض ضريبة على ما يصنعه الشخص فوق مستوى معين بمقدار صفر ٪. هذه الطريقة - بقلب التصاعد التدريجى المعتاد للضريبة، وفرض الضرائب بصورة تراجعية على الدخول المنخفضة، بمعدلات مرتفعة عن تلك المفروضة على الدخول المرتفعة - من شأنه أن يخلق وضعًا يصبح الناس الأقل إنتاجًا فيه، لا يملكون حتى ما يكفى من الدخل للبقاء على قيد الحياة. فالإنتاجية وسياسة تعزيز الكفاءة، فى فرض ضرائب على الناس أكثر على ساعات عملهم الأولى - أو، أكثر عمومًا، على دخلهم ما دون الهامشى -inframarginal income ولكن مع عدم فرض ضرائب على دخلهم الهامشى، ليس فقط أمرًا مقيتًا على المستوى الأخلاقى، بل هو مستحيل عمليًا، عندما تكون القوانين نفسها مفروضة أو مطبقة على الجميع.

ولكن، ثمة طريقة، يمكن بها لأوتوقراطى داهية أن يستخلص معظم الفائض الأعظم فوق حاجات الإعاشة التى يمكن للأكثر قدرة أن ينتجها، فى الوقت نفسه، ويستخرج أيضًا كل أو معظم الفائض على الإعاشة الذى يتم إنتاجه بواسطة من هم أقل قدرة إنتاجية. وقد اختار ستالين ومستشاروه - على نحو ما - هذه الطريقة، وكان ستالين من التعطش للسلطة وانعدام الرحمة بما يكفى لوضعه إياها موضع التنفيذ. وهذه الطريقة هى وضع الأجر أو الراتب الأساسى، أو ما دون الهامشى، لكل مهنة ومستوى قدرة إنتاجية فى المجتمع، بغية تجميع أقصى قدر ممكن من الدخل؛ لأغراض الأوتوقراطى من أصحاب كل مهنة، أو أى مقتدر.

كل المطلوب هو وضع الأجر الأساسى أو ما دون الهامشى، لهؤلاء العاملين فى وظائف تتطلب مزيدًا من القدرة فى المستوى نفسه، مثلهم مثل العمال غير المهرة. معدل ضريبى ضمنى مرتفع كثيرًا، يتم تطبيقه على الناس الأكثر قدرة فى الأدوار

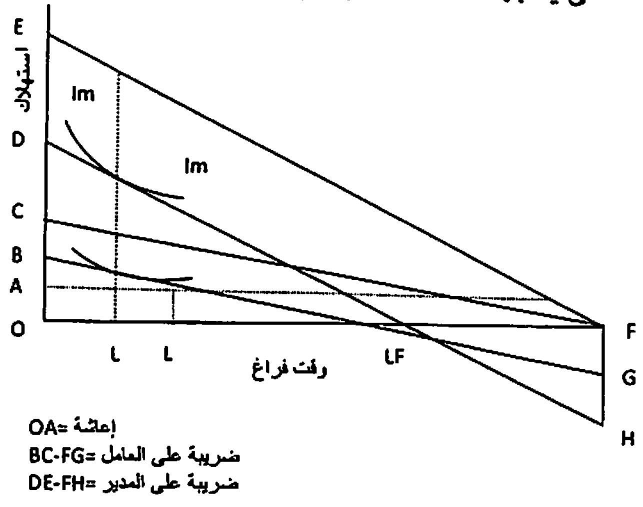
الأكثر إنتاجية. علاوات ضئيلة جداً، إن وجدت، تكون هى المطلوبة لتوفير باعث أو حافز للناس الأكثر قدرة على تقبل الأعمال التى تتطلب قدرة مرتفعة، لأن نظام وضع ضرائب قليلة، أو عدم فرض ضرائب على الدخل الهامشى، أو "العلاوة"، يعنى أن الناس الأكثر إنتاجاً قادرون على الاحتفاظ بمعظم ناتجهم الأعلى من العمل الإضافى.

عرض مخطط بيانى schematic presentation

يصور الشكل ٧-٢ نظاماً لفردين فى أعمال تتطلب مستويات مختلفة من القدرة، على افتراض أن النظام يمكنه حرفياً أن يحصل على ضريبة إجمالية أو دفعة واحدة lump-sum tax. وهنا تعطى الـ OA مرة أخرى مستوى الاستهلاك الذى يحتاجه كل فرد للإعاشة. الناتج الإجمالى للفرد الأقل موهبة (العامل الأقل مهارة) يصوره خط FC والناتج الإجمالى للفرد الأكثر موهبة (المدير) مصور بالخط .FE هنا، فإن الأوتوقراطى بوضعه لمعدلات الدفع فى كل وظيفة، أو عمل، أقل بكثير من مستوى الإنتاج، لكن مع تركه الدفع الهامشى افتراضاً بدون ضريبة، إنما يحقق تقريباً نفس أثر ضريبة الدفعة الواحدة، أو الضريبة الرئيسية. وبفرض ضرائب أكثر على السداد ما دون الأساسى فى العمل الأكثر إنتاجية وصعوبة، أعلى من العمل الأقل صعوبة – أى بجعل التباين فى الأجر الأساسى أو ما دون الهامشى، أقل كثيراً من التباين الإنتاجى لنمطين من العمل – يمكن للأوتوقراطى أن يحصل على معظم الفائض الأكبر الذى يفيض عن حاجات الإعاشة التى ينتجها الفرد الأكثر قدرة.

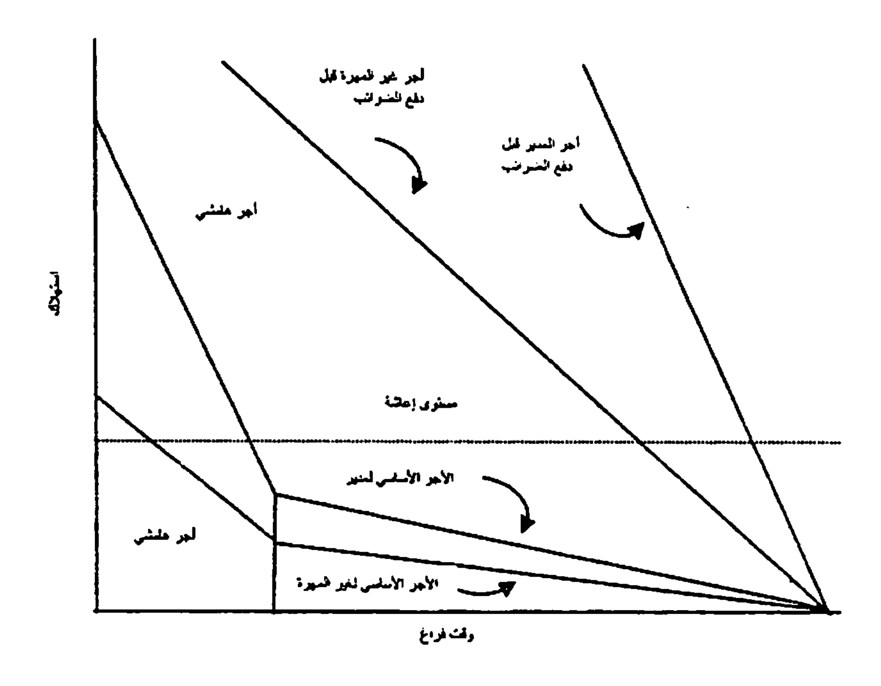
الضريبة على المدير هى DE = FH، بينما الضريبة على العامل هى .BC = FG فالمدير إذا كان لديه ترتيب الأفضلية التى للعامل، سيجد بالضرورة أن من مصلحته أخذ وقت فراغ أقل، حتى من العامل فى مستوى الإعاشة. والشىء الوحيد الذى يمنع الأوتوقراطى من أخذ جميع الفائض عن الاستهلاك الذى ينتجه الفرد الأكثر قدرة، هو

عدم كمال معرفة النظام بالقدرة الدقيقة، أو بمستوى الإنتاج المحتمل، للفرد الأكثر قدرة. وكلما تحسنت هذه المعرفة، أمكن للأوتوقراطى أن يحصل على المزيد مما يفيض عن الإعاشة التى ينتجها العامل الأكثر قدرة.



الشكل ٧-٢ التمييز في أسعار الضرائب.

والحقيقة أن النظام لم يحصل على الضريبة الإجمالية دفعة واحدة، بل كانت لديه فقط فكرة أولية عن الإنتاجية المحتملة لأفراد مختلفين. لكنه فى الوقت نفسه كان على بينة بالوظائف التى تتطلب قدرات عالية. وقد فرض أجرًا على جزأين فى شكل أجر أساسى شديد الانخفاض، جاعلاً هذا الأجر الأساسى أعلى قليلاً للوظائف التى تتطلب قدرة أعلى مما يتطلبها العمل غير المهارى. وفى الأعمال التى تتطلب مهارة عالية، وتلك التى لا تتطلب ذلك، لم تكن هناك سوى ضريبة ضئيلة، أو انعدمت الضريبة تمامًا على الدخل الهامشى. فقد وضع النظام الأجر للأقل مهارة فى العمل فى أقل مستوى له، إلى درجة أن العمال فى هذا المستوى المنخفض من المهارة، حتى بدون ضرائب على الدخل الهامشى، لم يكسبوا سوى ما يقارب دخل الإعاشة أو الكفاف، مع أخذ النظام كل ما تبقى من إنتاجيتهم. هذا الوضع للعامل الأقل إنتاجية مصور فى الشكل ٧-٣ .



شكل ٧-٣ أجر على جزءين بتمييز.

وبالنسبة للأعمال التى تتطلب قدرة أعلى، وذات إنتاجية أعلى، فقد وضع النظام الحاكم أجرًا أساسيًا، كان أعلى قليلاً. ولكنه ترك الشخص الأكثر قدرة، يحتفظ تقريبًا بكل دخله الهامشى، أو الإضافى. وهذا الوضع بالنسبة للعامل الأكثر إنتاجًا مصور أيضًا فى الشكل ٧-٣، وعلى الرغم من أن النظام يستحوذ على كثير من الفائض الأكبر الذى يفيض عن الإعاشة التى ينتجها العامل الأكثر قدرة، فإنه لا يستطيع الحصول عليها كلها. ولتوفير الحافز لدى الأشخاص الأكثر قدرة لأخذ الأعمال الأكثر إنتاجية، والعمل الشاق فى هذه الأعمال أو الوظائف، يجب على الحكومة أن تتركهم يتلقون كل أو معظم ناتجهم الهامشى، الذى يكون على درجة من الارتفاع بما يضمن أنه سينتهى بهم الحال بمستوى استهلاك أعلى من حد الإعاشة.

من كل حسب قدرته إلى المسئول(*)

لقد كانت التباينات الصغيرة في السداد الأساسى، أو ما قبل الإضافى، عبر مختلف المهن فى الاتحاد السوفييتى فى عهد ستالين، كان يقال عنها أحيانًا إنها كانت وراءها دوافع أيديولوجية المساواة. والحقيقة أن ستالين طرح صفقات المساواة جانبًا؛ بهدف تعظيم الحافز على الإنتاج - فقد كان صريحًا ومشددًا على هذا. فالجهد الإضافى للناس فى أكثر الوظائف أو الأعمال أهمية وصعوبة، تم استخلاصه من خلال فرض ضرائب منخفضة جدًا على دخلهم الهامشى - العلاوات، وتخصيص السكن، وتوزيع السلع الاستهلاكية العينية على أماكن العمل، ومكافأة ذوى القدرات الخارقة فى العمل/ الستاخانوفيين Stakhanovites، وما إلى غير ذلك - وبالمحافظة على كل الدخول - ما دون الهامشية - منخفضة جدًا، إلى درجة أن الناس يمكنهم نسبيًا تحمل أعباء وقت الفراغ. فإذا كانت أخلاق المساواة هى التى قادت النظام أو حركته، لما كان للضرائب الضمنية لأغراض الأوتوقراطى أن تكون بهذا الحجم الكبير، ولكان هناك معدلات أسعار تصاعدية، أو وسائل أخرى، جعلت الدخل الهامشى على وجه الخصوص غير متساو.

(*) العنوان يتضمن تناقضًا مع الشعار الشهير الذى رفعته الشيوعية يومًا ما: "لكل حسب قدرته وللكل وفق حاجته". فقد رأى لينين أن الدولة جهاز إكراه فى يد طبقة ضد أخرى، وأن البروليتاريا ليست بحاجة إلى دولة إلا فترة قصيرة ومحددة، وإن من أهم أهداف الماركسية وفلسفتها إلغاء الدولة، ولكن لا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا بالوصول إلى الدولة، وإن دكتاتورية البروليتاريا المؤقتة شىء لا بد منه لانتقال الملكية من المالكين الغاصبين إلى المجتمع. يقول لينين" إن غايتنا النهائية هى إلغاء الدولة أى كل عنف منظم" إن الانتقال من مرحلة الدولة البرجوازية إلى مرحلة دولة البروليتاريا يكون عن طريق ثورة عنيفة، أما إلغاء دولة البروليتاريا تكون باستسلام هذه الدولة بذاتها لإدارة الأشياء الجديدة شيئا فشيئا، فالأمر لا يحتاج فى هذا التحول إلى عمل عنيف من جانب المجتمع تصبح إدارة الأشياء ذاتياً حسب الشعار والمقولة "من كل على حسب قدرته ولكل وفق حاجته " ومن المستحيل فى النظام الماركسى الجمع بين الحرية والدولة، لأن الدولة فى نظره جهاز اضطهاد وإكراه وإن الحرية لا تأتى إلا بعد أن تلغى الدولة. ولكن الواقع الذى حاول أن يطبق الفلسفة الماركسية أبقى على دولة البروليتاريا بحجة أن المجتمع الإنسانى لم يصبح شيوعياً وهناك خطر على البروليتاريا، مما خلق دولة مستبدة. انظر: لينين، الدولة والثورة. (المترجم).

وقد قالها ستالين صريحة، ينبغى أن تكون هناك تفاوتات لتحسين الحوافز، وإن هذه التفاوتات موجودة فى الحقيقة. وكما رأينا، ما دامت معدلات الضرائب الهامشية صفرًا أو منخفضة جدًا، فإن ستالين لم يكن فى احتياج إلا إلى تفاوتات صغيرة فى معدلات السداد لذوى الدخول ما دون الهامشية: فالفرد الأكثر قدرة يمكنه أن يكسب أكثر كثيرًا فى العلاوات، وغيرها من أشكال السداد الهامشى، إذا كان فى عمل يمكنّه من أن يصبح فيه أعلى إنتاجًا مما يستطيعه فى عمل أكثر تواضعًا. ومع الأجور والرواتب التى لم تقدم سوى مستويات تقشفية من الاستهلاك، فإن المكتسبات الهامشية الأعلى فى الأعمال الأكثر صعوبة، جعلت هذه الأعمال جميعًا أكثر جاذبية. ففى عمل ذى إنتاجية أعلى، كان لدى الشخص الأكثر قدرة أيضًا حافز للعمل بجدية ومشقة، أكثر من الشخص الأقل قدرة. حيث إنه مع الضرائب المنخفضة المفروضة على الدخل الهامشى، يمكن أن يكون لديه مكافآت ما بعد سداد الضرائب أعلى، مقابل ساعات عمله الهامشية.

ومن ثم، فإن نظام فرض الضرائب التى تجمع أكبر قدر ممكن من العائدات تلبى شرطين: الأول، أنها تواجه الناس الأكثر إنتاجًا بجداول ضريبية ضمنية، مختلفة عن تلك المنطبقة على الأقل إنتاجًا. الشرط الثانى، بناءً على تلبية الشرط الأول، يصبح من الممكن (حتى مع معدلات ضرائب عالية) فرض ضرائب على الدخل ما دون الهامشى، بمستوى أكثر ارتفاعًا من الدخل الهامشى. والدخل التصاعدى الغربى المألوف لا يفى بهذه الشروط على الإطلاق. فليس من قبيل المصادفة، أن الاتحاد السوفييتى – حتى بمهاجمته نظم ديمقراطية السوق، على انعدام المساواة فيها، أو للتفاوتات فى الدخل – لم يستخدم بأية طريقة جادة ضريبة الدخل المتصاعد. ولزمن طويل، كان الحد الأقصى لمعدل الضرائب على الدخل فى الاتحاد السوفييتى، على سبيل المثال، ١٣٪ فقط.

ولمنع المديرين والعاملين فى مشاريع الدولة من الحصول على أى من حاصلات الضرائب الضمنية الخاصة بالأوتوقراطى، كان يجب على مدفوعات المشاريع أن تتم من خلال النظام المصرفى التابع للدولة. فالمشاريع لم تكن بطبيعة الحال مسموحًا لها الاحتفاظ بأى شىء يزيد عن بضعة مبالغ من النقود. والمدفوعات النقدية مثل أجور العمال، كان يتم تسليمها من خلال بنوك الدولة، بدلاً من المؤسسات مباشرة. وكانت نفقات المؤسسات خارج حسابات البنوك. فضلاً عن ذلك، كانت محدودة بواسطة مسئولى التخطيط. (تغير هذا النظام بعد أن أصبحت البلدان على النمط السوفييتى طاعنة فى السن، فإن هذا موضوع يجب تركه للفصل التالى.).

وقد أوضحنا المفارقة المتمثلة فى أن درجة التفاوت فى دخل الأفراد فى ظل النظام السوفييتى كانت مقيَّدة، ونسبة الدخل المأخوذة فى الضرائب، كانت نسبة عالية على نحو فريد، لكن الحافز على العمل كان أعلى مما كان متوقعًا من المعدل المرتفع من الضرائب، والدرجة المحدودة من التفاوت. فمعدلات السداد ما دون الهامشية والتى تعد على درجة عالية من المساواة، والمكتسبات الهامشية سواء التى يدفع عليها ضرائب مرتفعة أو المعفية من الضرائب، هى تحديدًا الشروط التى تعظم من حاصلات الضرائب. ولإعادة صياغة الجملة القديمة كان الوضع يقول "لكل حسب قدرته، إلى الرجل المسئول".

لقد كانت نسبة الدخل المكرسة للاستهلاك الشخصى فى الاتحاد السوفييتى فى عهد ستالين، أقل مما هى فى أية دولة أخرى غير شيوعية. وهذا بالتحديد ما تتنبأ به النظرية المطروحة هنا. لقد كان ستالين قادرًا على الحصول على نسبة أكبر من الناتج القومى لأغراضه الخاصة، أكثر من قدرة أية حكومة فى بلد خارجى على استخلاصه من قبل أية حكومة أخرى فى التاريخ.

الاشتراكية فى مقابل الاستحواذ فى الزراعة

ظهرت أصول نظام ستالين الضريبى الابتكارى، بصورة أكثر وضوحًا وشدة، فى الزراعة. فقد كان الاتحاد السوفييتى فى الأساس بلدًا زراعيًا، عندما استولى البلاشفة على الحكم عام ١٩١٧، وكان معظم الدخل القومى يُنتَج فى قطاع الزراعة، وخصوصًا على يد الكولاك - kulaks أصحاب المزارع الكبيرة. فلم تكن هناك طريقة يمكن بها للبلاشفة أن يحصلوا على جزء كبير من الدخل القومى السوفييتى لتحقيق أغراضهم، ما لم يضعوا أياديهم على معظم الناتج الذى يتم إنتاجه فى المناطق الزراعية، والتى مثلت للبلاشفة مشكلة سياسية رئيسية، سيرد ذكرها. والشىء الأكثر بروزًا فى هذا السياق، أنه كان عليهم أن يحصلوا على فائض فى الحبوب لتغذية كوادرهم المتمركزين فى المدن. كما أنهم كانوا فى حاجة إلى مزيد من الناس فى المدن للعمل فى المصانع لإنتاج الحديد والأسلحة، ومزيد من الناس فى الجيش والجهاز البيروقراطى للحكومة، لقضاء أعمال النظام. لذا أراد السوفييت مزيدًا من الطعام، ولم يستطيعوا الحصول عليه إلا من خلال الفلاحين والإقطاعيين، أو الكولاك.

وبهدف الحصول على الموارد المطلوبة لبناء الصناعة وإنتاج الأسلحة، وتوفير الكوادر الحزبية والجيش، قدم البلاشفة فى بداية الأمر أسعارًا منخفضة لمنتجى الغذاء، فى حين فرضوا ضرائب ضمنية مرتفعة على الكولاك والفلاحين. وبالطبع كانت استجابة الفلاحين المزارعين لذلك إنتاجًا أقل، واستهلاك كميات أكبر مما ينتجونه فى المنزل، وبيع محاصيلهم بطرق خاصة، وغير مشروعة. وكانت الطريقة الوحيدة التى يمكن بها للبلاشفة الحصول على الغذاء الذى كانوا فى حاجة إليه، أن يدفعوا للفلاحين ما يكفى لإعطائهم الحافز لإنتاج المزيد. ولكن هذا استهلك كثيرًا من الفائض الاجتماعى الذى أراد النظام تكريسه للصناعة، والجيش، والمشاريع السياسية، ومشاريع وجاهة النظام. لذا، فقد كان على البلاشفة أن ينفذوا نظامًا جماعيًا يمكنهم أن يحصلوا من خلاله على فائض من القطاع الزراعى قابل للضريبة، هذا الفائض كان وقتها الجزء الرئيسى للاقتصاد السوفييتى.

قبل تكثيف ستالين السلطات فى يده، حاج بعض البلاشفة الأكثر "راديكالية"، بأن الاتحاد السوفييتى كان فى حاجة إلى "تراكم اشتراكى أوّلى" - السرقات الأولية، والفوائض التى أرجعها ماركس إلى التراكم الرأسمالى الأوّلى لرأس المال. فقد حاج بعض البلاشفة، قياسًا على النظرية الاقتصادية الماركسية، بأنه لم يكن لديهم بديل آخر لأخذ رأس المال المطلوب للحركة الصناعية الاشتراكية من الكولاك والفلاحين. وعلى الرغم من أن ستالين وقف فى بداية الأمر فى صف المعتدلين من البلاشفة، ممن عارضوا مثل هذا الاستيلاء، فإنه تبنّى البرنامج الراديكالى بمجرد تركيزه السلطة فى يده.

قام ستالين بمصادرة الأراضى الزراعية، والماشية، والماكينات، فارضًا عقابًا شديدًا على الفلاحين ممن أخفوا حبوبًا أو ماشية. وتعامل معاملة قاسية، خصوصًا مع الكولاك الذين كان لديهم السبب الأكبر للمقاومة. أما الذين تم تعيينهم على كل مزرعة جماعية collective farm، فقد جعلهم مسئولين عن توفير قدر معين من الحبوب، أو غيرها من المواد الغذائية، للدولة. وقد وضع ستالين النظام بالطريقة التى تسهل من المراقبة، بحيث لا يمكن لأحد التهرب من الضرائب الضمنية. منظمات منفصلة تقدم خدمة المحاريث للمزارع الجماعية، ووحدات الحزب الشيوعى ساعدت فى منع المزارع الجماعية من التهرب من الضريبة الضمنية. فقد تم تصميم نظام ستالين؛ لتسهيل تحديد المقدار الذى كان يجب على الناس تأديته، أو تقديمه للدولة. ومن ثم فرض الضرائب عليهم بأقصى ما تتيحه إمكاناتهم.

ونود الإشارة هنا إلى أن المزرعة الجماعية، كانت أداة لتحصيل الضرائب، ولم تكن شيئًا مطلوبًا أيديولوجيًا؛ فالنظام الذى كان مفضّلاً أيديولوجيًا فى التنظيم، هو نظام مزرعة الدولة. حيث يتم دفع أجر للعمال وتكون الدولة هى صاحبة الحق الدائم. ولكن فى مزارع الدولة كان قدر كبير من الناتج يدخل فى أجور العمال، لذا لم توفر هذه المزارع فائضًا كبيرًا للنظام. فقد اختار ستالين المزارع الجماعية، وجعل أعضاء

هذه المزارع مسئولين عن توفير الكميات التى طلبها ("الناتج البيولوجى" النظرى): لايمكن للمزارع الجماعية الاحتفاظ بالموارد المطلوبة لدفع أجور مزرعة الدولة لأعضائها. وعلى خلاف مزارع الدولة، تبدو المزارع الجماعية وقد تم تنظيمها من أجل "جماعيات" collections، وليس من أجل حكم "جمعوى" collectivist أو يقوم على الجماعية.

وبعد توفير خدمات العمل المتسعة والمكثفة، للمزرعة الجماعية، كان يُسمح للفلاحين باستخدام وقت الفراغ فى العمل على قطع صغيرة خاصة من الأراضى التى تم تخصيصها لهم. وكما تتنبأ النظرية هنا، فإن الدخل من قطع الأراضى الصغيرة هذه، لم يكن عموماً مفروضاً عليه ضرائب.

ومن وجهة نظر ستالين، فإن نظام الجماعية الغذائية قد نجح. فأثناء الحرب العالمية الأولى لم تكن الدولة القيصرية (حتى على الرغم من استخدامها تدابير قسرية فى بعض الأحيان لجمع الطعام) قادرة على توفير ما يكفى من الغذاء للناس فى المدن؛ للحفاظ على سيطرتها: فقد بدأت ثورة شباط/ فبراير كاحتجاج على نقص الخبز. وفى المقابل، وأثناء الحرب العالمية الثانية، كان تحت تصرف النظام السوفييتى نظام مشتريات procurement متطور جداً... على الرغم من الانهيار الكارثى فى إنتاج الغذاء لكل فرد من سكان المزارع الجماعية. فإن النصيب الذى تأخذه الحكومة من الناتج الإجمالى من اللحوم والحبوب، كان قد ارتفع. وقد ترك الفلاح العامل فى المزارع الجماعية بنصيب منخفض من الإجمالى، يقل عما كان عليه قبل الحرب. حتى قبل الحرب كان اتجاه الحكومة حيال حاجات المستهلك من سكان المزرعة، اتجاهاً قاسياً ومتعسفاً... وكانت حملات الشراء على النمط العسكرى، تعنى أن مصادرة الغذاء من المخازن الزراعية، أصبحت أكثر تعسفاً أثناء الحرب[1].

(1) Peter Gatrell and Mark Harrison, "The Russian and Soviet Economies in Two World Wars: A Comparative View." Economic History Review 46:444 (August 1993).

اختصاراً، كان لابتكارات ستالين الوحشية الخبيثة أن تسهل على نظامه:

١- مصادرة كل مخزون رأس المال الملموس، والأراضى، والموارد الطبيعية الأخرى. ومن ثم إضافة ريع كل هذه الأصول كل عام إلى حاصلاته الضريبية.

٢- تجنب انهيار الاستثمار الذى يتبع طبيعياً مثل هذه المصادرة، وذلك بالسيطرة مباشرة على مستوى الاستهلاك والاستثمار. ومن ثم منح الاتحاد السوفييتى معدلاً مرتفعاً من الادخار والاستثمار، يفوق المجتمعات الأخرى.

٣- رفع الضرائب على دخل العمل لأعلى مما كان، فى ظل الطرق السابقة على تحصيل الضرائب، وفق معدلات تعظيم العائد. وذلك يتم من ناحية عن طريق إدخال التمييز فى سعر الضريبة التى تستحوذ على جزء أكبر من ناتج الأفراد المنتجين نسبياً.

٤- تخفيض نسبة معدلات الضرائب الهامشية إلى الضرائب المتوسطة، ومن ثم تحقيق الزيادة لا فى نسبة دخل العمل المدفوع فى الضرائب فحسب، بل فى قدر العمل المقدم من خلال أثر الدخل (استطاعت الأسر تحمل أعباء وقت فراغ وناتج منزلى أقل، لذا فإن جميع النساء كان عليهن الخروج إلى العمل) وتأثير الإحلال (زيادة المكافأة على الجهد الهامشى).

وفى الوقت الذى كان هذا النظام قد وصل إلى الاكتمال، كان لدى الاتحاد السوفييتى مزيد من الموارد لأغراض تعزيز القيادة، تفوق ما لدى أى مجتمع آخر فى التاريخ.

الأيديولوجية باعتبارها قناعاً

على الرغم من أن ستالين كان يعتبر فى الغالب كاهن الديانة الماركسية، فإنه لم يكن فى الحقيقة أيديولوجياً مخلصاً. فقد لعبت الأيديولوجية بلا شك دوراً فى تفسير

بعض أشكال التأييد التى نالها. ولكن الفرض هنا، أن ستالين لم يكن معميًا – ولا حتى مؤمنًا – بما كان يسمى سابقًا بالماركسية. فلو كان أيديولوجيًا ملتزمًا، لكان امتنع عن قتل جميع من شاركوا معه كقادة أوائل فى الثورة البلشفية، أو عن القيام بحركة تطهير لكل البلاشفة الذين جرؤوا على الذود عن مبادئهم الماركسية، أو عن القيام بمعاهدة نازية سوفييتية. لم يفعل ستالين شيئًا لتحقيق هدم الدولة الذى كان ماركس قد تنبأ به ودافع عنه.

ولكنه قام بالكثير لزيادة حجم قوة الجيش السوفييتى والقاعدة العسكرية والعملية التى اكتسبها. وعلى الرغم من أن الملامح الرئيسية للنظام الستالينى لم يتم اكتسابها من خلال كتابات ماركس، أو نموذج لينين فى فترة السياسة الاقتصادية الجديدة، التى كانت نوعًا ما تتضمن توجهًا نحو السوق، فإنها تتسق مع الفرض القائل إن ستالين أراد، وقبل أى شىء آخر، القوة التى يمكن لحاصلات الضرائب أن تمنحه إياها.

اختبار: نسبة القوة إلى الدخل

تتسق النظرية المذكورة آنفًا مع تاريخ مجتمعات النمط السوفييتى. وعلى خلاف التأكيد الذى يقول بأن النمط السوفييتى فى التنظيم الاقتصادى، كان يرجع إلى أيديولوجية، تقدم النظرية تحليلاً ذا قوة تفسيرية حقيقية. ولكن، هناك أكثر من نظرية واحدة يمكن أن تتسق مع الحقائق التاريخية، وتكون أيضًا ذات معنى. لذا يجب أن نسأل: ما التطبيقات العملية التى يمكن للنظرية المطروحة أن تتعرض لها ضمن مزيد من الاختبار؟

إذا صدقت النظرية، فإن القوة العسكرية أو الجغرافية والإنفاقات على المشاريع التى تضيف إلى مكانة القادة السياسيين ينبغى أن تكون أعظم، نسبة إلى مستوى

معيشة السكان، من مجتمعات أخرى - حتى المجتمعات الأوتوقراطية الأخرى. ونظرة خاطفة عابرة على السجل التاريخي تكفي لتبين أن هذه هي الحالة التي كانت.

لقد كانت هناك ديكتاتوريات شيوعية كثيرة تقدم مقارنات معلوماتية مع بلدان شيوعية. ومنذ الحرب العالمية الثانية، على سبيل المثال، كانت هناك نظم ديكتاتورية كثيرة، خصوصًا في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، لم تكن شيوعية. ولكن لم تكن أي من هذه النظم الديكتاتورية مؤثرة - من بعيد أو من قريب - أو صاحبة نفوذ، مثلما كان الاتحاد السوفييتي أو الصين الشيوعية. فمعظم النظم الأوتوقراطية الأخرى، بلا شك، لم تسيطر على مثل هذه الأراضي الهائلة، أو مثل هذه المجتمعات السكانية الضخمة، مثل اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية، أو الصين الشيوعية. لكن هذا، في حالات كثيرة، لا يكفي لتفسير سبب عدم كون هذه النظم الأوتوقراطية الأخرى مهابة الجانب.

إن روسيا القيصرية، وعلى الرغم من كونها أكبر بلد على كوكب الأرض، لم تكن قادرة على تحقيق أي نجاح في حرب القرم. ولا حتى كانت قادرة في ١٩٠٤-١٩٠٥ على هزيمة اليابان التي كانت جزيرة لمجتمع شبه حديث في ذاك الوقت. وبالمثل، الصين في عهد "تشانج كايشيك" Chiang Kaishek، على الرغم من أنها كانت أكبر مجتمع سكاني في العالم، فقد كانت عقيمة عسكريًا.

ولنقارن أيضًا روسيا القيصرية في الحرب العالمية الأولى باتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية في عهد ستالين. ففي الحرب العالمية الأولى، انهزمت إمبراطورية القياصرة العملاقة على يد ألمانيا(١)، حتى على الرغم من أن الجيش الألماني كان منهمكًا في حرب على جبهة ثانية ضد الفرنسيين والبريطانيين من بداية

(١) تم استخدام جيش الإمبراطورية النمساوية-المجرية أيضًا ضد روسيا القيصرية، ولكن هذا الجيش غالبًا ما قيل عنه إنه أضعف من أي جيش لدولة محاربة في الحرب العالمية الأولى، ولم يقم بدور بارز في هزيمة روسيا.

الحرب. وبطبيعة الحال لم يستخدم سوى جزء صغير من قوته ضد روسيا. فى المقابل، وفى الحرب العالمية الثانية، كان الاتحاد السوفييتى فى عهد ستالين منتصراً فى حربه ضد ألمانيا النازية، على الرغم من أن الألمان كانوا قد وضعوا معظم قواتهم على الجبهة السوفييتية: فلم تكن هناك "جبهة ثانية"، إلى أن تم غزو "نورماندى" فى حزيران/ يونيه ١٩٤٤، وعلى الرغم من أن إنتاج الذخيرة البرية والجوية الألمانية فى الحرب العالمية الثانية، كان ٢,٦ أضعاف ما كان فى الحرب العالمية الأولى، فإن إنتاج الذخيرة السوفييتية فى الحرب العالمية الثانية كان أعلى ٢٤,٥ ضعفاً من إنتاج ذخيرة الإمبراطورية الروسية فى الحرب العالمية الأولى[١] .

أياً كان التفسير الذى يمكن تقديمه حول توفيق النظم الأوتوقراطية الروسية، فى الحربين العالميتين الأولى والثانية، لا يمكن أن يكون ثمة شك فى أنه بعد الحرب العالمية الثانية كان الاتحاد السوفييتى قد نال عالمياً مكانة القوة العظمى، التى لم تحققها مطلقاً الأوتوقراطية القيصرية. كما أن القياصرة لم يستطيعوا مطلقاً تحقيق انقلاب فى المكانة، مقارنة بالمبادرة السوفيتية للحرب فى الفضاء.

عندما تم تطبيق النظام الستالينى فى الصين وفيتنام وكوريا الشمالية، جعل مرة أخرى النظم الأوتوقراطية الشيوعية أكثر قوة بكثير، عسكرياً وسياسياً، من أية نظم حكم أخرى فى العالم الثالث. لم تكن الصين الشيوعية مطلقاً بذلك القدر من عدم الأهمية عسكرياً، الذى كانت عليه الأوتوقراطية التى حلت محلها. لقد كانت قادرة (مع

---

(1) Gatrell and Harrison, Table 9 and pp. 425 - 452.

يشير المؤلفان "جاتريل" وهاريسون" إلى أنه "فى الحرب العالمية الأولى... فشل ألمانيا الوحيد فى فصل نفسها عن الجبهة الغربية منعها من النصر السريع على الروس الذى عزمت عليه ألمانيا. وعلى الرغم من ذلك فإن قسماً صغيراً من القوة العسكرية الألمانية كان قادراً على إلحاق الهزيمة بالروس وفصلها. وفى الحرب العالمية الثانية... كان حجم التعبئة السوفييتية، عندما اجتمعت مع التفوق الاقتصادى الهائل للحلفاء، كافياً لتدمير ألمانيا كاملاً كقوة عسكرية...لقد قدم اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية إسهاماً..كان متبايناً تبايناً شديداً مع حجم ومستوى التطور للاقتصاد السوفييتى (p. 438) .

كوريا الشمالية) على محاربة الولايات المتحدة وحلفائها، وتحقيق التسوية فى الحرب الكورية. كان هناك أيضًا إنجاز فيتنام الشمالية الشيوعية فى إجبار الولايات المتحدة على التخلى عن أهدافها فى حرب فيتنام. وجزء من القصة أن التزام الولايات المتحدة تجاه الحربين الفيتنامية والكورية، كان بعيدًا جدًا عن الكمال. حيث أمسكت عن استخدام الأسلحة النووية، وما إلى غير ذلك. ولكن، عند مقارنة الأهمية العسكرية والجغرافية للنظم الشيوعية فى الصين وكوريا الشمالية وفيتنام الشمالية، مع النظم السابقة، ومع غيرها من بلدان العالم الثالث ذات المستوى المتردى للمعيشة، تلقى نظريتى التى تقول إن الاقتصاديات الشيوعية كانت نظمًا فعالة فى تعبئة الموارد أو تحصيل الضرائب، لم يسبقها نظير، تلقى كثيرًا من الدعم.

انعدام الكفاءة وانحدار النظام الستالينى

بعد استيفاء الشر الستالينى حقه، يجب ألا ننسى النقطة المعروفة جيدًا من أن النظام السوفييتى، حتى فى أفضل حالاته، كان عديم الكفاءة. لقد قام النظام السوفييتى بتعبئة قدر خيالى من الموارد، لكنه لم يحسن استخدام هذه الموارد. فمصادرة ستالين أطاحت بكثير من الأسواق المطلوبة لتحقيق اقتصاد كفؤ. وللحصول على كل ما يمكن أن يكون، فى اقتصاد سوق له فائدة وقيمة إيجارية وربح، قام ستالين بمصادرة رأس المال والأرض والموارد الطبيعية الأخرى للاتحاد السوفييتى. ومن ثم ألغى الأصول الخاصة والأسواق الإيجارية لهذه الأصول. وبإلغاء المؤسسات المملوكة ملكية خاصة، حرم ستالين المجتمع من مكاسب الابتكارات التى كان يمكن للشركات والمشاريع الخاصة أن تقدمها. وبوضعه مستويات الأجور والرواتب والتباينات على المستوى الإدارى كما فصّلنا، بغية الحصول على نصيب كبير من دخل العمل، قام ستالين أيضًا بتشويه أسواق العمل. على الرغم من أن هذا كان أقل بكثير مما هو متوقع؛ لأن نظامه الضريبى وقع بشكل رئيسى على المكاسب ما دون

الهامشية. ونتيجة لإلغاء وتشويه الأسواق المطلوبة لنظام ستالين من تعبئة الموارد، أو فرض الضرائب، كان الإنتاج الإجمالي لمجتمعات النمط السوفييتي أقل - وينمو بسرعة أقل - من اقتصاديات السوق ذات المستويات المشابهة من التنمية.

في السنوات الأولى، حققت المجتمعات السوفييتية نمواً اقتصادياً سريعاً، على الرغم من النمو البطيء لإنتاجها الكلي؛ لأنها كان لديها معدلات مرتفعة فوق العادة من الاستثمار. هذه المعدلات الاستثنائية في الادخار والاستثمار، كانت كما برهنا سابقًا، بسبب النسبة المرتفعة ارتفاعًا فريدًا من الناتج القومي الذي استحوذت عليه الدولة. فعلى مدار العقدين الأولين تقريبًا، وبعد الحرب العالمية الثانية، حققت المجتمعات السوفييتية نمواً، عن طريق الابتكارات الستالينية والانتصارات التي كانت قادرة على تحقيقها، بتغلبها على انعدام الكفاءة من خلال معدلات المدخرات والاستثمارات المرتفعة على نحو استثنائي.

ونحن نعرف الآن، أنه بمرور الوقت، بدأت مجتمعات النمط السوفييتي في الركود. على الرغم من أنها واصلت مدخراتها واستثماراتها المرتفعة، فقد كانت بعد فترة من الوقت عاجزة عن الحصول حتى على معدلات نمو الإنتاج المعتدلة[1]، حتى على الرغم من أنه ظل لديها مشوار طويل تقطعه للحاق بالمستويات الغربية[2]. وفي النهاية، أصبحت المجتمعات السوفييتية متصلبة تصلبًا شديداً، ومع الوقت، وافتها المنية.

كيف يمكن لنظام خدم ستالين خدمة جيدة - جعلته ربما الفرد الأكثر قوة في العالم - أن يصبح شديد التصلب إلى درجة أنه لم يستطع، على المدى الطويل، حتى

(1) William Easterly and Stanley Fischer, "Soviet Economic Decline: Historical and Republican Data." National Bureau of Economic Research, Working Paper Series No. 4735:1-[563] (1994).

(2) Peter Murrell and Mancur Olson, "The Devolution of Centrally Planned Economies." Journal of Comparative Economics 15:239-265 (1991).

أن يبقى على قيد الحياة؟ لم يكن هذا سؤالاً يقلق ستالين نفسه. فباستعارة تعبير "كينيز" Keynes: "على المدى الطويل، كان ستالين ميتًا". لكنه سؤال يجب أن نجيب نحن عليه، قبل أن نستطيع معرفة السبب فى تدهور المجتمعات السوفييتية تدريجيًا، وانهيارها فى النهاية. ونحن أيضًا لا نستطيع فهم السبب فى أن التحول من الشيوعية إلى الديمقراطية واقتصاد السوق كان صعبًا جدًا - أو كيف يمكن لمجتمع ما بعد شيوعى أن يمضى من خلال التحول الاقتصادى، ويحقق المستويات الغربية فى الرخاء - بدون أن نجيب عن هذا السؤال.

الفصل الثامن

تطور الشيوعية وميراثها

لقد لعبت الأسواق فى المجتمعات السوفييتية، دوراً أكبر فى الغالب مما كان مفترضاً لها أن تلعبه[1]، فقد كان لزاماً على النظام الستالينى أن يدير عدداً كبيراً من القضايا من خلال نظامه الآمر والمسيطر، لهذا فقد كان لزاماً عليه أن يعتمد على جيش هائل من الفئة النخبوية المتميزة الحاكمة، أو النومنكلاتورا nomenklatura وعلى عدد أقل من الإداريين، كيف يمكن لقيادة اقتصاد على النمط السوفييتى – الذى كان عليه أن يقوم باتخاذ ملايين القرارات من خلال بيروقراطية تحكم بشكل رئيسى فى مجتمعات أخرى بواسطة الأسواق – أن تحصل قيادته ولو بالكاد على تخصيص رشيد للموارد؟ فنظام كهذا سيكون مفتقداً لحساسية طلب المستهلك، وسيكون أيضاً منطوياً على أنواع رئيسية من انعدام الكفاءة معروفة جيداً إلى درجة أنها لا تحتاج إلى مزيد من النقاش حولها، ولكن كيف يمكن لقيادة اقتصاد على النمط السوفييتى، العمل جيداً بما يكفى لخلق قوة عظمى، واستمرارها؟

لقد أوضحنا كيف منحت المصلحة الشاملة للديكتاتور السوفييتى حافزاً قوياً على جعل إقليمه ينتج أكبر قدر ممكن من الإنتاجية لصالح زيادة حاصلاته الضريبية الإجمالية، لكننا ما زلنا فى حاجة إلى تفسير كيف كان الأوتوقراطى قادراً على

---

(١) لأنه من المستحيل بالنسبة لجهاز بيروقراطى أن يتخذ قرارات بصدد جميع السلع والخدمات التى لا حصر لها، التى يتم إنتاجها فى اقتصاد كبير، فقد تركت قرارات كثيرة جداً فى حقيقة الأمر لمنظمات وعقود بين مؤسسات الدولة والأسواق المتنوعة القانونية واللارسمية والسوداء.

الحصول على المعلومات، والخطط، وتنفيذ القرارات من خلال جهازه البيروقراطى، والتى كانت كلها مطلوبة للحصول على تخصيص منطقى للموارد، يجب أن نواصل تتبع مسار التحدى الفكرى الحقيقى: كيف يمكن لنظام كهذا أن يعمل على الإطلاق؟

لقد فهم الاقتصاديون وباحثو العمليات، ومحللو النظم، نظريًا منذ زمن طويل، ما الذى يمكن أن يكون مطلوبًا لتحقيق اقتصاد مخطط كامل الكفاءة، فقائد مجتمع شيوعى سيكون فى حاجة إلى امتلاك مديرى مؤسسات ومرؤوسين آخرين يقدّرون إمكانات المدخلات - المخرجات، أو وظائف الإنتاج لكل مشروع ويعبرون عن الوظيفة، أو الأهداف الموضوعية للقائد بمزيد من التفاصيل. مبدئيًا، يمكن للمخططين الاقتصاديين أن يقوموا بحساب التخصيص الأعظم للموارد من أجل القائد، الذى بدوره سيجعل مرؤوسيه يفرضون هذا التخصيص، وحيث إن الظروف والتكنولوجيات تتغير على نحو دائم، فإن التحسين الأمثل يتطلب المعاودة الدائمة لإتمام العملية برمتها.

وكما أصبح معروفًا من زمن طويل، أن الجهاز البيروقراطى لا يمكنه الحصول على أو معالجة جميع المعلومات، المطلوبة لحساب تخصيص أمثل، أو وضعه قيد الممارسة، وبالطبع، وبناءً على قدر الموارد التى يقومون بتعبئتها من خلال الضرائب الضمنية، فإن البلدان الشيوعية لم تحتج إلى تحسين أمثل، لقد احتاجت إلى وجود مستوى الحد الأدنى من الكفاءة.

الحصول على المعلومات المطلوبة لخطة متماسكة

وكى يحصل اقتصاد من النمط السوفييتى على تخصيص مقبول - بل الحقيقة إنه كى يعمل هذا النمط من الاقتصاد من الأساس - يجب على الجهاز البيروقراطى أن يعمل بمركزية فى تجميع واستغلال قدر هائل من المعلومات، وفى اقتصاد السوق،

فإن المؤسسة هى فقط التى تحتاج إلى معرفة مقدار الناتج الذى يمكنها الحصول عليه من كل مجموعة من المدخلات، فإذا حصلت كل مؤسسة على هذه المعلومات، حول وظيفة أو عمل إنتاجها، وأصبحت على معرفة بأسعار مخرجاته ومدخلاته، عندئذ، فإن اقتصاد السوق - إذا كان على قدر متميز من التنافس - سوف يولّد تخصيصاً، يعد الأمثل، للموارد. وفى اقتصاد النمط السوفييتى، على وجه النقيض، يحتاج المخططون المركزيون (بالإضافة إلى كثير من الأسواق العلنية والضمنية) معرفة وظيفة الإنتاج لكل مشروع أو مؤسسة، ولإعمال خطة تتميز بالكفاءة، فإنهم يحتاجون إلى استخدام هذه المعلومات، وأيضًا لمعرفة غاية فى الحصافة لأولويات القائد.

وتصبح المعلومات التى يتم الحصول عليها من رصد الأداء، وخبرة الظروف الفعلية، واضحة فقط على خط الجبهة خلال عمليات الإنتاج، ويجب أن تمر هذه المعلومات من خلال طبقات من البيروقراطية إلى القمة، كذلك تمر الأوامر التى يتم تنفيذها فى ضوء هذه المعلومات من خلال جميع درجات المسئولين، فى طريقها إلى الصفوف القاعدية، وعندما يتم النشاط الاقتصادى على مساحة كبيرة، كما هو الحال فى الزراعة وإعادة التوزيع بالتجزئة، فإن نقل المعلومات ورصد الأنشطة يكون أكثر صعوبة بحكم المسافات المتضمَّنة فى العملية، ويزداد فقر المعلومات على نحو متباين مع حجم الجهاز البيروقراطى، حيث إن أشكالاً من سوء الفهم - فى كل طبقة من التراتبية الهرمية/ الهيراركية - تنتقل بطبيعة الحال إلى جميع الطبقات المتتالية.

وكما شرح كل من "جوردون تولوك" Gordon Tullock، و"أوليفر وليامسون" Oli-ver Williamson، وآخرون، إن مشكلة المعلومات فى البيروقراطية الكبيرة تشبه لعبة التليفون لدى الأطفال، حيث يتم نشر رسالة من طفل إلى آخر، وتتعرض للتشويه على نحو مضطرد؛ بانتقالها من طفل لآخر على الخط، ففى أجهزة البيروقراطية الكبيرة، لا مناص من وجود خسارة كبيرة وتشويه للمعلومات، حتى مع بذل أفضل الجهود من قبل كل المعنيين.

ولأسباب أساسية، فإن أفضل الجهود لا تتوافر عادة ، ففرص مدير ما فى الترقية أو فى العلاوات، تنخفض إذا علم من يرأسه بالأخطاء، لذلك يكون لدى المرؤوسين حافزًا لإخفاء عيوب الأداء، كما أن هناك حافزًا للتشديد على الصعوبات التى تواجههم، وللتقليل من شأن الإنتاج المحتمل أو الممكن إنتاجه، فالدوافع وراء تشويه المعلومات تتراكم على كل مستوى من النظام الهيراركى، لذا فهو تشويه يزداد بصورة غير خطية مع ازدياد حجم البيروقراطية، ويكون خطيراً على نحو استثنائى فى اقتصاد مخطط مركزيًا، وكلما ازداد ما يعكسه المرء من هذه المشكلات، كلما أصبحت ضرورة وجود عامل متوازن أكثر وضوحًا، وإلاَّ فلن يمكن إطلاقًا للاقتصاديات المخططة مركزيًا أن تصبح قادرة على العمل.

التنافس البيروقراطى

التنافس بين البيروقراطيين وبعضهم البعض، أو بين المسئولين والعمال، يجسد مثل هذا العامل المتوازن، فالحافز القوى للإنتاج الذى يواجه القائد لمجتمع سوفييتى النمط يمكن ترجمته فى بعض الأحيان إلى أداء فعلى، بسبب القيود المفروضة على سوء التمثيل البيروقراطى، والإهمال، فكل بيروقراطى يمكن أن يكون مقيداً بواسطة الآخر فى السلسلة نفسها من الأنشطة الإنتاجية؛ أى من قبل أولئك الذين يديرون الأنشطة التى إما أنها تستخدم ناتج النشاط الذى يديره مدير معين، أو يقدمون مخرجًا output لهذا النشاط، وسوف أدعو هؤلاء المديرين والعمال، فى التسلسل الإنتاجى الواحد، بالبيروقراطيين المسلسَلين، فكل بيروقراطى يمكن أن يكون أيضًا مرصودًا من قبل مديرين، وعمال، موازين لأولئك المنافسين فى اقتصاد السوق.

ولنتناول أولاً العلاقات المسلسلة، فكل مرؤوس يكون أفضل حالاً، إذا فكر رئيسه أنه قد حقق إنجازات كبيرة بأقل الإمكانيات، ولا يمكن للمشرف أو لمن هو فى مرتبة أعلى، أن يلاحظ مخرجات ومدخلات عديد من المرؤوسين عن كثب، مثلما يستطيع كل

مرؤوس أن يلاحظ مخرجاته بنفسه، كما أن المشرف الأعلى درجة يكون لديه فرصة أقل للملاحظة، لذا فإن المرؤوس يمكنه فى الغالب إظهار أداءه أفضل مما هو عليه فى الواقع.

وتقل مشكلة توافر المعلومات بعض الشىء، لأن مديرى الأنشطة التى ترتبط ضمن سلسلة بنشاط مدير معين، يكونون قد تم وضعهم فى المكان الجيد، وبالطريقة الجيدة، التى تمكّنهم من القيام بملاحظات وثيقة الصلة، غالبًا فى حالة ما إذا عجزت الهيراركية الإشرافية عن القيام بها. فالمديرون فى سلسلة مع مدير معين، يكون لديهم أيضًا حوافز تشكل توازنًا لتلك الحوافز التى لدى المدير محل النقاش، ينبغى لمدير مشروع بناء مثلا، أن يعرف ما إذا كان طوب الآجر قليلا جداً، أو ضعيفًا جدًا، أو متأخرًا جدًا، ويكون لديه بطبيعة الحال الحافز للإبلاغ (إن لم يبالغ) عن هذه العيوب، فإذا ادعى مدير صنع الآجر - عن خطأ - أنه لم يتلق القش المطلوب، فإن ممون القش يكون لديه معلومات تصحيحية، والحافز لتوفير القش لرئيسه.

وثمة مثال مريع عن مكاسب المعلومات بالنسبة للقائد من لدن مرؤوسيه فى علاقة تسلسلية فى الدائرة الداخلية The Inner Circle، وهو مثال فى كتاب، وفيلم يعتمد - كما ورد من معلومات - على الحياة الواقعية لمشغل السينما الخاص بستالين! فالماكينة التى تعرض الفيلم تتعطل أثناء مشاهدة ستالين للفيلم، وبسؤاله عن السبب يعلم ستالين من مشغل الماكينة أن الماكينة سوفيتية الصنع، على الرغم من أنها من نواحٍ أخرى تشبه نظيرتها الألمانية التى صنعت على نموذجها، تتعطل بسبب زنبرك غير مناسب، ويشير ستالين إلى الحاجة للتواصل مع الجماهير السوفييتية بأفلام حول الإنجازات السوفييتية، ويتم التخلص من مسئول رفيع المستوى عن تنفيذ بنود مثل ماكينات عرض الأفلام. والنقطة العامة هنا أن المعلومات الواردة من البيروقراطيين فى علاقات مسلسلة، حول أداء المنظمات التى يديرها بيروقراطيون آخرون، يجب أن تعمل على تحسين كبير للمعلومات المتوافرة لدى قائد مجتمع

سوفييتي، وهو ما يساعد على إيضاح السبب وراء قدرة هذه المجتمعات على أن تصبح مهابة الجانب، كما كانت آنذاك[١].

وعلى نحو مضطرد، استخدم الاتحاد السوفييتي نظامًا محكمًا من الوسطاء، أو القضاة المحايدين للمقاضاة في النزاعات التي قد تحدث بين المؤسسات، فيما يتعلق بجودة السلع والخدمات التي تقدمها تلك المؤسسات لبعضها البعض، وما يتعلق منها بالتزامات زمنية، والمؤكد أن هذه القرارات والتقارير الواردة من هؤلاء الحكام أو القضاة، ساعدت المركز في الحصول على معلومات أفضل، ففي الاتحاد السوفييتي ما بين ١٩٦٨ و١٩٨٠، نظرت هيئات "جوزاريتراز" Gosarbitrazh فيما يتراوح بين ٦٥٠,٠٠٠ و٧٠٠,٠٠٠ نزاع سنوي[٢].

وكما ترى نظريتنا المطروحة هنا، فإن مشكلات الجودة في المجتمعات السوفييتية، كانت أكثر بشاعة فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية، وقد تم تفسير هذا الأمر جزئيًا، من خلال الحجة التي طرحناها سابقًا، من أن القيادة قد كسبت من تحويلها الموارد إلى إشباع أغراض القيادة، بدلا من إنتاج السلع الاستهلاكية للجماهير؛ إذ يتطلب إنتاج سلع منخفضة الجودة موارد أقل، لكن بعض السلع الاستهلاكية التي أنتجت في البلدان السوفييتية، كانت سيئة للغاية، إلى درجة أن

---

(١) عندما كانت الأسعار منخفضة جدًا لإفراغ السوق، كما كان الحال غالبًا، فإن المؤسسة المتلقية تكون أكثر اعتمادًا على خيارات المؤسسة الممونة، التي ستقلل بدورها الحافز لدى المؤسسة المتلقية للإبلاغ عن عيوب ممونها. وإني لأدين لـ "بيتر موريل" When prices Peter Murrell لاستدعاء هذه النقطة إلى انتباهي.

(2) Heidi Kroll, "The Role of Contracts in the Soviet Economy." Soviet Studies 40:349-366 (July 1988).

ثمة تحليل قيم آخر في مقالة "كرول"حول الحكم أو فض النزاعات فيما قبل التعاقد والتعاقد، ورواية مثيرة حول المقاضاة السوفيتية والمحاكم في مقالة "هارولد بيرمان":

Harold Berman, Justice in the USSR: An Interpretation of Soviet Law. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1963.

النظام والمستهلكين كان من الممكن أن يصبحا أفضل حالاً بجودة أفضل - فقد كانت السلع فى بعض الأحيان غير قابلة للبيع.

ولنلاحظ أن المستهلكين الأفراد، على خلاف مديرى المؤسسات المملوكة للدولة، لم يتم توظيفهم أو تعيينهم فى المكان المناسب على نحو جيد، للوصول إلى أجزاء مؤثرة من التراتبية الهرمية فوق مدير المؤسسة المسئولة عن عدم الكفاءة أو العجز، فمدير المصنع بإمكانه أن يصل إلى المسئولين الأرفع رتبة، وأن يجادل بثقة بأنه كان من المستحيل إنجاز الواجب المحتم على مصنعه القيام به، ما لم تقم المؤسسة الممولة بتقديم المدخلات المقبولة، فالمستهلك الفرد ليس لديه فرصة المقارنة، ولم يكن المستهلكون منظمين للتقدم بشكاوى جماعية، فمديرو المؤسسات التى كان من المفترض فيها أن تقدم سلعًا للمستهلكين، يتمتعون بوضع أفضل - لإخفاء الجودة المتردية - من وضع مديرى المؤسسات التى تنتج السلع والخدمات لمؤسسات أخرى مملوكة للدولة، المثير فى هذا السياق أن المجمع الصناعى العسكرى السوفيتى، كان يتمتع بسمعة إنتاج السلع الاستهلاكية الأفضل جودة، والتى كان ينتجها أحيانًا لإدارته ولمستخدميه، بجودة تفوق ما قدمه للقطاع الاستهلاكى العادى.

ولنلقِ نظرة الآن على المديرين الموازيين، البيروقراطيون الذين يديرون مؤسسات أو أنشطة يمكن أن ندعوها، فى اقتصاد السوق، بالمؤسسات التنافسية، يمكنها أن تقيد مسألة إساءة تقديم المعلومات عن طريق مدير معين، ويمكنها إعطاؤه حافزًا ليكون أكثر إنتاجًا، ولنفترض أن مديرًا ما يفهم المُخرَج الذى يمكنه إنتاجه بمدخلات تم تخصيصها لديه، أو أنه ينتج منه قدرًا أقل بكثير مما يستطيع إنتاجه، فإن المديرين الموازيين ممن حصلوا على مدخلات ومسئوليات مماثلة، يكون لديهم وقتئذ فرصة لتقديم انطباع جيد بأن يعِدوا بإخراج نتائج أفضل، أو أن يقوموا بذلك فعليًا، فعندما يكون هناك تنافس بيروقراطى وسط المديرين أو الإداريين البيروقراطيين، فإن كل مسئول يجب بالتالى أن يكون حذرًا عند تقديم التقارير، بشكل لا يتناسب مع الإنتاج

الممكن للموارد التى تم تخصيصها له، أو أن يقلل من الإنتاج بالموارد التى تم منحه إياها، وبالتالى يمكن للمشرف الواعى أن يستخدم التنافس وسط مرؤوسيه؛ لاستغلال ما لديه من معرفة أكثر تفصيلاً، للحصول على تقديرات أفضل للإنتاج الممكن، والإنتاجية الأعلى[1].

وما دام ليس هنا من غضاضة فى كون البيروقراطيين يتنافسون، بدلاً من التعاون فيما بينهم، فإن أولئك المعتلين قمة اقتصاد، أو هيراركية/ تراتبية مخططة تنتج سلعًا خاصة عادية، يمكنهم حتى خلق نوعًا خاصًا من السوق التنافسى، فالوزير المسئول عن صناعة معينة يمكنه أن يطلب من مرؤوسيه التقدم بعطاءات - وعود - حول قدر المخرجات التى سيحصلون عليها من كمية الموارد الممنوحة[2]. والمسألة فى جوهرها أن المطالب الخاصة بالحصول على الموارد، ومشاريع المخرجات الخاصة بالمرؤوسين، تخلق نوعًا من سوق المزاد، حيث يمكن للمسئول فى قمة المنظومة آنذاك أن يخصص المدخلات المتوافرة لدى الوزارة على متقدمين بعطاءات، وبطريقة من شأنها توليد أفضل أو أكبر مخرجات ممكنة، ويمكن للمرؤوسين أن يستخدموا الاستراتيجية نفسها مع مرؤوسيهم، أو مع الأدنى رتبة منهم، وهكذا دواليك، حتى الوصول إلى المستويات القاعدية، وبهذا النهج يمكن لكثير من خصائص تعزيز الكفاءة التى توفرها الأسواق التنافسية أن تتكرر فى إطار اقتصاد مخطط. وبالطبع، ثمة مشكلات فى الحكم على مصداقية العطاءات المختلفة، وغيرها من التعقيدات، لذا لم يكتب لمثل هذا النظام أن يشهد كمالاً.

---

(١) قام ممثلو الحزب الشيوعى المستقلون فى المؤسسات، كأعضاء مميزين عن الإداريين الرسميين فى تلك المؤسسات بتوسيع التنافس البيروقراطى المعتاد وزادوا فى تحسين المعلومات المتوافرة لدى القيادة، وعمل ممثلو الحزب فى المصانع التى كانت تدار إلى حد ما بطريقة نظام التفتيش أو المراقبة فى إمبراطورية الصين ونجحت وزادت من فعالية التنافس البيروقراطى فى السيطرة على حوافز المرؤوسين التى كانت تميل إلى تقديم معلومات منحازة.

(٢) أشكر "لورانت مارتن" Laurent Martin للفت انتباهى إلى هذه النقطة.

على الرغم من هذا، فإنه عندما يقوم جهاز بيروقراطى ما بإنتاج سلع قابلة للتسويق، يمكن الاعتداد بها، بل وبيعها، ولا تكون هناك غضاضة من أن المرؤوسين يتنافسون مع بعضهم البعض، فإن التنافس فيما بينهم يخلق نوعًا من السوق تتاح فيها بعض مكاسب الكفاءة، فعندما تنتج الحكومات منافع عامة، على سبيل المثال، الدفاع، وتدابير الصحة العامة، والبحوث العملية الأساسية التى لا يمكن قياسها جيداً، إذا تم قياسها من الأساس، فإنه من المستحيل بطبيعة الحال مقارنة جودة المخرجات التى يقوم إداريون مختلفون بإنتاجها، لذا فإنه حتى السوق من النوع اللارسمى الذى تم وصفها للتو، تكون سوقًا غير قابلة للنجاح، لكنها يمكن أن تقدم إسهامًا للكفاءة، عندما يكون – فى اقتصاد النمط السوفييتى – كثير من التراتبية الهرمية تنتج سلعًا قابلة للتسويق، ويمكن الاعتداد بها وبيعها: وقتئذ ستخلق المنافسة بين المسئولين – على أى مستوى – نوعًا من سوق المزاد اللارسمى الذى يحقق بعض المستويات المتوسطة من الكفاءة للإنتاج المنظم هرميًا.

تعاون سرى

لقد افترضنا عبر الحجة السابقة أن تعاون collusion المرؤوسين لا يحد من التنافس البيروقراطى، أو يقلل من المعلومات، أو القوة المتوافرة لدى المركز فى الأعلى، وعلى مدار الفترة الأولى من الاقتصاد السوفييتى (أو الفترة ما بعد التطهير، أو ثورة ثقافية كتلك التى حققها ماو Mao، أو أية هزة شاملة أخرى للمجتمع) فإن هذا الافتراض يعد واقعيًا جداً، لكن، وكما لاحظنا سابقًا فى هذا الكتاب، فإنه فى البيئات المستقرة نجد أن التعاون وغيره من أنماط العمل الجماعى يزداد بمرور الوقت.

هذا التعاون من المرجح له الظهور أولاً وسط الطبقة المتميزة الحاكمة، أو النومنكلاتورا، وغيرهم من الموظفين البيروقراطيين ذوى المراتب العليا، وسواء كان الإداريون السوفييت فى رباط متسلسل، أو على اتصال متواز، فإنهم بطبيعة الحال

سيشكلون مجموعة صغيرة، فالمؤسسات التى تقدم المدخلات الرئيسية لمؤسسة معينة تابعة للدولة والمؤسسات التى تعد المستخدم الرئيسى لمخرجاتها، غالبًا ما تكون قليلة العدد، لذا فإنه لن يوجد سوى عدد قليل من المديرين فى علاقة أو صلة متسلسلة، والشيء نفسه يصدق على المؤسسات أو الأنشطة التى ترتبط ببعضها البعض ارتباطًا متوازيًا – يكون عددها عادة شبيهًا بعدد المؤسسات المنخرطة فى الصناعة التى تحتكرها القلة فى ظل أى من اقتصاديات السوق. والحقيقة، أن التفضيل الشيوعى للمصانع والمؤسسات الكبيرة فوق العادة، أحيانًا ما يصلح حتى لعدد أقل من المديرين ممن هم فى علاقة متوازية، (ومع ذلك، فإن عدد العمال القائمين بعمل "تنافسى"، ومن ثم فى صلة موازية فى إحدى مؤسسات الدولة، أحيانًا ما يكون كبيرًا بشكل يلفت النظر).

ولأن الأعداد المنخرطة فى معظم الصلات، سواء متسلسلة أو متوازية، تكون أعدادًا ضئيلة، فإن المديرين يمكنهم تنظيم أنفسهم فى وقت أقل بكثير مما يتطلبه الأمر، بالنسبة إلى الجماعات الكبيرة، لكن القيود المفروضة على التنظيم المستقل فى ظل مجتمع شيوعى – خصوصًا التنظيم الذى يضعف من سيطرة القائد – يعنى أن التعاون يجب أن يكون خفيًا، غير رسمى، وسريًا، ولا يمكن للتنافس أن يصبح معلنًا إلا بعد فترة معقولة من التعاون السرى، عندما تكتسب المجموعة مثل هذا التأثير الداخلى المعتد به، أى عندما تصبح هناك قوة سياسية بداخلها، فالحاجة إلى المضى بشكل سرى يجعل العمل الجماعى يبدو أكثر بطئًا مما ينبغى أن يكون عليه، والواضح أن عددًا كبيرًا من الناس لا يمكنهم القيام بتنظيم سرى لجماعات كبيرة (على سبيل المثال، الاتحادات العمالية) من شأنها إضعاف سيطرة القيادة على الاقتصاد، وهو ما لم يظهر فى بلدان شيوعية.

فمع مرور الوقت فى مجتمع على النمط السوفييتى، تتواجد الفرص لدى كثير من الجماعات – لا سيما الجماعات الصغيرة من المديرين فى المراتب العليا، ومديرى

المؤسسات فى صناعات بعينها – لتنظيم أنفسهم على نحو غير رسمى وسرى، ومع الوقت يقوم مرؤوسو المرؤوسين، أى الصفوف الأدنى، بتنظيم أنفسهم، وبمرور مزيد من الوقت يمكن لهذا التعاون السرى للجماعات الصغيرة أن يصل إلى الصفوف الدنيا، حيث العمال فى المصانع والمناجم والمزارع الجماعية، وفى محلات البيع بالتجزئة. وفى نهاية الأمر، فإنه حتى المؤسسات والتنظيمات الصناعية يمكنها أن تصبح تجمعات أو تكتلات داخلية تخدم مصالح مديريها وأعضائها، أكثر مما تخدم المركز فى القمة، أو المجتمع، وفى هذه المرحلة يكون هناك قدر كبير من القوة قد تطور، لدرجة أن التجمعات يمكنها أحيانًا استخدام قوتها علنا، بطريقة أو بأخرى. كيف يمكن للإداريين فى مجتمع سوفييتى أن يكسبوا من العمل الجماعى السرى؟ ومَن الذى يخسر من وراء تعاونهم معًا؟

التعاون فى روابط مسلسَلة

فيما يتعلق بالمديرين فى رابطة مسلسلة، فإن مكاسبهم نتيجة التعاون فيما بينهم لم تكن مكاسب كبيرة على نحو خاص، على الأقل لفترة طويلة، وقد راقبت القيادة ما إذا كانت تحصل على النتائج النهائية التى تريدها أم لا، على الرغم من أن المرؤوسين المسئولين عن هذه النتائج كان لديهم دافع لإلقاء اللوم على الممولين فيما يتعلق بالعجز، فإنهم كانوا محدودى القدرة للقيام بهذا بفعل مصالح الممولين، والممولين الفرعيين، أو الأدنى مرتبة، وهكذا دواليك. فالقيادة، وخصوصًا فى المجمع الصناعى العسكرى، كان عليها أن تحصد، وباستمرار، بعض المكاسب من معلومات المرؤوسين فى العلاقات الإدارية المسلسلة.

على الرغم من هذا، وحيثما كانت النتائج النهائية مرجحة أن تكون تحت ملاحظة القيادة (كما هو الحال مع السلع الاستهلاكية للجماهير)، فإن التعاون السرى وسط

المديرين، أدى بالأمور إلى مآل أسوأ، وعلى الرغم من أن مؤسسات البيع بالتجزئة، وموفرى الخدمات الصحية ممن قدموا الخدمة لعامة المستهلكين، على سبيل المثال، تمكنوا مباشرة من جنى مكاسب؛ لأنهم كانوا أبعد عن الملاحظة، أو بالأحرى نادراً ما وقعوا تحت الملاحظة، فإن مموليهم لم يتمكنوا من المشاركة فى هذه المكاسب إلا من خلال التعاون مع هؤلاء المنتمين إلى القطاع الذى كانت ملاحظته سيئة. وعندما كانت مؤسسات البيع بالتجزئة – وممولوها – تستطيع العمل على نحو سرى، كان فى إمكانها تحقيق المكسب من توفير سلع أقل للمستهلكين، وكذلك من الحفاظ على المدخرات لنفسها. وفى النهاية، فإن بعض المصالح فى قطاعات البيع بالتجزئة نجحت أيضاً فى مقابل الكميات المتزايدة من السلع الاستهلاكية، لأنه مع الأسعار الثابتة، كانت الكمية الأقل تعنى أن المحاباة أو حتى الرشاوى التى يمكن أن يتلقاها العاملون فى البيع بالتجزئة مقابل توزيع السلع أن تصير أكبر، وفى هذه الحالات كان هناك مجال للتعاون ذى الميزات المتبادلة مع الممونين.

ومع الوقت، فإن العلاقات التسلسلية، حتى فى مجالات الأولوية للقيادة، استطاعت أيضاً الكسب من خلال التعاون بأشكال مختلفة من الاحتيال، حتى على الرغم من أنها كانت مالكاً "قوياً" للمجتمع – الديكتاتور أو أعضاء المكتب السياسى Politburo- الذى خسر من هذا الاحتيال، وعموماً – فإن المؤسسات المنتجة والمتلقية هما الطرفان الوحيدان اللذان يعرفان بالضبط القدر الذى يمكن أن يوفره كل طرف إلى الآخر، فإذا تعاون مديرو هذه المؤسسات ليستأثروا بما تيسر لأنفسهم، فإن هذا سيكون مستحيلاً تقريباً على القيادة أن تلاحظه، لذا فكل المطلوب هو التعاون الموثوق بين الأطراف وبعضهم البعض، وبقدر ما يمكن لمرؤوسى المديرين من ذوى المراتب العليا فى النهاية تمييز ما يحدث. يمكن للعمل الجماعى أن يتسع: ويمكنهم بذلك الاستئثار بالمزيد، وتقاسمه فيما بين بعضهم البعض، وكلما شاعت تلك الأشكال من العمل الجماعى، فإن التعاون يصبح معياراً كلما زاد عدد المشاركين. وأخيراً، عندما

يصبح هذا التعاون معياراً، فإن كل المؤسسات تشارك فيه، وتكون ثمار هذا العمل الجماعي الاحتيالي مطلوبة لجذب مستخدمين جدد إلى إحدى الصناعات[1].

التعاون في روابط موازية

يحقق العمل الجماعي مع الإداريين في رابطة موازية، نجاحًا حقيقيًا في مجتمعات على النمط السوفييتي، وهنا يجب علينا النظر في تقدم المعرفة الذي يمكنه أن يزيد من الإمكانية الإنتاجية لصناعة بأكملها. فإذا كان زعيم بلد ما يعرف قدر الإنتاج الإضافي، أو الفائض الذي يمكن الحصول عليه بسبب مثل هذا التقدم، يمكن للحصص بالتالي أن تزداد، ويتم تخصيص الموارد لجني أقصى قدر من المكاسب، لكن المجتمع والمخططين المركزيين لا يمكنهم أن يحصلوا على معرفة كاملة بالتحسينات التكنولوجية المتوافرة في كل فترة لكل صناعة، إنهم يعتمدون على خبراء ومديرين داخل الصناعة نفسها. إنه من المصلحة الجماعية لمديري المؤسسات في الصناعة، ومدير الصناعة ككل، أن تكون القدرة الإنتاجية لهذا التقدم المعرفي غير ذات تقدير من قبل القيادة المركزية.

وبقدر ما يكون الإنتاج الإضافي المطلوب من قائدي الصناعة ومديري المؤسسات الحصول عليه من الموارد الإضافية، ليس في الحقيقة هو القدر الأقصى الذي يمكن الحصول عليه (وهم فقط، من يعرفون هذا الحد الأقصى)، وقتئذ سيكون أيضًا من مصلحتهم الجماعية أن يتلقوا مزيداً من الموارد، لأن هذه الموارد يمكن أيضًا أن

(1) Clifford G. Gaddy, "Pretending to Work and Pretending to Pay: A Hedonic Wage Approach to the Behavior of Soviet Workers and Managers," in The Labor Market and the Second Economy in the Soviet Union, Occasional Paper No. 24, Berkeley-Duke Occasional Papers on the Second Economy in the USSR, Duke University, January 1991.

تستخدم جزئيًا لتأمين أهدافهم الشخصية: لدخل إضافى، أو إتاحة وقت الفراغ لمديرى، أو عمّال، هذه المؤسسات. فعندما يصبح التعاون شائعًا فإن مديرى المؤسسات فى أية صناعة، سواء بشكل منفصل أو فى اتحاد مع قائد الصناعة، يكون لديهم الحافز للتعبئة الجماعية للمعلومات المتاحة حول المخرجات الإضافية التى يمكن الحصول عليها من الموارد المخصصة؛ بغية التعاون ضد من يظلون فى مراتب أعلى.

التعاون يلغى العطاءات التنافسية

يخسر السوق اللارسمى الذى يقدم المرؤوسون من خلاله وعوداً، أو عطاءات لرؤسائهم، فى تنافس من أجل الموارد؛ ما يتمتع به من مميزات تعزيز الكفاءة، فإذا كان المرؤوسون فى مستوى معين فى صناعة ما، يمكنهم الانخراط فى عمل جماعى، حتى ولو سرى، فإنهم سيحصلون على مكاسب من استخدام هذه القوة الجماعية الناتجة عن اتفاقهم على ألا يزيحوا بعضهم البعض من خلال المناقصات، فهم يستطيعون جميعًا أن يتفقوا على تقديم وعود أقل، وأن يقوموا بتسليمٍ أقل، فى مقابل الموارد التى خصصت لهم، وقتئذ سيكون هناك فائض يمكنهم السيطرة عليه، واستخدامه جزئيًا من أجل رفاهتهم الخاصة.

دليل التعاون:

القيد الليّن على الموازنة

فى نهاية المطاف، يصل تفكيك المركزية إلى نقطة يصبح عندها دخل مؤسسة معينة، لا يأتى من إسهامها فى تحقيق أهداف المكتب السياسى، أو من خلال ريع مبيعاتها، بل بفعل قوتها الإدارية السياسية، وهذه المحصلة تكون واضحة وضوح العيان فى حالات غير تقليدية، مثلما كانت فى المجر خلال فترة ما، حيث تم منح

الاعتراف الرسمى لفكرة نظام التسعير الاشتراكى، الذى كان من المفترض له أن يساير الأسواق الرأسمالية العالمية، ويتفوق عليها. وفى ظل هذه النظرية ينبغى للموارد المخصصة لمؤسسة تابعة للدولة، أن تقتصر على متلقّيها الفعليين، وكذلك (مع الاقتراض والتمويل المتكافئ) على متلقيها المتوقعين فى المستقبل، كما هو الحال مع المؤسسات الخاصة فى اقتصاد السوق: عندما تكون الأسعار مرتفعة، فإن عمليات المؤسسات التى لا يغطى متلقوها تكلفتها، تُطرح من الناتج الإجمالى للاقتصاد.

ما حدث فى أغلب الأمور، كما أشار الاقتصادى المجرى "جانوز كورناى" Janos Kornai، أن الموارد المتاحة لمؤسسة ما لم تحمل سوى صلة ضئيلة، أو لم تكن لها صلة سواء بمتلقيها الحالى، أو بأولئك المتوقّعين، وكانت المؤسسات الخاسرة من المحتمل أن تحصل على موارد، مثلها مثل المؤسسات الرابحة، وكان المطلب الذى لا يمكن الاستغناء عنه لاقتصاد رشيد قد فُقِد، وهو المطلب المتمثل فى توقف المؤسسات والأنشطة، التى لا تغطى تكلفتها، عن استخدام الموارد التى تطرح من دخل المجتمع، وقد أطلق "كورناى" على هذا الموقف السخيف "قيد ليّن على الموازنة" soft budget constrain. وهذه العبارة تناسب إدراكات المراحل المتأخرة بدرجة كبيرة من الشيوعية، وأصبحت مشهورة فى التراث الاقتصادى، وبالطبع يعنى القيد الليّن على الموازنة أيضاً أن الأنشطة التى تحقق فائضاً كبيراً لا تمتد كما تقتضى العقلانية الاجتماعية.

وكى نرى كيف ينبثق الظهور النهائى للقيد الليّن على الموازنة من رؤية الحجة المطروحة فى هذا الفصل، ولتصوير إلى أى مدى يعد ظهورها كارثى بالنسبة للأداء الاقتصادى، يمكن الافتراض ببساطة أن القوة الإدارية السياسية لمؤسسة ما تعد نسبية لحجم العمليات، أو بدلاً من ذلك، لعدد مستخدميها، عندئذ ستكون الأرباح الإجمالية للقطاع ذى الصلة (صناعة معينة أو وزارة ما) - أو (أسوأ من ذلك) الاقتصاد ككل - مقسمةً على المؤسسات فى نسبة وتناسب مع حجمها، أو عدد مستخدميها، ثم لا يكون هناك اتصال بين قيمة نشاط معين أو مؤسسة ما، وبين قدر الموارد التى تتلقاها! وتوزيع القوة السياسية فى الواقع لن يكون فعلياً متناسباً بدقة مع حجمها أو عدد مستخدميها، بل من المرجح أن تنحدر نحو تلك النسب، فالتوزيع

الوارد وصفه يسرق في نهاية المطاف خطط الاقتصاد على النمط السوفييتي ويتميز بدرجة دون المتوسطة من العقلانية، سواء من وجهة نظر الأوتوقراطي أو الجماهير. وكلما تمضي العملية التصلبية بعيداً، تكون خسائر المجتمع من خلال قيود الموازنة اللينة مقدراً لها أن تكون هائلة.

وقد وجد الخبراء في المجتمعات على النهج السوفييتي أنماطاً كثيرة من السلوك، يجب أيضاً أن تكون راجعة للعمل الجماعي السري، فقد تساءل "جيري هاف" Jerry Hough و"ميريل فينسود" Merle Fainsod، على سبيل المثال: "ما إذا كان النموذج المألوف من هيمنة المنضبطين على الضابطين قد تطور في الاتحاد السوفييتي وفي الغرب أيضاً."[1]، بالمثل، يصف "ميشيل مونتياز"[2] Michael Montias، عملية مقارنة تمت في المجتمع البولندي كانت إلى حد كبير سبباً في انهيار الاقتصاد البولندي في أواخر سبعينيات القرن العشرين:

"التكتلات الوزارية" كما يطلق عليها الآن مارست بنجاح ضغوطاً من أجل مزيد من الاستثمارات والواردات، من أجل مؤسسات تحت توجيهاتها، وبعد فترة طويلة من اتضاح أن الزيادة في أي منها ستكون لها عواقب وخيمة على الاقتصاد.

ومرة أخرى، وفي المجر، يصف كل من "آندراس ناجي"[3] Andras Nagy، و"إيرزيبت سيزالي"[4] Erzsebet Szalai عملية أصبح من خلالها العمل الجماعي لمؤسسات كبيرة، قوة مهيمنة ومحددة في وضع السياسات وفي الأداء الاقتصادي.

---

(1) How the Soviet Union Is Governed. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1979, pp. 446-448.

(2) "Poland: Roots of Economic Crisis." ACES Bulletin 24:12-14 (1982).

(3) "Institutions and the Transition to a Market Economy." In Christopher Clague and Gordon Rausser (eds.), The Emergence of Market Economies in Eastern Europe. Cambridge, MA, and Oxford: Basil Blackwell, 1992, pp. 301-310.

(4) 10. "Integration of Special Interests into the Hungarian Economy." Journal of Comparative Economics 15:284-303 (1991).

النوع المذكور من تراكم العمل الجماعى السرى، لن يكون شديد الضرر بإنتاجية مجتمع على النمط السوفييتى، إذا كان لدى كل من التعاونيات المنفصلة والمؤسسات والروابط الصناعية، حافز قوى لجعل المجتمع يعمل، لكن علينا أن نعرف أنه حيثما يكون لدى الديكتاتور، أو لدى المكتب السياسى، مصلحة شاملة فى إنتاجية المجتمع، فإن التعاونيات المنفصلة والمنظمات ذات المصلحة الخاصة، تنتفى لديها مثل هذه المصلحة، فحوافزها تكون سيئة جداً، كتلك الحوافز الخاصة بالمصالح الشخصية الضيقة داخل ديمقراطيات تنتهج اقتصاد السوق، وتقريباً تكون بنفس درجة حوافز المجرم الفرد.

إنفاذ القانون، والفساد

ناقشنا فى الفصل السادس الطريقة التى تقوض بها السياسات المناقضة للسوق السلوك الملتزم بالقانون وتعزز الفساد الرسمى، لأنها تخلق أوضاعًا يكون لجميع الأطراف المنخرطين فيها مصلحة مشتركة فى التهرب من القوانين، والحفاظ على هذا التهرب سراً بعيداً عن السلطات، وكذلك فى إفساد المسئولين ذوى الصلة. ونحن نعرف أن المعدلات المرتفعة لحاصلات الضرائب فى نظم النمط السوفييتى، قد انطوت على قدر كبير من التداخل مع الأسواق، وأن هذا شجع على انتشار الفساد فى ظل الشيوعية، فإن هذه الخاصية المناقضة للسوق، تلك التى تميزت بها النظم السوفييتية، لا تعبر تعبيراً ملائمًا أو صحيحًا عن الميول الداعية للفساد فى الشيوعية، وهذا ما يمكن فهمه على أفضل نحو بالرجوع إلى مثالنا السابق حول اللص المستقر.

إن أبرز ملمح للإغواء على الفساد فى النظم السوفييتية، يتجلى واضحًا لنا عند مقارنتنا لهذا النظام من تحصيل الضرائب الضمنية بغيره من الأنماط التقليدية لسرقة الضرائب على الطريقة الأوتوقراطية، فالحاكم الأوتوقراطى الذى يترك الأصول الإنتاجية ومخرجات إنتاج المجتمع فى أيدى رعاياه، عليه أن يحارب التهرب

الضريبى، لكن كثيراً من أعمال الحفاظ على النظام تتم بواسطة رعاياه، فكل فرد من الرعايا يميل نحو حماية ممتلكاته، وهو ما يمكّن أوتوقراطيًا تقليديًا من أن يحافظ على السرقة وسط رعاياه، داخل الحدود، وفى الوقت نفسه يحد من جنوح مسئوليه للرشوة.

بالمقارنة، إذا أخذ أحد الحكام الأوتوقراطيين ١٠٠٪ من قيم إيجار الموارد، والربح، والفائدة التى تحققها الموارد الطبيعية ورأس المال الملموس داخل إقليمه، وحدد أيضًا أجور العمال بغية تعظيم الضرائب الضمنية المفروضة على العمل، عندئذ لن يوجد فى أغلب الأمور ملكية خاصة، أو إنتاج يدار إدارة خاصة. وبعيداً عن المتعلقات الشخصية، فإنه فى أغلب الأحوال لن يكون هناك ملكية يقوم الرعايا بحراستها لمصلحتهم الذاتية، وكل الأصول الثابتة وقائمة جميع المؤسسات المهمة، تكون تابعة للحاكم الأوتوقراطى، ويكون بالتالى هو الشخص الوحيد الذى لديه الحافز التلقائى لحراسة ممتلكاته. وكى يعظم هذا الأوتوقراطى من حاصلات الضرائب الضمنية، فإن كل الإنتاج تقريبًا يجب أن يكون تحت سيطرة الأوتوقراطى ومرؤوسيه، ومن ثم يكون كل مدير من ناحية أو أخرى محصّلاً للضرائب.

وعندئذ يصبح لدى الأوتوقراطى من الممتلكات والحاصلات الضريبية ما يفوق قدرة أى أحد على رقابتها، لذا يجب أن يكون هناك مراقبون، وكذلك من يراقب هؤلاء المراقبين، فإذا تمت مكافأة من هم الأفضل فى الرقابة، وكذلك من يجمعون أكبر مكاسب من أجل المركز، وفى الوقت نفسه معاقبة من يخسرون الملكية ويجمعون أقل قدر من المكاسب، ستنشب المنافسة وسط المراقبين والمحصلين، وهو ما يعنى أن الجميع مراقبون وكل التجميعات أو التحصيلات تمر على أكمل وجه: المراقبون والمحصلون يراقب بعضهم البعض، ويحصّلون من بعضهم البعض، وعلى الرغم من أنهم جميعًا سيجنون مكاسب من الإطاحة باللص المستقر، والاحتفاظ لأنفسهم بما سلبهم إياه، فإن هذه الإطاحة يمكن أن تكون منفعة جماعية للملايين، ولا يوجد من

لديه حافز لتحمّل المخاطر المكلفة، لخطوات قد يتخذها - أو تتخذها - نحو الحصول على هذه المنفعة الجماعية.

معًا نمارس اللصوصية ضد اللص

فى الجماعات صغيرة العدد يمكن لرعايا الأوتوقراطى، عندما يزدادون فى نهاية المطاف، ثقة ببعضهم البعض أن يتآمروا معًا ويأمان من أجل مصالحهم المشتركة، فمن مصالحهم المشتركة أن يأخذوا جزءًا مما أخذه اللص، ومتى كان تشتت الإنتاج، أو سرقة ممتلكات الدولة، أو الفشل فى العمل بضمير، أمرًا ملحوظًا فقط فى إطار المجموعة المتآمرة، فإنه لن يكون مرصودًا من قبل المركز، ومتى كان الأوتوقراطى لا يستطيع المعاينة بنفسه، فهو لا يستطيع أن يلاحظ إلا من خلال تقارير من هم تحت يده، وسوف يحصل كل فرد من أعضاء جماعته قليلة العدد على نصيب كبير من ثمار التعاون. ومع مرور الوقت، يتفق المزيد والمزيد من الجماعات الصغيرة علنًا أو سرًا على أنهم سيقومون بعمل أقل، ويخصصون مزيدًا من الموارد بحيث تكون تحت تصرفهم لأغراضهم الخاصة، ويقتسمون مزيدًا من ممتلكات الدولة بين بعضهم البعض.

ومع ذلك، ثمة حدود على ما يمكن لجماعة صغيرة أن تأخذه، دون ملاحظة من أحد خارجها، فإذا استأثر المديرون بكثير لأنفسهم، فإن مرؤوسيهم قد يلاحظون ذلك. فإذا استحوذ العاملون فى القسم على قدر كبير، فإن العاملين فى القسم قد يعلمون، لذا ثمة وقت للمدير ومرؤوسيه أو القسم (أ) والقسم (ب) يصلوا فيه إلى نقطة يمكنهم عندها الثقة ببعضهم البعض، وائتمان بعضهم البعض على الأسرار، ويمكنهم الاتفاق على الاحتفاظ لأنفسهم بمزيد من السلع التى ينتجونها، والأصول التى يسيطرون عليها. وفى نهاية المطاف، تتوصل المؤسسة، أو الصناعة، أو الموقع، أو حتى الجماعة

العرقية أو اللغوية، إلى اتفاق ضمنى أو معلن، على أنهم يمكنهم - وينبغى - أن يحتفظوا بالمزيد لأنفسهم: أى يتم استرجاع المزيد والمزيد من مسروقات اللص المركزى.

المركز لديه من يراقبون المراقبين، المسئولين الأعلى، الكوادر الحزبية، البوليس السرى، وغير ذلك من الحراس الذين يتمثل عملهم فى التأكد من عدم سرقة أىٍ من ممتلكات الحاكم الأوتوقراطى، وأن كل مؤسسة، وصناعة، وموقع، وجماعة عرقية أو لغوية، تنتج قدرًا هائلاً من الحاصلات الضريبية الضمنية لصالح المركز، لكن إذا لم يكن هناك من يحوز ممتلكات سوى المركز، وإذا لم يكن هناك من لديه الحق فى المطالبة بحاصلات الضرائب الضمنية سوى المركز، عندئذ سيكون الجميع، باستثناء المركز نفسه، لديه حافز لإغواء هؤلاء المسئولين؛ ليصبحوا جزءًا من المؤامرات التى لا تحصى من أجل استرجاع بعض مما سرقه منهم اللص المستقر.

فإذا كان فى إمكان المسئولين الحارسين إقناع المركز بأنهم يقومون بعمل عظيم لحراسة الممتلكات وزيادة الضرائب الضمنية، فمن المحتمل أن يحصلوا على مكافأة، ومع ذلك فإنه حتى نصيب ضئيل من المكاسب التى تأتى من وراء تشتيت الإنتاج، أو بسبب سرقة الأصول، من المحتمل أن يكون أكثر قيمة من الراتب الإضافى الذى يأتى من ترقية، والمحصلة الأفضل على الإطلاق بالنسبة للمسئول، هى أن تتم ترقيته، ثم يأخذ نصيبًا من حاصلات الضرائب الضمنية، وممتلكات الدولة، على جزء أوسع من الاقتصاد، وبالطبع يكون لدى المركز مصلحة فى منع حدوث هذا، لكنه فى واقع الأمر ليس لديه مصدر للمعلومات حول ما يحدث سوى هؤلاء المسئولين التابعين له، الذين لديهم كلهم مصلحة فى أن يصبحوا جزءًا من المؤامرات والتجمعات التى تسرق ما تستطيعه مما سرقه الأوتوقراطى، فإذا تم فرض أقسى العقوبات حتى على مجرد أقل درجات الشك، وقتئذ يمكن الحفاظ على التنافس البيروقراطى الذى لا غنى عنه بالنسبة للنظام لوقت أطول بعض الشىء، لذا لم تكن حركة التطهير الستالينية من

الضرر للنظام بالقدر الذى كان مفترضًا فيها، وربما جعلت النظام يعمل على نحو أفضل، وعلى الرغم من ذلك، فإنه وعلى المدى الطويل تصبح صعوبات العمل الجماعى السرى مرتبطة بالانتشار فى مزيد ومزيد من المؤسسات والصناعات والمواقع والجماعات العرقية، أو اللغوية.

إنه من قانون حركة المجتمعات على النمط السوفييتى، ليس فقط أنها تسير ببطء عبر الزمن، بل أيضًا أنها تصبح فاسدة وعلى نحو مضطرد[١]. وفى نهاية المطاف، يصبح من المستحيل، كما يقول البعض، أن تشترى ومن السهل أن تسرق، ويزداد ضحايا النظام شيئًا فشيئًا فى التوصل إلى الاعتقاد بأن من يحجم عن أخذ ممتلكات الدولة، إنما يسرق أسرته، ذلك أن جزءًا من الجماهير أصبح لديه حدس أنه من الحق أن يسترجعوا شيئًا مما سُرق منهم.

المصالح الضيقة تحل محل المصلحة الشاملة

إن اللص المستقر الذى يأخذ كل شىء باستثناء الحد الأدنى المطلوب لاستخراج جهد أسراه، يكون لديه مصلحة شاملة فى إنتاج المجتمع، لذا فهو يفعل كل ما يلزم

---

(١) بناء على منطقنا المطروح سابقًا، لا يوجد ما يحير فى حقيقة أن النظم سوفييتية النمط كانت فى حاجة بطبيعة الحال إلى جعل مؤسسات الدولة تسدد جميع المدفوعات من خلال نظام مصرفى تابع للدولة، وأينما كان ممكنًا سعت إلى منع المؤسسات من استخدام أو الاحتفاظ بالعملة، وقد يسر هذا من الاستخلاص من قبل المركز وجعل الاحتفاظ بالأرباح لدى المؤسسة أكثر صعوبة، وتعدد المؤسسات الخاصة بعد انهيار الشيوعية إنما يعنى وجود مزيد من المؤسسات التى تستخدم مبالغ كبيرة من العملة، وهذه المؤسسات الخاصة معرضة للاستغلال من قبل عصابات المافيا بطرق لم تتعرض لها المؤسسات المملوكة للدولة التى لم يكن لديها نقود، وهذا الاعتبار ربما ساعد فى ارتفاع معدل الجريمة على نمط المافيا فى كثير من البلدان بعد انهيار الشيوعية، وربما عمل سوء التنظيم الذى كان حاضرًا فور انهيار النظام القديم فى الاتجاه نفسه، فظهور صحافة حرة قد حسن بدرجة كبيرة من الإبلاغ والتقرير عن الجريمة وجعلها أكثر وضوحًا، فهناك عدد من العوامل التى تزيد من الجريمة وتجعلها أكثر وضوحًا بعد انهيار الشيوعية، وهى لا تغير، كما أرى أنا، الواقع الأكثر أساسية الذى يتمثل فى أن الفساد الرسمى والجريمة المنتشرة هما ميراث طبيعى لنظام ستالين الاستثنائى وفوق العادة للحاصلات الضريبية الضمنية.

لجعل المجتمع منتجاً، وأكثر قدرة على تلبية حاجاته هو. فى المقابل، فإن كل مجموعة من الجماعات المتآمرة، وتكتلات المؤسسات، وروابط الصناعات، والمجتمعات المحلية، تحصل على قدر ضئيل جداً من ناتج المجتمع، بما يجعل كلاً منهم لديه فقط مصلحة ضيقة - أى حافز ضعيف، أو عدم وجود حافز من الأساس للحفاظ على إنتاجية المجتمع، وكما تطورت الشيوعية كان مقدراً لها الانهيار.

عند أخذ الحجة المطروحة فى هذا الفصل، فى ارتباطها بالنظرية التى قدمناها فى الفصول السابقة، سنجد لها عدداً من التطبيقات الإضافية، خصوصاً بالنسبة للمجتمعات التى تمر بمرحلة انتقالية. وهذه التطبيقات تختلف عن تلك التى تظهر من الرؤى التقليدية للشيوعية، ومن التحول إلى اقتصاد السوق، فنحن فى إمكاننا مقارنة تنبؤات الحجة الراهنة - وتطبيقات الرؤى المألوفة، مع الحقائق، وهذه مهمتنا فى الفصل التالى.

الفصل التاسع

تطبيقات خاصة بالمرحلة الانتقالية

على الأقل فى بداية عملية الانتقال، فإن هؤلاء الذين فضلوا علاج الصدمة السريعة، وأولئك الذين فضلوا انتقالاً تدريجيًا إلى اقتصاد السوق، جنحوا للحديث عن الانتقال بالمصطلحات نفسها، لقد كان تغيرًا من نظام تحكمه أيديولوجية ماركسية - لينينية إلى نظام تحكمه أفكار رأسمالية - ديمقراطية، وما زال كلا الطرفين يتفقان على أن النظام القديم كان قائمًا على الإيمان بملكية الدولة والتخطيط الاقتصادى بتوجيه الحزب الشيوعى، فى المقابل، يقوم النظام الذى ترسيه المجتمعات الانتقالية (كما هو حال المجتمعات الغربية) على الإيمان بالملكية الخاصة، والأسواق الحرة، وحكومة ديمقراطية الآن. وقد انهارت الشيوعية، فقد أصبح من المسلّم به أن الانتقال يتألف بشكل رئيسى من إحلال الملكية الخاصة والإدارة، بملكية الدولة وتخطيطها: جوهر الانتقال أو التحول خصخصة الصناعة المملوكة للدولة.

لقد كان السؤال الأكثر إثارة للنزاع: ما السرعة التى ينبغى بها التحول من ملكية وإدارة الدولة، إلى الملكية والإدارة الخاصة؟ يريد أصحاب العلاج بالصدمة خصخصة سريعة مرة واحدة، بينما يريد أصحاب الطريقة التدريجية خصخصة أبطأ مخططة حكوميًا ومسلسلة (وفى بعض الحالات، جزئية فقط)، والجدل يعد ساحة للمعركة بالأمثلة المجازية، فأصحاب العلاج بالصدمة يقولون إنك لا تستطيع القفز إلى هوة على مرتين؛ ويقول أصحاب الطريقة التدريجية إنه لا يستوى أن تطلب من شخص مريض يعانى التهابًا رئويًا أن يخرج فى الهواء البارد للتنافس على خوض مارثون.

وقد كان ثمة خلافات فكرية وسياسية، حول مَن ينبغى (أو كان ينبغى) له أن يكون المالك الخاص الجديد لممتلكات الدولة؟ وكيف يمكن تقاسم المستخلصات من بيع ممتلكات الدولة؟ وقد كان هناك كثير من القلق من أن الشركات الكبرى الأجنبية، أو المديرين من المراتب العليا من النظام القديم، هم من ينبغى لهم أن يحصلوا على رأس مال ثمين فى المؤسسات الضخمة التابعة للدولة بأسعار زهيدة تجافى العدالة (أو مجانًا) وأن قدرًا هائلاً من رأس المال الذى كان قد تراكم بسبب المدخرات العالية، فى البلدان الشيوعية، ينبغى أن يتم تقاسمه على نحو عادل.

هذا القلق حول الملكية والأيلولة، مهم بالنسبة للنقاشات فى أوساط الخبراء الغربيين، وأيضًا بالنسبة للتقسيمات السياسية فى المجتمعات التى تمر بمرحلة الانتقال، فبعض الاقتصاديين الغربيين، مثلاً، يجادلون (أو جادلوا ذات مرة) بأن إعطاء مؤسسات الدولة لمستخدميها سيكون أمرًا غير منصف، وذلك فى جزء منه يعود إلى أن العمال فى صناعات ذات رأس مال مكثف، من شأنها أن تتلقى تعسفًا مزيدًا من الثروة يفوق ما يتلقاه العمال فى الصناعات كثيفة العمل، وقد أشار اقتصاديون آخرون لمنظومات أخرى من أجل الخصخصة الجماعية، ومن المعروف جيدًا أن النظم على النمط السوفييتى كان لديها معدلات استثمار مرتفعة فوق العادة، وكميات ضخمة متراكمة من رأس المال، لذا فمن الطبيعى (أو كان من الطبيعى يومًا) التسليم بأن المبالغ الضخمة موضع تهديد، ففى ألمانيا، على سبيل المثال، تم خلق هيئة "تروهاند" Truehandanstalt لا لإدارة بيع أو تشغيل رأسمال جمهورية ألمانيا الديمقراطية فحسب، بل أيضًا لإمساك الدفاتر والإيصالات من بيع وإدارة هذه الأصول من أجل شعب ألمانيا الشرقية.

فالتحول ينظر إليه المعالجون بالصدمة والمتدرجون، على نحو متشابه، كنظام حكَمته أيديولوجية واحدة، تم إحلاله بنظام تحكمه أفكار مختلفة، وتعد خصخصة المؤسسات التابعة للدولة، هى جوهر العملية، والسؤال المثير للنزاع: ما مدى السرعة

التى ينبغى بها تغيير مؤسسات الدولة الموجودة من إدارة الدولة إلى إدارة خاصة عبر الخصخصة؟ ثمة حقيقة ما كما هو واضح فى هذا المفهوم التقليدى، ومسألة السرعة التى ينبغى بها حدوث الخصخصة، يعد سؤالاً ذا دلالة بلا شك، لكن يعد أيضًا من المثير للمتاعب أن هذا الجدل يجرى فى جزء كبير منه، من خلال أمثلة مجازية لا يمكن أن توجّه الخيارات المفصلة التى يجب أن تتم، ولا شك أيضًا أن الرؤى المألوفة تتركنا فى حيرة فيما يتعلق ببعض الأشياء الأكثر أهمية، التى تجرى فى مجتمعات تمر بمرحلة انتقالية.

لغز التضخم المتفشى

فى السنوات الأخيرة من الشيوعية، خصوصًا أثناء التحول كان قد أصبح هناك تضخم متفشٍ، ونحن نعرف أنه لا الأيديولوجية الماركسية - اللينينية، ولا الأيديولوجية الديمقراطية - الليبرالية، تناصران (أو حتى تتسامحا مع) المعدلات المرتفعة من التضخم، ولا توجد نظرية اقتصادية تشير إلى أن الخصخصة السريعة أو البطيئة يمكن أن تسبب تضخمًا، وسواء كانت المؤسسات تحت السيطرة الخاصة أو العامة، فإن المعدلات المرتفعة من التضخم تمثل مشكلة رئيسية، لذا يبقى السؤال، لماذا تكون معظم مراحل التحول وأحيانًا السنوات التى تسبقها مباشرة (على سبيل المثال، فى عهد جورباتشوف) مميزة بتضخم سريع؟ لا الرؤية المألوفة للتحول، ولا النزاع الرئيسى حول كيف ينبغى إدارتها، يقودنا إلى توقع التضخم السريع الذى يحدث فى كثير من البلدان ما بعد الشيوعية.

وكل مدارس الفكر الاقتصادى الكبير تتفق على أنه عندما يكون هناك عجز فى موازنة الحكومة يصل إلى جزء كبير من إجمالى الناتج المحلى للبلد - وهذا العجز فى الموازنة يتم تمويله عبر طبع أموال جديدة - سيكون هناك تضخم. ومعظم المجتمعات فى حالة التحول، كما يتفق جميع المراقبين، لديها عجوزات كبيرة فى موازنة الحكومة،

يتم تمويلها بطبع نقود، وهنا، فإنه لا الأيديولوجيات القديمة ولا الجديدة تبرر هذه العجوزات، ولا تؤدى بالناس إلى توقعها، كما أنه لا الخصخصة ولا غيابها يمكن أن تفسر مثل هذه العجوزات الهائلة، ومن ثم يبقى السؤال هنا، لماذا تجلب مجتمعات كثيرة فى المرحلة الانتقالية لعنة التضخم على نفسها، من خلال عجوزات فى الموازنة يتم تمويلها بسك أموال ضخمة؟

تحلل وانهيار نظام ضريبى

العجوزات الضخمة فى الموازنة هى بالضبط ما يمكن توقعه من تآكل تصلبى sclerotic erosion لنظام ضريبى، فقد رأينا أن المجتمعات على النمط السوفييتى، كان لديها قدر ضئيل جداً على طريقة ضرائب الدخل، أو الضرائب الأخرى الضمنية المفروضة على الأفراد، وبدلاً من ذلك، كانت لدى هذه المجتمعات معدلات مرتفعة - وبدرجة فريدة من نوعها - من الضرائب الضمنية التى حصلوا عليها، بوضع الأجور والأسعار فى مستويات من شأنها توليد أرباح ضخمة فى المؤسسات الصناعية المملوكة للدولة، وقد احتفظ الحاكم الأوتوقراطى لنفسه بهذه الأرباح.

ومع مرور الوقت، توصلت مجمعات المديرين والموظفين البيروقراطيين، وحتى العمال، سراً إلى تقاسم السيطرة (وأخيراً، توفرت لهم السيطرة الرئيسية) على مؤسسات الدولة التى كانت المصدر الرئيسى لحاصلات الضرائب، وقد انخفضت حاصلات الضرائب هذه على مدار الوقت، فالذى كان ربحاً للمركز أصبح تكلفة عليه؛ فقد تم الاحتفاظ بها للمؤسسة وإدارتها، وعمالها، ومموليها، أو ببساطة تسربت عبر العجز أو انعدام الكفاءة، أو أحياناً ما تمت سرقتها بالمعنى الحرفى للكلمة، وعندما أصبح المركز أكثر فقراً وضعفاً، ظل لزاماً عليه أن يقلق حول رأس المال العام، الذى جعل من الأصعب فرض قيود على الاستهلاك، والمعاشات، والخدمات الاجتماعية حتى فى الأوقات العصيبة.

وفى السنوات المتأخرة من الشيوعية وجدت بلدان سوفييتية كثيرة أنه من الضرورى الاقتراض من الخارج، لكن القدرة على السداد كانت محدودة جداً، لدرجة أن بعض هذه البلدان وصلت سريعاً إلى حدود قدرتها على الاقتراض، أو حتى تعثرت فى سداد قروضها، وبحلول زمن جورباتشوف كان المركز ببساطة عاجزاً عن سداد فواتيره، بدون سك قدر كبير من الأموال الجديدة، وفى الأيام الأخيرة من حياة الاتحاد السوفييتى، لم تكن هناك فى الواقع أية موارد على الإطلاق متوافرة لدى الحكومة السوفييتية، فالنظم التى استحوذت فى زمن ستالين على نسب كبيرة جداً من الناتج القومى للدولة، تحولت فى نهاية المطاف إلى هذا الحد الذى لم تكن عنده قادرة على تمويل الخدمات الأساسية للحكومة، والمصدر الوحيد والأكثر أهمية لانهيار الشيوعية، كما أعتقد، تمثل فى إفلاس الحكومات الشيوعية نفسها.

ومع انهيار الشيوعية والديمقراطية، خسر المركز حتى قوته، فمع الديمقراطية كانت الإدارات والعمال فى مؤسسات الدولة الكبرى، متمثلة فى المجموعات الرئيسية التى تم تنظيمها من أجل عمل جماعى، ولم تعد هذه المجموعات مجبرة على العمل سراً، ولم تكن معظم التكتلات القوية والكارتيلات، أو مجموعات المصالح فى المجتمعات الجديدة، بصدد العمل محصلين للضرائب من أجل المركز الجديد، بل، على العكس، لقد أرادوا - وتلقوا - دعماً مالياً، لذا فإن المصدر الرئيسى لأرباح الضرائب قد تم فقدانه، وحل محله مطالبون أقوياء جدد بالدعم، وبناء على موت النظام الضريبى كان على الدعم المالى أن يأتى بشكل رئيسى من الأموال الجديدة التى يصدرها النظام المصرفى، وكانت النتيجة، كما كان ينبغى أن تكون، معدلات أعلى من التضخم فى معظم البلدان الشيوعية سابقاً.

لا خصخصة كبيرة، ما لم يحصل عليها الأعضاء الداخليون

لو أن الإدارة الخاصة، وحوافز السوق، جعلت المؤسسات أكثر إنتاجاً من إدارة الدولة والتخطيط الاقتصادى، وقتئذ ينبغى على المديرين أو العمال فى المؤسسة التابعة

لدولة (ومن ثم لديهم حق فى ريع أو أرباح تلك المؤسسة) أن يرغبوا تدريجيًا فى إجراء خصخصة سريعة للمؤسسة: فإذا أصبحت المؤسسة أكثر إنتاجًا، ينبغى أن يكون هناك وبطبيعة الحال، فائض أكبر يمكنهم من خلاله أن يحصلوا على مكافآت لأنفسهم، وفى بعض المؤسسات الكبيرة المملوكة للدولة، ترغب الإدارة والعمال كذلك فى خصخصة سريعة.

ولكن فى كثير من المؤسسات الكبيرة التابعة للدولة، توجد معارضة مفاجئة، وفى الغالب شديدة، للخصخصة والإصلاح الاقتصادى عمومًا، والشىء الأكثر احتمالاً إذا تمت أية خصخصة جماعية فإنها مجرد خصخصة (مثلما حدث فى روسيا) تمنح المؤسسات إلى الأعضاء الداخليين و(خصوصًا) الإدارة الموجودة، وتترك المديرين أنفسهم مستمرين فى السلطة، كما كانوا من قبل، وعلى الرغم من التأكيد الشائع فى كثير من البلدان الشيوعية سابقًا، على أنه، مع خصخصة المؤسسة كبيرة الحجم، لا يتغير شىء، لهو تأكيد ينطوى على المبالغة، فإنه يمسك بأمر واقعى أساسى؛ فبنهاية الحقبة الشيوعية فإن المؤسسات الكبرى، وعلى أرضية اقتصاد واسعة، كانت مؤسسات بالغة القوة سياسيًا بما يحفظها من مغبة الوقوع تحت سيطرة المركز، والغالب أن هذه المؤسسات لم تظل قوية بما يكفى، حتى فى وجود خصخصة فإنها ستكون خصخصة لن تغير فيها شيئًا فى الغالب، ما لم يكن هذا التغيير هو ما تريده إدارة المؤسسة نفسها.

فى روسيا، على سبيل المثال، كان عدد كبير من المؤسسات الضخمة التابعة للدولة، قد جمعت قواها التكتلية فى الاتحاد المدنى the Civic Union الذى عارض بشكل رئيسى الإصلاح الاقتصادى، وعندما وقعت الخصخصة الجماعية لم تكن قائمة إلا على أساس إعطاء معظم ملكية المؤسسات المخصخصة لإداراتها الموجودة وعمالها، وعلى مستوى العالم الشيوعى سابقًا، كان أولئك المستخدَمون من قبل مؤسسات كبيرة تابعة للدولة، هم الأكثر محافظة، وغالبًا ما تم تفسير هذه المعارضة

للخصخصة على أرضية أيديولوجية، وأيديولوجيًا يفترض أن تكون ذات صلة بشكل أو بآخر بهذه المعارضة، وهنا لا بد أن نكون فى حيرة من أمرنا: فلو كانت الإدارة الخاصة وحوافز السوق، ستجعل المرتبطين بمؤسسات الدولة الكبيرة أفضل حالاً، فلماذا يقودون المعارضة ضدها؟

فى حالات كثيرة، لن يتسنى للإصلاحات الاقتصادية ذات التوجه السوقى، فى الحقيقة، أن تجعل هؤلاء المرتبطين بالمؤسسات الكبيرة التابعة للدولة فى وضع أفضل، على الأقل ليس على المدى الزمنى القصير، بما يكفى لهم للحصول على ثقة متبادلة. وعندما نعود بتفكيرنا إلى العملية التصلبية التى وصفناها فى الفصل الثامن، سنرى السبب فى الحال، فعلى الرغم من أنه كانت هناك قاعدة ما لتعزيز الإنتاجية (وذلك بشكل رئيسى بسبب المصلحة الشاملة لدى الأوتوقراطى) لمعظم الاستثمارات فى بداية المرحلة الستالينية، من المجتمعات سوفييتية النمط، فلم يكن هذا يصدق على السنوات التصلبية التى سبقت مباشرة انهيار الشيوعية، ففى هذه المرحلة الشيخوخية اعتمد تنظيم الإنتاج وتخصيص الاستثمارات بدرجة كبيرة على القوة البيروقراطية السياسية للأعضاء الداخليين من مختلف مؤسسات وفصائل العمل الجماعى، وعلى الأشكال الإنتاجية ذات الصلة، ومع القيد الليّن على الموازنة، الذى جلبه التصلب، لم يمكن للاستثمار أن يكون موجهًا نحو أكثر استخداماته إنتاجية.

جثة الشيوعية

حتى مجال الأنشطة فى مؤسسة ما وحجمه، أصبح بدرجة كبيرة لا عقلانى، ففى بولندا، مثلاً، كانت أكبر مزرعة خنازير فى البلد جزءًا من مؤسسة منتجة للحديد تابعة للدولة، وعلى مستوى العالم الشيوعى جمعت المؤسسات بين أنشطة نادرًا ما تم الجمع بينها، إذا حدث أصلاً، فى اقتصاديات السوق، وكانت المؤسسات والمصانع فى المجتمعات على النمط السوفييتى، أكبر كثيرًا من الناحية النظامية أيضًا، من

معظم المؤسسات والمصانع التى تثبت أمام اختبار السوق فى الاقتصاديات الغربية، وكان السبب الرئيسى هو أن المؤسسة، ومع وجود كثير من الأسعار والأجور، وتخصيص المنتجات الرئيسية التى يحددها النظام، لم تستطع التعويل على شراء ما تحتاجه، فربما قام مصنع الصلب بتأسيس مزرعة خنازير من أجل توفير اللحوم لعماله، أو لعمل مؤسسة بناء لتوفير السكن اللازم لإدارته وعماله، فالمؤسسات الكبيرة التابعة للدولة فى سنوات الانحدار فى المجتمعات السوفييتية، لم تمتلك عادة المجال الملائم للمنتجات أو الحجم الكافى منها؛ المفهوم المحدد لمعظم المؤسسات وتقسيم العمل بينها كان فى الأساس مفهومًا خاطئًا.

ولقد جسدت الاستثمارات فى معظم هذه المؤسسات عادة تكنولوجيات بائدة، وعادة كانت توجه على نحو خاطئ؛ ففى أكثر اقتصاديات السوق رخاءً يتم إحلال الماكينات أو الاستغناء عنها فى أقل من خمس سنوات، وكثير من الاستثمارات التى تمت قبل ١٩٨٩ أو ١٩٩١ فى البلدان السوفييتية، كان من الممكن لها أن تكون استثمارات غير اقتصادية حتى ولو كانت مستهدفة بامتياز، وبأحدث الصناعات الغربية، فعندما تجسد الاستثمارات تكنولوجيات قديمة أو بالية، ويتم تخصيصها وفق الآليات التى لا تتصف بالعقلانية من الناحية الاجتماعية، فإن قيمتها، خصوصًا بعد سنتين، غالبًا ما تحدد من خلال الطلب على الحديد الخردة، فكثير من الاستثمارات فى الاقتصاديات على النمط السوفييتى، هى الآن بلا قيمة.

يتضح الحجم المفاجئ للاعقلانية، أو افتقاد الترشيد فى التخصيص المتأخر للمواد، من دراسة معروفة جيدًا لألمانيا الشرقية، أجراها "جورج أكرلوف" George Akerlof وآخرون، فباستخدام مصدر البيانات الفريد الذى تمكنوا من خلاله من تحديد قيمة المنتجات المتنوعة، المصدرة من قبل مجموعات المؤسسات الألمانية الشرقية، بل أيضًا حساب القيمة، بالعملة الغربية، للمخرجات المستخدمة فى إنتاج هذه الصادرات، وجدوا أن ٨٪ فقط من عمال ألمانيا الشرقية، كانوا ينتجون سلعًا

كانت قيمتها فى الأسواق الدولية تغطى بالكاد التكاليف المتغيرة لإنتاج هذه المنتجات[1]. فلو كان عامل واحد فقط من بين كل اثنى عشر عاملاً، شارك فى إنتاج حيوى ويتميز بالكفاءة من الناحية الاجتماعية فى ألمانيا الشرقية، وهى أحد أكثر المجتمعات الشيوعية رخاءً، لكان من المحتمل أن تكون الأشياء أفضل حالاً بكثير فى اقتصاديات سوفيتية أخرى.

فالتخصيص العقلانى، أو الرشيد، للموارد الجارية كان بعيداً جداً عما جرى عشية انهيار الشيوعية، وقد قدرت عالمة الاقتصاد المتخصصة فى التنمية "آن كروجر" Anne Krueger أن ٨٠ إلى ٩٠٪ من المصانع الإنتاجية فى كوريا الجنوبية، فى أواخر سبعينيات القرن المنصرم، كانت تُستخدم لأشياء تختلف عما كانت تستخدم له فى ستينيات القرن ذاته[2]. فإحلال الشيوعية باقتصاد سوق، يمكن مقارنته بالتغيير الذى شرعت فيه كوريا الجنوبية، من بلد أقل تنمية إلى بلد صناعى جديد.

حتى تنظيم العمل وعاداته فى المؤسسة التقليدية الناضجة، التى تسير على النمط السوفييتى، كان تنظيماً غير اقتصادى، فكثير من المؤسسات متعددة الجنسية، والمؤسسات الجديدة العاملة فى مجتمعات المرحلة الانتقالية، ترفض تأجير محليين لديهم خبرة فى صناعاتهم! ولقد قرأت ذات يوم فى جريدة واشنطن بوست عن سلسلة فنادق نمساوية، تعمل فى الاتحاد السوفييتى سابقًا، رفضت تشغيل عمال محليين

---

(1) George Akerlof, Andrew Rose, Janet Yellin, and Helga Hessenius, "East Germany in from the Cold: The Economic Aftermath of Currency Union." Brookings Papers on Economic Activity 1:1-87 (1991).

الخلاصة المتعلقة بالسياسات التى يخلص بها المؤلفون من نتائجهم تعد، ويجب التشديد هنا، مختلفة تماماً عن تلك النتائج المنطقية التى يمكن الخروج بها إذا صحت الحجة المطروحة فى هذا الكتاب.

(2) Anne O. Krueger, "Institutions for the New Private Sector." In Christopher Clague and Gordon Rausser (eds.), The Emergence of Market Economies in Eastern Europe. Oxford: Basil Blackwell, 1992, pp. 219-223.

كان لديهم الخبرة فى الصناعة الفندقية السوفييتية، واعتقاداً منى بأن هذه القصة كانت تحتوى على دروس مفيدة وفريدة تثقيفياً، فقد مررتها إلى آخرين، وكانت النتيجة أن تلقيت روايات عن سياسات مماثلة أو شبيهة فى سلسلة فنادق أخرى غربية فى الاتحاد السوفييتى، وحصلت سريعًا على تقارير من سيدة أعمال بولندية لديها مجموعة ناجحة من محلات ملابس للسيدات، وترفض تشغيل أى فرد عمل فى الصناعة البولندية على طراز الدولة، ومقاول أسس خطوط طيران روسية خاصة ناجحة، كان يرفض الاستعانة بأى أحد عمل فى شركة Aeroflot أو ينضم لطاقم طيرانه[1].

وثمة سبب فى عدم رغبة المديرين والعمال فى كثير من المؤسسات الكبرى فى الخصخصة، أو غيرها من الإصلاحات الاقتصادية؛ فالتصلب على النمط السوفييتى ذهب بعيداً، إلى درجة أن مؤسساتهم غالبًا ما كانت من غير الممكن أن تعمل بحيوية فى سوق تنافسى، ولم يكن من الممكن صيانتها واستمرارها فى اقتصاد رشيد.

مفاهيم خاطئة فى الجدل حول الخصخصة

مثلما لم تكن الستالينية أيديولوجية بدرجة كبيرة، حول نمط التنظيم الاقتصادى الذى سيخدم المجتمع على نحو أفضل، كانت الستالينية نظاماً من تحصيل الضرائب الضمنية، لذا، فإن الجدل حول سرعة الخصخصة يركز أيضاً على السطح أكثر من الواقع الأعمق، والقضية الأكثر أساسية ليست فيما إذا كانت أصول بعينها ينبغى أن تكون تحت إدارة عامة أو خاصة: معظم المعارضين للإصلاح فى المؤسسات المملوكة للدولة، ربما سيبتهجون بالعمل فى مؤسسات خاصة ربحية، وبعضهم قام فعلياً وبالتحديد بهذا التحول.

---

(1) New York Times, June 20, 1993, p. F7; and The Economist,August 14, 1993, p. 71.

القضية الأكثر عمقًا التى تظهر من صراع المصالح بين هؤلاء، فى المؤسسات الجديدة المنتجة اجتماعيًا، وبين أولئك الذين تركتهم صدف التاريخ فى كثير من مؤسسات الدولة، يمكن أن يعيشوا فقط من خلال المعونات أو الدعم من بقية المجتمع. إنه الدعم، وليست المكانة العامة أو الخاصة، هو الأكثر أهمية هنا، بالنسبة لكل من الكفاءة الاقتصادية ومصالح المتلقين للدعم، وفى حالات كثيرة (إن لم يكن معظمها)، لا تكون سرعة الخصخصة هى ما يهم فى الأمر، بل سرعة السيولة.

وقد تكون هناك صلة غير مباشرة بين الخصخصة والسيولة؛ فالدعم ربما يكون أقل بروزًا فى اقتصاد مخطط عما هو فى اقتصاد سوق، وأصحاب الممتلكات الخاصة لن يواصلوا نشاطًا لا يجلب لهم سوى الخسائر، ما لم يتلقوا دعمًا، لكن الاقتصاد الرشيد المخطط، مثل السوق التنافسية المفتوحة، لن توفر الاستمرارية لكثير من مؤسسات الدولة فى سنوات التصلب الأخيرة للشيوعية، لذا فإن قضية الإدارة الخاصة مقابل العامة، ليست هى جوهر الموضوع، ففى قلب المسألة يكمن الصراع بين القطاعات التطفلية، والقطاعات الإنتاجية.

التناقضات الداخلية

لسوء حظ المجتمعات التى تمر بالتحول، تكون المؤسسات الكبرى المملوكة للدولة (أو المخصخصة مؤخرًا)، التى كثير منها غير اقتصادية هى المنظمة من أجل العمل الجماعى، حيث إن البلدان الشمولية المهزومة فى الحرب العالمية الثانية، تُركت خالية بدرجة كبيرة من منظمات العمل الجماعى، والبلدان التى كانت تحت السيطرة الشيوعية تُركت بطراز من المرض البريطانى بل أكثر قسوة بما لا يمكن مقارنته، لقد ترك لها عددًا كبيرًا من التكتلات الداخلية، المؤسسة على يد الحكومة التى غالبًا ما ظلت ممولة تمويلاً عامًا، وهذه التكتلات هى المؤسسات الكبرى للدولة (المؤسسات الصغيرة عادة لا تحتوى على قوة تكتلية أو قوة جماعات مصالح).

المشكلة الخطيرة التى تظهر من النسبة المئوية لمؤسسات الدولة الكبيرة هذه، أنها غير اقتصادية تحت أى نوع من الإدارة، خاصة أو عامة، فالمديرون والعمال فى هذه المؤسسات، ممن سيكونون متنافسين فى اقتصاد سوق مفتوح، ليس لديهم سبب لمقاومة الخصخصة؛ على الرغم من أنهم أيضًا سيستفيدون من قوتهم فى العمل الجماعى لمصالحهم الخاصة، فإن هذه القوة لن تسبب كثيرًا من الضرر، المشكلة هى النسبة المريعة من منظمات العمل الجماعى فى البلدان الشيوعية سابقًا، التى كانت لديها مصالح غير متسقة فى الأساس مع الكفاءة الاقتصادية. والمثير للسخرية، أن كارل ماركس هو من سك أو صاغ العبارة الصحيحة المنطبقة على هذا الوضع: بسبب القوة المتباينة للعمل الجماعى، للمؤسسات غير الاقتصادية، يوجد "تناقض داخلى" فى المجتمعات التى تمر بالتحول من الشيوعية إلى الديمقراطية.

الاستثناء الذى يؤكد القاعدة

على الرغم من وجود أدلة كثيرة ومن أنماط مختلفة تؤيد الحجة السابقة، فربما يظهر بعض الشك من النقص الواضح فى اختبار الحجة عبر بلدان شيوعية مختلفة، ففى كتاب "صعود وأفول الأمم" كان من الممكن مقارنة خبرة كثير من البلدان المختلفة (وحتى الولايات المختلفة فى الولايات المتحدة الأمريكية) التى كانت جميعها من اقتصاديات السوق، فبريطانيا وأجزاء شمالية شرقية أقدم فى الولايات المتحدة، كانت لديها النظام نفسه الموجود فى ألمانيا الغربية، واليابان، وولايات غربية وجنوبية أحدث فى الولايات المتحدة الأمريكية، لذا فإن العلاقة بين الاختلافات فى مدى المنظمات القائمة على قاعدة ضيقة للعمل الجماعى والمحصلات الاقتصادية، يمكن فهمها بسهولة أكثر، فهل كان ثمة اختلاف شبيه فى الخبرة بين البلدان الشيوعية وبعضها البعض؟

مع تكشف الأمر، نعم كان هناك اختلاف، ولعلنا نتذكر أن الجماعات الصغيرة، خصوصاً على مستوى النخبة المميزة الحاكمة، أو النومنكلاتورا nomenklatura ، يمكنها، ولكامل الوقت الانخراط في عمل جماعي سري في ديكتاتورية شيوعية، وكل من هذه الجماعات الصغيرة كان لها مصلحة ضيقة تناقضت مع المصلحة الشاملة للديكتاتور، فقد كان لديهم حوافز لتقويض الكفاءة الاقتصادية، ومقاومة الإصلاحات ذات التوجه السوقي التي من شأنها رفع التنافس، وكما بين "جان وينيكي"[(١)] Jan Wi-niecki، فإن هذه المقاومة منعت تبني الإصلاحات الفعالة ذات التوجه السوقي، في جميع الاقتصاديات على النمط السوفييتي في أوروبا، وأصبحت فصائل النومنكلاتورا أفضل وأكثر استقراراً بمرور الوقت، وتمكنوا من منع الإصلاحات التي كان لها أن تعرّض مكاسبهم التعاونية للتنافس المفتوح.

بلد واحد مضى في تدمير تعاونيات للعمل الجماعي، كانت مكافئة للتدمير التنظيمي في ألمانيا واليابان، كان هذا البلد هو الصين أثناء الثورة الثقافية، وأياً كانت الأسباب، فقد بدأ "ماو" ثورة ضد مرؤوسيه من الطبقة العليا والمتوسطة – الموظفين الحمر، لقد دمر المديرين والإداريين الذين كان اقتصاده يعتمد عليهم.

فقط الجيش هو ما أبقى عليه، وكانت النتيجة المباشرة عدم استقرار شديد، وفوضى إدارية: فالأداء الاقتصادي للصين أثناء الثورة الثقافية كان أسوأ كثيراً مما في بلدان شيوعية أخرى، والنتيجة على المدى الأطول أنه عندما مات ماو لم تكن هناك مجموعات عديدة أكثر استقراراً من الإداريين، كما هو الحال في الاتحاد السوفييتي، وفي الدول الشيوعية الأوروبية.

لذا، فعندما ألحق "دينج Deng وغيره من البرجماتيين الهزيمة بأرملة ماو، وبقية "عصابة الأربعة"، بعد موت ماو بفترة قصيرة، كانت هناك صناعات، أو مؤسسات، أو

(1) "Why Economic Reforms Fail in the Soviet System." Economic Inquiry 28:195-221 (1990).

فصائل قليلة من الإداريين، كان من الممكن لتكتلاتهم الداخلية أن تقوض الإصلاحات الاقتصادية ذات التوجه السوقى، التى قام بها "دينج" الذى يفترض أن يكون قد حصل على المساعدة؛ بسبب أن الجميع كانوا سعداء لرؤية نهاية للفوضى، وقد سادت المصلحة الشاملة لدينج، الأوتوقراطى البرجماتى الجديد، وذلك بسبب أن الثورة الثقافية كانت قد دمرت المصالح الضيقة المترسخة فى الوضع الراهن.

لقد كان فى إمكان دينج أن يفعل ما فعله جورباتشوف وغيره من الإصلاحيين الشيوعيين الأوروبيين: الانتصار على الجماعات التى انخرطت فى العمل الجماعى السرى، وغيرها من التكتلات الداخلية، وكان نصيب الأسد من الاقتصاد الصينى الذى كان فقيراً وقتها - الزراعة - قد تم وضعه سريعًا تحت نظام اقتصادى من مسئولية فرد واحد، وتتابعت إصلاحات أخرى ذات توجه سوقى، والنتيجة، كما نعرف، تمثلت فى نمو اقتصادى سريع: لقد ارتفع الناتج فى الغالب بنسبة ١٠٪ أو أكثر سنوياً، وهذا الفرق بين الصين والبلدان الأوروبية التى كانت شيوعية، لكن لم يمر بثورة ثقافية، تتسق اتساقًا دقيقًا مع الحجة المطروحة هنا.

التناقض بين ما بعد الفاشية وما بعد الشيوعية

قارن السنوات التى تلت مباشرة تحول ألمانيا واليابان إلى حكومات ديمقراطية مستقلة، بعد الحرب العالمية الثانية بالسنوات التى انقضت منذ أن حلت الحكومات الديمقراطية أو الجديدة، محل النظم الشيوعية، على الرغم من أننى قد لا أكون مفاجأً بالأداء الاقتصادى اللافت فى السنوات التالية، من قبل بعض البلدان الشيوعية سابقًا، فإنه أصبح من الواضح بالفعل أن المعجزات الاقتصادية تتأنى فى مجيئها، فالناس فى ألمانيا الغربية واليابان، كانوا مفاجئين ومسرورين بنجاحهم الاقتصادى، بينما كان الناس فى معظم البلدان الشيوعية محبطين إلى حد بعيد من ثمار الحرية، لقد كانت الاقتصاديات على النمط السوفييتى عاجزة جداً، إلى درجة يسهل معها

التغلب عليها، لكن بعض البلدان وجدت من الصعوبة حتى المحافظة على مستوى الناتج الذى كانوا يحققونه فى ظل الشيوعية، وعلى الرغم من أنها بلا شك مشكلة تتعلق بالتحول، فإن شعوب البلدان الشيوعية سابقًا، يحق لها بالتأكيد التساؤل لماذا يكون التحول مؤلمًا إلى هذه الدرجة؟ ولماذا يستغرق وقتًا طويلاً؟

الاستبصار الأمثل فى التناقض بين الخبرة ما بعد الفاشية، والخبرة ما بعد الشيوعية قد يأتى من النظر فى الخبرات السياسية المختلفة اختلافًا شديداً، فهناك أقليات ضئيلة فى ألمانيا الغربية واليابان، تألفت بشكل كبير من المهووسين وحالقى الرؤوس، ناصروا العودة إلى أنماط من الديكتاتورية التى عاشتها هذه البلدان أثناء الحرب العالمية الثانية، وهى تجذب كثيرًا من الجماهيرية، ولكن هامشيتهم الشديدة، ونقص الاحترام الذى يتصف به معظم المواطنين التابعين لهم، وهو ما ظهر بيّنًا فى الانتخابات، عندما لا تحصل هذه الجماعات على دعم انتخابى، هذا إذا تمكنت من الوصول إلى صناديق الانتخابات من الأصل.

على وجه النقيض، وفى بلدان عديدة كانت تحت القبضة الشيوعية، حصلت الأحزاب الشيوعية سابقًا على أصوات انتخابية أكثر من أى حزب فردى، وفى بعض البلدان استعادت أحزاب شيوعية – تحت مسمى أو آخر – تشكيل الحكومة، عبر انتخابات حرة، حتى على الرغم من أن تفكير هذه الأحزاب الشيوعية تغير تغيراً شديداً منذ أيام الشباب الغض للشيوعية، فإن هذا يظل تطوراً ملحوظًا. وخيبة أمل الناخبين فى روسيا، على الأقل، تتجلى بوضوح أيضًا فى الدرجة الملحوظة من الدعم الذى وجه أساسًا إلى القادة السياسيين الفاشيين. لماذا حدث هذا، عندما لم تستطع الأحزاب على نمط النازى، أو "نمط توجو"[١] Tojo، أن تكسب دعمًا كبيرًا فى ألمانيا الغربية، أو اليابان؟

---

(١) هايديك توجو Hideki Tojo رئيس الوزراء اليابانى فى الحرب العالمية الثانية، وقد حكم عليه بالإعدام لجرائم الحرب التى ارتكبها من قبل المحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى وأعدم شنقًا فى ٢٣ كانون الثانى/ديسمبر ١٩٤٨، (المترجم).

على حد رؤيتي للمسألة، فإن السبب الوحيد الأكثر أهمية أن مجتمعيّ ألمانيا الغربية واليابان عملا على نحو أفضل كثيراً، في السنوات الأولى من الحكم الديمقراطي ما بعد الحرب، مما عملت عليه معظم البلدان الشيوعية السابقة، في السنوات الأولى التي تلت انهيار الشيوعية مباشرة. وكان الألمان الغربيون واليابانيون من الطبيعية بما يكفي لئلا يكونون قلقين من الرجوع إلى نوعية الحكم الذي خبروه أثناء الحرب العالمية الثانية، وفي السنوات التي سبقت تلك الحرب، وبالنسبة لمعظمنا، ولا ينبغي أن يكون هذا مفاجئًا، فإن كثيراً من الناس في البلدان الشيوعية سابقًا، يجدون في الظروف الجديدة الحالية ظروفًا غير مُرضية، حتى بمقاييس الندم على العصور الشيوعية.

على الرغم من أن جزءًا من سبب نجاح الأمور بصورة أفضل في بلدان المحور سابقًا، لن يتضح إلا بعدما نكمل الفصل التالي، فإن جزءًا آخر من السبب أصبح واضحًا الآن، فبناءً على طبيعة الديكتاتوريات التي حكمت ألمانيا واليابان، أثناء الحرب العالمية الثانية، والهزيمة واحتلال الحلفاء لهذين البلدين، فلم يكن لديهما سوى قدر ضئيل من التكتل أو التشكل الكارتيلي، أو تكوّن جماعات المصالح ذات المصلحة الاجتماعية الضيقة في السنوات الأولى من الديمقراطية التي شهدوها بعد الحرب، لقد تم حكمهم بشكل رئيسي من قبل أغلبيات، ومن ثم بمصالح شاملة نسبيًا، وعلى الرغم من أن هذه الأغلبيات قد ارتكبت أخطاء، فإن صفتهم الشاملة منحتهم حافزًا لمحاولة إنجاح مجتمعاتهم، وقد نجحوا في ذلك إلى درجة كبيرة.

على الجانب الآخر، كان التطور التصلبي لنظام الاستخلاص الذي أرساه ستالين، قد ترك البلدان الشيوعية سابقًا بمؤسسات كبيرة، كانت أفضل كثيراً على مستوى التكتلات الداخلية، عنها على مستوى الإنتاج، وقد كان لدى كل من هذه المنظمات مصلحة ضيقة في رخاء المجتمع، وقد قامت، في سعيها لإنقاذ مصالحها، بوضع قدر ضئيل من حاجات المجتمع في اعتبارها، وأحيانًا لم تضع هذه الحاجات

فى اعتبارها على الإطلاق، ولم تكن هذه التكتلات مصدراً مباشراً للحجة المحفزة، وأحياناً المؤيدة للشيوعية وحسب، بل قامت أيضاً - من خلال تكتلاتها ومطالبها من أجل اعتمادات من البنوك المركزية، وكذلك من خلال فشلها فى الإنتاج والتجارة بكفاءة - بمنع البلدان الشيوعية سابقاً من أن تكون أقرب إلى البلدان الإنتاجية، كما كان من الممكن لها أن تكون. وهذا الوضع، بدوره، عزز حالة الإحباط والحنين التى حققت دعماً للأحزاب السياسية المحافظة - وأحياناً الشيوعية أو الفاشية منها.

ما الذى ما زال يجب أن يتم؟

فى بداية هذا الكتاب اختبرنا الأوتوقراطية، والديمقراطية، والمساومات الكووسية، والعمل الجماعى، ومصادر إنفاذ القانون، والفساد، والأداء الاقتصادى ما بعد الحرب فى الغرب، وفى هذا الفصل والفصلين السابع والثامن، ركزنا على ما كان عليه النظام الذى خلقه ستالين فى الحقيقة، ولماذا انحدر هذا النظام على مدار الزمن، وكيف أن مشكلة التحول بعيداً عن الشيوعية، غالباً ما يساء فهمها، لكننا لم نتعامل بعد مع مسألة كيف يمكن أن نجعل اقتصاد سوق منتعشاً، فلم تكن هناك نظرية ملائمة لمعظم الأمور التى ناقشناها حتى الآن، لذا فإن تطوير تلك النظرية كانت المهمة الأولى، ولكن فى المقال، توجد أيضاً نظرية معروفة جدياً تطورت بثبات على مدى أكثر من قرنين، ولم تعد هناك حاجة إلى تفسير تلك النظرية هنا مجدداً.

فالنظرية القياسية للأسواق تفتقد جزءاً لا يمكن الاستغناء عنه: إنها بدونه تكون مثل المقعد الرائع الذى يقف على رجلين فقط، والسبب فى غياب الرجل الثالثة للمقعد النظرى، كما أعتقد، أن علم الاقتصاد قد ظهر وتطور فى الغالب فى اقتصاديات ناجحة نسبياً، فقد بدأ فى نفس الوقت والمكان الذى وقعت فيه الثورة الصناعية - كان كتاب "ثروة الأمم" لآدم سميث قد نشر فى بريطانيا العظمى عام ١٧٧٦، وفى الغالب كانت كل ملامح التقدم المطروحة قد تمت فى اقتصاديات متطورة فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، كل هذه المجتمعات التى تطورت فيها النظرية الاقتصادية، كان

لديها ملمح مشترك تم التسليم به (واعتبر، إذا وضع فى الاعتبار من الأصل، مسألةً مهمةً فى علوم أخرى)، فرجْلا المقعد المتمثلتان فى العرض والطلب، يمكن أن يقيما المقعد بمفردهما؛ لأن الرجل الثالثة التى لا غنى عنها والداعمة للنظرية، كانت شائعة جدًا إلى درجة أنه لم يمكن ملاحظتها، فقد كانت الدعامة الثالثة موجودة فى المجتمعات التى كتب عنها الاقتصاديون، لكنها ليست فى النظرية، أو الكتب المرجعية.

ولم يكن هذا مهمًا ما دام الاقتصاديون قد حاولوا فقط استجلاء أو تفسير أنماط المجتمعات التى ظهر فيها الموضوع، ولكن عندما حول الاقتصاديون انتباههم إلى مجتمعات العالم الثالث، أو مجتمعات العالم الثانى فى مرحلة الانتقال من الشيوعية، تركت الدعامة النظرية المفقودة التحليل بدون توازن، وعندما يقرأ الطالب فى العالم الثانى أو الثالث أفضل الأعمال تجريداً فى النظرية الاقتصادية، يتكون لديه انطباع بأن هذا العمل يعد عموميًا جدًا، إلى درجة أنه يجب أن يصدُق حتى على كواكب أخرى، لكن هذه الأعمال لا تخبر طلبة العالم الثانى أو الثالث لماذا يقرؤون كتابًا وهم محاطون بالفقر، أو لماذا كتب هذا الكتاب فى بيئة غنية، وهو السؤال الذى ننتقل الآن لتناوله.

الفصل العاشر

الأسواق المطلوبة للرخاء

على الرغم من تشديد كثير من الناس على أن جميع الاقتصاديات الناجحة، تستخدم الأسواق استخدامًا واسعًا، فإننى نادرًا ما سمعت أحدًا يشير إلى أن الأسواق ذات حضور طاغٍ فى الاقتصاديات الفقيرة أيضًا، وهو ما يتضح حتى عبر الملاحظة العابرة، فالذين يعيشون فى اقتصاديات منخفضة الدخل، يعرفون أن هناك محالاً تجارية وأيامًا للسوق فى القرى، وبازارات فى البلدات، وباعة جائلين يعرضون بضائعهم فى الشوارع، وعدد المحال والباعة الجائلين فى مدينة كبيرة الحجم وفقيرة، مثل كالكوتا، لا يحصى. وكان أكبر عدد من الأسواق رأيته فى حياتى فى مكان واحد، فى موسكو البعيدة تمامًا عن الرخاء فى أوائل عام ١٩٩٢، حيث كان أناس يشترون ويبيعون فى كل محطة مترو تقريبًا، وفى كل ركن من أركان الشوارع.

ولا يمكن أن يكون ثمة شك أنه فى جميع الاقتصاديات التى تتمتع بالرخاء، ومن يفهمون هذه الاقتصاديات يعرفون أن السوق هو على أقل تقدير، مصدر أساسى لرخائها، وكما سألنا فى التمهيد، إذا كانت الأسواق تحقق رخاءً، فلماذا لا تحقق الأسواق المنتشرة فى كل مكان – فى الاقتصاديات منخفضة الدخل[١] – أيضًا هذا

---

(١) ثمة أدبيات بيانية كمية هائلة تفترض أن دخل الفرد فى البلدان تكون على ما هى عليه؛ لأنه من المستحيل توليد مزيد من الدخل فى كل بلد من الموارد والتكنولوجيات المتاحة، فكل بلد يقف على حدود وظيفة إنتاجه الإجمالى يكون مرتفعًا بقدر ما يستطيع، بناء على الموارد المتاحة، وقد بينت فى كتاب "سندات كبيرة على قارعة الطريق: لماذا تكون بعض البلدان غنية والبعض الآخر فقيرة"

(Journal of Economic Perspectives 10:3-24 [Spring 1996])

بينا أن المجتمعات ذات الدخل المنخفض والمتوسط ليست قريبة من حدود وظائف إنتاجها الإجمالى، لذا فإن مواردها الطبيعية والبشرية لا يمكن أن تفسر دخلها المنخفض، لذا فإن تراث وظيفة الإنتاج الإجمالى (أو مصادر النمو)، تعد على ما هى عليه من قيمة ثمينة فى بعض النواحى، لا تحل التناقض أو المفارقة.

الرخاء الاقتصادى؟ لماذا، حتى على الرغم من وجود أسواق منتشرة فى كل مكان تقريبًا، يكون الأغنياء نادرين جدًا؟ كيف يمكن للمجتمع ألا يملك أسواقًا فحسب، بل يكون لديه أيضًا نمط اقتصاد السوق الذى يولّد ثروة طائلة لمواطنيه؟

ثمة أسئلة حرجة لأغلبية سكان العالم ممن يعيشون فى مجتمعات العالم الثالث، حيث تنتشر الأسواق فيها منذ زمن طويل، وهى أيضًا أسئلة مهمة بالنسبة لمجتمعات تمر بمرحلة انتقالية من الشيوعية: معظم سكانها ليسوا راضين عن التخلى عن الشيوعية، لكنهم أيضًا يريدون نمط اقتصاد السوق الذى سيولد دخولاً مرتفعة كتلك الموجودة فى الغرب والحقيقة أن هذه أسئلة رئيسية، تخص الناس فى جميع أنحاء العالم، حيث إنه لا يوجد بلد، شيوعيًا كان أو رأسماليًا، متقدمًا أو ناميًا، يمتلك من الرخاء كما ينبغى أن يكون.

أنواع مختلفة من الأسواق

يجادل البعض بأن السلوك الفردى المطلوب للأسواق، لا يحدث إلا فى مجتمعات تتمتع بثقافة مشتركة ملائمة، على سبيل المثال، هناك مدرسة مؤثرة فى علم الاجتماع تنحدر من "تالكوت بارسونز" Talcott Parsons تدفع بحجة مفادها أن الأسواق تقتضى وجود اتفاقات سابقة، غالبًا ما تأتى من منطقة مشتركة، حول قيم أساسية.

الحجة هنا أن بعض أنماط الأسواق التى تظهر عادة بانتظام، سواء كان المشاركون لديهم أى شىء مشترك أم لا، بل وأحيانًا، حتى عندما يكون لدى المشاركين عداء تجاه بعضهم البعض، فهذه الأسواق تظهر تلقائيًا، ويكون بعضها خارج السيطرة بالمعنى الحرفى للكلمة، وأنا أدعو هذا النوع من الأسواق بالأسواق الفارضة لنفسها، فى المقابل، هناك أنواع من الأسواق، أدعوها أسواقًا مصطنعة اجتماعيًا، لا تظهر إلا عندما يحافظ المجتمع على تدابير مؤسسية بعينها، وهذه

التدابير المؤسسية الخاصة توجد على أساس متصل، فقط فى أكثر بلدان العالم ثراءً، لكن أهميتها العميقة ليست مفهومة حتى فى هذه البلدان إلى الآن.

أسواق تلقائية

تلك الأسواق الكثيرة التى تظهر تلقائياً، تكون واضحة حتى منذ العالم القديم، ولننظر فى الجزئية التالية من كتاب "هيرودوت" Herodotus التاريخ:

يقول القرطاجيون أيضًا إن هناك مكانًا فى ليبيا، وأناسًا يعيشون فيه، كان خلف أعمدة هرقل، عندما وصل القرطاجيون هناك ونزلوا من مراكبهم، جابوها عبر الشاطئ، وعادوا ثانية إلى مراكبهم، وأطلقوا إشارة دخان، وبمجرد أن رأى السكان المحليون الدخانَ، أسرعوا إلى الشاطئ، ثم أودعوا الذهب لسداد ثمن البضائع وانسحبوا ثانية، بعيداً عن البضائع، ونزل القرطاجيون ونظروا فيما وضعوه؛ فإذا اعتقدوا أن السعر المقدم عادل بالنسبة للبضائع، يأخذونه ويعودون إلى وطنهم مرة أخرى، وإذا لم يكن، فهم يعودون إلى مراكبهم ويجلسون هناك، حتى يقترب المحليون مرة أخرى لإضافة المزيد من الذهب إلى ما سبق أن وضعوه بالفعل، حتى يقتنع القرطاجيون بقبول ما هو معروض عليهم.

لم يكن هناك، بالطبع، ثقافة مشتركة، أو حكومة لتيسير التجارة بين القرطاجيين وبين شركائهم من السكان المحليين، ولكن على الرغم من ذلك تمت التجارة، والحقيقة، أنه يبدو من رواية هيرودوت أن هذه التجارة على وجه الخصوص، قد تمت كثيراً بما يكفى لأن تكون الإشارات المتبادلة معروفة، ولأن تصبح إجراءاتٌ معينةٌ أعرافًا متبعة بعد ذلك، وربما توقع الأطراف أن يحققوا مكاسب من تجارات مماثلة فى المستقبل، ومن ثم وجدوا أن من مصلحتهم تجنب أى شىء من شأنه منع هذه التجارة فى المستقبل.

وثمة أمثلة أخرى كثيرة، من ثقافات كثيرة مختلفة، لهذه التجارة "الصامتة"، أو المعاملات بين الأفراد ممن لا يملكون حكومة أو مؤسسات تنظّم لهم تجارتهم، وربما أيضًا لا ديانة أو لغة مشتركة تجمعهم، فهناك، على سبيل المثال، حكايات عن قبائل منخرطة فى حرب، ولم يمنعها ذلك من تدبير معاملات تجارية مع بعضها البعض من خلال نساء كل قبيلة[1]. كما أن بعض جنود الجيش الروسى، ممن حاربوا المتمردين الشيشان، باعوا أيضًا أجهزة عسكرية روسية لهؤلاء المتمردين، وقد كانت هناك أيضًا تجارة منتشرة فى معسكرات الأسرى، فى التبغ مثلا، كانت هى الوسيط للتبادل.

وثمة مكاسب أيضًا تعود من التجارة، لا يمكن تحقيقها من خلال التجارة الصامتة، أو فى ظروف مثل تلك التى وصفها هيرودوت، فالقرطاجيون والمحليون ربما لم يكن باستطاعتهم القيام بعمل قرض طويل المدى، بغض النظر عن قدر ما كان لطرف من الأطراف أن يكسبه من الاقتراض، حتى ولو بفائدة مرتفعة، وبغض النظر عن قدر ما قد يود الآخر أن يربحه من عائد مرتفع على رأسماله، فإذا كان أحد الأطراف قد رغب فى شراء تأمين ضد أى حدث عارض غير محمود، أو شراء شىء ما من الطرف الآخر صُنع بالطلب ، فإنه ربما سيكون غير قادر مرة أخرى على إنجاح الاتفاق، والأنماط المذكورة من المعاملات التى من المفترض ألا تكون قد تحققت بسبب أن الأطراف لم يكن لديها محكمة ونظام قانونى، من شأنه إنفاذ العقود الضرورية، وكان من الأفضل طرح هذه المشكلة جانبًا إلى أن نتعامل مع الأسواق التى ليست فقط تلقائية، ولكنها أيضًا لا يمكن التحكم فيها أو السيطرة عليها.

(1) P. J. H. Grierson, The Silent Trade. Edinburgh: William Greene and Sons, 1903.

أسواق خارج السيطرة

عند إمكانية السيطرة على بعض الأسواق، فيما يمكن وصفه بأفضل طريقة ممكنة، بالاستعانة بقصة مديرى المؤسسات المملوكة للدولة فى اقتصاد مخطط بشكل شمولى، لنفترض أن المخططين يعطون – على غير معرفة – المؤسسة رقم (١) أكثر مما تحتاجه من المدخلات (أ)، وفى الوقت نفسه، فقد فشلوا – على غير معرفة – فى تخصيص ما يكفى من المخرجات (ب) للوفاء بحصتها الإنتاجية، وقد حدث أن أعطى المخططون المؤسسة (٢) مزيداً من المدخلات (ب)، أكثر مما ينبغى لها أن تحصل عليه، ولكن دون إعطائها ما يكفيها من المدخلات (أ)، فكل من مديرى المؤسسات سيكون لديه، بالطبع، حافز ليبرهن للسلطات العليا على أنه لم يحصل على ما يكفى من مدخل بعينه، تحتاجها مؤسسته أكثر، بل إنه سيكون لديه حافز أيضاً للبرهنة على أن مؤسسته تحتاج الى المزيد من كل شىء تقريباً (أى أنها تحتاج ما يمكن أن يكون، فى اقتصاد سوق، ببساطة، ميزانية أكبر)، وبناء على أن كل مدير لديه بطبيعة الحال حافز للقول بأن مؤسسته تحتاج مدخلات أكثر، فلن يستطيع أىٌ منهم التعويل على قبول المخططين لحجته، أو على أن يكونوا قادرين على إعطائه المدخلات المطلوبة فى وقتها، ولا يكون أى منهم لديه الحافز للكشف، أمام من يعلوه فى الرتبة، عن أنه قد مُنح تخصيصاً كبيراً فوق الحاجة، من مدخل بعينه.

فى هذه الحالة، يمكن لكل مدير أن يبيع المدخلات الفائضة لديه إلى الآخرين، إذا كان بإمكانه أن يفعل هذا بدون أن يكون تحت الملاحظة من قبل سلطات أعلى، ومن ثم يحل مشكلة النقص بنوعيها كليهما، وإذا كان المدراء حذرين، فإن هذه الصفقة ستجعلهم بطبيعة الحال فى وضع أفضل، حيث سيملك كل منهم مدخلات هو فى أمس الحاجة إليها، وهذا النمط من التجارة عادة أيضاً ما يجعل الاقتصاد المخطط يعمل على نحو أفضل، حيث إن التجارة تزيد من الإنتاج، عن طريق تصحيح العيوب فى تصميم أو تنفيذ الخطة.

كانت هذه الأنماط التجارية قد أصبحت شائعة جداً فى الاتحاد السوفييتى، حيث إن الكلمة الروسية "تولكاك" tolkach، بالنسبة للممول أو المُنفق، كانت تستخدم عادة للإشارة إلى شخص أرسل من أجل التعامل فى مدخلات نادرة وسلع وسيطة، وحتى على الرغم من أن أنواع التجارة غير الشرعية قد أضعفت أيديولوجية ومنطق وقوانين اقتصاد مخطط، فإنها أصبحت شائعة جداً، ولا يمكن الاستغناء عنها، إلى درجة أن كثيراً منها، وبدرجات مختلفة، سمح بممارستها ضمناً وعلى استحياء، من قبل كثير من المسئولين رفيعى المستوى، وأصبحت الأسواق غير الشرعية، أو شبه الشرعية، عديدة ومتنوعة فى البلدان الشيوعية التى لم يكن لها أن تتحدث عن كل هذه الأسواق بوصفها أسواقاً "سوداء"؛ وقد وجد أحد الخبراء المهاجرين – متخصص فى الاقتصاد السوفييتى – من واقع خبرته وبحوثه، أن هناك على الأقل سبعة أسماء أو ظلال رمادية، كانت مطلوبة لتمييز الدرجات المختلفة من الرفض الرسمى للأسواق المختلفة.[1] وكل هذه الأسواق السوداء، والرمادية والبيج، فى تصنيفى، هى أسواق خارج السيطرة، ولأن كثيراً من الأسواق خارج السيطرة، أو لا يمكن التحكم فيها، كما برهنّا فى الفصل السادس، فإن السياسات المناهضة للسوق، دائماً ما تسفر عن وجود اقتصاديات ظل كبيرة، وعن كثير من الفساد داخل الحكومة.

وكما نعرف، فإن الأسواق خارج السيطرة جنباً إلى جانب بعض الأسواق التلقائية صغيرة الحجم والتى ليست بالضرورة غير قانونية، تشكل مجتمعة القطاع اللارسمى، هذه المصطلحات الخاصة تستخدم فى الغالب فى نقاشات خاصة بالعالم الثالث، وعلى الرغم من أنه من الأهمية معرفة أن كثيراً من الأسواق تعد غير قابلة للتحكم إلى درجة أنها تظهر فى تنوع هائل، حتى فى المجتمعات الشيوعية التى تحظر الأسواق أو تقيّدها، يظل هناك عدد كبير من الأسواق خارج نطاق السيطرة، فى العالم الثالث (وأيضاً أكثر من مجرد عدد صغير فى الأمم المتقدمة فى الغرب).

(1) Simon Katzenellenbogen of the University of Pennsylvania.

القطاع اللارسمى

تم تعريف القطاع اللارسمى informal sector وتفسيره للمرة الأولى، على يد "كيث هارت" [١] Keith Hart، وهو اقتصادى كان يعمل فى منظمة العمل الدولية، فكثير من الشعوب منخفضة الدخل فى بلدان العالم الثالث، يكسبون عيشهم ببيع السلع فى الشوارع؛ بإصلاح السيارات، أو الأجهزة خارج الجراجات المسجلة؛ لتوفير خدمات مختلفة للجيران والأصدقاء؛ وببيع خدمة النقل بسيارات قديمة، أو حافلات كبيرة، أو سيارات نقل تتنافس مع نظام النقل التابع للدولة، أو للمرافق العامة، أو البلدية التى عادة ما تمتلك احتكاراً قانونياً لهذه الخدمات؛ أو بتنوع آخر من الأنشطة المختلفة، وفى معظم الحالات، فإن هذه الأنشطة الشائعة لا تكون قانونية مائة فى المئة، فالأفراد فى الاقتصاد اللارسمى، غالباً ما يفتقدون المعرفة الأساسية من قراءة وكتابة؛ لملء كثير من الاستمارات المطلوبة للحصول على تصريح للعمل بشكل قانونى، أو أنهم لا يملكون المال لدفع الرشاوى (أو لا يريدون دفعها) الضرورية للحصول على كل التصاريح المطلوبة، ولأن كثيراً من هذه الأنشطة اللارسمية، تكون صغيرة الحجم، وكل مقاول صغير عادة ما يكون بعيداً عن الملاحظة، وغالباً ما يستطيع هؤلاء المقاولون الصغار تجنب دفع معظم الضرائب، والتى عادة ما تكون باهظة فى بلدان العالم الثالث، بما يكفى لجعل النشاط غير مجز اقتصادياً، إذا تم سداد كامل الضرائب المستحقة عليه.

وكثير من السكن الحضرى فى مدن كثيرة بالعالم الثالث، يكون أيضاً سكناً غير رسمىّ ، فكما فسر كاتب البيرو "إرناندو دى سوتو" Hernando DeSoto، [٢] تفسيراً

---

(١) صاغ نتائجه البحثية فى كتاب "فرص الدخل اللارسمى والتنمية الحضرية فى غانا".
"Informal Income Opportunities and Urban Employment in Ghana." Journal of Modern African Studies (March 1973).

(2) The Other Path: The Invisible Revolution in the Third World. New York: Harper & Row, 1989; first published in Spanish.

مميزًا، فإن الفئات منخفضة الدخل من شعب البيرو (عادة من الهنود الذين هاجروا حديثًا من مجتمع ريفي تقليدى معين) سيشنون غزوًا جماعيًا بالتنسيق بينهم، غالبًا فى جنح الليل، على الأراضى غير المراقبة وغير المستخدمة، فى ضواحى ليما، وسرعان ما ينصبون فى الحال عششًا، أو أحياء فقيرة للعيش، ويقومون بعمل دفاعات من خطوط الحماية تقلل من احتمال إخلاء الشرطة لهم، وكثير من السكان فى مدن كثيرة بأمريكا اللاتينية، وغيرها من بلدان العالم الثالث، يعيشون فى هذه العشوائيات غير القانونية، أو التى لم تحصل على وضع قانونى حتى الآن.

وبحكم هذه الطبيعة، فإنه من الصعب قياس حجم الأنشطة غير الرسمية، أو غير القانونية، وقد قدر "دى سوتو" وزملاؤه أن جزءًا كبير من النشاط الاقتصادى فى ليما، هو نشاط غير رسمى، وسواء كانت تقديراتهم صحيحة أو لا، فإنه لا يوجد شك فى أن النشاط اللارسمى يعد أساسيًا فى معظم بلدان العالم الثالث، وأنه كان مهمًا ودالاً جدًا فى البلدان الشيوعية (وظل كذلك فى المرحلة الانتقالية)، وهو منخفض نسبيًا فى البلدان الديمقراطية المتقدمة، ولكن ثمة دراسات عديدة تشير إلى أنه ليس بالقليل، وقد يزداد بمضى الوقت.

سبب وجود الأسواق فى كل مكان

الدليل على التجارة التى مارستها الشعوب البدائية، وقصة التجارة التى مارسها المديرون المتخفُّون، والأحجام الكبيرة من القطاعات اللارسمية فى العالمين الثانى والثالث، تبين لنا بلا خلاف، أن كثيرًا من الأسواق هى أسواق تلقائية، وأنها غالبًا خارج التحكم أو السيطرة، فالتجارة غالبًا ما تتم فى غياب ثقافة أو فى ظل عدم وجود مؤسسات مشتركة لتيسير ممارستها، وغالبًا ما تكون فى بيئات عدائية للأسواق، وعندما تكون التجارة غير قانونية، فإن على المشاركين فيها أن يضيفوا إلى التكاليف

الأخرى الخاصة بالتجارة مبلغًا أو مصروفًا مخصصًا لاحتمال توقيفهم أو معاقبتهم، وهم يعرفون أيضًا أنهم لا يستطيعون استخدام موارد النظام القانونى لمنع التعديات من قبل طرف آخر، أو لإنفاذ شروط التعاقد.

ولا ينبغى أن نفاجأ بأن قدرًا كبيرًا من التجارة، يحدث حتى فى ظروف غير مواتية، فالمكاسب من تقسيم العمل والتجارة تكون مكاسب هائلة فى مجملها، إلى درجة أن معظم سكان العالم لا يمكنهم العيش بدونها، وبعض من هذه المكاسب يمكن تحقيقه مباشرة من خلال معاملات فورية، فالأسواق الموجودة فى كل مكان تلبى كلاً من الشرطين التاليين: (١) مكاسب كبيرة من ممارسة التجارة، و(٢) التجارة فارضة لنفسها: فكل طرف فى المعاملة، يمكنه محو الخطر المتمثل فى احتمال عدم تبادل الطرف الآخر، وذلك بجعل قسمَى المعاملة متزامنيْن، أو بحصر التجارة فى إطار الأسر، أو جماعات أخرى متقاربة، حيث يمكن للفرد المتضرر أن يفرض عقوبات اجتماعية على الطرف الذى يخرق الاتفاق، أو أيضًا عن طريق قصر التجارة أو المعاملات على من هم من شأنهم ضمان أن الاستثمار الجيد فى بناء سمعة الالتزام بالمعاملات سيمنع أى طرف من الإخلال بهذه المعاملات أو التعاقدات، وغير ذلك من أساليب واردة، فنحن نجد بعض الأسواق فى كل مكان، حتى عندما لا يكون هناك نظام قانونى لإنفاذ العقود، وأحيانًا أيضًا فى ظل تجارة غير قانونية.

التدخل الطائش، هل يجعل الأسواق بلا فائدة تقريبًا؟

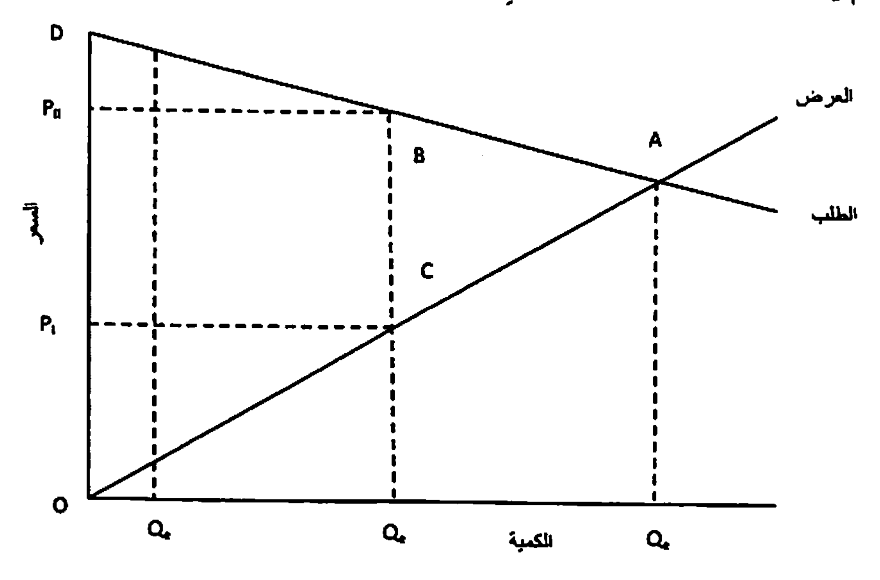
فى هذه النقطة، قد يعترض البعض - فيما يسلمون بأن الأسواق تنتشر فى كل مكان - على أن المكاسب من هذه الأسواق تنمحى بشكل كبير بفعل التدخل الحكومى، فالتدخل الحكومى العشوائى الذى غالبًا ما يكون طائشًا فى أسواق العالم الثالث (ناهيك عن الحالة التى مازالت سيئة فى الاقتصاديات الشيوعية) قد يجعل

وجود هذه الأسواق أقرب إلى عدمه لانعدام الفائدة من ورائها وهو ما يفسر لنا، لماذا تظل معظم الاقتصاديات التى تنتشر فيها الأسواق، اقتصاديات فقيرة، على الرغم من أن هذا الاعتراض يحمل بعض الحق أو الوجاهة، فإنه يعد فى الغالب اعتراضاً خاطئاً لسبب ما، خرج طبيعياً عن إطار الملاحظة.

فمعظم المكاسب العائدة من السوق، عادة ما تتحقق حتى بأسعار أو كميات تبتعد كثيراً عن مستويات الكفاءة، ولنفترض أن سعر المياه فى بلدة أمريكية تقليدية، تم وضعه تعسفاً بسعر ١٠ دولارات للتر، وهو سعر مضاعف مرات ومرات لتكلفته الهامشية المعتادة، وبمقدار ما سيكون عليه هذا السعر من لاعقلانية، فإن معظم المكاسب العائدة من وراء استهلاك المياه، ستبقى متحققة كما هى، فمعظم الناس سيتوقفون عن رى حدائقهم، وغسيل سياراتهم، ولكنهم كلهم فى الغالب، سيشترون ما يكفيهم من المياه للحفاظ على صحتهم ورى عطشهم: أى أن المياه التى سوف يشترونها، ستظل تدر معظم المكاسب الثابتة التى تدرها تجارة المياه.

من ناحية أكثر عمومية، لنفترض أن حكومة ما تحدد وبصورة تعسفية سعراً معيناً بمستوى غير عقلانى، يجعل التجارة مقصورة فقط على نصف المقدار الذى يمكن ممارسة التجارة فيه، فى ظل سوق تنافسى مثالى، حتى فى هذه الحالة، فإن معظم المكاسب الإجمالية من التجارة سوف تكون عادة متحققة، لأن معظم التجارات الثمينة – التجارات التى تولد الفائض الاجتماعى الأكبر – ستكون هى الأرجح فى الممارسة، ونظراً لأن منحنيات العرض عادة ما تعلو، ومنحنيات الطلب دائماً ما تهبط، فإن سعراً تعسفياً يمنع نصف المعاملات التجارية ذات الميزة التبادلية من الحدوث، لن يلغى بطبيعة الحالة ما يصل إلى نصف المكاسب من التجارة! وهذه النقطة البسيطة للغاية موضحة فى هامش من هوامش هذا الفصل، والتى تبين أيضاً أنه من الممكن طبعاً تثبيت سعر معين بعيداً تماماً عن مستويات التوازن التى تلغى معظم (أو حتى

كل) التجارات وأكثر من النصف (أو كل) المكاسب من التجارة، وهذا لن يحدث كثيراً، ما لم يكن واضعو الأسعار يتصفون بِشَرٍّ فوق العادة، شرٌ مستطير[١].



الشكل ١٠-١ أقل من خسائر اجتماعية نسبية

إن السعر الاعتباطى أو التعسفى، يفرض تكاليفًا إضافية من الصفوف، أو الطوابير، أو إعادة المتاجرة، أو ما شابه من هذه المظاهر، وتلك الخسائر تمثل سبباً آخرًا لعدم كون هذه الأسعار التعسفية غير مرغوب فيها، فإذا كان السعر الذى تم تحديده رسميًا منخفضًا جدًا، سيكون هناك إهدار للوقت فى الطوابير، لكن المشترين ذوى الحاجات الملحة سيكونون عادة أول من يقف فى الطابور، أو أولئك الذين يعيدون

---

(١) فى الشكل ١٠-١، نرى أن الكمية Qe سيتم الإتجار فيها بسعر السوق بناء على العرض والطلب، وأى من السعر 'p، أو "p سيؤدى بالتحديد إلى نصف التجارة، .Qe/2 والانخفاض فى المكاسب من التجارة هو المثلث ABC، ومن ثم يتضح فى الحال، أن هذه الخسارة، فى حالة هبوط منحنيات الطلب وصعود منحنيات العرض، يجب أن تكون بالتأكيد أقل من نصف المكسب الإجمالى من التجارة فى مستوى التوازن، المنطقة .ADO وعلى الرغم من الأسعار التى تم اختيارها عشوائيًا والتى تسمح بحدوث أى تجارة على الإطلاق سن تولد مثل هذا الدخل كثيراً، فمن الواضح أنه من الممكن اختيار أسعار ستلغى معظم المكاسب من التجارة، مثل تلك التى تقلل التجارة إلى عشر الكمية Qe/10 .

شراء السلعة بشكل لا رسمى من بين هؤلاء الواقفين فى الطابور، والعارضون الذين يمكنهم إنتاج السلعة بسعر رخيص، هم أولئك الذين سيكون لديهم حافز لإنتاج وبيع السلعة بسعر متدنٍ ، فإذا كان سعر سلعة ما مبالغًا فيه ، فإن من يقيّمونها عاليًا سيظلون يحصلون عليها، والمنتجون الذين لديهم أقل تكاليف للإنتاج، سوف يكون لديهم الحافز الأكبر لإنتاج الكمية التى يمكن بيعها بالسعر الباهظ.[1] (هناك حجة مشابهة تصدق على الكميات التى يتم تخصيصها، أو النص عليها من قبل الحكومة)، ومن ثم، ومع الأسعار غير الرشيدة كما هو حال الأسعار المحددة تعسفيًا، فإن الأسواق التى توجد فيها مثل هذه الأسعار لن تخفض من مكاسب التجارة، بقدر مقارب لقدر تخفيضها لكمية التجارة[2].

---

(١) عندما تكون سلعة ما مبالغ فى سعرها، سيكون هناك ميل لأن تكون هناك أرباح استثنائية فى إنتاجها، وسيتم تكريس بعض الموارد للتنافس من أجل الحصول على الحق فى إنتاجها، أى، سيكون هنا، عمومًا، "السعى المنفرد للحصول على مزايا ريعية "rent seeking للحصول على العائدات الاستثنائية التى تميل لأن تكون مرتبطة بتشويهات فى السعر أو الكمية، والفاقد الاجتماعى من هذا السعى المنفرد للحصول على مزايا ريعية يجعل الخسارة من تشويه الأسعار والكميات أكبر مما كانت ستكون عليه فى غياب التشويه، وأحيانًا ما يشار إلى هذا بأن الموارد المكرسة للسعى المنفر للمزايا الريعية ستكون مساوية أو مقاربة لقدر الريع، ومع ذلك فإن الدليل الإمبريقى يشير إلى أن الإنفاقات أو السعى للحصول على مزايا ريعية تعد بطبيعة الحال صغيرة جداً فى علاقتها بحجم قيمة الريع، ولا يجب أن يكون هذا من المفاجئة: فنحن نعرف من تحليل العمل الجماعى أن منطق الركوب المجانى يعمل ضد السعى المنفرد للحصول على مزايا ريعية تنفسية على جانب من جوانب أى سوق، لذا فإن الاحتكار فى السعى إلى مزايا ريعية فى كل سوق يكون هو الوضع الأكثر شيوعًا، هذا الاحتكار فى السعى للمزايا الريعية يحد من قدر المواد المفقودة، وبالتالى، فالخلاصة هى أنه مع تشويه الأسعار أو الكمية، تكون الخسائر فى المكاسب التى تتحقق من التجارة أقل بطبيعة الحال من كمية التجارة، تظل صادقة فى هذا السياق،

(٢) لا تصدق هذه الحجة على فى فئات معينة من الحالات على المدى الطويل، عندما تكون تشويهات الأسعار (كما يحدث غالبًا) مرتفعة بسبب جماعات المصالح، أو التكتلات التى تحصل على حصص من الناتج المنفذ حكوميًا أو اللوائح التى تشبه وظيفيًا عملية إضفاء بعد جماعات المصالح، وفى هذه الحالات، تخفض القيود على الكمية معدل زيادة الابتكار والإنتاجية، والذى يمثل، فى الاقتصاد سريع النمو، المصدر الأهم من مصادر النمو الاقتصادى، وعلى الرغم من أننى لم أكمل الأوراق التى توضح وتعبر عن هذه الإمكانية توضيحًا كاملاً، فإننى قد ناقشت جوانب عديدة منها فى كتابى حول إلى أى مدى تسطع أضواء الشمال؟ بعض الأسئلة حول السويد

How Bright Are the Northern Lights? Some Questions About Sweden (Lund, Sweden: Institute of Economic Research, Lund University Press, 1990).

أسواق مدبَّرة اجتماعيًا
وإنتاج مكثف للحقوق

بمقدار ما تكون تدخلات الحكومة بتشوهات على الأسعار ضارة بالكفاءة الاجتماعية، تكون التدخلات الطائشة أو سيئة التوجه من قبل الحكومة، بلا شك كافية لتفسير سبب كون معظم البلدان التى تعج بالأسواق بلدانًا فقيرة، لفهم هذه النقطة، يجب أن نذهب أيضًا إلى ما وراء أنماط التجارة والإنتاج التى وضعناها فى الاعتبار حتى الآن، فى هذا الفصل: يجب أن نذهب إلى ما وراء التجارة الفارضة لذاتها بصورة مباشرة، وما وراء الإنتاج الذى يحمى نفسه، والإنتاج الذى يتركز على العمل فقط (أو الذى يعتمد على عمل مكثف)، ويجب أيضًا أن نفهم المكاسب من وراء التجارة التى لا تتحقق إلا فى أسواق مدبرة حكوميًا أو (بصفة أكثر عمومًا) مدبرة اجتماعيًا، ونفهم أيضًا المكاسب من الإنتاج المكثف للحقوق الفردية.

حكاية المقاول العصامى

يمكن الحصول على تقدير سريع للأهمية الاجتماعية للتجارة التى تفرض ذاتها، والمؤسسات المطلوبة للحصول على مكاسب من أنواع معينة من التجارة والإنتاج، من حكاية أخرى؛ وهى حكاية المقاول الذى صنع نفسه، لنفترض أن شابًا ما من أسرة منخفضة الدخل لا يملك رأسمال، سوى قدر كبير من الطموح والطاقة والقدرة على التحرك لروح العمل الحر، مثل المقاول، فى المجتمع نفسه يوجد أفراد يتمتعون بثروات، ولكن لم يحدث أن امتلك بعضهم قدرة إنتاجية تعادل ما لدى المقاول أو العصامى الذى صنع نفسه، وهناك أيضًا أشخاص أكبر سنًا لديهم مدخرات متراكمة، لكنهم يفتقدون أيضًا الطاقة، وحيث إن الشاب الفقير يمكنه الحصول على

مـزيد من الإنتـاج من رأس المال، يفـوق مـا يسـتطيع أقرانه الأغنيـاء والأكبر سنًا الحصـول عليه، فإنه يعرض أن يسدد لهم مزيداً من الدخل الذى يستطيع توليده من أصولهم، أكثر مما يمكنهم كسبه عندما يقومون هم بتوظيف هذه الأصول بأنفسـهم، ومن ثم، فإن هذا احتمال لتجارة ذات ميزات متبادلة يتم فى ظلها إعارة بعض الموارد المتراكمة للغنى إلى رجل الأعمال العصامى، أو تكون مستثمرة فى العمل الذى يخلقه.

ولنفترض أن الاستـخدام الأفضل لرأس المال يتمثل بالنسبة للرجل القادر فى بناء مصنع سيدوم لثلاثين سنة، مثل هـذه المعاملة لا يكون لها أى معنى كما هـو واضح بالنسبة للأغنياء والمسنين، إذا لم يكونوا على ثقة من أن الشاب لن يحتفظ بالمال لنفسه، ويكون هذا هو كل ما فى الأمر، فحصاد الاستثمار سيتم جنيه على مدار ثلاثين عامًا، ولا يمكن لأحد أن يعرف ما إذا كان الشاب سيصدُق فى وعوده على مدى هذه المدة الطويلة، وبناء على أن المعاملة المطروحة ليست فارضة أو مفعّلة لنفسها بأى حال من الأحوال، فإن الشاب لن تتوافر لديه سوى فرصة ضئيلة للحصول على رأس المال المطلوب من أجل مؤسسته الإنتاجية، ما لم يستطع ضمان أنه سيكون مطالبًا، تحت ضغط ألم مصادرة أصوله، أن يحافظ على وعوده على مدار الثلاثين عامًا، فإذا كان رأس المال محل النقاش، سيتم وضعه تحت سيطرة الشاب، فإنه وأصحاب رأس المال يجب أن يتفقوا على عقد يقضى بأن يضمن كل منهم مصالحه، متوقعين أن يتم إنفاذ هذا العقد بنزاهة، وهؤلاء أصحاب رأس المال قد يصرون على أن يحتفظوا برهن على المصنع، أو أن يتم تأسيس شركة مساهمة مشتركة يكون لهم الأسهم الأكبر فيها.

المقرِضون المحتمَلون أيضًا قد لا يشاركون ما لم يكن لديهم حق آمن فى بيع الأصول التى يحصلون عليها، نتيجة للمعاملة فى أسواق ثانوية، سواء كانت هذه الأصول هى التى وعد الشاب بتسديدها أو أسهم الشركة التى يديرها، كبار السن ممن لا خليفة لهم، على سبيل المثال، من شأنهم من الناحية العقلانية ألا يقرضون

المال (أو يشترون أسهمًا) فى مشروع ينتهى بالدفع فقط، بعدما يكونون قد ماتوا ما لم يكونوا يتوقعون أنهم يستطيعون بيع القرض أو الأسهم، فى وقت مبكر قبل الثلاثين عامًا، فجميع المؤسسات المطلوبة لسوق رأسمال مستمر ومستخدَم على نحو واسع، قد يكون مطلوبًا إذا كانت هناك مشاريع إنتاجية سيتم تمويلها.

المؤسسات المطلوبة

لتحقيق جميع المكاسب من التجارة، إذن، لا بد أن يكون هناك نظام قانونى ونظام سياسى يتولى إنفاذ العقود، ويحمى حقوق الملكية، وينفذ اتفاقات الرهن، ويوفر الشركات ذات القدرة المحدودة، وييسر من سوق رأسمالى دائم وواسع الاستخدام، ويجعل الاستثمارات والقروض أكثر سيولة مما ستكون عليه فى أى حالة أخرى، وهذه التدابير يجب أن تكون من المتوقع لها أن تدوم لبعض الوقت.

بدون مثل هذه المؤسسات، لن يكون المجتمع قادرًا على جنى المنافع الكاملة لسوق التأمين، لإنتاج سلع مركبة بكفاءة، تتطلب التعاون بين كثير من الناس على مدى زمنى ممتد، أو تحقيق المكاسب من وراء تدابير أخرى متعددة الأطراف أو متعددة الفترات الزمنية، بدون البيئة المؤسسية السليمة، سيكون البلد مقيدًا بالتجارة الفارضة لنفسها.

ولإدراك المكاسب من المعاملات المركبة وتلك التى تتم على مدى زمنى طويل، فإن الأفراد فى مجتمع ما لا يحتاجون حرية التجارة فحسب، بل أيضًا الحق فى إرساء الحق الآمن فى الملكية، وفى رهن الملكية، يجب أن يمتلكوا ضمانات الوصول إلى محاكم نزيهة تقوم بإنفاذ العقود التى يحررونها، وأيضًا الحق فى تأسيس أشكال جديدة من التعاون الممتد والمنظمات، مثل الشركة المساهمة المشتركة.

وثمة اقتراحات شبيهة تصدق أيضًا على الإنتاج، مثلما تصدق على التجارة، فبعض أنماط الإنتاج تكون محمية ذاتيًا بشكل أو بآخر، مثل حصد الغذاء،

والصناعات اليدوية، والخدمات الشخصية، وغيرها من أنماط الإنتاج ذات العمالة المكثفة أو تلك التى تقوم فقط على العمل المكثف، هذه الأنماط من الإنتاج قد تتم على نحو مفيد حتى فى بيئات لا توجد فيها حقوق فردية فى الملكية، أو فى إنفاذ العقود، إلا أن أنماطًا أخرى كثيرة من الإنتاج تتطلب أصولاً باهظة، مثل الماكينات والمصانع، أو المكاتب، التى لا يمكن إخفاؤها، وبالتالى تكون عرضة للاستحواذ أو للمصادرة، وهذه الأنماط من الإنتاج تكون مكثفة لحقوق الملكية - التعبير المألوف: رأس المال المكثف يضفى غموضًا على الدور الحرج والمهم للغاية، للحقوق القابلة للنفاذ، فليس لأحد أن ينخرط فى إنتاج برأسمال مكثف، إذا كان لا يملك حقوقًا تمنع الاستيلاء على رأس المال الثمين من قبل لصوص، سواء كانوا لصوصًا رُحّل أو مستقرين.

وكثير من أنماط الإنتاج الأخرى تقوم كاملة فى الغالب على عقود، لا تكون فارضة لنفسها أو ذاتية النفاذ، فإنتاج الخدمات التى توفرها البنوك والمؤسسات ذات الصلة، يمكن أن يتم فقط عندما يكون الانصياع للعقود أمرًا موثوقًا به: فنحن لن نقوم بإيداع أموالنا فى البنوك (أى بإقراض البنك أموالاً يمكننا استعادتها وقتما حررنا شيكًا أو قمنا بسحبها) إذا لم نستطع الاعتماد على البنك فى الوفاء بعقده معنا، ولن يكون البنك قادرًا على تحقيق الأرباح التى يطمح إليها للاستمرار فى العمل إذا لم يكن قادرًا على إنفاذ عقود القرض مع المقترضين، وإنتاج خدمات التأمين أو النخائر فى أسواق المستقبل، تعد بالمثل غير اقتصادية، إذا كانت العقود غير قابلة للنفاذ.

الحقوق الفردية باعتبارها سببًا للملكية

باختصار، فإنه فى اقتصاد السوق لن يتم تحصيل كثير من المكاسب المهمة، من وراء التجارة وأنماط كثيرة من الإنتاج، إلا إذا كان لدى الأفراد والمؤسسات مجموعة عريضة وآمنة من الحقوق الفردية، والحقيقة، أن مكاسب التجارة التى تتجاوز تلك

الأنواع التى يمكن للمجتمعات البدائية أن تحصل عليها، لا يمكن فى الغالب الحصول عليها إلا فى بيئات تكون فيها الحقوق الفردية متسعة وآمنة، وبالمثل، فإنه على الأقل فى اقتصاديات السوق، لا تكون تلك الأنواع من الإنتاج أساسية باعتبارها عناصر مكونة إلى درجة أنها تكون محمية ذاتيًا، لا يمكن أن تتم إلا إذا كانت حقوق الملكية وإنفاذ العقود مكفولة.

إلا أن الحقوق الفردية غالبًا ما تعتبر مرغوبة أخلاقيًا، ولكن مكلفة بالنسبة للأداء الاقتصادى - باعتبارها رفاهية قد ترغب البلدان الأقل نموًا، أو البلدان التى تمر بظروف صعبة، فى العمل بدونها، وهنا يمكن أن نرى أن هذه الرؤية، على الأقل بالنسبة لاقتصاديات السوق، هى رؤية مخطئة تمامًا، وأننا نرجع إلى نظرية الديكتاتورية والديمقراطية فى الفصلين الأول والثانى، فنحن الآن يمكننا أن نرى، مثلاً، الأهمية البالغة للآفاق الزمنية القصيرة التى لا بد وأن تصل بنا عاجلاً أم آجلاً إلى ديكتاتور.

يمكننا أيضًا أن نرى لماذا لا يكون من باب المصادفة أن تكون النظم الديمقراطية المتقدمة التى تتمتع بالحقوق الفردية الأكثر رسوخًا، هى أيضًا المجتمعات التى تتمتع بأكثر المعاملات حنكة واتساعًا (مثل تلك الموجودة فى أسواق المستقبل، والتأمين، ورأس المال) لإدراك المكاسب من وراء التجارة، إنها عمومًا المجتمعات التى تتمتع بأعلى المستويات من دخل الفرد.

الحقوق الفردية والحوافز عالية القوة

تعد الحقوق الفردية مهمة للأداء الاقتصادى بطرائق وسبل أخرى، ويمكننا رؤية أحد هذه الجوانب الأخرى عندما نفكر فى عدم إمكانية التنبؤ بالحياة الاقتصادية، تلك الصفة المتأصلة فى الاقتصاد، فليس هناك من يملك التنبؤ أو البصيرة التنبؤية، المطلوبة لاتخاذ القرارات الصحيحة بصدد الوجهة التى ينبغى توجيه الموارد

لاستثمارها، وكما يذكرنا القول المأثور، النبوءة صعبة، خصوصًا فيما يتعلق بالمستقبل، والحقيقة أن المسألة أسوأ من صعبة: ولم يبالغ "جون ماينارد كينيز" John Maynard Keynes كثيرًا عندما قال إن "المحتوم لا يحدث مطلقًا؛ بل دائمًا غير المتوقع هو ما يحدث." وبعض الناس يكونون أسوأ فيما يتعلق بالتنبؤ من غيرهم، وذلك فى الغالب بسبب أنهم لا يدركون ما يكفى لمعرفة أنهم لا يعرفون المستقبل وبالتالى يخفقون فى وضع كثير من الاحتمالات فى اعتبارهم، مثلما يفعل الآخرون، وكما قال "روسو"، من الضرورى أن تملك "القدرة على التنبؤ بأن بعض الأشياء لا يمكن التنبؤ بها.".

وفى الوقت الذى يكون فيه بعض الناس أسوأ من غيرهم فى القيام بتنبؤات، فإنه لا يوجد من يستطيع أن يقوم بصورة معتادة بتنبؤات موثوقة، إلا أن كل استثمار يستلزم بعض التنبؤ العلنى أو الضمنى، فالاقتصاد الحديث يعد نظامًا شديد التعقيد، حيث دائمًا - وعلى نحو متصل - ما يتجه عند نقطة تلاقى تمثل توازنا عاما general equilibrium، لكنه دائمًا ما يفشل فى الوصول إلى التوازن بسبب أنه يواجه بلا توقف فرصًا وصدمات جديدة، حتى أنه لا يوجد ما يكفى من معلومات لحساب الوضع الراهن لاقتصاد ما، بأى من التفاصيل أو الدقة، وهو ما يقبل أكثر فيما يتعلق بالوضع المستقبلى، والمجتمع ككل يعد أكثر تعقيدًا من اقتصاد السوق، وتوجد شكوك كثيرة حول العلاقات الدولية أيضًا.

وبسبب أن الشكوك أو عدم اليقين متغلغل، ولا يمكن سبر أغواره، فإن أكثر المجتمعات دينامية ورخاءً هى تلك التى تجرب أشياء كثيرة مختلفة، إنها مجتمعات تضم عددًا لا يحصى من آلاف المقاولين ومغامرى العمل الحر، ممن لديهم إمكانية وصول جيدة نسبيًا للائتمان ورأس المال المغامر، وليس ثمة طريقة يمكن بها لمجتمع ما أن يتنبأ بالمستقبل، ولكن إذا كان لدى هذا المجتمع مجال واسع بما يكفى من المقاولين ومغامرى العمل الحر قادرين على القيام بعدد كبير من المعاملات ذات الميزة

أو النفع المتبادل، بما فيها معاملات الائتمان ورأس المال المغامر، فإنها يمكن أن تغطى كثيراً من الخيارات - أكثر مما يمكن لأى شخص أو هيئة بمفردها أن تظن أنها فاعلة.

على الأقل عندما يكون لدى مجتمع ما، المؤسسات الملائمة والسياسات الحكومية السليمة، فإن الغالبية العظمى من المؤسسات التى تحقق أرباحًا ضخمة، تعود بخدمات هائلة على السكان، وفى مجتمع يتمتع بمؤسسات وسياسات عامة صحيحة، ستكون الأسعار السائدة مقاربة للقيم الحقيقية للتكاليف الخاصة بالكميات الهامشية من السلع والمدخلات الإنتاجية، والفائض الكبير للريع أو الأرباح مقارنة بالتكاليف، إنما يعنى أن المؤسسة تضع فى الغالب قيمة أكبر فى المجتمع، أكثر مما تأخذ منه.

ثروات كثيرة تعود إلى الحظ

نظراً لعدم وجود المطلع على المستقبل، فإن جزءًا كبيراً من الثروات والخسائر فى اقتصاد جديد لا يفسرها سوى الحظ، بقدر ما يمكن تفسيرها بمواطن قوة وإخفاقات المؤسسة المنخرطة، وبعض ممن يحتفون - عن حق - بالأهمية الاجتماعية للمؤسسة، ويؤكدون أنه من المستحيل الحصول على المعلومات المطلوبة لوضع خطة رشيدة لاقتصاد ما، يفشلون فى الإشارة إلى أن كثيراً من المؤسسات أصبحت ناجحة؛ لأنها كانت محظوظة، وبإعمال المنطق نفسه، فإن كثيراً من المؤسسات غير الناجحة، لم تكن محظوظة.

ولأن الحظ فى جزء منه يلعب دوراً كبيراً، فإنه يوجد فى كل مكان ميل ما نحو معاملة المعدلات المرتفعة من الأرباح بوصفها مفرطة بلا ضمير، ومعاملة الخسائر الاستثنائية باعتبارها مشكلات اجتماعية ينبغى على الحكومة الإنسانية أن تعالجها، وهذا التفكير، بدوره، غالبًا ما يؤدى إلى تقديم دعم مالى للصناعات، والمؤسسات،

والمواقع، التى تفقد الأموال، وفى الاقتصاديات التى تمر بمراحل التحول، يكون هذا الدعم جزءًا من القيود اللينة للموازنة، تلك القيود التى قمنا بتحليلها فى فصل سابق.

الضمان الاجتماعى للأفراد مقابل الجماعات

على مستوى الأفراد، فإن تغطية بعض الخسائر من الفائض المتوافر لدى المحظوظين، تعد مسألة مفهومة أخلاقيًا، وفى ديمقراطيات السوق، تقوم أسواق التأمين الخاصة، وآليات الضمان الاجتماعى فى دولة الرفاهة الحديثة، بإعادة توزيع الدخل على ضحايا الحظ السيئ، وقد أوضحت فى مقامات أخرى أن بعض التحويلات الخاصة بالاستهلاك، الآتية ممن يملكون الأكثر إلى من يملكون الأقل، يمكنها أن تزيد من تحسين ظروف المعيشة، ومن ثم منفعة أفراد المجتمع[١].

النقطة وثيقة الصلة هنا هى أن دعم الصناعات، والمؤسسات والمواقع التى تخسر أموالاً، على نفقة من يصنعون المال، حتى إذا كان ذلك يرجع فقط إلى سوء الحظ، وحتى بوصفها نتيجة للمصادفة البحتة، يعد مسألة كارثية بطبيعة الحال بالنسبة لكفاءة الاقتصاد وديناميته، وبطريقة تحوّل الناس – بلا أية ضرورة – إلى أفراد فقراء، وكما سبق وذكرنا، فإنه إذا كان هناك أى إيقاع أو سبب فى تشويش الأسعار السائدة، فإن الاستثمارات التى تدر أرباحًا استثنائية من المرجح أن تولد فائضًا اجتماعيًا، وتلك التى تعانى من خسائر استثنائية، من المرجح لها أن تعمل على جلب خسائر صافية للمجتمع، لذا، فإن قيمة ناتج المجتمع ستكون بطبيعة الحال أكبر كثيرًا، إذا تم تحويل بعض الموارد من أنشطة تخسر المال إلى أخرى تصنعه وتنمّيه،

(1) In "Why Some Welfare-State Redistribution to the Poor is a Great Idea" and in the technical articles cited in that piece (which is in Charles K. Rowley, ed., Public Choice and Liberty: Essays in Honor of Gordon Tullock. Oxford: Basil Blackwell, 1986).

وفى أىٍّ من اقتصاديات السوق التى تتمتع بمؤسسات ملائمة، سوف يميل هذا التحويل إلى التحقق تلقائيًا، بفعل التباينات فى العوائد أو الأرباح، فالمجتمع الذى لا يقوم بتحويل الموارد من أنشطة خاسرة إلى أنشطة تولد فائضًا اجتماعيًا، يكون مجتمعًا لا عقلانيًا أو غير رشيد، حيث إنه يلقى بالموارد المفيدة بطريقة تدمر الأداء الاقتصادى، وبدون أقل ثقة بأن هذا يساعد الأفراد منخفضى الدخل.

فى هذا الصدد، فإن معظم مجتمعات العالم الثالث، ومعظم مجتمعات النمط السوفييتى فى المرحلة التصلبية، ومعظم المجتمعات التى تمر بمرحلة انتقالية من الشيوعية الى اقتصاد السوق، إنما تتبع سياسات مناقضة تمامًا للسياسات التى ينبغى لمجتمعات مثلها أن تتبعها.. ففى كثير من مجتمعات العالم الثالث، من الشائع فى الصناعات والمؤسسات غير الاقتصادية أن تكون محمية ومدعومة دعمًا مبررًا منطقيًا، على أرضية تبدو متعلقة ظاهريًا بالمساواة، تفيد أنها تمنع البطالة فى ظل الصناعة غير الاقتصادية، وهذه السياسة غالبًا ما توجد حتى عندما تدعم هذه الإعانات المالية أجرًا فى نشاط غير اقتصادى، أعلى مرات عديدة من متوسط أرباح المجتمع، لذا يكون أثر الدعم غير متساو، أو غير متكافئ بدرجة كبيرة، ويمثل أيضًا عائقًا أمام التنمية الاقتصادية، وفى كثير من المجتمعات التى تمر بالتحول من الشيوعية، فإن قدر الدعم الموجَّه للصناعة غير الاقتصادية (عادة ما يكون ضمنيًا أو غير معلن) يصل إلى نسب مرتفعة، ففى النصف الأول من عام ١٩٩٢، على سبيل المثال، كانت الزيادة فى ائتمان المؤسسات فى روسيا (التى تم تمويلها بشكل أساسى، كما يبدو، من خلال سك أموال جديدة) تعادل ٧٠٪ من إجمالى الناتج القومى فى نصف العام(١).

(1) David Lipton and Jeffrey Sachs, "Prospects for Russia's Economic Reforms." Brookings Papers on Economic Activity, n2, p. 213, 1992.

والمجتمعات من النمط السوفييتى أخفقت عادة فى تفعيل نظم قومية، من فرض الضرائب التصاعدية على الدخل، وتأمين البطالة، أو غيرها من برامج شبكة الأمان الأخرى الكثيرة، التى قامت دول الرفاهة فى الغرب بتفعيلها، فقد اعتمدت تلك المجتمعات إلى حد كبير على مؤسسات خدمات لرفاهة ذات الطابع الاجتماعى أو الاشتراكى، وقد حولت كميات ضخمة من الموارد من أنشطة ربحية إلى صناعات، ومؤسسات، ومواقع، لم يكن عائدها عاليًا بما يكفى لتغطية تكاليف الموارد التى انتفعت بها تلك المؤسسات، وبالطبع، فإن مثل هذا النوع من السلوك، غالبًا ما يحدث أيضًا فى أكثر بلدان الغرب رخاءً ، ولكن ليس بهذه النسب الضخمة، فما الذى يفسر هذا الفارق الكبير بين مجتمعات النمط السوفييتى، وبين ديمقراطيات السوق؟ جزء من التفسير يتمثل - على نحو خاص - فى التصلب الخطير فى طبيعة مجتمعات النمط السوفييتى الذى وصفناه فيما سبق، لكن ثمة سببًا آخرًا أيضًا.

الحقوق الفردية تقلل من مخصصات الأنشطة غير الاقتصادية

إن البلدان التى يتمتع الفرد فيها بمعدلات دخل مرتفعة - النظم الديمقراطية المتقدمة - هى البلدان التى تكون فيه الحقوق الفرية أيضًا محمية على أفضل ما يكون، حيث توجد بهذه البلدان آليات مؤسسية واسعة لحماية الحقوق الفردية، تحد بطبيعة الحال من إمكانية استخدام التحوّط الحكومى لمنع حدوث التغيرات فى العوائد، وإعادة تخصيص الموارد من أجل اقتصاد كفؤ ودينامى، فإذا كانت الحقوق الفردية بما يكفى من الاتساع، فإن الحيطة السياسية والإدارية - باعتبارها نوعا من التدخل - تكون محدودة بحد معين، لا محالة.

لنفترض أن هناك زيادة كبيرة، وغير متوقعة فى الطلب على المنتج الذى من المفترض أنه المنتج المفضل لدى عالم الاقتصاد، وهو .widgets، فمعظم الناس فى

النظم الديمقراطية المستقرة التى توجد بها أسواق، يدركون أنه لو حدث أن فلانًا سينتج الويدجيتس، عندما يحدث ارتفاع فى الطلب عليه، إذن فمن المحتمل أن يكون فلان هذا مجرد رجل محظوظ، ولكن إذا حصل على مصنعه للويدجيتس بشكل قانونى، فسيظل له الحق فى الحصول على الأرباح الإضافية للمصنع، وهنا سيكون هذا الحق معترفًا به من قبل المحاكم، ومحميًا من قبل البوليس.

وبقدر ما تمنع حمايةُ الحقوق الفردية الحكومةَ من الاستحواذ على العوائد من مؤسسات ربحية استثنائية، فإنها فى الوقت نفسه تترك الحكومة بموارد قليلة؛ لإهدارها على مؤسسات تمثل مصرفًا للمجتمع، وبالمثل، فإن حق صاحب الحق فى الوصول إلى محكمة نزيهة، يعنى أنه بالمقابل يمكن للمقرض الذى يقدم قروضًا آمنة أن يستولى على أصول المقترِض قانونًا، إذا كانت تكاليف أنشطة المؤسسة المقترضة أعلى من الأرباح، ولا يمكنها تسديد القرض، وهذا من شأنه أن يقلل أكثر فأكثر من ميل المجتمع إلى إهدار الموارد، على أنشطة تنتقص من قيمة الناتج الاجتماعى الكلى.

ومن ثم، فإن قوة الحقوق الفردية فى النظم الديمقراطية المستقرة، تعد تفسيرًا رئيسيًا لتسامح هذه الديمقراطيات، ذات التباينات الكبيرة فى معدلات العائد على المدى القصير، عبر المؤسسات والصناعات والمواقع، وهذا التسامح لا غنىً عنه لاقتصاد دينامى يتمتع بالرخاء، إنه يوفر الحافز لإعادة توزيع الموارد، من أنشطة تنتج معدلات عائد منخفضة إلى أنشطة تحقق معدلات كسب أعلى، ومن ثم تولد مزيدًا من التخصيص الرشيد، كما أنها توفر الباعث أو الحافز الذى يجعل المؤسسات والأفراد يشرعون فى مغامرات عمل حر، تتسم طبيعتها بالمجازفة والخطورة المطلوبتين من أجل تقدم التكنولوجيا والإنتاجية.

إيجاز وإجمال

لقد رأينا أن الأسواق منتشرة انتشارًا واسعًا فى كل مكان، لكن معظم المجتمعات، على الرغم مما تضمه من أسواق لا تعد ولا تحصى، فإنها لا تحظى

لا بدخول مرتفعة، ولا بنمو اقتصادى سريع، فالأسواق منتشرة فى كل البلدان؛ لأن المكاسب من التجارة كبيرة ومهمة بطبيعة الحال، وأحيانًا تكون مكاسب هائلة، ولأن كثيرًا من أنماط التجارة تكون فارضة لذاتها، ونافذة بذاتها (وبالتالى يمكن أن تحدث تحت أى ظروف تقريبًا)، وعلى الرغم من أن الأسعار التى يتم تحديدها تعسفًا، وغيرها من التدخلات الطائشة تكون شائعة، خصوصًا فى العالَمين الثانى والثالث، فإن المجتمعات تحصل على معظم المكاسب من أسواقها؛ لأن المعاملات التى توفر بطبيعة الحال أقل المكاسب، تُمنع أو تعاق بفعل التدخل، فيما تتم تلك المعاملات التى توفر المكاسب الأكبر، فسكان العالم أجمع يُفترض لهم أن يربحوا من الأسواق التلقائية والخارجة عن السيطرة، التى يوجد كثير منها فى قطاعات غير رسمية داخل اقتصاديات العالَمين الثانى والثالث، وكثير من الأسواق ذاتية النفاذ تكون محمية بذاتها، وبنفس الطريقة التى تكون محمية بها بعض خطوط الإنتاج، مثل تجميع الأغذية والصناعات اليدوية، والأسواق النافذة أو الفارضة لنفسها، والإنتاج الحامى لذاته، يكون بالغ الأهمية والقيمة: فنحن جميعًا نكتسب من وراء هذه الأسواق، وهى تحافظ على بقاء جزء كبير من سكان العالم على قيد الحياة.

لكن، لتحقيق نمو اقتصادى سريع، أو مستويات دخل عالية، يحتاج المجتمع إلى الحصول على مكاسب من التجارة ذات المنفعة المتبادلة، مثل تلك التى تتضمن اقتراض وإقراض السلع التى يتم شراؤها للعرض مستقبلاً، والتى لا تكون فارضة لذاتها، فهذه المكاسب يمكن الحصول عليها فقط من الأسواق المدبَّرة حكوميًا أو اجتماعيًا، والمجتمع أيضًا يحتاج إلى تحقيق الكسب من إنتاج ينطوى على كثافة حقوقية، يحتاج إلى مكاسب من إنتاج ينطوى على كثافة فى حقوق الملكية، مثلما هو ضرورى أينما كان الإنتاج متطلبًا لاستخدام مكثف وواسع للمصانع أو الماكينات، ويحتاج المجتمع أيضًا إلى تحقيق مكاسب من الإنتاج المكثف لحقوق العقود، مثلما تقدمه شركات التأمين، وأسواق المستقبل، والبنوك، فالدخول تكون منخفضة فى معظم بلدان العالم، باختصار، لأن الناس فى تلك البلدان لا يملكون حقوقًا فردية آمنة.

والحقوق الفردية المحددة جيداً والآمنة، تيسر على المجتمع تحويله لموارده من أنشطة تهدرها إلى أنشطة تولد ثروة صافية من هذه الموارد، وهذا ما يصدق على وجه الخصوص، إذا كان لدى المجتمع نظام من الضمان الاجتماعى، أو شبكات الأمان التى تحمى الأفراد غير المحظوظين، فالذين يملكون حقوقًا فى الأصول، والمؤسسات التى تثبت أنها ربحية بمستويات استثنائية فى مجتمع يتمتع بحقوق فردية، يكون لهم ولها الحق فى الأرباح الاستثنائية، تمامًا مثلما يكون من حق رابح اليانصيب الحصول على ما كسبه، كذلك فإن مالك الأصول التى تربح أرباحًا استثنائية، فى ديمقراطية قائمة على الحقوق، يكون له الحق فى تحصيل أرباح استثنائية، حتى ولو بسبب الحظ فقط (كما هو الحال فى الغالب).

هذه الحقوق فى الأرباح المتباينة، تمنع تحويل كثير من الموارد إلى صناعات، أو مؤسسات تنتقص من الناتج الصافى للمجتمع، لأن إعمال الحق فى إنفاذ العقود يزيد من احتمالية إغلاق المؤسسات التى تنتقص من الناتج الصافى للمجتمع، فالمقرِضون وفق هذا الحق لهم الحق فى الاستيلاء على أصول تم وقفها، أو الوعد بها فى حالة تعثر المؤسسة فى تسديد القرض، وهو ما ستقوم به المؤسسة بطبيعة الحال عندما تتجاوز تكاليفها قيمة إنتاجها.

عودٌ إلى التمهيد

لدينا الآن النظريات، أو الأدوات الفكرية، المطلوبة للإجابة عن الأسئلة المتبقية المطروحة فى التمهيد، أحد هذه الأسئلة، كما نتذكر، كان مستلهَمًا من الدخول المنخفضة على مستوى العالم، على الرغم من انتشار الأسواق التى من المفترض أنها تحقق الرخاء، فقد كان من الطبيعى أن نسأل: كيف يمكن لمجتمع ما أن يحصل على أنماط الأسواق التى تولد النمو السريع والمستدام وتحقق وفرة من الثروة؟ فإذا استحضرنا كلاً من النظرية والدليل معًا مرة واحدة، سنرى (إذا نحّينا جانبًا بعض

الظروف الاجتماعية غير المهمة فى هذا السياق) أن ثمة شرطيْن عموميين، فقط، مطلوبيْن لتحقق اقتصاد سوق يولد النجاح الاقتصادى.

فمثلما رأينا، إن الشرط الأول هو الشرط الذى يبدو متناقضًا، والمتعلق بالحقوق الفردية المحددة جيدًا والآمنة، فبدلاً من أن تكون الحقوق الفردية مجرد رفاهية، لا يتحمل أعباءها سوى البلدان الغنية، يجب أن تكون أساسية ولازمة للحصول على مكاسب هائلة من وراء المعاملات الحاذقة التى وصفناها فى الفصل التاسع، والحصول على حصاد وفير يمكن أن يكون ثمرة الإنتاج المكثّف للملكية والعقود، وعلى وجه الخصوص، يمكن لاقتصاد سوق أن يبلغ كامل قوته، فقط إذا كان المشاركون فيه أفرادًا أو مؤسسات، محليين أو أجانب، لهم الحق فى إنفاذ نزيه للعقود التى يختارون إبرامها، وقد يصل اقتصاد سوقٍ إلى كامل قوته أيضًا، إذا كان لدى المشاركين فيه حقوق واضحة بدقة فيما يتعلق بالملكية الخاصة، هذه الحقوق لا تُمنح بطبيعة الحال، بل هى نتيجة للتخطيط والتدبير الاجتماعى - والحكومى طبعًا.

لا توجد ملكية خاصة بدون حكومة، فالأفراد يمكنهم أن يكون لديهم ممتلكات، مثلما يمتلك الكلب عظمة، ولكن لا توجد ملكية خاصة، إلا إذا كان المجتمع يحمى الحق الخاص فى الامتلاك، ويدافع عنه ضد أية أطراف خاصة أخرى، وضد الحكومة نفسها أيضًا، فعندما يكون لدى المجتمع حقوق فردية واضحة وآمنة، ستكون هناك حوافز قوية للإنتاج، والاستثمار، والانخراط فى تجارة متبادلة النفع، ومن ثم على الأقل سيكون هناك نوع من التقدم الاقتصادى.

الشرط الثانى المطلوب لإنعاش اقتصاد السوق، هو ببساطة غياب الافتراس، أو التوحش، من أى نوع، فبعض الافتراس، مثلما يحدث فى الحرب، أى افتراس الجميع لبعضهم البعض فى الفوضى الهوبزية، أو تلك التى تقع عندما يقوم الحاكم المطلق/ الأوتوقراطى أو ما يشبهه من الحكومات المتسلطة على حقوق رعاياها،

بمصادرة الملكية أو فسخ العقود، يجب أن يكون هذا الافتراس مستبعداً، إذا كانت الحقوق المذكورة تتضمن ما شددنا عليه هنا، وبالتالى لا داعٍ لسردها منفصلة.

ولكن هناك نوعًا آخر من الافتراس، يمكن أن يحدث وغالبًا ما يحدث، حتى فى المجتمعات التى تتمتع بأفضل الحقوق الفردية، وهو الافتراس الذى يتم من خلال التكتل الذى يحصل على تمرير تشريع ما أو لوائح، لمصلحة خاصة، وأيضًا من خلال إضفاء حالة المصالح الخاصة، أو التآمر لتحديد الأسعار أو الأجور، وكما أوضحتْ الحجة الواردة فى الفصل الرابع، فإن العمل الجماعى أو التكتل أو تحديد الأسعار، يولِّد منفعة تذهب إلى جميع من هم فى صناعة ما أو مهنة أو جماعة، سواء أكان الفرد أو المؤسسة قد ساهمت أم لم تسهم فى المناصرة أو التكتل أو فى تحديد الأسعار، وبسبب هذا الحافز للركوب المجانى free riding، فإن ظهور العمل الجماعى، فى معظم الصناعات أو المجتمعات، يستغرق وقتًا طويلاً، لذا فإن التحالفات النوعية الكثيرة لصور العمل الجماعى، تقتصر فقط على المجتمعات المستقرة، ولبعض الوقت، ولكن عندما تتمكن من العمل الجماعى جماعةٌ معينة متشكلة فقط من قطاع أو قسم ضيق، وتصبح قادرة على تحقيق الدخل لمجتمع ما، فإن حافزها الرئيسى يتمثل فى إعادة التوزيع لصالحها، من خلال التكتلات وتحديد الأسعار، ومواصلة مثل تلك الأنشطة، حتى عندما تكون خسائر المجتمع كبيرة مقارنة بما تحصل عليه الجماعة من خلال كفاحها لإعادة التوزيع، ومن ثم، فإن تشويهات الأسعار وعوائق الابتكار التى تظهر من تحالفات إعادة التوزيع؛ تجعل الاقتصاد متصلبًا[١]. وكما بيّن هذا الكتاب، فإن هذه العملية التصلبية قد حدثت فى الشرق والغرب، وأعتقد أنها تحدث فى كل المجتمعات ذات الاستقرار الطويل زمنيًا، وسواء كانت مجتمعات أوتوقراطية أو ديمقراطية.

---

(١) ترتكب المجتمعات، بالطبع، أخطاء كثيرة فى السياسات الاقتصادية جنبًا إلى جانب الأخطاء التى تسببها مصالح خاصة، ولكن المجتمعات أيضًا تتعلم (رغم بطء ذلك)، فهى لن تستمر فى سياسات اقتصادية تعد قاتلة للنمو الاقتصادى إذا لم تكن هناك مصالح منظمة تجنى مكاسب من هذه السياسات الاقتصادية.

الشرطان اللذان ناقشناهما للتو لانتعاش اقتصاد السوق، لا يضمنان (بدون تعريفات مثالية للحقوق قابلة للتحقق)[1] أسواقًا كاملة، والحد الأقصى من الابتكار المفيد اجتماعيًا، أو تخصيصًا مثاليًا للموارد، ولا هما يضمنان كذلك وجود توزيع للدخل يلقى تحبيذًا أو قبولاً عريضًا، ولكنني أفترض - وبناء على المكاسب الاستثنائية المتوافرة من تبنّي التقنيات المتقدمة المتوافرة فى العالم ما بعد الحرب، وإمكانية التفاعل مع اقتصاد عالمى ناجح إلى درجة معقولة - أن هذين الشرطين، إذا تم الوفاء بهما كاملاً، لا يكونان على الرغم من ذلك كافيين لتحقيق الرخاء فى أى مجتمع، فهما كافيان وحسب، لضمان أن المجتمع لن يقتصر امتلاكه للأسواق على نمط الأسواق المنتشرة فى كل حدب وصوب، بل إنه أيضًا سيكون لديه مدى كاملاً من الأسواق - بما فيها الأسواق الرأسمالية التى تجلب الاستثمار الأجنبى - الذى يجلب حتى مكاسب من المعاملات الفارضة لنفسها، أو النافذة بذاتها.

ويتسق الدليل الإمبريقى اتساقًا هائلاً مع الفرض الذى أطرحه هنا: إن الاقتصاديات التى نمت نموًا سريعًا، لا يبدو أنها قد احتوت على أسواق كاملة، أو وفق تدابير مثالية عمومًا؛ فقد كانت هذه الاقتصاديات قادرة على النمو سريعًا على الرغم من العيوب المختلفة التى اعترتها، فليس من مجتمع فى العالم، ما بعد الحرب، أوفى بهذين الشرطين المذكورين وفاء تامًا، وفشل فى تحقيق الرخاء، فالاقتصاد الذى يرضى كلاً من الشرطين المذكورين، مثله مثل صبى فى بداية المراهقة؛ إذ على الرغم من أنه قد يرتكب أخطاء كثيرة، فإن نموه أمرٌ مؤكد واقعيًا، ومن هنا، أزعم أننى قد أجبت على السؤال المطروح فى التمهيد، حول كيف يمكن لمجتمع ما ألا يكون ممتلكًا

(١) لقد تجاوزت مشكلات التلوث البيئى وغيرها من التأثيرات الخارجية التى تكمن فيما قبل كثير من الكتابات الأخرى، لكنها ستكون مجرد تشتيت بافتراض أن حقوق الملكية وغيرها من الحقوق الفردية المذكورة عاليه محددة لإلغاء التأثيرات الخارجية، وبالطبع، فإن هذا من شأنه تجميع مشكلات معقدة ومهمة كثيرة فى التعريفات التى تتكون من كلمات قليلة، ومن ثم فإنها لن تكون مرضية بالنسبة لمعظم الأغراض.

فقط لأسواق تمتلكها جميع المجتمعات تقريبًا، بل أيضًا يكون لديه من الأسواق ما يكفى لاقتصاد محقق للرخاء، والإجابة تكمن فى حاجة المجتمع إلى إرضاء الشرطين المذكورين.

إن أكثر احتمال للوفاء بالشرطين المذكورين، كما أعتقد، يحدث فى النظم الديمقراطية المحترمة للحقوق، حيث تكون المؤسسات قائمة ومهيكلة بطريقة تمنح سلطة اتخاذ القرار بقدر الإمكان للمصالح الشاملة، وعلى الرغم من أن النظم الديمقراطية الدائمة (مثل المجتمعات المستقرة طويلاً من أى نوع) قد عانت فى الماضى من مصالح خاصة ضيقة، فإنه لا محال من أن يكون هذا بأى حال من الأحوال صحيحًا دائمًا، فلا توجد عملية تاريخية واحدة، يمكن فهمها على أنها حتمية، أو لا مناص من حدوثها.

إن المصالح الخاصة الضيقة، دائمًا ما تكون وسط أقلية ضئيلة من الناس، فإذا أصبحت جماعة من جماعات المصالح الخاصة من الكبر بما يجعلها ممثلة لأغلبية - أو حتى أقلية مهمة جدًا - فى المجتمع، فإنها ستمثل مصلحة شاملة، ومن شأنها وقتئذ أن تمتلك حوافز بنّاءة نسبيًا، فالمشكلة هى أن الأقليات تكون صغيرة إلى درجة أن يكون لديها حافز لتجاهل الضرر الذى تلحقه بالمجتمع، على الرغم من أنها تكون قادرة (جزئيًا بسبب الجهل العقلانى بالمواطنة لدى الجماهير) على التأثير فى السياسات العامة الموجهة نحو صناعتها أو مهنها، أو أن تجتمع لرفع أسعار أو أجور فى نطاق سوقها الخاص، ولكن المنتجين فى سوق خاص يكوّنون أقلية من الناخبين صغيرة إلى درجة أنهم لا يستطيعون النجاة بهذا، حتى إذا كانت النخبة المثقفة تفهم ما يجرى.

وليس من المستحيل أن يتحقق هذا الفهم الواسع لتوصيف النخب، فى بعض النظم الديمقراطية على الأقل، فهناك أكثر من قلة من الناس لديهم حافز مهنى أو احترافى لدراسة الاقتصاد، أو غيره من العلوم الاجتماعية، أو لديهم مصلحة مهنية

أخرى فى الشئون العامة، وأولئك الذين يكونون فى مثل هذه الأدوار لن يكونوا جهلاء راشدين، بالعمل الخاص بالجماهير، كما أن للبحوث والتعليم بعض التأثير، كما أعتقد، وهما سبب من الأسباب التى دفعتنى لكتابة هذا الكتاب، وهناك بعض التعلم الاجتماعى الناتج عن الخبرة، ففهم الاقتصاد - وربما فهم منطق المؤسسات والخيارات الجماعية - يبدوان وكأنهما قد تحسّنا خلال العقدين الأخيرين، فإذا حدث أن هؤلاء المعنيين مهنيًا أو احترافيًا بأفكار حول الطريقة التى ينبغى بها حكم المجتمع - فى الوقت الذى نكون فيه جميعًا مهتمين اهتمامًا شديدًا بالسياسات التى تحدد إلى حد كبير كيف تعمل اقتصادياتنا ومجتمعاتنا - إذا حدث أن عملنا جميعًا بجدية، وبما يكفى من الجدية، فربما يكون هناك مزيد من الفهم.

ببليوجرافيا

Akerlof, Andrew Rose, Janet Yellin, and Helga Hessenious. 1991. "East Germany in from the Cold: The Economic Aftermath of Currency Union." *Brookings Papers on Economc Activity* 1:1–87.

Becker, Gary. 1995. *The Myth of Democratic Failure: Why Political Institutions Are Efficient.* Chicago: University of Chicago Press.

Berman, Harold. 1963. *Justice in the USSR: An Interpretation of Soviet Law.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Carniero, Robert L. 1970. "A Theory of the Origin of the State." *Science* 169:733–738.

Chan, Steve. 1987. "Growth with Equity: A Test of Olson's Theory for the Asian Pacific-Rim Countries." *Journal of Peace Research* 24(2):135–149.

Choi, Kwang. 1983. *Theories of Economic Growth.* Ames, IA: Iowa State University Press.

Coase, Ronald. November 1937. "The Nature of the Firm." *Economica*, pp. 386–405.

Coase, Ronald. October 1960. "The Problem of Social Cost." *Journal of Law and Economics* 3:1–44.

Clague, Christopher, Philip Keefer, Stephen Knack, and Mancur Olson. June 1996. "Property and Contract Rights in Autocracies and Democracies." *Journal of Economic Growth* 1(2):243–276.

Dahl, Robert A. 1971. *Polyarchy: Participation and Opposition.* New Haven, CT: Yale University Press.

DeLong, Bradford J., and Andrei Shleifer. October 1993. "Princes and Merchants: European City Growth Before the Industrial Revolution." *Journal of Law and Economics* 36(2):671–702.

DeSoto, Hernando. 1989. *The Other Path: The Invisible Revolution in the Third World.* New York: Harper & Row.

Dixit, Avinash. 1996. "The Making of Economic Policy: A Transaction-Cost Politics Perspective." In *Munich Lectures in Economics*. Cambridge and London: MIT Press, pp. xvii, 192.

Dixit, Avinash, and Mancur Olson. 1998. "Does Voluntary Participation Undermine the Coase Theorem?" *Elsevier Science S.A. Economic Letters* 61, 3–11.

Easterly, William, and Stanley Fischer. 1994. "The Soviet Economic Decline: Historical and Republican Data." National Bureau of Economic Research, Working Paper Series No. 4735: 1–[56].

Economic Inquiry 33 (January 1994). "The Dark Side of the Force." Presidential Address to the Western Economics Association, pp. 1–10.

The Economist. August 14, 1993. "How to Start an Airline with $5,000." Business, Finance and Science. U.K. Editions, p. 71.

Gaddy, Clifford G. January 1991. "Pretending to Work and Pretending to Pay: A Hedonic Wage Approach to the Behavior of Soviet Workers and Managers." In *The Labor Market and the Second Economy in the Soviet Union*, Occasional Paper No. 24, Berkeley-Duke Occasional Papers on the Second Economy in the USSR, Duke University, January 1991.

Gambetta, Diego. 1993. *The Sicilian Mafia*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Gardner, Bruce. May 1983. "Efficient Redistribution Through Commodity Markets." *American Journal of Agricultural Economics* 65(2):225–234.

Gatrell, Peter, and Mark Harrison. August 1993. "The Russian and Soviet Economies in Two Worlds Wars: A Comparative View." *Economic History Review* 46:425–452.

Greif, Avner. June 1994. "On the Political Foundations of the Late Medieval Commercial Revolution: Genoa During the Twelfth and Thirteenth Centuries." *Journal of Economic History* 54(2): 271–287.

Grierson, P. J. H. 1903. *The Silent Trade*. Edinburgh: William Greene and Sons.

Hardin, Russell. 1982. *Collective Action*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.

Hart, Keith. March 1973. "Informal Income Opportunities and Urban Employment in Ghana." *Journal of Modern African Studies.*

Herodotus. 1987. *The History of Herodotus.* Translated by David Grene. Chicago: University of Chicago Press.

Hibbert, Christopher. 1989. *Venice: The Biography of a City.* New York and London: W. W. Norton & Company, p. 49.

Hobhouse, L. T., G. C. Wheeler, and M. Ginsberg. 1965. *The Material Culture and Social Institutions of the Simpler Peoples.* London: Routledge and Kegan Paul.

Hough, Jerry, and Merle Fainsod. 1979. *How the Soviet Union Is Governed.* Cambridge, MA: Harvard University Press, pp. 446–448.

International Studies Quarterly, vol. 27. Oxford: Blackwell Publishers, 1983.

Journal of Public Economics. December 1985. "Public Policies, Pressure Groups, and Dead Weight Costs," pp. 329–347.

Kalduhn, Ibn. 1989. *The Muqaddimah, an Introduction to History,* translated by Franz Rosenthal. Princeton, NJ: Princeton University Press, pp. 230–231.

Kroll, Heidi. July 1988. "The Role of Contracts in the Soviet Economy." *Soviet Studies* 40:349–366.

Krueger, Anne O. 1992. "Institutions of the New Private Sector." In Christopher Clague and Gordon Rausser (eds.), *The Emergence of Market Economies in Eastern Europe.* Oxford: Basil Blackwell, pp. 219–223.

Lake, David. 1992. "Powerful Pacifists: Democratic States and War." *American Political Science Review* 86:24–37.

Lane, Jan-Erik, and Svante Ersson. 1990. *Comparative Political Economy.* London and New York: Pinter; distributed by Columbia University Press, New York, pp. viii, 296.

Lipton, David, and Jeffrey Sachs. 1992. "Prospects for Russia's Economic Reforms." *Brookings Papers on Economic Activity* 2:213.

Madison, James. 1983. *The Papers of James Madison.* Robert A. Rutland, Thomas A. Mason, Robert J. Brugger, Jeanne K. Sisson,

and Fredrika J. Teute (eds.). Charlottesville: University of Virginia Press.

McGuire, Martin C., and Mancur Olson. March 1996. "The Economics of Autocracy and Majority Rule: The Invisible Hand and the Use of Force." *Journal of Economic Literature* 34:72.

McKinnon, Ronald I. 1992. "Taxation, Money, and Credit in a Liberalizing Socialist Economy." In Christopher Clague and Gordon Rausser (eds.), *The Emergence of Market Economies in Eastern Europe*. Cambridge, MA, and Oxford: Basil Blackwell, pp. 109–127.

Montias, Michael. 1982. "Poland: Roots of Economic Crisis." *ACES Bulletin* 24:12–14.

Mueller, Dennis C., ed. 1983. *The Political Economy of Growth*. New Haven, Yale University Press.

Murrell, Peter, and Mancur Olson. 1991. "The Devolution of Centrally Planned Economies." *Journal of Comparative Economics* 15:239–265.

Nagy, Andras. 1992. "Institutions and the Transition to a Market Economy." In Christopher Clague and Gordon Rausser (eds.), *The Emergence of Market Economies in Eastern Europe*. Cambridge, MA, and Oxford: Basil Blackwell, pp. 301–310.

Niskanen, William A. 1997. "Autocratic, Democratic and Optimal Government." *Economic Inquiry* 35:464–479.

North, Douglass C. 1990. A Transactions Cost Theory of Government. *Journal of Theoretical Politics* 2(4):355–367.

Olson, Mancur, Jr. 1965. *The Logic of Collective Action*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Olson, Mancur, Jr. 1967. "Some Historic Variation in Property Institutions." Princeton University. Mimeo.

Olson, Mancur, Jr. 1982. *The Rise and Decline of Nations*. New Haven and London: Yale University Press.

Olson, Mancur, Jr. 1986. "Why Some Welfare-State Redistribution to the Poor Is a Great Idea." In Charles K. Rowley (ed.), *Public Choice and Liberty: Essays in Honor of Gordon Tullock*. Oxford: Basil Blackwell.

Olson, Mancur, Jr. 1990. *How Bright Are the Northern Lights? Som Questions About Sweden.* Lund, Sweden: Institute of Economi Research, Lund University Press.

Olson, Mancur, Jr. Spring 1996. "Big Bills Left on the Sidewalk: Wh Some Countries Are Rich and Others Poor." *Journal of Economi Perspectives (U.S.)* 10:3–24.

Olson, Mancur, Jr., and Richard Zeckhauser. June 1970. "Th Efficient Production of External Economies." *American Economi Review* 60(3):512–517.

Perlez, Jane. June 20, 1993. "Poland's New Entrepreneurs Push th Economy Ahead." *New York Times.*

Pigou, A. C. *The Economics of Welfare,* 4th ed. London: Macmillar 1946.

Quarterly Journal of Economics. May 1991. "A Theory of Com petition Among Pressure Groups for Political Influence," pr 407–443.

Quirk, Robert E. 1993. *Fidel Castro.* New York: Norton. p. 625.

Rauch, Jonathan. 1994. *Demosclerosis.* New York: Time Books.

Sandler, Todd. 1992. *Collective Action: Theory and Appications* Ann Arbor: University of Michigan Press.

Scandinavian Political Studies, vol. 9. Oxford: Blackwel Publishers. March 1986.

Schelling, Thomas. 1966. *Arms and Influence.* New Haven, CT Yale University Press, p. v.

Schumpeter, Joseph. 1976. *Capitalism, Socialism and Democracy* 4th ed. London: Allen and Unwin.

Schumpeter, Joseph A. 1991. "The Crisis of the Tax State." In Richar Swedberg (ed.), *The Economics and Sociology of Capitalism* Princeton, NJ: Princeton University Press, pp. 99–140.

Sheridan, James E. 1966. *Chinese Warlord: The Career of Feng Yu hsiang.* Stanford: Stanford University Press.

Stigler, George J. 1971. "The Theory of Economic Regulation." *Bel. Journal of Economics and Management Science* 2:3–21.

Stigler, George J. 1992. "Law or Economics?" *Journal of Law and Economics* 35(2):455–468.

Szalai, Erzsebet. 1991. "Integration of Special Interests into tl Hungarian Economy." *Journal of Comparative Economi* 15:284–303.

Thompson, Earl, and Roger Faith. 1981. "A Pure Theory of Strateg Behavior and Social Institutions." *American Economic Revie* 71(3):366–380.

Vanhanen, Tatu. 1989. "The Level of Democratization Related Socioeconomic Variables in 147 States in 1980–85." *Scandinavi Political Studies* 12(2):95–127.

Vedder, Richard, and Lowell Galloway. 1986. "Rentseekin Distributional Coalitions, Taxes, Relative Prices, and Econom Growth." *Public Choice* 51(1):93–100.

Weede, Erich. 1986. "Catch-Up, Distributional Coalitions ar Government as Determinants of Growth and Decline i Industrial Democracies." *British Journal of Sociology* 37:194–22

Williamson, Oliver. 1985. *The Economic Institutions of Capitalisr* New York: The Free Press.

Winiecki, Jan. 1990. "Why Economic Reforms Fail in the Sovi System." *Economic Inquiry* 28:195–221.

Wittman, Donald. 1989. "Why Democracies Produce Efficier Results." *Journal of Political Economy* 97(6):1395–1424.

المؤلف فى سطور:

مانكور أولسون

(٢٢ يناير ١٩٣٢- فبراير ١٩٩٨) عالم اقتصاد واجتماع أمريكى من الرواد فى مجاله، وقد ركز أولسون طيلة حياته على منظومة العمل الجماعي والأسس المنطقية لعضوية ومشاركة مجموعات المصالح. وقد ألف كتبًا عديدة، من أهمها: "منطق العمل الجماعى: المنافع العامة ونظرية الجماعات". وهو الكتاب الذى صدر عام ١٩٦٥، وينظر فيه بأن الحافز المنفصل والانتقائى فقط هو ما يثير ويدفع الفرد العقلانى فى جماعة كامنة على العمل بطريقة ذات توجه جماعى.

وفى كتابه "صعود وأفول الأمم" الذى صدر عام ١٩٨٢ تتلخص الفكرة فى أن التحالفات الصغيرة التوزيعية أو القائمة بتخصيص الموارد تميل إلى التكون عبر الوقت فى البلدان. فجماعات مثل الفلاحين منتجى القطن، ومصنعى الحديد، واتحادات العمال يكون لديها حافز لتكوين جماعات تكتلية مناصرة بعضها لبعض والتأثير على السياسات لصالحها.

وكان آخر كتاب له هو هذا الكتاب الذى بين يدى القارئ.

المترجم فى سطور:

ربيع أحمد مرسى وهبه

ولد فى القاهرة، عام ١٩٧٠، تخرج فى كلية الآداب جامعة القاهرة عام ١٩٩٣، وعمل أخصائيًا نفسيًا فى أحد المراكز العلمية المتخصصة فى مجال القياس النفسى وتحليل المعلومات،

عمل مترجمًا حرًا لفترة طويلة، ترجم خلالها كثيراً من الأبحاث والدراسات فى مجال علم النفس والاجتماع والسياسة والفلسفة والعلوم.

حصل على دبلومة العلوم السياسية فى المجتمع المدنى وحقوق الإنسان من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بجامعة القاهرة عام ٢٠٠٠ .

عمل مترجمًا مع عدد من منظمات المجتمع المدنى، ومراكز البحوث والدراسات، والصحف والدوريات العربية.

عمل مديراً لقسم العلاقات الدولية والترجمة فى عدة منظمات غير حكومية بمصر.

عمل مترجمًا مع مؤسسة Hotcourses البريطانية العاملة فى مجال التعليم، وخدمة المعلومات.

عمل مديراً تنفيذيًا فى إحدى منظمات حقوق الإنسان فى مصر.

ترجم للمشروع القومى للترجمة: "التفكير السياسى والنظرية السياسية والمجتمع المدنى" تأليف ستيفن ديلو، الطبعة الأولى ٢٠٠٢ .

ترجم للمشروع القومى للترجمة: "الحركات الاجتماعية ١٧٦٨- ٢٠٠٤"، تأليف تشارلز تيلى، الطبعة الأولى ٢٠٠٥ .

ترجم لدار الساقى: "السلطان الخطير، الشرق الأوسط والسياسة الخارجية الأمريكية" تأليف: نعوم تشومسكى وجلبير أشقر، الطبعة الأولى ٢٠٠٧ .

ترجم للمشروع القومى للترجمة، "جيلنا"، تأليف زبيدة جعفر، الطبعة الأولى ٢٠٠٧ .

ترجم لمؤسسة "ترانزناشونال إنستيتيوت" TNI، هولندا، "استعادة الملكية العامة للمياه، نضال الشعوب من أجل الحق فى المياه"، الطبعة الأولى ٢٠٠٨ .

ترجم لمؤسسة المورد الثقافى "إدارة الفن" تأليف جيب هاجورت، الطبعة الأولى ٢٠٠٩ .

يعمل حاليًا مسئول برنامج الشرق الأوسط/ شمال أفريقيا فى شبكة حقوق الأرض والسكن، التحالف الدولى للموئل .Habitat International Coalition

التصحيح اللغوى : نهاد فهمى
الإشراف الفنى : حسن كامل